جامعة الجزائر
كلية العلوم السياسية و الإعلام
قسم الإعلام و الاتصال

المعالجة الاعلامية لوضع الصحافة المستقلة في الجزائر عند منظمة مراسلون بلا حدود الفرنسية

دراســــــــــــــــــــة وصفية تحليليـــــــــــة
لمضمون تقارير منظمة مراسلون بلا حدود من 1992الى 2004

مذكـــــــــــرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام و الاتصـــــال

من اعداد الطالبة :
أمال معيـــــــزي

تحت اشراف :
بلقاسم مصطفاوي

السنة الجامعية 2005- 2006

كلمة شكر و امتنان

أتقدم بجزيل التشكرات إلى كل أساتذتي بمعهد الإعلام و الاتصال بجامعة الجزائر ، و كذا الأستاذ المشرف على الرسالة ، و الذي كان نعم المرشد و الموجه الدكتور" بلقا سم مصطفاوي" كما أتقدم بشكر خاص إلى الأستاذ إبراهيم إبراهيمي و حرمه الأستاذة بن زيدون جميلة اللذان ساهما بقدر كبير في انجاز هذا العمل .
كما لا ننسى مساعدة الأستاذ حمران حسان

إهـــــــــــــداء

إلى الوالدين العزيزين أطال الله في عمرهما
إلى من كانوا عونا و سندا لي في أصعب اللحظات وأشدها ، من شجعوني على مواصلة درب العلم و المعرفة ، إخوتي أحب الناس إلى قلبي : ، شريف ، محمد ، فارس ،نبيل و اخص بالذكر جلول .
إلى انسه و حدتي : حفيظة ، ربيعة ، الأم أم الخير،
والأب الشيخ موح
إلى كل من تمنى لي النجاح اهدي ثمرة عملي هذا .

أمـــــــــــــــــــال

خطـــــــــة الدراسة :

مقدمة
إشكالية الدراسة
التساؤلات
أهمية الدراسة و أهدافها
منهج و عينة الدراسة

I.المنظمات غير الحكومية :

1.I : ماهية المنظمات غير الحكومية

1.1: التطور التاريخي للمنظمات غير الحكومية
2.1: مفهوم المنظمات غير الحكومية و نظامها القانوني
3.1: تشكيلة المنظمات غير الحكومية و إشكالية تمويلها

2.I: منظمة مراسلون بلا حدود الفرنسية

1.2: نبذة حول نشأة منظمة مراسلون بلا حدود الفرنسية
2.2: فروع و مكاتب المنظمة عبر العالم
3.2: نشاطات المنظمة

II.الصحافة الجزائرية من 1962 إلى 2004

1.II: صحافة الحزب الواحد من 1962 إلى 1989

1.1: المرحلة الأولى من 1962 إلى 1965
2.1: المرحلة الثانية : من 1965 إلى 1978
3.1: المرحلة الثالثة : من 1979 إلى 1989

2.II: التعددية و نشأة الصحافة المستقلة

1.2: المرحلة الأولى من 1989 إلى 1991
2.2: المرحلة الثانية من 1991 إلى 1995
3.2: المرحلة الثالثة من 1995 إلى 2004

III. المعالجة الإعلامية لوضع الصحافة المستقلة في الجزائر عند منظمة مراسلون بلا حدود الفرنسية:

1:التحليل الكمي للتقارير
2:التحليل الكيفي للتقارير

IV. **ردود أفعال الصحافيين بالقطاع الخاص من المواقف التي تبنتها منظمة مراسلون بلا حدود أثناء معالجتها للموضوع** :

1.IV: خصائص عينة الدراسة

2.IV: تحليل الجداول البسيطة الممثلة لمواقف منظمة مراسلون بلا حدود وردود أفعال الصحافيين اتجاهها مع تبيين دور المتغيرات في تحديد موقف الصحافيين من المعالجة حسب الجداول المركبة

الاستنتاجات العامة

- ♦ تقييم وضع الصحافة المستقلة في الجزائر من خلال المعالجة الإعلامية
- ♦ تقييم المعالجة الإعلامية من خلال سبر الآراء
- ♦ مقارنة بين التقييمين
- ♦ الخاتمة

الملاحق

المراجع

الفهرس

مقدمة

مقدمة :

حسب العديد من الباحثين و رجال السياسة اعتبرت انتفاضة اللللخامس من اكتوبر 1988 نقطة التحول التي ادخلت الجزائر عهدا جديدا .
و الجديد الذي جاء به هذا العهد هو الاعلان عن تعديل الدستور، الذي اقر التعددية بمختلف اشكالها السياسية و الاعلامية ، وعليه يعتبر هذا الدرستور نقطة تحول هامة في حياة الجزائر المستقلة و بداية لمرحلة جديدة ميزتها الاساسية حرية انشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي وفق ماجاء في المادة (40) من الدستور الجديد ، و التي نصت على : " حق انشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي " ، و بذلك دخلت الجزائر التجربة الديمقراطية حيث التعددية .

و بموجبه جاء مفهوم حرية الراي ، و هو مفهوم لم يرد ذكره في أي من الدساتير السابقة و الذي اعطى دفعا قويا للمارسة الاعلامية الحرة التي اتسع نطاقها بمجرد صدور المنشور رقم 04 /90 المؤرخ في 19 / 03 / 1990 ، و الذي فتح المجال للصحافيين من اجل تشكيل صحف مستقلة أو البقاء في الصحف التابعة للقطاع العمومي مع ضمان دفع اجورهم لمدة 03 سنوات حتى وان انفصلوا عن الصحف الحكومية التي كانوا يعملون فيها .

إن هذا التحول الملحوظ قد ادى بالضرورة إلى اعادة النظر في القانون الاساسي الذي ينظم المهنة ، و منه كان قانون الإعلام الجديد الذي صدر في 03 افريل 1990 ، و الذي جاء تكريسا للتعددية الاعلامية التي ظهرت معالمها من خلال المساعدات و التسهيلات الحكومية ، فانقسمت الصحف إلى حكومية ، حزبية ، و مستقلة ، و حسب هذا القانون صدرت العشرات من العناوين الاعلامية الجديدة المتنوعة تكريسا لحرية التعبير وفقا لما يتماشى مع الديمقراطية و ما يلاحظ انه منذ صدور قانون الإعلام إلى نهاية دييسمبر 1991 و صل عدد العناوين إلى ما لا يقل عن 160 عنوانا بين يومية ، اسبوعية ،، و نصف شهرية و ففصلية و نصف سنوية ، و هذا مافسر وجود دعم قانوني يساعد على انتشار الصحافة المستقلة .

لكن ما لا يجب نسيانه إن هذا الدستور جاء للاعلان عن التعددية السياسية و الاعلامية ، فان كانت نشاة الصحافة المستقلة دليل على التعددية الاعلامية ، فقد انشات احزاب سياسية مختلفة كدليل على تكريس التعددية السياسية المعلن عليها ايضا .
ومن ثمة فقد كان التضاعف اللامحدود للتنظيمات الحزبية التي اسفرت على وجود 52 نتظيم حزبي معترف به في الجزائر من بينها (09) احزاب اتخذت الاسلام مرجعا لها ، و على رأسها الجبهة الاسللامية للانقاذ التي اعلنت نشاتها في 19 فيفري 1989 ، و في حقيقة الامر جاءت كل الاحزاب الاسلاموية تدعوا إلى قيام " دولة اسلامية " .

إلا إن هناك في الجزائر قانون خاص بانشاء الجمعيات السياسية و الصادر في 23 جويلية 1989 الذي لا يسمح بتواجد حزب دين أو جهوي حسب اللمادة (05) منه .
اذن كيف تم انشاء حزب الجبهة الاسلامية للانقاذ ، وما مصيره ياترى ؟

في منتصف 1990 اعلن السيد الشاذلي بن جديد على وجود انتخابات محلية ، فراحت كل الاحزاب المتواجدة على الساحة الوطنية تسطر برامجا تواكب الحدث المنتظر ، فبعد الخوض في هذا المسار الانتخابي المعلن فازت الجبهة الاسلامية للانقاذ بالاغلبية بنسبة 55 بالمائة ، مما جعل السلطات الجزائرية تشكك في نزاهة العملية الانتخابية متهمة بذلك هذا الحزب بعملية التزوير، و من ثمة الغاء نتائج الانتخابات و الاعلان عن ضرورة اعادة انتخابات اخرى في اجل مسمى .
من هاته النقطة بدات جماعات عباسي مدني وعلي بلحاج تحذر من التلاعب بككرسيي السلطة الذي هو حق لها ، من هنا بدا الخوف يتسرب داخل المجتمع الجزائري ورراحت هاته الفترة تملؤها المسيرات و التنديدات بالحق المسلوب , و محاولة لتهدأت الاوضاع قرر إجراء الإنتخابات التشريعية المؤجلة في ديسمبر للإنقاذ بـ 188 مقعدا مقابل 16 مقعد لحزب جبهة التحرير الوطني .

لقد أثبت هذا الحزب أنه أقوى تنظيم سياسي و الجدير بالسلطة في هاته الأثناء , و لسوء الحظ الغيت النتائج للمرة الثانية , و منه فتح باب الصراع بين المنادين بالإسلام و المنادين بالديموقراطية و كانت النتيجة إنقلاب أوضاع الجزائر و دخولها مرحلة جد متدهورة , و ذلك من خلال تصاعد العمليات الإرهابية في جميع أنحاء الوطن .
من كل هذا الزخم و الكم الهائل من الاحداث الطارئة على الساحة الوطنية بداية من احداث اكتوبر الشهيرة نتسائل عن مصير التعددية الاعلامية بوجود التعددية السياسية ، او بالاحرى نتسائل عن مصير الصحافة المستقللة حديثة الميلاد في ظل هاته التغيرات الامنية و السياسية الطارئة على الساحة الوطنية .

لقد عايشت الصحافة المستقلة كل الاحداث الارهابية من اغتيالات و انفجارات و ابادة عائلات بأكملها ، خاصة منذ 1992 و الى يومنا هذا ، فكانت تعمل على نقل الاخبار الى المواطن من اجل ادراكه بوقائع الاحداث تحذيرا و ترهيبا من خطورة الظاهرة التي لم تعرف لها الجزائر مثيلا و أمام تصاعد هذا المد العنيف تساءلت مختلف الهيئات الإعلامية و السياسية داخليا و خارجيا عن حقيقة الوضع .
فعلى الصعيد الخارجي أو الدولي أجمعت دول العالم إن الجزائر البلد المحظى لتوالد هاته الظاهرة الدخيلة و طالب بضرورة التدخل في شؤون الجزائر حماية لحقوق الإنسان المنتهكة جرّاء ذلك .
و قد شتت مختلف التنظيمات الدولية و غير حكومية حملة إعلامية على هذا الوضع القائم تشكيكا في حقيقة منفذي العمليات الإرهابية و التي نسبتها إلى رجال السلطة و الجيش و تظليلا للرأي العام الداخلي و الخارجي
من أشهر المتزعمين لهاته الحملة التي مفادها من يقتل من ؟ في الجزائر منظمة مراسلون بلا حدود غير الحكومية الفرنسية الأصل التي تضع الحق في الإعلام شعارا لها و التي جعلت المادة (19) من الإعلان العالمي و التي تنص على :"

ركيزة أساسية لمسيرتها الإعلامية هاته .
اهتمت المنظمة بالصحفي و المؤسسة الاعلامية , فجعلت الإعلام الجزائري محورا ساخنا في دراساتها و لجأت إلى البحث عن الدور الذي يقوم به الصحفي بالقطاع الخاص في خضم التحولات الخطيرة التي تشهدها الساحة السياسية و الأمنية إن هاته المنظمة الإعلامية التي تشمل أكثر من 07 فروع في العالم و أكثر من 100 مراسل و أكثر من 09 مكاتب , لها قدرلاة على تهويل و تضخيم الأحداث , و لها القدرة على تشكيك العالم في أمور عدة و على هذا الأساس تمحورت إشكالية الدراسة في تشكيل سؤال جهوري مفاده :

كيف عالجت منظمة مراسلون بلا حدود الفرنسية وضع الصحافة المستقلة في الجزائر في ظل التطورات السياسة و الأمنية الجديدة التي عرفتها البلاد في التسعينات ؟ و ماهي ردود أفعال الصحافيين بهذا القطاع اتجاه ذلك؟ .
و يتفرع هذا السؤال إلى عدة تساؤلات هي كالآتي :

1- ما هي المنظمات غير الحكومية , و ماهو الإيطار القانوني المعتمد لها ؟
2- ما هي منظمة مراسلون بلا حدود ؟ و كيف تعاملت مع الصحافة المستقلة في الجزائر ؟
3- ما هي إفرازات الظروف الأمنية التي عرفتها الجزائر منذ 1990 على وضعية الصحافة المستاقلة و على المهنيين الصحافيين حسب تقارير مراسلون بلا حدود .
4- هل تحولت تقارير متنظمة مراسلون بلا حدود إلى وسسيلة للدعاية و الاشهار إلى قضية ما في فترة التسعينات ؟
5- إلى أي مدى كان موقف منظمة مراسلون بلا حدود مؤيدا ، معارضا أو محايدا لوضع الصحافة المستقلة في الجزائر ؟
6- ما درجة تفاعل منظمة مراسلون بلا حدود مع الصحافيين الجزائريين ، وكيف يبرز هذا التفاعل ؟
7- هل توجد مظاهر قمع لحرية الصحافة حسب منظمة مراسلون بلا حدود بعد اعتراف رئيسها السيد روبر مينار من خلال:
القوانين و التشريعات الإعلامية
المضايقات و المتابعات القضائية
علاقة الصحافة بالسلطة و رجال المال و الأعمال
8- ما هي مواقع التطابق و التناقض بين الممارسة الاعلامية الملموسة في الميدان و الأداء الإعلامي المحدد في تقارير منظمة بلا حدود ؟

منهج الدراسة :

إن كل بحث علمي لا يمكنه أن يقوم بدون منهج واضح يساعد على دراسة و تشخيص مشكلة البحث لمعرفة جوانبها و تحليل أبعادها و مسبباتها .
ومنهج البحث هو طريقة موضوعية يتبعها الباحث لدراسة ظاهرة من الظواهر .
فالمنهج هو فن تنظيم الأفكار ، سواء للكشف عن حقيقة غير معلومة لدينا أو لإثبات حقيقة نعرفها " (1)
و بالنظر إلى طبيعة الموضوع ومشكل الدراسة و نوع الهدف المطلوب يفترض الأخذ بمنهج معين أو الذهاب إلى ابتكار منهج جديد ، وهذه الدراسة تطلبت من جهتها استخدام كلا من منهج المسح و المنهج التاريخي و المنهج المقارن.

1- منهج المسح :

أ. **تعريفه:**

تعتمد هذه الدراسة على منهج المسح وهو احد المناهج الرئيسية التي تستخدم في البحوث الوظيفية، وهو عبارة عن دراسة مشكلة من مشاكل المجتمع بقصد الحصول على بيانات و معلومات يمكن الاستفادة منها في وضع و تنفيذ مشروعات ملائمة للإصلاح الاجتماعي.(2)
أما الباحث محمد عبد الحميد فيعرف المنهج المسحي :" انه من انسب المناهج العلمية ملائمة للدراسات الوصفية بصفة عامة ، ذلك أن منهج المسح يستهدف تسجيل و تحليل و تقصي الظاهرة في وضعها الراهن بعد جمع البيانات اللازمة و الكافية عنها وعن عناصرها من خلال مجموعة من الإجراءات المنظمة التي تحدد نوع البيانات و مصادرها و طق الحصول عليها " (3)
الدكتور احمد بدر من جانبه يقول :" يقوم المنهج المسحي على جمع معلومات مقننة و يتمثل هذا التقنين في اختيار عينة من أفراد المجتمع و توجيه قائمة محددة من الأسئلة ثم تصنيف إجابات هؤلاء الأفراد لتلك الأسئلة بحيث يمكن إجراء المقارنات الكمية و يمثل مسح الرأي العام مجالا هاما من مجالات استخدام المسح الاجتماعي إذ يستهدف استطلاع أي الجمهور حول قضية أو موضوع ذات طابع هام في المجتمع فهو يدس المتغيرات في وضعها الطبيعي دون تدخل من طف الباحث " (4)

---

(1) محمد الطاوي محمد مبارك : البحث العلمي أسسه و طريقة كتابته ، المكتبة الاكادمية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، عام 1992 ، ص: 26 .
(2) د: احمد زكي بدوي : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية مكتبة لبنان 1982 ، ص: 397.
(3) محمد عبد الحميد : دراسة الجمهور في بحوث الإعلام ، الطبعة الأولى ، بيروت عالم الكتب 1993 ، ص: 122
(4) احمد بدر : أصول البحث العلمي و مناهجه وكالة المطبوعات الكويتية 1975 ص: 97 .

ب. خطواته:

بما أن منهج المسح دراسة ميدانية فان له خطوات محددة و دقيقة يجب المرور بها حتى يتم تحقيق غرض المنهج و تتضمن :

1- **الدراسة الوصفية :** وهي دراسة العلاقات البشرية التطويرية التي تستهدف تصوير و تقويم خصائص مجموعة معينة أو موقف اجتماعي معين أو دراسة العلاقات الراهنة المتعلقة بالظاهرة .(1)

2- **الدراسات التحليلية :** أي الدراسات التي تستهدف عزل خصائص وسمات المحتوى عن بعضها البعض ، ويمكن وصفها بوضوح ثم اكتشاف العلاقة فيما بينها أو بينها وبين عناصر أخرى ترتبط بها و ذلك بأساليب تعتمد في ابسطها على الحدس و التخمين العقلي و الاستنتاجات الانطباعية . (2)

إن الباحث عند دراسته لظاهرة ما فان أول خطوة يقوم بها هي وصف الظاهرة التي يريد دراستها ، وجمع المعلومات الدقيقة عنها .

و يعتمد الأسلوب الوصفي على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ، ويعبر عنها تعبيرا كيفيا أو تعبيرا كميا .

فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة و يوضح خصائصها.

أما التعبير الكمي يصفها رقميا لتوضيح مقدار هذه الظاهرة، ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى .

و الأسلوب الوصفي لا يكتفي بالظاهرة كما هي في الواقع ، بل الوصول إلى استنتاجات تساهم في فهم الظاهرة و مكانيزمات تطورها .

ويعرفه محمد عبيدات :" هو أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على المعلومات الكافية و الدقيقة عن الظاهرة ، أو الموضوع المحدد خلال فترات زمنية معلومة ، بهدف الحصول على نتائج عملية تم تفسيرها بطريقة موضوعية ، بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للموضوع ."(3)

وهناك من يرى أن الأسلوب الوصفي عبارة عن طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة ، وتصوير النتائج التي يتم الوصول إليها في شكل أرقام معبرة يمكن تفسيرها .

فالأسلوب الوصفي يعتمد على تفسير الوضع القائم ، وتحديد الظروف و العلاقات الموجودة بين المتغيرات ، كما تتعدى البحوث الوصفية مجرد جمع البيانات حول الظاهرة إلى التحليل و التفسير لهذه البيانات ، وتصنيفها قصد استخلاص النتائج منها . (4)

---

(1) صالح بن بوزة ، بحوث الإعلام التصنيفات المختلفة و بعض القضايا الخلافية ، المجلة الجزائرية للاتصال : عدد 11 سنة 1995 ، ص23

(2) محمد عبد الحميد : تحليل المحتوى في بحوث الإعلام ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1983 ، ص: 14 .

(3) محمد عبيدات وآخرون : منهجية البحث العلمي – القواعد ، المراحل و التطبيقات ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 1997 ص47

وحسب عمار بوحوش و محمد الذنيبات ، الأسلوب الوصفي يمكن تعريفه بأنه " طريقة التحليل و التفسير بشكل علمي منظم ، من اجل الوصول إلى أغراض محددة . أو بمعنى آخر يعد طريقة لوصف الظاهرة المدروسة، و تصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة و تصنيفها و تحليلها و إخضاعها للدراسة الدقيقة "(1)

وكما يعرفه أيضا حسين محمد الرافعي :" انه محاولة الوصول إلى المعرفة الدقيقة و التفصيلية لعناصر مشكلة أو ظاهرة قائمة ، قصد الوصول إلى فهم أفضل وأدق أو وضع السياسات و الإجراءات المستقبلية الخاصة بها." (2)

في الأخير نكون قد توصلنا إلى أن هذه الدراسة تعتمد على المسح الوصفي التحليلي .

ج. **تطبقه في الدراسة** :

منهج المسح يعد الأنسب في هذه الدراسة التي تدخل ضمن الدراسات الوصفية التي تستخدم لدراسة الظواهر و المشكلات العلمية في وضعها الطبيعي و لا تتقيد بالوصف فقط بل تتعدى ذلك إلى التحليل و التفسير و استخلاص النتائج و لذلك يعد الأصلح في هذا البحث حيث يتم تناول وصف الممارسة الإعلامية في القطاع الخاص بالجزائر و علاقتها بالإعلام الغربي بصفة عامة و بمنظمة مراسلون بلا حدود الفرنسية الأصل بصفة خاصة .

أما الدراسة التحليلية فوجدت مكانتها في البحث من خلال تحليل تقارير منظمة مراسلونلبا حدود ، و ربطها بوضع الصحافة المستقلة بالجزائر ، وكذا تحليل رؤية الصحافيين بالقطاع نفسه و موقفهم من التقارير من خلال سبر للآراء يهدف إلى تماسك البحث و الإجابة على إشكاليته .

---

(1) عمار بوحوش ، محمد محمود الذنيبات : مناهج البحث العلمي : الأسس و أساليب ، مكتبة المنار ، الطبعة الأولى ، الأردن ، عام 1986 ، ص: 128

(2) احمد حسين الرافعي : مناهج البحث العلمي ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، الأردن عام 1998 ، ص: 122

مجتمع البحث وعينته بالنسبة لمنهج المسح البشري :

يمثل مجتمع البحث في هذه الدراسة كافة رجال الإعلام من الصحافيين العاملين بالقطاع الخاص ، أي في مجال الصحافة المكتوبة ، ونظرا لصعوبة القيام بعملية مسح كامل لمجتمع البحث فإننا اخترنا ما يسميه الباحث محمد بوزيان عمر بعملية المعاينة التي لها القدرة على إمداد الباحث بعينة ممثلة تمثيلا صادقا لمجتمع البحث بكل خواصه لان دقة البيانات تتعلق بحجم العينة من جهة و القدرة على التقليل من تباين و عدم تجانس مجتمع البحث و عليه كان من الضروري تمثيل مجتمع البحث في عينة ذات حجم معين وتشكل مجتمع مستقل ."

وفي هاته الدراسة تم تحيد أفراد العينة بـ 120 إعلاميا من قطاع الصحافة المستقلة .
الصحافة المكتوبة الخاصة: 120 صحفي .

متغيرات الدراسة :

- **متغير الجنس** : ويضم متغيرين ثانويين : الذكر و الأنثى
- **متغير الشهادة** : ويضم ثلاث متغيرات ثانوية : مستوى الليسانس ، مستوى الماجستير و الدراسات العليا .
- **متغير الخبرة المهنية** : استنادا إلى أقدمية الصحفي و تجربته المهنية وضمت ما يلي : اقل من 05 سنوات ، من 05 إلى 10 سنوات ، أكثر من 10 سنوات .
- **متغير لغة الممارسة المهنية :** ويضم ثلاث متغيرات ثانوية هي ، الصحافيين بالجرائد الصادرة باللغة العربية ، الصحافيين بالجرائد الصادرة باللغة الفرنسية ، وثالثا الصحافيين الذين يعملون بالصحف الناطقة بالعربية و أخرى باللغة الفرنسية .
- **متغير المسؤولية المهنية** : وتضمن ثلاث متغيرات ثانوية (صحفي ، رئيس تحرير ، مدير) .

أساليب الدراسة وأدواتها :

1- أسلوب تحليل المضمون:

يتم عادة تحديد الأدوات اللازمة لجمع البيانات في مرحلة إعداد تصميم البحث ، لدراسة مشكلة موضوع البحث ، حسب الأهداف المسطرة و البيانات المتاحة ، مع مراعاة مدى ملائمة هذه الأدوات لدراسة مشكلة موضوع البحث ، لذا اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل المضمون كأداة رئيسية لجمع البيانات الكمية و النوعية بهدف الإجابة على اكبر قدر ممكن من التساؤلات المطروحة .

إن تقنية تحليل المضمون هي محاولة للكشف ما وراء النص ، فهي قائمة على الاستدلال ، لأنه لا يمكن لأي باحث أن يصل إلى الكشف عن حقيقة ظاهرة ما دون دراسة مدلولها .
ويبقى إذن أسلوب تحليل المحتوى هدفه الحصول على الاستدلال ، حتى تتسم الدراسة بالطابع العلمي ، و لتحقيق هذا الهدف التزمت الباحثة بالتركيز على الصحافة المستقلة في الجزائر ة تحليل مضمونها ، وكيفية تطورها عبر مضامين تقارير منظمة مراسلون بلا حدود التي اعتمدت عليها الدراسة ، قصد الإلمام بجميع جوانب الموضوع ، و الكشف عن البعد الحقيقي للموضوع المدروس .

لقد بدا الاهتمام بتحليل المحتوى كوسيلة للبحث في منتصف الثلاثينات من القرن الماضي،حيث قام كل من غراي و ليري عام 1935 بوضع أسس ومعايير محددة للحكم على درجة مقروئية الكتب المدرسية .(1)
و مع بداية النصف الثاني من القرن الفارط ، تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى في مجال نفسي، نتائج الاختبارات النفسية ، ولم يقتصر استخدامه على الأمور النفسية و التربوية ، بل شاع استخدامه في مجال الدراسات الاجتماعية ، خاصة في مجال دراسة مواد الاتصال الجماهيري من صحف و مجالات و نشرات إذاعية و تلفزيونية . و يعد الباحثون الأمريكيون من الأوائل الذين استخدموا أسلوب تحليل المضمون في الصحافة ، حيث قدم بيرنارد بيرلسون عام 1952 كتابه تحت عنوان :"تحليل المضمون في أبحاث الاتصال".(2)

وبرز تحليل المضمون في ميدان الإعلام استجابة إلى بعض المتطلبات التي ظهرت في الغرب كالتعامل مع ظاهرة الدعاية .(3)

---

(1) ذوقان عبيدات وآخرون : البحث العلمي مفهومه و أدواته و أساليبه ، دار الفكر للطباعة و النشر ، الطبعة السادسة ، الأردن ، عام 1998 ،ص: 169
(2) عواطف عبد الرحمان و أخريات : تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية ، مطابع دار أسامة ، القاهرة ، 1983 ، ص: 09
(3) عزي عبد الرحمان : تحليل المضمون و مسألتا الصدق و الثبات ، المجلة الجزائرية للاتصال ، العدد 03 ، مارس 1989 ،ص: 38

يعتبر تحليل المضمون أو تحليل المحتوى أداة بحث متميزة في الدراسات الإعلامية ماضيا و حاضرا ، واجمع كبار المختصين في مناهج البحث العلمي بالوطن أمثال سمير محمد حسين ، عواطف عبد الرحمان ، نادية سالم ، ليلى عبد المجيد أن تحليل المضمون :" هو أسلوب علمي يستخدم لجمع البيانات و المعلومات في إطار منهج عام و أساسي هو منهج المسح . " (1)

إن تحليل مضمون مواد الإعلام و الاتصال ، هو القيام بتفكيك ما تنتجه وسائل الإعلام الجماهيرية المكتوبة ، المرئية و المسموعة من مضامين اتصال متنوعة إلى أجزاء مادية ، تسمح بكشف الرموز و الصيغ المستخدمة في التعبير عن القيم و الأفكار المراد تبليغها إلى الطرف الآخر في عملية الاتصال ، يهدف هذا الأسلوب إلى التعريف بطريقة علمية على اتجاهات المادة التي يتم تحليلها .

يحدد **برلسون** عدة مجالات رئيسة لاستخدام تحليل المحتوى من بينها :

1- وصف الاتجاهات السائدة في المحتوى : يساعد على تحديد الاتجاهات التي تبرز في المحتوى ، كما انه يبين مدى التغيرات التي تحدث في هذه الاتجاهات على مر السنين .
2- المقارنة بين وسائل الاتصال : يساعد تحليل المحتوى في الكشف عن الفرق بين وسائل الإعلام في عرضها لقضية معينة .
3- الكشف عن أساليب الدعاية : دراسة الاتجاهات السائدة في مادة من مواد الاتصال تساعد عن أساليب الدعاية في المادة المدروسة . (2)

و هناك عدة تعار يف عن ماهية أداة تحليل المحتوى ، فهناك من يعرفه بأنه :" تقنية بحث تخص الوصف الكمي و الموضوعي ، ويتناول وصف المحتوى الظاهري للاتصال "
في حين هناك من يذهب في تعريف تحليل المضمون بأنه :" الأسلوب المستخدم في بحث مواد الإعلام و الاتصال ، من خلال الاعتماد على الوصف الكمي للبيانات المستهدفة بالدراسة عبر تحويلها إلى معطيات رقمية ، تساعد على معالجتها الإحصائية ، وتسمح باستنتاج القيم و الأفكار الكامنة وراء هذه البيانات الصريحة بالتعبير عنها كيفيا "(3)

كما يرى **برلسون** أن تحليل المحتوى هو " احد الأساليب البحثية التي تستخدم في وصف المحتوى الظاهر ، أما تحليل المضمون الصريح للمادة الإعلامية وصفا موضوعيا و كميا " (4)

---

(1) صالح بن بوزة :" مناهج بحوث الاعلام : التصنيفات المختلفة وبعض القضايا الخلافية ، المرجع السابق ، ص: 50
(2) ذوقان عبيدات ةاخرون " المرجع السابق " ص: 174
(3) نفس المرجع ، ص: 211
(4) Madeleine Grawitz Methedes des sciences , Editions Dalloz 9 eme edition , paris, p. 534

في حين يرى سمير محمد حسين أن تحليل المحتوى :" هو أسلوب أو أداة للبحث العلمي ، يمكن أن يستخدمه الباحثون في مجالات بحثية متنوعة ، وعلى الأخص في علوم الإعلام لوصف المحتوى الظاهر و المضمون الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها من حيث الشكل و المضمون . "(1)

وتحليل المضمون في نظر محمد عبد الحميد انه :" مجموعة الخطوات المنهجية التي تسعى إلى اكتشاف المعاني في المحتوى ، والعلاقات الارتباطية بهذه المعاني ، من خلال البحث الكمي الموضوعي و المنظم للسمات الظاهرة في هذا المحتوى " (2)
ويشير محمد عبد الحميد من خلال هذا التعريف انه يوجد مستويين للبحث تبعا للأهداف :
- الأول يحقق وصف المحتوى الظاهر
- الثاني يحقق هدف الاستدلال من خلال النتائج ، وهذا معناه ان تحليل المحتوى يقوم على وجوب توف البعد الكمي و الكيفي لعملية التحليل في وقت واحد .

لذا عمدت الدراسة على الجمع بين التحليل الكمي و التحليل النوعي (الكيفي) ، قصد توضيح الرؤية و تعميق النظرة الشاملة للظاهرة محل التحليل في حالتها الدينامكية ، مما يساعد على دقة التحليل و ضبط التفسير .

1- **التحليل الكمي** :

هو التحليل القائم على تفسير البيانات تفسيرا كميا ، بحساب درجة تكرارها في أشكالها المختلفة (المساحة ، الزمن ، الكلمة، الجملة ، الموضوع) ، التي تستخدم كأجزاء تسجيلية في القياس العددي لظهورها في المادة محل التحليل (3)
يكون هذا التحليل قائما على الوصف الكمي ، لأنه يعتمد على عدد التكرارات الواقعة كل فئة من فئات التحليل المتفق عليها .

2- **التحليل الكيفي (النوعي)** :

هو تحليل لا يهتم بلغة الأرقام في تفسير المضامين ، بل يرتكز على إبراز ما تتميز به الأشياء من خصائص و صفات تميزها عن بعضها البعض و يقوم هذا النوع من التحليل على نقد الحقائق بهدف صياغة النتائج بأسلوب كيفي ، أي بالتعبير عن هذه النتائج و الاستنتاجات في شكل كلمات و ألفاظ ، عادة ما يستخدم التحليل النوعي في شرح المعطيات الرقمية المتوصل إليها في التحليل الكمي ، و التعليق عليها في استخلاص النتائج

(1) ذوقان عبيدات المرجع السابق ، ص: 171
(2) محمد عبد الحميد : تحليل المحتوى في بحوث الإعلام ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، عام 1985 ، ص: 55
(3) احمد بن مرسلي : استخدامات تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية : التطور التاريخي و بعض الجوانب التطبيقية " المجلة الجزائرية للاتصال ، العدد :14 عام 1996 ، ص:214

ولجأت الدراسة إلى استخدام الأسلوبين الكمي و الكيفي (النوعي) في وصف الظاهرة المدروسة ، لتعكس السلوك الاتصالي العلني للقائمين بالاتصال ، وكذا اكتشاف الخلفية الفكرية و الثقافية و السياسية و العقائدية التي تنبع منها المادة المحللة محل التحليل ، والتعرف على مقاصد القائمين بالاتصال من خلال الكلمات و الجمل و الرموز و الصور وكافة الأساليب التعبيرية شكلا و مضمونا ، بشرط أن تتم عملية التحليل بصورة منتظمة وفق أسس منهجية و معايير موضوعية .
وهناك اتجاهين في تحليل المضمون، حيث أصبحت معظم الدراسات التي تعتمد على أسلوب تحليل المحتوى كتقنية لجمع البيانات و تحليلها تميل إلى جمع بين الاتجاهين.

خطوات تحليل المضمون :

أ. **مجتمع البحث :** مجتمع البحث في بحوث التحليل هو مجموع المصادر التي نشر أو أذيع فيها المراد دراسته خلال الإطار الزمني للبحث .(1) . ويمثل مجتمع البحث في هذه الدراسة مجموعة من التقارير التي تصدرها منظمة مراسلون بلا حدود الفرنسية ، أي الفترة الزمنية المحددة من 1992 إلى 2004
وتم تحديد هذا الإطار الزمني لعدة أسباب :
في هذه الفترة الزمنية عرفت الممارسة الإعلامية تغيرات هامة و إستراتجية سلبية كان سببها التحولات السياسية و الأمنية التي طرأت على البلاد بداية من بروز مصطلح الإرهاب على الساحة الوطنية .
الحملة الغربية المعلنة ضد الجزائر و التشكيك في الإعلام الجزائري

ب. **عينة البحث** : " هي جزء من المجتمع الكلي المراد تحديد سماته ممثلة بنسبة مئوية يتم حسابها طبقا للمعايير الإحصائية و طبيعة مشكلة البحث و مصادر بياناته كلما كان الهدف من الدراسة و اطارها الزمني أكثر اتساعا كان ذلك مبررا لاستخدام العينات ونظرا لضخامة مجتمع البحث فقد تطلبت الدراسة استخدام العينة القصدية التي تهتم بالوسائل الإعلامية و اتجاهاتها طبقا لتصفيات عمديه تم اختيارها تبعا لمواصفات محددة مسبقا تخضع لحرية اختيار الباحث و تحكمه الشخصي ، واعتمدت الدراسة على العينة التحكمية و هي كافة الوثائق أي الخطابات الرئاسية التي لها علاقة مباشرة مع هدف البحث ، أي تحليل واقع الصحافة المستقلة ومن ثم فان العينة القصدية هي التي تغني الباحث عن دراسة كل وحدات المجتمع الأصلي لأنها تحمل صفاته المشتركة أي " جمع البيانات بالاكتفاء بعدد محدود من الحالات في حدود الوقت و الجهد و الإمكانيات المتوفرة "(2)

(1) محمد عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص: 91
(2) د. احمد حلمي ، جمعة حسني ، احمد الخولي : أساسيات البحث العلمي ، ديوان المطبوعات الجامعية 1999 ، ص: 64

و مجتمع البحث هو مجموع تقارير منظمة مراسلون بلا حدود الفرنسية بكافة أشكالها وعددها 18 تقريرا (أول تقرير لهذه المنظمة كان سنة 1989) .
و العينة المختارة 09 تقرير، وتم اختيار هذه العينة تبعا للمعايير التالية :
1- المواضيع التي لها علاقة مباشرة بالدراسة ، أي واقع الصحافة المستقلة وعلاقتها الوضع السياسي و الامني منذ التسعينات .
2- واقع الصحافة المستقلة وبنيتها ووسائلها و أهدافها و متطلباتها على الساحة الوطنية و خارجها .
3- كل التقارير التي ترتبط بواقع الصحفي و المؤسسة الإعلامية الجزائرية، و تبيان موقف منظمة مراسلون بلا حدود منها .

التقارير السنوية التي شملتها الدراسة

	سنة الصدور التقرير
01	التقرير السنوي لعام 1993
02	التقرير السنوي لعام 1994
03	التقرير السنوي لعام 1995
04	التقرير السنوي لعام 1996
05	التقرير السنوي لعام 1997
06	التقرير السنوي لعام 2001
07	التقرير السنوي لعام 2002
08	التقرير السنوي لعام 2003
09	التقرير السنوي لعام 2004

الجدول رقم (01) يوضح عينة الدراسة

فئات التحليل :

استكمالا للخطوات المنهجية لأداة تحليل المضمون بدءا بجمع مادة المحتوى وهي تقارير منظمة مراسلون بلا حدود ، ثم قراءتها بتمعن و تحديد ما يتعلق منها بقطاع الإعلام الخاص و الممارسة الإعلامية في المؤسسات المستقلة ، في إطار الإشكالية المطروحة و خدمة لأهداف الدراسة تأتي الخطوة التالية

و هي وضع مجموعة من فئات التحليل قصد تبيان موقف منظمة مراسلون بلا حدود من الظاهرة الإعلامية عموما و الصحافة المستقلة بالجزائر بصفة خاصة .

إن هذه المرحلة حسب الدكتور محمد عبد الحميد :" تقسيم المحتوى في عينة الدراسة إلى أجزاء ذات خصائص و سمات أو أوزان مشتركة بناء على المعايير للتصنيف التي تتم صياغتها مسبقا وهذه الأجزاء يطلق عليها الفئات "()

هذا البحث اعتمد على فئة الموقف ضمن الفئات التي تجيب على السؤال : ماذا قيل ، رغم صعوبة تحديد ذلك بعيدا عن الأحكام المسبقة إذ يتطلب اعتماد هذه الفئة التقيد بالحياد و نفي التحيز و هذه الدراسة ستبحث كيف عالجت منظمة مراسلون بلا حدود وضع الصحافة المستقلة أو ماهو موقفها من الظاهرة الإعلامية محل الدراسة وذلك لعدة معايير .

1- دراسة الموقف هي الأسلوب الذي يسمح بتحديد مفاهيم إعلامية تعكس لنا تلقائيا الواقع الإعلامي و من ثم واقع الصحافة المستقلة بالجزائر حسب رؤية منظمة مراسلون بلا حدود وهو ما يسمح للباحث بمقارنة هذه الرؤية بالأداء الواقع ميدانيا .
2- دراسة الموقف تعطي للباحث إمكانية تحليل المضمون الكامن للخطاب و الوصول إلى أهداف المنظمة أي التطور الذي يريد ترجمته إلى تغيرات على قطاع الإعلام.
3- إن فئة الموقف هي الأداة الأنجع لفهم نوعية العلاقة بين منظمة مراسلون بلا حدود و الصحافة المستقلة و ذلك من خلال تتبع مراحل تطور العلاقة .
4- موقف منظمة مراسلون بلا حدود يعكس لنا تلقائيا الأهمية التي توليها هذه المنظمة لأهم القضايا الإعلامية على الساحة و القيم الأساسية التي ينشدها الحاكم في هذا المجال.

وبناءا على ماسبق فان فئة الموقف المختارة قد قسمت إلى ثلاثة أصناف رئيسية و هي مؤيد ، معارض ، محايد .

الموقف المؤيد : أي اتجاه صانع القرار يعكس تجاوبا و تقاطعا ايجابيا و تأييدا للعنصر المحدد في إطار الفئة فمثلا الفكرة التي مفادها – في التقارير – إن حرية الصحافة هي مقياس درجة نمو دولة الحق و القانون ، فان هذا الموقف مؤيد بشكل مطلق لحرية الصحافة و يدرج إذا ضمن فئة المؤيد .
الموقف المعارض : بمعنى أن اتجاه و نظرة و طرح و موقف منظمة مراسلون بلا حدود يتقاطع سلبا و يخالف العنصر المحدد في إطار الفئة .
الموقف المحايد : هو الاتجاه الذي لا يتبنى التأييد ولا المعارضة .
وعلى هذا الأساس فقد تم الاعتماد على 07 فئات موضوع المحتوى المتعلق بقطاع الإعلام الخاص و كل ما يرتبط به وهي :

1- حرية الصحافة
2- علاقة الصحافة بالسلطة
3- الإرهاب و الصحافة
4- الرقابة على المؤسسات الإعلامية
5- سجن الصحافيين
6- اغتيال الصحافيين
7- الصحافيين المفتقدين .

وحدات التحليل :

تبنت هذه الدراسة وحدة الفكرة كوحدة تحليل وهي الأكثر استخداما في بحوث الإعلام لتحديد الموقف الذي يتصل بالمضمون ووحدة الفكرة هي ما يطلق عليه " يارفانيي و غولدمان " بصفة المسمي و هي الفكرة الرئيسية التي تستنتج عن عملية صياغة الخبر داخل الخطاب أو التقرير (1)

أما محمد عبد الحميد فيرى أن وحدة الفكرة هي التي تحكم تناول الباحث للوحدات الأخرى (الكلمة ، الجملة ، الفقرة) ولذلك يجب اختيارها و بناؤها بدقة لتخدم صدق الباحث ، حيث يتحدد من خلال تكرار هذه الأفكار و المعاني مواقف الكاتب أو المحتوى من القضايا المطروحة على الرأي العام (2)

وهو ماجرى اعتماده في هذه الدراسة حيث تم عد تكرارات الأفكار الواردة في مضمون التقارير موضوع البحث لغرض تحقيق مقاصد الدراسة و تحديد موقف منظمة مراسلون بلا حدود من هذه الأفكار ، وقد تم ذلك في سياق الفقرة التي تضمنت الفكرة، فمجال التقرير معالجة المادة اللغوية بوصفها مدونة أو نص لعملية حركية استعملت فيها اللغة كأداة توصيلية في سياق معين للتعبير عن المعاني
و تم التحليل لذلك وفق ما يسمى " السياق النصي " أي السياق الكلامية في النص المحدد المتضمن للعنصر ، و لكن كذلك حسب النص السابق (3)

---

(1) ج ب. براون ، ح يول : تحليل الخطاب ، النشر العلمي و المطابع ، جامعة الملك سعود ، ترجمة و تعليق محمد لطفي الزلليطين د . منير التركي 1997،ص:158
(2) محمد عبد الحميد مرجع سابق ذكره ص: 140
(3) ج.ب: نفس المرجع السابق ص:81

صدق و ثبات التحليل :

تسعى هذه الخطوة المنهجية من تحليل المضمون إلى قياس أدوات التحليل قبل أي تحليل كمي لمضمون التقارير و تنقسم هذه الخطوة إلى مرحلتين :

1- صدق التحليل :أي دراسة مدى ملائمة الأسلوب المستخدم في قياس الظاهرة الإعلامية التي يسعى القائم بالتحليل إلى قياسها وفقا لهدف الدراسة و الإجابة عن إشكاليتها , و لهذا الغرض تم إنجاز دليل إستمارة كما بيّنا سابقا (1) . و قدمنا هذا الدليل إلى مجموعة من الخبراء قصد تثبيتها أو غبداء ملاحظات حولها و بعد قراءة الملاحظات و أخذها بعين الإعتبار تم إدخال تعديلات على الفئة و عناصرها و أخذت في الأخير الشكل التالي :

فئة الموقف ←— عناصرها :
- الصحافيين المغتالين .
- الصحافيين المسجونين .
- الصحافيين المتابعين قضائيا.
- الصحافيين المهددين .
- الصحافيين الموقوفين .
- الصحافيين المفقودين .
- الصحافيين المعتدى عليهم .
- الصحف المعلقة .
- الرقابة على المؤسسة الإعلامية .

2- ثبات التحليل : و تعني به من الناحية النظرية " ضرورة الوصول إلى إتفاق كامل في النتائج بين الباحثين الذين يستخدمون نفس الأسس و الأساليب في نفس المادة الإعلامية " (2) .

---

(1) أنظر الملحق (دليل استمارة تحليل المضمون)
*** الخبراء و الأساتذة هم :**
موسى العيدي :أستاذ علم الإجتماع الإعلامي قسم الإعلام و الإتصال - جامعة المدية -
رابح بلقاسمي : أستاذ علم الإجتماع الإعلامي قسم الإعلام و الإتصال - جامعة المدية -
(2) محمد عبد الحميد تحليل المحتوى في بحوث الإعلام مرجع سبق ذكره ص 211

و لذلك تستخدم هذه الطريقة للوقوف على مدى وضوح تعليمات الترميز و التعريفات الاجرائية و تقويم مهارة القائمين بالترميز و تقدير ثبات التحليل و بناءا على ذلك قدمنا دليل التعريفات الإجرائية و عينة من التقارير السنوية المشكلة لعينة الدراسة إلى مجموعة من المحكمين(*) أو المرمزين ( ) حيث قام المحكمون بقراءة و دراسة خمسة تقارير من العينة و التي تم اختيارها بطريقة عشوائية مرفوقة بدليل التعريفات الإجرائية و بعد عملية التفريغ إعتمادا على " معادلة هولستي التي تقيس درجة التجانس بين المحليين " (1)
و المتمثلة فيما يلي :

معامل الثبات ن×متوسط الإتفاق بين المحليين
1+ن-1 × متوسط الإتفاق بين المحليين

حيث ن يمثل عدد المحكمين .
و على هذا الأساس كانت النتيجة كالتالي :
نسبة الإتفاق بين المرمزين :
بين أ و ب =4 /6=0.66
بين أ و ج =6 /6=1
بين ب و ج =4 /6= 0.66
متوسط الإتفاق هو =0.66 +1 +0.66 /3 =0.77
حسب المعادلة = معامل الثبات =3×.,77 /1+2×.,77=.,91

و هي نسبة عالية من حيث درجة الثبات التي "حصرها برسلون ما بين 0.78 و 0.99 "

انظر الملحق رقم 3 دليل التعريفات الإجرائية .
( ) المحكمين هم : الأستاذ موسى العيدي : المرمز أ .
الأستاذ رابح بلقاسمي : المرمز ب .
(1) رشدي نعيمة تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية مرجع سبق ذكره ص 181 .

أدوات منهج المسح :

و تم استخدام أثناء هذه الدراسة أداة بحث تمثلت في **المقابلة** ، وتم استعمالها كأداة للحول على المعلومات التي تخدم موضوع دراستنا ، لذا قامت الباحثة بإجراء مقابلات مكثفة مع رجال الإعلام من مدراء الصحف ورؤساء التحرير ، و مسؤولين لبعض التنظيمات الصحفية داخل دار الصحافة ، إضافة إلى بعض المقابلات التي أجريناها بعض الاساتذة من معهد الإعلام و الاتصال ، وكل هذه المقابلات كانت مثمرة و بناءة ساهمت في توجيه الدراسة لتحقيق أهدافها ، و الإجابة على التساؤلات التي تم طرحها في بداية هذا البحث ، بالإضافة إلى مساهمتها في ضبط مراحل معالجة مراسلون بلا حدود لوضع الصحافة المستقلة .

و لتسليط الضوء على كيفية معالجة منظمة مراسلون بلا حدود لوضع الصحافة المستقلة بالجزائر منذ بداية التسعينات ، تم تقسيم الدراسة إلى أربعة أقسام نتطرق من خلالها إلى عناصر الموضوع وفق خطة تهدف إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة .
و انطلاقا من حقيقة مفادها أن المادة النظرية تعد القاعدة الأولية .

جاء **القسم الأول** من الدراسة ليتناول ماهية المنظمات غير الحكومية و الكشف عن حقيقتها و تطورها عبر التاريخ وكذا البحث في تشكيلتها و إشكالية تمويلها و الايطار القانوني الذي تعمل وفقه
ليأتي **الجزء الثاني** من الدراسة للبحث في الكيفية التي تعاملت منظمة مراسلون بلا حدود مع الصحافة المستقلة بالجزائر ، وطبعا لا يتسنى لنا هذا إلا بالحديث أولا و قبل كل شيء عن بداية الصحافة المستقلة و نشأتها في الجزائر ، و التي ظهرت إلى الوجود بموجب دستور 1989 الداعي إلى التعددية .
أما **القسم الثالث** من الدراسة جاء تطبيقيا حيث خصص لتحليل المادة تحليلا كميا و نوعيا ، وهذه المادة المتمثلة في التقارير التي تنشرها منظمة مراسلون بلا حدود الفرنسية خلال فترة التسعينات
أما **القسم الأخير** من الدراسة فقد استعملنا أداة أخرى من أدوات جمع المعلومات تعرف في الأوساط البحثية بعدة مصطلحات منها: **الاستقصاء ، الاستبيان ، الاستمارة .**
وحسب الدكتور احمد بدوي :" هي وسيلة لجمع البيانات قوامها الاعتماد على مجموعة من الأسئلة ترسل إما عن طريق البريد لمجموعة من الإفراد أو تنشر على صفحات الجرائد أو المجلات أو على شاشة التلفزيون أو عن طريق الإذاعة ليجيب عليها الأفراد أو يقومون بإرسالها إلى المشرفين على الباحث أو تسلم باليد للمبحوثين ليقوموا بالإجابة عليها ثم يتولى الباحث أو احد مندوبيه جمعها منهم بعد أن يدلوا إجاباتهم عليها .(1)
وفي حين يعتبر احمد بدر الاستبيان : " أداة للحصول على الحقائق و تجميع البيانات عن الظروف و الأساليب القائمة بالفعل و يعتمد على مجموعة من الأسئلة .....ترسل عادة لعينة ممثلة لجميع فئات المجتمع المراد فحص أرائها " (2)

---

(1) د: احمد زكي بدوي معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان 1986 ، ص: 342
(2) احمد بدر : أصول البحث العلمي و مناهجه ، مرجع سبق ذكره ، ص: 336

لقد خصصنا الجزء الأخير من الدراسة إلى تفريغ الاستبيان الموجه للصحافيين لمعرفة أرائهم إزاء معالجة هاته المنظمة لواقع الصحافة المستقلة منذ التسعينات ، و قد تم بعد ذلك تحليل الاستبيان في شكل جداول بسيطة ، وأخرى و مركبة حسب متغيرات الدراسة المذكورة آنفا .

وجاءت خاتمة الدراسة في شكل تقييم لوضع الصحافة المستقلة بالجزائر من خلال تقارير منظمة مراسلون بلا حدود ، ثم تقييم المعالجة التي قامت بها منظمة مراسلون بلا حدود من خلال سبر الآراء .
وبعد هذا أجرينا مقارنة بين التقييمين .

2- المنهج التاريخي :

إجابة على جزء هام من الدراسة يتعلق بدراسة تطور وجود المنظمات غير الحكومية و أيضا التطور التاريخي الحاصل في الصحافة الجزائرية خلال مختلف الاحقبة الزمنية التي طبعت الحكم بالجزائر كان من الضروري الاعتماد على المنهج التاريخي.
ويقصد بالمنهج التاريخي:
" الوصول إلى المبادئ و القوانين العامة عن طريق البحث في أحداث التاريخ الماضية و تحليل الحقائق المتعلقة بالمشكلات الإنسانية و القوى الاجتماعية التي شكلت الحاضر ورجوع الباحث إلى التاريخ لا يهدف إلى تصوير الأحداث و الشخصيات الماضية بصورة تبعث فيها الحياة من جديد و إنما يحاول تحديد الظروف التي أحاطت بظاهرة ما لمعرفة طبيعتها وما تخضع لها من قوانين "(1)

3- المنهج المقارن :

لم تكتف الدراسة باستخدام منهج المسح بأسلوبه التحليلي و المنهج التاريخي لفهم موقف منظمة مراسلون بلا حدود من الصحافة المستقلة بالجزائر ، بل تطلب البحث أيضا ليكون أكثر تماسكا و اصدق نتائجا على المنهج المقارن الذي يستهدف من توظيفه كشف مواقع الاختلاف أو التطابق بين رؤيتي المنظمة و الصحافيين إزاء المعالجة المتبناة ، إذ يتم جمع المعلومات بالنسبة للفئتين ثم مقارنتها بين الموقفين أو التقييمين وهذا ما ساعد على استكمال خطوات البحث و التعرف على عناصر التشابه أو الاختلاف بين الظاهرتين ، ويعرف هذا المنهج حسب الموسوعة الفلسفية " منهج لبحث و تفسير الظواهر الثقافية يستدل على القرابة في التكوين أي على وجود أصل مشترك بإثبات التشابه في الصورة و كان اوغست كونت و فون همبولت مسؤولين بشكل رئيسي على تطور المنهج المقارن .
و يستخدم المنهج المقارن في البحث التاريخي الحديث كعامل مساعد لعدد من المناهج في التفسير الجوهري لتاريخ الحضارة " (2)

---

(1) احمد زكي بدوي ، المرجع السابق ، ص: 195
(2) م. روزنتال ، ب بودين ترجمة سمير كرم ، الموسوعة الفلسفية ، دار الطليعة بيروت 1987 ، ص: 507

أسباب اختيار الموضوع

1 - نقص الدراسات التحليلية العلمية المتعلقة بمضمون التقارير الصادرة عن الهيئات العلمية الغربية و انعكاساتها على الساحة الإعلامية إذ هناك القليل من البحوث التي اعتمدت على أداة تحليل المضمون سواء تقارير ، حصيلات ، أو تشريعات خاصة بالإعلام وردت عن السلطة أو خطابات إعلامية صادرة عن رجال أو مفكرين أو مختصين في الإعلام .

2 - أهمية الموضوع حيث تجمع هذه الدراسة بين تحليل مضمون التقارير الصادرة عن منظمة مراسلون بلا حدود إلى أيامنا هاته ، و بالموازاة تسمح لنا هذه الدراسة بمتابعة التطورات و التغيرات الإعلامية خلال هذه الفترة مما يمكننا من بلورة رؤية عن واقع الممارسة الإعلامية منذ 1992 و مقارنتها بالواقع الإعلامي الآن .

3 - تزويد الباحثين بدراسة تحليلية نقدية للتقارير الصادرة عن الهيئات أو المنظمات غير الحكومية بصفة عامة التي تعبر عن موقف هاته الأخيرة من ، و هو ما يتيح بصفة غير مباشرة معرفة السياسة الإعلامية المتبعة عند الغرب بشأن الإعلام الجزائري بصفة عامة و الإعلام الخاص بصفة خاصة .

4 - اهتمامنا الذاتي بالمواضيع ذات الخلفيات السياسية و ميلنا إلى محاولة فهم و تحليل السياسة المنتهجة عند منظمة مراسلون بلا حدود في معالجتها للمواضيع الخاصة بالجزائر

أهمية الدراسة :

إن أهمية هذه الدراسة اتضحت من خلال استخدامنا لتحليل المضمون كأسلوب لفهم الظاهرة الإعلامية المدروسة ، وكذا من خلال تحليل تقارير منظمة مراسلون بلا حدود الفرنسية ومعرفة الجوانب النقدية للتقارير وقياس مدى فعاليتها .

وهنا تكمن أهمية البحث الذي لا يتوقف عند معرفة مدى الاستثمار الفعلي لما جاءت به تقارير منظمة مراسلون بلا حدود ، وإنما أيضا مقارنتها بالواقع من خلال قياس التحولات الحاصلة بالموازاة مع هذا الهدف المميز للدراسة تتجلى أهمية البحث من جانب آخر في معرفة ردود أفعال رجال إعلام بالقطاع الخاص إزاء تقارير هذه منظمة مما يسمح بتحديد عقلاني لأهميتها وموقفها المؤيد أو المعارض أو المحايد إزاء الصحافة المستقلة في الجزائر

ولعل هذا البحث من ضمن الدراسات القليلة التي تكشف مواقف الإعلام الغربي وكذا موقف الاعلامين إزاء الطرف الأخر على حدى ثم إقامة مقارنة تقيميه للموقفين .

إن هذا البحث يرتكز على منهجية واضحة ومتماسكة إذ بغض النظر عن استخدامه لتحليل المضمون فهو يعتمد أيضا على المنهج التاريخي والمقارن ومنهج المسح البشري بخطواته الوصفية والتحليلية

تكمن أيضا أهمية البحث في دور الذي لعبته الصحافة المستقلة خلال التسعينات في فترة زمنية مرت فيها الجزائر بأحداث سياسية أمنية واقتصادية هامة .

و أخيرا فان هذه الدراسة تتجلى أهميتها في عملية صعبة تكمن في الكشف عن موقف منظمة مراسلون بلا حدود الكامن و الظاهر و الضمني من خلال المعالجة المتبناة لمعرفة الوضع العام للإعلام الجزائري بصفة عامة و الصحافة المستقلة بصفة خاصة فترة التسعينات .

أهداف الدراسة :

تسعى هاته الدراسة بناءا على ماورد في خطة البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف :

1- الكشف عن المحتوى الكامن لتقارير منظمة مراسلون بلا حدود الفرنسية بخصوص الصحافة المستقلة بالجزائر ، هذا المحتوى يعكس ميلا نحو اتجاه معين أي فهم مواقف منظمة مراسلون بلا حدود من قطاع الإعلام الجزائري الخاص ، و نظرته إلى الصحفي و مبادئ أخلاقيات المهنة كحرية الإعلام و الممارسة الصحفية في الجزائر .

2- فهم رؤية منظمة مراسلون بلا حدود و تحديد موقفها سيؤدي بشكل كبير إلى فهم سياسة و طبيعة القرارات التي سيتم اتخاذها ، لان الموقف متغير معرفي رئيسي يؤثر في السلوك الفردي ومن ثم اتخاذ القرارات .

3- الكشف عن مواقف رجال الإعلام بالقطاع الخاص من المعالجة و المواقف التي تبنتها منظمة مراسلون بلا حدود ، و كذا درجة اهتمامها به و كيفية تأثير التقارير أو عجزها على التأثير إزاء الصحافة و الأداء المهني الإعلامي بالقطاع الخاص .

4- التمكن من معرفة أوجه التقارب أو الاختلاف بين رؤية الصحافيين إزاء مواقف هاته المنظمة و موقف التقارير من الصحافة المستقلة بالجزائر ، ومن ثم تقييم الرؤيتين بنتائج دقيقة و مباشرة .

المنظمات غير الحكومية

1.I : ماهية المنظمات غير الحكومية :

إن البحث عن ماهية المنظمات غير الحكومية يوجب علينا التطرق إلى مفهوم هاته الهيئات و الخصائص التي تميزها عن غيرها من التنظيمات ، كما يلزم علينا البحث في النظام القانوني الذي تخضع إليه ، وكذا تشكيلتها و مصادر تمويلها ، لكن قبل هذا ينبغي النظر في جذور وتاريخ هاته الأخيرة للكشف عن تطورها .
إذن ستكون هذه العناصر موضوع الدراسة و التي أدرجت كالتالي :

: التطور التاريخي للمنظمات غير الحكومية
2.1 : مفهوم المنظمات غير الحكومية و نظامها القانوني
3.1 : تشكيلة المنظمات غير الحكومية و اشكالية التمويل

I. 1.1 : التطور التاريخي للمنظمات غير الحكومية :

إن التطور الذي يشهده المجتمع الدولي المعاصر الهدف منه هو تنظيم العلاقات بين الدول وإذا كان تاريخ العلاقات الدولية وحاضرها قد شهد العديد من الحروب فإنها أيضا قد شهد العديد الاتفاقيات الدولية والمؤتمرات التي تهدف إلى إرساء وتطوير التعاون فيما بين الدول. كذلك فان ظاهرة التنظيم الدولي التي نشأت لكي تكرس التعاون بين الدول قد أصبحت من المميزة للمجتمع الدولي المعاصر (1)

و إذا كان الواقع الدولي اثبت ان الدولة المستقلة كانت ولازالت تعتبر من الثوابت في المجتمع الدولي و أنها الطرف الأساسي في العلاقات الدولية إلا أن هذا لم يمنع من ظهور وحدات أخرى على صعيد المجتمع الدولي ، لا يقل تأثيرها في ممارسة العلاقات الدولية عن تأثير الدول , بل أنها أصبحت طرفا أصليا في تلك العلاقات (يعتبر المجتمع الدولي مجتمعا منظما لأنه محكوم بنظام قانوني يتضمن مجموعة من القواعد التي تسري على نذكر من بينها المنظمات الدولية و الشركات المتعددة الجنسية .)
ولقد كان الهدف من إنشاء هذه المنظمات هو التخفيف من حجم الفوضى و تطوير مجالات التعاون فيما بين الدول في جميع الأنشطة سواء منها السياسية أو القانونية أو الاجتماعية أو الثقافية أو العلمية أو الصحية أو الرياضية أو المالية.....

ولقد شكل قيام العصبة التي تأسست في يناير 1919 عهدا جديدا في العلاقات الدولية حيث أنها أول منظمة عالمية ذات طبيعة سياسية في التاريخ تعطي صلاحية ضمان السلام و الأمن الدوليين. و لقد تعهدت الدول و عددها 33 دولة التي وقعت على العصبة بالالتزام بالمبادئ التالية :
ا – عدم اللجوء إلى القوة من اجل حل القضايا الدولية .
ب - احترام قواعد القانون الدولي.
ج - احترام الالتزامات و العهود التي تنصص عليها المعاهدات الدولية .
د - قيام علاقات طيبة بين الدول على أساس العدل و الشرف.

ولكن بعد انهيار العصبة سنة 1939 و قيام منظمة الأمم المتحدة سنة 1945 و العالم المعاصر يشهد تزايدا ملحوظا في عدد المنظمات الدولية حيث تجاوز عددها ضعف الدول في العالم. و لقد كان لظاهرة التنظيم الدولي انعكاسات عميقة على الجماعات الدولية و القانون الدولي العام . ولعل ابرز تلك الانعكاسات يتمثل في التسليم باعتبار المنظمة الدولية من أشخاص القانون الدولي .
ولقد تزامن عدد المنظمات الدولية في العالم المعاصر مع تزايد مماثل في عدد الشركات متعددة الجنسيات التي تحولت إلى قوة رئيسية وفاعلة على الساحة الدولية. فالشركات متعددة الجنسية هي قائمة في الأساس على فكرة تحويل العالم إلى سوق واحدة و تدويل المجتمع الإنساني و التخطيط المركزي للإنتاج و الاستهلاك.

(1) بن عامر تونسي , قانون المجتمع الدولي المعاصر , ديوان المطبوعات الجامعية , الساحة المركزية بن عكنون . الجزائر 2003 ص : 260

☒ 1 : نشاة المنظمات غير الحكومية :

من الصعب جدا العمل على تحديد أول ظهور لهاته المنظمات التي اعتبرت في السابق مجرد جمعيات تنهض بها جماعة من الأفراد ، والتي كانت تعتبر بمثابة تجمع يعمل على حماية فئة معينة ، وضعها جمع هذه الأفراد لحماية مصالحهم ، ففي هذا السياق الذي تنعدم فيه الأطر المحددة للواقعة زمانيا ومكانيا كان صعبا جدا البحث في أقدم هاته التجمعات التي أصبحت تعرف بالمنظمات غير الحكومية ، فحسب بعض الدراسات أن أول ظهور لها كان سنة 1617 و قد تم ذلك دون تحديد هويتها ، لكن حسب الأستاذ Geneviéve Devillé أن أقدم منظمة مذكورة اسميا هي : La société des amis-quakers و تأسست سنة 1624 ، كانت تتصف بالطابع الديني ، ويقتصر نشاطها على تقديم المساعدات الإنسانية ، وهذا ما مهد لتصنيف الكنائس و التنظيمات الدينية المختلفة ضمن التنظيمات الخاصة .

و يقول الأستاذ نفسه أن الإطار المكاني الذي استطاع الباحثين إدراكه يرجع إلى أولى المنظمات غير الحكومية الناشئة بأوربا ، باعتبارها المنطقة الوحيدة التي كانت تتمتع ببعض سمات المجتمع الدولي المعاصر نتيجة نمو الأفكار و بروز الأطراف المدافعة عن الحريات الفردية .
و لكي نعرف أهم المراحل التي مرت بها هذه المنظمات لابد من معرفة ظروف نشأتها ومدى تأثرها بالتغيرات الدولية .(1)

1. عوامل النشأة :

عوامل نشأة هذه المنظمات كانت شديدة التلاحم فيما بينها ، وتعتبر مكملة لبعضها البعض ، بحيث لا يستطيع أي عامل منها أن يقوم مقام الأخر ، ولذلك وجدت ثلاث عوامل أساسية لنشأة هذه المنظمات وهي كالتالي :

أ- **العامل الديني** : يعتبر العامل الديني المرحلة الأولى التي عرفها تواجد المنظمات غير الحكومية ، فمنذ مطلع القرن السادس عشر كانت هناك موجة من الإصلاحات التي تهدف إلى القضاء على مبدأ الدين الموحد ، و موجة الإصلاحات تظهر عادة بتعدد المذاهب وكثرت الاعتقاد بها و الالتفاف من حولها ، ففي هذه الأثناء نشا المذهب البروتستاني الذي أدى إلى تفكيك الكنيسة الكاثوليكية و تجزئتها إلى قسمين:
1 – البقاء تحت ولاء روما وله طابع فوق وطني يضم دول جنوب أوروبا (2)
2 – الدعوة إلى الإصلاح وإقامة كنائس وطنية مستقلة عن روما تضم دول شمال أوروبا
أن هذا العامل الذي شهده مطلع القرن السادس عشر جاء بتغيرات في النظام الديني حيث مهد إلى ظهور جمعيات دولية من امثل ذلك : الجمعية المناهضة للرق وحماية السكان الأصليين سنة 1837 ببريطانيا ، جمعية التحالف الإنجيلي العالمي سنة 1846 بفرنسا .
وكلها كانت جمعيات ذات طابع ديني . تعمل على التبشير لأجل حماية الإنسانية

---

(1) Geneviéve devillé:développement de la structure internationale , bulletin NGO-ONG .N° 07 . 1952 P/ 250
(2) André Normandin : du statut juridique des associations internationales , these pour le doctorat , librairie générale de droit de jurisprudence; paris 1926 p : 21

ب- العامل السياسي :

ظهر هذا العامل عندما بدأت الكنيسة تعجز عن القيام بمهامها وذلك لظهور نهضة جديدة قلبت موازين الفكر السائد اندك ، فبروز الثورة الفرنسية وما تحمله من مبادئ داعية إلى حرية الفرد في الرأي و التجمع و الدفاع عن الأفكار ، جعل لها أثرا بالغا في تلاشي عهد الملكية ومن ثم قيام دولة وطنية جمهورية .
لقد أطلق المحللون السياسيون عن هذا الوضع بالتحرر السياسي و الذي جاء مناديا بالتيار الفكري المدافع عن حقوق الفرد داخل المجتمع في مواجهة السلطة .
عرف هذا العهد ذروة الانفتاح الديمقراطي في مختلف دول العالم ، وذلك لحمله مبدأين أساسيين هما : المثالية الديمقراطية و القيم التحررية .

ت-**العامل الذاتي** : (الدافع الذاتي)

ظهر هذا العامل لأجل تنظيم المجموعات البشرية ذات مصالح في جمعيات ، تعمل على حماية حقوقها الاجتماعية ، السياسية ، الاقتصادية ، وغيرها ، تعمل على خلق إطار تنظيمي يحكمها فيما بينها دون وجود نظام قانوني يحكمها .
إن هذا الدافع قديم بالنسبة لسابقيه ، وما جعله يحول إلى عدم الاهتمام ، هو انعدام الوعي الاجتماعي لدى المواطنين ، واستبداد السلطة الحاكمة ، وقمعها لكل المحاولات و النشاطات ذات الطابع الديني ، فبوجود الثورة الفرنسية وغرسها لمبادئ التحرر و الديمقراطية ، بدأت تتلاشى مظاهر القمع تدريجيا ، ومن هنا أصبحت المبادرات الخاصة أو مبادرة الجماعات تظهر في أوساط الجماهير ، و بالتحالف و التضامن أصبحت تظهر مثيلتها على الصعيد الدولي ، ففي هذه الفترة بدأت عملية الاحتكاك في إطار علاقات غير حكومية بين مجموعات بشرية للنهوض بحق الفرد في جميع الميادين .(1)
ومن هنا يتضح لنا أن وجود المنظمات غير الحكومية جاء نتيجة مجموعة مركبة من العوامل المتداخلة فيما بينها .

(1) André normandin , op cit p: 23-24

2 : تأثر المنظمات غير الحكومية بالمتغيرات الدولية :

منتصف القرن التاسع عشر كان تاريخا لتغيير مجريات أمور عديدة ، فالمنظمات غير الحكومية هي الأخرى شهدت تغيرات أو تحولات جذرية بمطلع القرن ذاته ، وذلك بفضل التقدم التقني و الصناعي الذي عرف على صعيد الدول. لقد كانت المنظمات غير الحكومية فيما سبق عرضة للتلاشي و الاضمحلال خاصة وقت الحروب حين كانت تنشط في مواجهة هذه الأوضاع و التي ينتهك فيها أقدس الحقوق .

إن كانت جملة الحروب و سوء الأوضاع بمثابة الأزمة التي كادت أن تؤدي إلى زوال وجود هاته الأخيرة فالفترة التي عقبت هاته الأوضاع أتت بوافد جديد أطلق عليه " عصبة الأمم المتحدة" و التي بموجبها حلت محل المنظمات غير الحكومية أو كما أطلق عليها في بداية نشأتها – الجمعيات الدولية- .

لقد عملت المنظمات غير الحكومية على حل النزاعات و مواكبة حالات الطوارئ ، و كانت هيئة مشرفة على الأوضاع العامة السائدة آنذاك و هي في غنا تام لوجود جمعيات تساعدها ، فبموجب قرار مجلس العصبة بتاريخ 27 . 06 . 1921 الذي قضى بوضع شروط تعاون العصبة مع هذه المنظمات ، إلا أن تاريخ جويلية 1923 جاء بقرار معارضا لسابقه لحسن سير العصبة ، وبعد انعقاد مؤتمر نزع السلاح سنة 1932 ، أصبحت عصبة الأمم بحاجة إلى خبرة المنظمات غير الحكومية (1)
في هذه الإثناء ظهر الصراع القائم بين الغرب الليبرالي و الشرق الشيوعي (الحرب الباردة) و الذي أدى إلى حتمية مفادها التراجع في النشاط الجمعوي ، و الذي اثر سلبا في مسيرة المنظمات غير الحكومية المهتمة بالحقوق و الواجبات الإنسانية و التي كانت القضية التي يتجادل لأجلها الطرفين . فالكتلة الشرقية حذرت من خطر الرأسمالية وأثارها على الحقوق الاقتصادية للفرد ، و من جهتها الكتلة الغربية أكدت على عدم وجود حقوق كهذه تحت لواء الشيوعية (2)

إلا أن ضرورة وجود منظمات غير حكومية في الحالات الاستثنائية التي أوجدت لأجلها في بادئ الأمر ، جعلها تتوزع في اغلب دول المعسكرين ، حيث وقع انشقاق داخلي في تركيبتها و اضعف مواقفها نظرا لتعارض الأفكار لدى أعضائها .
عام 1948 إلى 1955 تعرضت هاته المنظمات إلى العديد من الانقسامات و التي أوجدت عدة جمعيات دولية مثلها الجمعية الدولية للصحفيين التي أنشئت سنة 1946 و نظرا لميول أعضائها من جنسيات دول أوربا الشرقية إلى الأفكار الشيوعية ، قرر أعضاؤها من جنسيات الدول الغربية الانسحاب ، و انشاو الفدرالية الدولية للصحفيين سنة 1952 و التي جاء في نظامها الداخلي أن الانتماء السياسي يعد شرطا أساسيا للعضوية .(4)

'(1) حمد كامل ياقوت ، الشخصية الدولية في القانون الدولي العام و الشريعة الإسلامية ، عالم الكتب ، القاهرة 1970 ص:
(2) GENEVIEVE DEVILLE , OP CIT , P : 250
(3) PASCAL RUTAK : LE ROLE DES ORGANISATIONS INTERNATIONALES DES JOURNALISTE IN ASSOCIATIONS INTERNATIONALES, N 12, 1965 P: 709

لقد كانت للمنظمات غير الحكومية علاقة وطيدة بهيئة الأمم المتحدة و التي كانت بمثابة المشرف الأساسي على نشاطاتها ، ففي 1950 اصدر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي قرارات تتعلق بإلغاء المركز الاستشاري لبعض المنظمات مثلها : الجمعية الدولية للصحافيين ، الجمعية الدولية للقانونيين الديمقراطيين ، وذلك بسبب ميولها للأفكار الشيوعية (1)
لقد استمر الوضع السائد بكثرة النزاعات و الصراعات طويلا ، وظل العالم ينتظر إزالة التوتر القائم بين القطبين (الشرق و الغرب) إلا أن جاء مؤتمر جنيف سنة 1955 الذي سمح للمنظمات غير الحكومية بالتواجد على الساحة الدولية .
و منه كان الانتشار المذهل للمنظمات غير الحكومية و التي سجلت حضورها في جميع الدول تقريبا و التي تتمتع بالاستقلال ، فهذا مانراه في افريقا فاغلب دولها لم تنل الاستقلال إلا في الستينات ، وهذا ما فسر ظهورها المتأخر ، وعلى السلطة الحاكمة أن تعترف ببعض الحقوق كحرية التغيير و الحق في تكوين الجمعيات. (2)

إن ظهور المنظمات غي الحكومية في دول الجنوب يشمل أيضا فروع المنظمات الغربية المنشأ ، ففي الستينات كانت تميل نحو العمل التنموي متأثرة باديولوجية العالم الثالث مثل منظمة الشعوب المتضامنة .
و في فترة السبعينات ظهرت طائفة تفضل العمل الاستعجالي متأثرة بالبعد بلا حدود مثل منظمة أطباء بلا حدود
إن ظهور المنظمات غير الحكومية ضرورة لابد منها للنهوض أولا و قبل كل شيء بحقوق الإنسان في الدول التي تفتقر إلى الممارسة الديمقراطية .

---

(1) PASCAL RUTAK : OP CIT , P : 710
(2) PASCAL RUTAK OP CIT P< 710

مظاهر تطور المنظمات غير الحكومية :

مرت هذه المنظمات غير الحكومية بصعوبات منذ تواجدها سعيا لإيجاد مكانة في الساحة الدولية ، و تحقيقا لهذا المسعى لا بد من توفر مجموعة القواعد القانونية الدولية التي تمنحها الشرعية في ممارسة أعمالها من جهة و أن تكسب تأييد المجتمع المدني من جهة أخرى .

1- اكتساب الشرعية الدولية :

إن وجود منظمة الأمم المتحدة في تاريخ العلاقات الدولية يعتبر الركيزة الأساسية لمجموع الهيئات أو المنظمات أي كان نوعها ، وذلك بالاستناد إلى ميثاقها الذي أرسى قواعدا مناهضة للأفكار التقليدية ، و من بين أوجه التجديد التي ناد بها إمكانية التعاون بين المنظمة العالمية و المنظمات غير الحكومية و ذلك تجسيدا لما جاء في المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة حيث تضمنت مايلي : " يمكن للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي أن يتخذ كل الإجراءات الضرورية من اجل استشارة المنظمات غير الحكومية التي تهتم بمسائل تدخل في اختصاصه ....." (1)

إن هاته المادة قد حددت الإطار القانوني للعلاقة بين منظمة الأمم المتحدة و الهيئات الأخرى ، وذلك شريطة أن تكون من بين اهتمامات هذه الأخيرة المسائل التي تدخل في اختصاصات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، ومن بينها حماية حقوق الإنسان ، وعليه فان المادة 71 هي بداية الاعتراف الرسمي بشرعية المنظمات غير الحكومية

كما تستمد المنظمات غير الحكومية شرعيتها أيضا من قدرتها على حماية حقوق الإنسان التي تنادي بها و التي عجزت الدول و المنظمات الدولية الحكومية على حمايتها . دف إلى ذلك أن الأجهزة الدولية المكلفة بمراقبة حقوق الإنسان هي في استمرار دائم لكشف الانتهاكات المستمرة التي تشهدها غالبية الدول من العالم ، رغم توفر الميثاق الاممي على جملة من النصوص الآمرة بتعزيز و حماية حقوق الفرد .

و في هذا الشأن أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 25. 04. 1949 لائحة تعبر فيها أن مسالة حقوق الإنسان من اختصاص الكل فلا يجوز للدول أن تتمسك بهذا الحق وتعتبره من الاختصاص الوطني ، وهذا ما تضمنته المادة 02 من الفقرة 07 التي أخرجت المسائلة من المستوى الداخلي ، ورمت به في أحضان المجتمع الدولي (2)

كما تتجلى الشرعية الدولية للمنظمات غير الحكومية من خلال الاعتراف بها في المواثيق الدولية ، فقد تضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 20 :" حق كل شخص في تكوين جمعيات سلمية " و أرست المواثيق الإقليمية قواعد مماثلة ، أشارت إليها المادة 11 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان و المادة 01 من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان و المادة 10 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب .

اعتبرت هذه الأخيرة الدعامة الأساسية التي تستند إليها المنظمات غير الحكومية في نشاطاتها

'(1) بن عامر تونسي : قانون المجتمع الدولي المعاصر , مرجع سابق ص , 170

(2) نفس المرجع

1- التأثير على الرأي العام الدولي :

تلقى المنظمات غير الحكومية تأييد المجتمع المدني داخليا و دوليا ويتخذ هذا التأييد مظهرين هما :
الدعم المادي من خلال الإعانات المالية ز
الدعم المعنوي من خلال استجابة الشعوب إلى ماترمي إليه هذه المنظمات و التي بالضرورة تؤدي إلى تكوين رأي عام محلي أو دولي .

إن العامل المعنوي هذا يتوقف على مدى وعي أفراد المجتمع و التفافهم بإبعاد القضية المطروحة ، و الذي يشكل حتما دعما قويا لدى المنظمات غير الحكومية ، التي رأت ضرورة التعريف بها لدى المجتمع الدولي و المدني .
وعملية تكوين الرأي العام الدولي تخضع إلى جملة من المؤثرات أدرجها السيد بطرس بطرس غالي فيما يلي :
1- مدى قدرة المنظمات غير الحكومية على إنجاح الحملات التحسيسية في المجتمع للتوعية بالموضوع المطروح .
2- مدى ارتباط الشعوب عرقيا أو دينيا بضحايا الانتهاكات ، مثال : بالنسبة لجريمة الفصل العنصري يتشكل الرأي العام الدولي أساسا من الزنوج المنتشرين عبر أنحاء العالم .
و بخصوص مسالة حرية التعبير يتشكل الرأي العام الدولي من جميع الإعلاميين المنتشرين عبر أنحاء العالم ، و غيرها من الأمثلة الكثيرة جدا التي قامت برصدها الأمم المتحدة في تقاريرها السنوية .
3- تؤثر الإيديولوجيات على تكوين الرأي العام الدولي ، مثال ذلك منظمة العفو الدولية التي تقوم بمناشدات من اجل إطلاق سراح سجناء الرأي ، وتلقى تأييد الفئات التي تتبع نفس التوجه السياسي و الفكري للضحية أكثر من غيرها .
4- تؤثر طبيعة الحقوق المطلوب حمايتها كلما كانت محل اهتمام العنصر البشري ، فالحق في الحياة يلقى صدا لدى الرأي العام الدولي لأنه شرط أساسي لضمان الحقوق الأخرى .
5- يؤثر التطور و التخلف على فئات الرأي العام الدولي ، مثال ذلك مطالبة الشعوب المتقدمة تكنولوجيا من المنظمات غير الحكومية بضرورة توفير بيئة صحية تشارك لتحقيق هذا المسعى ، بينما الشعوب المتخلفة فهي تطالب بالحق في التنمية و تتبع المنظمات غير الحكومية الناشطة في هذا المجال .
ومن خلال ماسبق يتضح لنا انه لايوجد رأي عام دولي موحد و لت ينحصر في جماعة بشرية واحدة . بل يكفي أن يلتف الشعب من حول الاتجاه الذي يكفل حقه

---

(1) Boutros boutros ghali / pour la paix et le développment , rapport annuel sur l'activité de ONU, nation –unies , new – york , 1994 p/ 154

☒ .3:اهتمامات المنظمات غير الحكومية :

إن للمنظمات غير الحكومية اهتمامات متجذرة منذ القديم ، ويرجع هذا إلى عدة أسباب أهمها :

1- إن الحرب كظاهرة اجتماعية لازمت المجتمعات البشرية بين الكاثوليك الذي عرف أعنفها ، تارة لأسباب دينية كالحروب الثلاثية بين الكاثوليك و البروتستانت (1618 – 1648) ، وتارة أخرى من اجل الرغبة في التوسع و السيطرة كحروب نابليون . هذا الوضع الاستثنائي مس احد أقدس الحقوق وهو الحق في الحياة ، مما دفع ببعض الشخصيات إلى إنشاء هيئة لإسعاف الضحايا ، و بالفعل تأسست منظمة الصليب الأحمر سنة 1859 من طرف هنري دينان ، وهو شاهد عيان على فظائع معركة سولرينو 24. 06. 1859 . و أعيدت هيكلتها سنة 1880 تحت اسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، تنشط أساسا في فترة الحرب ، إلا أنها تباشر مهاما إنسانية ، في فترة السلم كزيارة السجون وإسعاف ضحايا الكوارث الطبيعية و الحوادث .

2- سيطرة الإقطاع خلق أنظمة استبدادية في أوربا ، أفرزت على مدى قرون نتائج ضارة بحقوق الإنسان ، مست على الخصوص مركز الفرد ، فقد سلبت منه كرامته الإنسانية . كما مست الحقوق الاقتصادية ، إذ أن أقلية بسيطة كانت تحتكر كل الثورات و حالت دون إمكانية توزيعها .(1)

3- وإذا كان هذا هو الحال فان شعوب المستعمرات قد جدت من إنسانيتها بسبب الاسترقاق . و ينبغي الإشارة إلى حقيقة تاريخية هي أن أول منظمة غير حكومية تنشط في مجال حماية الحقوق ، كانت بتاريخ 17. 04. 1839 تسمى " العصبة المناهضة للرق" قادت حملة دولية لحظر الرق ، ونجحت في إقناع الدول بتبني اتفاقية دولية تجعل الرق عملا خارجا عن القانون.(2)

من جهة أخرى ، بدأت العلاقات الاقتصادية تنمو مع تطور الفك الرأسمالي و التصنيع ، هذا التطور افرز سلبيات كثيرة من بينها استغلال اليد العاملة و انتهاك حقوق العمال ، فظهرت منظمات غير حكومية تهتم بحماية حقوق لم تكن تثير اهتماما وهي الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية .

---

(1) patrick ramband / les organisation internationales . ency loredia / universales . France . cdrom . 1997

(2) op cit

و في هذا الصدد انعقد مؤتمران في أوت و سبتمبر 1897 بزوريخ و بروكسل على التوالي ، جمعا مندوبي جمعيات عمالية و اقتصاديين ، ونتج عن مؤتمر بروكسل إنشاء جمعية لحماية هذه الطائفة من الحقوق سنة 1900 واكتمل تشكيلها سنة 1901 تحت تسمية " الجمعية الدولية للحماية القانونية للعمال " وتزايد عدد الجمعيات الدولية مع انتصار المذهب الماركسي الذي مهد لظهور الجيل الثاني من حقوق الإنسان .(1)

و تجدر الإشارة إلى أن المنظمات غير الحكومية تستند إلى النصوص المقدسة للحرية في جهودها لحماية حقوق الإنسان ، سواء بصفة شاملة أو تركز على حق معين ، ومن أمثلة ذلك نجد رابطة حقوق الإنسان التي أنشئت بفرنسا سنة 1898 لحماية ضحايا تعسف السلطة و تكريس المبادئ المقررة في الإعانات الثورية لسنة 1789 و 1793 ، ثم أسست الفيدرالية لحقوق الإنسان سنة 1922 ، كما أنشئت الرابطة الدولية المناهضة للعنصرية سنة 1936 لمكافحة كل أشكال التمييز على أساس العرق أو الدين ، وأنشئت بفرنسا منظمة سيماد سنة 1939 و هي جمعية خاصة وطنية لحماية المهاجرين القادمين من الدول النامية .

تأسست الرابطة الدولية لحقوق الإنسان سنة 1941 للنهوض بكل الحقوق ، تلتها الحركة الدولية ATD- quart monde سنة 1958 لإلزام الحكومات على برمجة خطة شاملة لمكافحة الفقر باعتباره يتعارض مع الحقوق الاجتماعية ، وقد شهدت سنة 1961 تأسيس منظمة العفو الدولية بانجلترا لحماية سجناء الرأي وإلغاء التعذيب و عقوبة الإعدام . كما تأسست منظمة أطباء بلا حدود سنة 1971 للنهوض بالحق في الصحة ، وأنشئت منظمة هيومن رايس ووتش بالولايات المتحدة سنة 1978 للنهوض بكل الحقوق .

وتأسست **منظمة مراسلون بلا حدود** سنة 1985 لحماية الحق في الإعلام ، وظهرت منظمة قانونيون بلا حدود سنة 1992 لدراسة المشاكل القانونية التي تطرحها حقوق الإنسان و اقتراح حلول بشأنها ، وفي دول الجنوب ظهرت منظمات غير حكومية وطنية ، اغلبها فروع للكنسية الكاثوليكية تعمل على فرض احترام الحقوق التي تنتهكها الأقليات العسكرية الحاكمة ، و هناك سمة جديدة تتمثل في الجمعيات النسائية كمنظمة أمهات " بلازا ديل مايو " في الأرجنتين لمناهضة القمع العسكري ، ومنظمة " دعم متبادل " في غواتيمالا لذات الغرض ، وفي سنة 1983 أنشئت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بمصر و الاتحاد الآسيوي لحقوق الإنسان بتيلاندا للنهوض بهذه القضايا في هاتين المنطقتين ، وإذا استطاعت هذه المنظمات أن تنشط في علانية ، فان الحركة الجمعوية في مناطق أخرى لا يمكنها العمل إلا في بعض الدول مثل الفلبين أين شكلت جماعات ضاغطة بتعبئة الجماهير و استطاعت الإطاحة بنظام الأحكام العسكرية .(2)

(1) claude qlbert colliard .institutions internqtionales. Ed . Dalloz . paris , 435
(2)) M / attati . l'avenir des organisatio internationales . paris . economica 1984 p 20

إن هذه المنظمات سواء كانت دولية أو وطنية ، ليست سوى عينة بسيطة من الحركة الجمعوية الناشطة في مجال حقوق الإنسان بصفة عامة أو الحقوق الأخرى ، وهي مؤهلة للزيادة كما ونوعا لمواجهة متطلبات المرحلة القادمة .

2.1: مفهوم المنظمات غير الحكومية و نظامها القانوني :

سايرت المنظمات غير الحكومية معظم التطورات الحاصلة في المجتمع الدولي ، و كانت في كل مرحلة تتفاعل مع مجموعة من المؤثرات التي تطرأ على الساحة ، مما جعلها ظاهرة مركبة يصعب تعريفها ، لذا نجد لها تعاريف متنوعة ، و منها تبرز أهم خصائصها .

1) مفهوم المنظمات غير الحكومية :

يتطلب تحديد مفهوم المنظمات غير الحكومية البحث عن أهم التعاريف المقدمة بشأنها، و من ذلك تتضح خصائصها .

☒ 1 :تعريف المنظمات غير الحكومية :

واكبت المنظمات الدولية غير الحكومية معظم التطورات التي طرأت على العلاقات الدولية ، نظرا لازدياد عددها في وقتنا هذا ، ونتيجة لزيادة عدد الموضوعات التي تدخل في دائرة الأفراد والهيئات غير الحكومية / ومع ا انعدام وجود سلطة دولية مركزية أصبح عمل المنظمات غير الحكومية إظهار الحقيقة وفضح الحكومات التي تحاول إخفاء الحقيقة وذلك بممارسة كافة وسائل الضغط التي تستطيع ممارستها

إن هذه المتغيرات وتعددها جعلها ظاهرة مركبة فمن الصعب الوصول الى تعريف دقيق لها

تتميز المنظمات غير الحكومية بأنها في الأساس جمعيات خاصة لايتم تكوينها باتفاق بين الحكومات وإنما بين أفراد وهيئات خاصة أو عامة من دول وجنسيات مختلفة تسعى للتاثيرعلى مجرى العلا قات الدولية (1)

ويعرفها الاستاذ baTRick ramband في كتابه lesorganisationinternationales :
<< هي عبارة عن تجمعات أشخاص طبيعية أو معنوية من نفس الجنسية أو من جنسيات مختلفة التي تربطها أهداف مشتركة و متنوعة رياضية (اللجنة الاولمبية الدولية) ، اجتماعية (المنظمات النقابية) ، بيئية (السلام الاخظر) ، إنسانية (اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، منظمة العفو الدولية) .....الخ (2)
ليس لهذه المنظمات الشخصية القانونية الدولية وهي خاضعة لقانون دول النشأة أو الإقامة.

---

(1) تدرس المنظمات غير الحكومية تحت عدة تسميات مثل : المنظمات الدولية الخاصة , الجمعيات الدولية الخاصة , المجموعات الخاصة ذات الطابع الدولي , و قد فضلنا الاصطلاح المستعمل من طرف الأمم المتحدة و هو المنظمات الدولية غير الحكومية , و هذا ما أشار إليه القرار 218 للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي الصادر في 27 فبراير 1950 إلى هذه التفرقة حين نص على ان المنظمات التي لايتم تكوينها باتفاق بين الحكومات تعد منظمات دولية غير حكومية .

(2) patrick ramband / les organisation internationales . ency loredia / universales . France . cdrom . 1997

ضف إلى ذلك تعريف الأستاذ محمود خلف في كتابه مدخل إلى العلاقات الدولية حيث يقول : " هـي تلـك المنظمـات المكونـة مـن ممثلـين خاصـين أي أفـراد أو جماعـات أو حتـى كيانـات خاصة مستقلة عن الحكومات الوطنية ." (1)

تتعدد التعاريف حول المنظمات غير الحكومية لكن لن تخرج عن الهدف العام المرسوم لها كونها جمعيات خاصة تنشا في ظل القانون الخاص بدول المنشأ ولا تهدف إلى تحقيق الربح .
لقدعملت بعض المنضمات غير الحكومية على وضع تعريف خاص بها فقد أدرج إيجاد الجمعيات الدولية تعريفا في مشروع اتفاقية بشان تسهيل نشاط هذه الجمعيات ، قدمه إلى المدير العام لمنضمة اليونسكو بتاريخ 29 ماي 1950 جاء فيه << هي تجمع أشخاص و جمعيات تتكون من ممثلين ينتمون إلى ستة دول على الأقل و يجب ان يكون هدفها دوليا غير تجاري و نشاطها دوليا ، ولها أجهزة ذات تركيبة دولية و أمانة عامة ، و تتحصل على ترتيبات استشارية أمام هيئة دولية ، وان يكون نشاطها منسجما مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق اللانسان (2) .

وقد عرفها معهد القانون الدولي بأنها " التجمعات لأشخاص وجماعات تنشا بحرية بموجب مبادرة خاصة، ويمارسون نشاطا دوليا ذو مصلحة عامة دون نية الربح وهذا خارج كل انشغال ذي طابع وطني ". (3)
وفي الأخير وعلى حسب الإطار العام للتعريفات يتضح ان الأستاذ ما ريو اتاتي لخص المضامين الواسعة والمتشعبة للمنظمات
غير الحكومية في قوله: << إنها جمعية تنشا في إطار القانون الخاص مسجلة في مكان مقرها وتخضع للنظام القانوني للدولة المستقبلة >>. (4)
ويبدو أن هذا التعريف اقرب إلى الصواب من سابقيه، لكنه لا يخلو من النقائص لإهماله الطابع التبرعي الذي يعد احد أهم العناصر المشكلة للمنظمات غير الحكومية
إن الاعتراف بالمنظمات غير الحكومية قانونيا لم يتم على المستوى الدولي إلا في عهد الأمم المتحدة وعلى رأي الأستاذ بن عامر تونسي: ان القرار 288 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بين قانونيا ان هذه الهيئات بأنها << كل منظمة دولية لم يتم إنشاؤها بموجب اتفاق بين الحكومات .....>>(5)

إلا أن القرار الغي و عوض بأخر و هو القرار 1296، الصادر عن المجلس نفسه، الذي قدم تعريفا للمنظمات غير الحكومية في الفقرة السابعة من الجزء الأول " تعد منظمات غير حكومية المنظمات الدولية التي لم يتم إنشاؤها بموجب اتفاقيات بين الحكومات.

(1) marcel merle . sociologie des relations internationales . paris . dalloz 1982 p 362
(2) nicolas politis / la condition juridique des association internationales/ journal de droit internationales. Paris 1923 p 465
(3) محمود خلف , مدخل الى العلاقات الدولية , الدار البيضاء 1986 ض: 257
(4) نفس المرجع السابق

بما فيها المنظمات التي تقبل أعضاء تعينهم السلطات الحكومية بشرط ان لا يعرقل الأعضاء المنتمين إلى هذه الفئة حرية التعبير لهذه المنظمات (1)

لقد لقي هذا الأخير عدة مناقشات، حيث اعتبره البعض تعريفا لا يخدم الظاهرة. و جاء بمفهوم سلبي ، لان ما يظهر فيه ان المنظمات غير الحكومية مضادة للحكومات .
ان مختلف التعريفات الوارد ذكرها سالفا تخص المنظمات الحكومية ذات الطابع الدولي باعتبار عنصر الدولة شرط ضروري في قيام المنظمات غير الحكومية وذات أهمية كبيرة في تعزيز قوة و فعالية هذه المنظمات

☒ 1: خصائص المنظمات غير الحكومية :

ان ذيوع المنظمات غير الحكومية و اتساع دائرة نشاطها قد سلهم بنصيب كبير في تقريب المسافات بين أفكار الشعوب ، مما يترتب على ذلك وجود رأي عام عالمي تقيم له الدول وزنا فيما يصدر عنها من تصرفات و سياسات في المجتمع الدولي المعاصر . فمن خلال التعاريف السابقة يمكن ان نستنتج ان للمنظمات الدولية غير الحكومية الخصائص التالية

أ- اكتسا ب الصفة الدولية :

إن قيام أي تنظيم دولي مرهون باحترام الحدود السياسية للدولة , فاكتساب المنظمات غير الحكومية الصفة الدولية يتضح عن طريق عدم انتمائها لجنسية معينة , بمعنى ان إضفاء هذه الصفة يأتي من توسيع نشاطها غير العام و عدم انتمائها لجنسية محددة بذاتها (1)

لقد أكد الخبراء في اتحاد الجمعيات الدولية على ان المنظمات غير الحكومية تتصف بالطابع الدولي لأنها تتشكل من ممثلون
يحملون جنسيات عديدة وتعتبر دولية من حيث مهامها وتكوين أعضائها ومن حيث تمويلها (2)
لذا نستخلص ان من أهم الخصائص في المنظمات غير الحكومية هو الطابع الدولي في العضوية والتي لاينحصر مفهومها
ذاتها بل يتجه إلى جنسية طالب العضوية في المنظمة ومقومات نشاطها

---

(1) نفس المرجع السابق محمود خلف

(2) M / attati . l'avenir des organisatio internationales . paris . economica 1984 p 11

(3) بن عامر تونسي ,،قانون المجتمع الدولي المعاصر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية بن عكنون . الجزائر 2003 ص : 268

ب- **ليست لها صفة الحكومية** :

تعبير المنظمات غير الحكومية لايشير إلى العضوية في المنظمات وإنما يشير إلى الوظيفة التي يؤديها بمعنى ان المنظمات غير الحكومية لاتتمتع بسلطات حكومية , فاختيار اعظاء هذه المنظمات يتم بحرية ، ولا تتدخل الحكومات في تعيينهم .
لكن قد يحدث ان تنشا منظمات غير حكومية تقبل في عضويتها أشخاصا تعينهم حكوماتهم وتعطيهم تعليمات للنشاط داخل الهيئة من حيث حق التدخل والتصويت بشرط ان لايعرقلو سير العمل أو حرية التعبير لباقي الاعظاء وان لاياثروا على استقلالية المنظمة
وفي هذا الشأن يرى الأستاذ Borco stosic (ستوزيك) : إضفاء الصفة غير الحكومية على هذه المنظمات ليس سليما خاصة إذا كانت التركيبة مختلفة لهذا يقترح تسميتها " منظمات اجتماعية " لتخلص من لفظ (الحكومية) وإزالة اللبس و الغموض (1)

ت- **لا تسعى إلى الربح :**

وهذا عنصر هام يفرقها عن الشركات المتعددة الجنسيات، أنها منظمات ذات طابع تبرعي ،لا تهدف
لتحقيق الربح المادي المقوم نقدا وعينا، بل تسعى إلى تحقيق مصلحة معنوية أخلاقية وهي الحفاظ على الكرامة الإنسانية
للفرد (2)

ث- **ترمي إلى تحقيق أهداف معينة** :

لاشك أن ذكر الأهداف التي يجب على المنظمة تحقيقها ذات أهمية مزدوجة
فمن ناحية تحدد هذه الأهداف سبب وجود المنظمة والمسار الذي يجب عليها ان تشكله كما ان هذه الأهداف تقيد المنظمة وأجهزتها وذلك بتحديد اتجاه أنشطتها والقيود التي ترد وظائفها
- ومن ناحية أخرى يلعب تحديد أهداف المنظمة دورا هاما في تفسير نصوص ميثاقها وأعمالها القانونية ، لأنه إذا كانت المنظمة مقيدة بعدم الخروج عن الأهداف التي حددت لها فإنها تستطيع استخدام كافة الوسائل التي يمكنها بطريقة مشروعة تحقيق هذه الأهداف حتى و لو لم يوجد نص آخر صريح يقرر هذه الوسائل (3)

(3) jeam marie dufour / organisations internationales gouvernementales et organisation non governementales . / reflexion sur l'avenir. In Associations internationales . paris . 1953 p 11
(1) نفس المرجع
(2) د/ احمد أبو الوفاء : الوسيط في قانون المنظمات الدولي

النظام القانوني للمنظمات غير الحكومية :

يتطلب البحث عن النظام القانوني للمنظمات غير الحكومية ، إثارة مسالة مدى تمتع هذه الأخيرة بالشخصية القانونية . و يثير هذا الطرح الكثير من التباين و الغموض، ومرد الوضع أن هذه الهيئات تتشكل في إطار داخلي و تنشط على الصعيد الداخلي و الدولي .

☒ 1-- النظام القانوني للمنظمات غير الحكومية على الصعيد الداخلي :

إن مفهوم الشخصية القانونية لا يثير صعوبة كبيرة في النظام القانوني الداخلي للدولة نظرا لوجود سلطة تشريعية تحدد الأشخاص الذين يكتسبون هذه الصفة في النظام القانوني الداخلي ، وذلك لتميزها عن الأشخاص الطبيعيين .
يقول الأستاذ جولان في هذا الصدد :" الشخصية المعنوية هي حيلة من إبداع المشرع استعملها من اجل أن تحقق الوحدات التي لها هذا الوصف ، و المحددة في العقد التأسيسي ، وان أهليتها محدودة بالاختصاصات اللازمة لتحقيق إغراضها ، ولا تتمتع بأية شخصية خارج تلك الاختصاصات "
وإذا كان الجانب النظري على هذا النحو فان الواقع العملي يكشف عن وجود خيارين تلجا المنظمات غير الحكومية إلى إحداهما

- أن تتخذ من إقليم الدولة مقرا دائما لها
- أو أن تبقى وحدات متنقلة

و بطبيعة الحال فان اغلب المنظمات غير الحكومية تفضل الخيار الأول ، فتكتسب الشخصية القانونية في ظل النظام القانوني للدولة التي أقامت بها مقرها الرئيسي ، بمجرد استكمال إجراءات التسجيل الخاص بالجمعيات وبالتالي تتمتع بالأهلية الخاصة بالجمعيات ، تخول لها حق التصرف بالقدر اللازم لتحقيق أغراضها . (1)

ويقصد بالشخصية القانونية الأداة التي تنشئ علاقة بين وحدة معينة و نظام قانوني دائم ، تترتب عنها أهلية هذه الوحدة في القيام بالتصرفات القانونية كإبرام العقود ، حق التملك ، حق التقاضي وغيرها ، لكن هذه الحقوق تختلف من دولة إلى أخرى ، فالتشريعات الليبرالية هيأت إطار قانونيا ملائما لطبيعة نشاط المنظمات غير الحكومية على خلاف باقي التشريعات .
ففي القانون الدولي الخاص الفرنسي و الانجليزي يعترفان بالشخصية المعنوية للجمعيات الأجنبية بقوة القانون ، ويتبعان المنهج الذي اسماه الفقيه رافل بالنظرية الدولية ، بموجبه تكون الشخصية المعنوية في وضع مماثل للشخصية القانونية للأشخاص الطبيعية ، وبالتالي يجب الاعتراف لهذه الجمعيات بوجود قانوني .(2)

---

(1) Nicolas politis / la condition juridique des association internationales/ journal de droit internationales. Paris 1923 p 468
(2)Op cit , p. 469

كما أن القانون البلجيكي الصادر سنة 1921 و المتعلق بالجمعيات يسمح لكل جمعية دولية أن تمارس نشاطها في بلجيكا بكل حرية و تحفظ بكامل حقوقها التي اكتسبتها وفقا لتشريع دولة المقر. ()
ومهما يكن من أمر ، لا يخلو هذا الخيار من النقائص ، و من أوجه القصور مايلي :

1- خضوع المنظمات غير الحكومية يفقدها الصفة الدولية من الناحية النظرية ، ويدمجها في قائمة الأشخاص المعنوية الداخلية .
2- التشريعات الداخلية لها طابع بيئي ، بمعنى أنها تتفاعل و تتكيف بشدة مع المعطيات الزمانية و المكانية إيديولوجيا ، اجتماعيا ، اقتصاديا و سياسيا .

و عليه تتمتع السلطة التشريعية بحرية في تعديل القوانين حتى تتلاءم مع الأوضاع المستجدة ، فيشوبها عيب انعدام الثبات و التحديد ، مما يجعل المنظمات غير الحكومية في وضع غير مستقر قد يؤثر على نشاطها .
3- خضوع المنظمات غير الحكومية إلى القانون الداخلي يقيدها بجنسية دولة المقر ، فيتعذر عليها ممارسة نشاطها في دول أخرى إلا برخصة مسبقة ، قد لا تتمكن من الحصول عليها بسبب العوائق البيروقراطية .
4- إن موظفي المنظمات غير الحكومية لا يستفيدوا من الحصانات و الحماية القانونية الممنوحة للموظفين الدوليين ، فيدفعهم هذا الوضع إلى إهمال وظائفهم ، لذا توظف المنظمات غير الحكومية أشخاصا مناضلين مؤيدين لمساعيها .(1)
وإذا كانت المنظمات غير الحكومية تخضع بصورة إرادية إلى التشريع الداخلي ، توجد طائفة من المنظمات تدعى " الجمعيات المتنقلة " تتبع الخيار الثاني ، و هي هيئات تغير مقرها باستمرار كلما تغير رئيسها مثل المجلس الدولي للنساء ، فتتبع الإقليم أين يوجد مقر إقامته ، وقد تعمل بنظام تعاقب المقرات في فترات دورية محددة، أو تتخذ مقرات في عدة دول . وترفض هذه المنظمات الخضوع إلى القوانين الداخلية لأنها تخشى أن تفقد صفتها الدولية ، و بالتالي لا تستفيد من حماية الدولة ولا تتمتع بمركز قانوني .(2)

(1)) Nicolas politis, Op cit , p. 469
(2) André Normandin : du statut juridique des associations internationales , these pour le doctorat , librairie générale de droit de jurisprudence; paris 1926 p : 60

2 : النظام القانوني للمنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولي

إن المجموعات الخاصة ذات النشاط الدولي لا تتمتع بأي شخصية قانونية دولية ومن ثم فليس لها أي نظام قانوني مستقل في المجتمع الدولي :
غير أن هذا لا يعني إن أعمالها لا تؤدي إلى توجيه السياسة الدولية ، يطرح النظام القانوني للمنظمات غير الحكومية حسب عامر بن تونسي في كتابة قانون المجتمع الدولي المعاصر إشكالين ، اتجاه الدول ، اتجاه المنظمات الدولية الحكومية

أ- اتجاه الدول :
تعتبر المنظمات الدولية غير الحكومية في نظر الدول مجرد جمعيات داخلية تخضع للتشريعات الوطنية ، ومن ثم فليس لها نظام دولي حقيقي ، فهي جمعيات وطنية تنشا في ظل القوانين الوطنية فعلى النظام القانوني الدولي إن يحدد حقوقها وواجباتها لأجل اكتسابها الشخصية القانونية الدولية ، وتكون شخصيتها محدودة في هذا الإطار و تجدر الملاحظة إن الدول اتخذت موقفا سلبيا من هذه المسالة و اغلبها يعارضها لأنها هيئات تنشا بموجب مبادرات خاصة لتكتسي طابعا حكوميا .
و هنا أشار الأستاذ **محمد كامل ياقوت** في كتابه الشهير " الشخصية الدولية في القانون الدولي العام و الشريعة الإسلامية "
<< إن المنظمات الدولية غير الحكومية هي منظمات ذات نشاط و أهداف دولية لكنها لا تمارس اختصاصات دولية , و لاتمتد إليها قواعد التنظيم الدولي لذلك ليس ثمة أساس لاعتبارها من الاشحاص الدولية .>> (1)

ب- اتجاه المنظمات الدولية الحكومية :

ما يلاحظ إن المنظمات الدولية العالمية و الإقليمية تعترف بوجود المنظمات غير الحكومية و تعمل على مشاركتها في نشاطاتها , و النظام القانوني للمنظمات غير الحكومية في الغالب ينشا من طرف المنظمات الحكومية و هذا فبما يخص تمثيلها لدى المنظمة و هو يختلف من منظمة إلى أخرى
إن التركيبة غير المتجانسة للمنظمات غير الحكومية لم تظهر إلا من خلال النصوص و القرارات الصادرة عن المنظمات العالمية و الإقليمية

1 – الاعتراف للمنظمات غير الحكمية بالوظيفة الاستشارية لدى المنظمات الدولية طبقا للمادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على (يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إن يأخذ كل التدابير اللازمة لاستشارة المنظمات غير الحكومية التي تهتم بمسائل تدخل ضمن اختصاصاتها و هذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع هيئات دولية (2)

(1) بن عامر تونسي .مرجع سابق , ص : 170

2 _ الاعتراف لها بالشخصية القانونية في التجمعات الجهوية كما هو الحال بالنسبة للمجلس الاروبي الذي يعطى لها الاختصاص القاري وفقا لاتفاقية ستراسبورغ سنة 1986 و التي دخلت حيز التنفيذ في 1991 (1)

I. 3 : تشكيلة و إشكالية التمويل عند المنظمات غير الحكومية :

إن هذه المنظمات غير الحكومية هي كغيرها من المنظمات الدولية التي تحظى في تكوينها على مجموعة من الهيئات التي تختلف باختلاف مهامها ، و الغرض الذي أنشئت لأجله ، ضف إلى ذلك فان السوال الذي يراود الكل عند السماع بهذه المنظمات هو إشكالية التمويل ، أي المصدر المالي الذي تحظى به لضمان استمرارها .

و بما أن لب الموضوع واضح فسيكون هذان العنصران محتوى هذا الجزء من الدراسة

☒ 1 :تشكيلة المنظمات غير الحكومية :

تتميز هذه المنظمات ببنية داخلية مزدوجة و التي تم إدراجها فيما يلي :

1- التركيبة البشرية
2- الهياكل الإدارية

a) التركيبة البشرية :

لقد اعتمدت المنظمات غير الحكومية على العامل البشري لاعتباره المحرك الأساسي من خلال التأثير على الرأي العام المحلي أو الدولي ، و تحقيق الأهداف التي تصبو إليها وتعزيز مشاركتها في المحافل الدولية ،

إن البنى البشرية متنوعة بتنوع المهام المنسوبة إليها ، فهي لا تحتوي على معايير ثابتة للتصنيف . فلدراسة هذه البنى تم تحديدها في ثلاث فئات أدرجت كالتالي :

الفئة الأولى : منظمات مفتوحة العضوية للأشخاص الطبيعيين ، و هي التي تمثل الصورة الأولى التي جاءت عليها هذه المنظمات ، و هي تنطبق على المنظمات التي توجه للجمهور مباشرة ، حيث يقوم جمع من الأشخاص الطبيعيون بالتواصل بينهم من اجل تحقيق أهداف معينة إنسانية و التي يعتبرونها من أولى اهتماماتهم .

اخذ هذا النوع بالتراجع بسبب تطور الحركة الجمعوية , و لم يبقى منها إلا أمثلة ضئيلة كمثل الجماعة التي شكلت اللجنة الدولية للقانونيين .(1)

الفئة الثانية : منظمات مفتوحة العضوية للجماعات فقط ، و هي التي تضم جمعيتين أو أكثر , و التي تعمل جاهدة على تفعيل دورها على الصعيد الدولي و مثال ذلك الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

الفئة الثالثة : منظمات مفتوحة العضوية للأشخاص الطبيعيين و الجماعات في إن واحد ، برزت هذه الفئة مواكبة للتطورات الحاصلة في العلاقات الدولية ، و هي الأكثر انتشارا في وقتنا الحالي ، لقد تعددت الاتفاقيات الدولية المعنية بالموضوع و ظهرت معها آليات دولية تحمي طوائف معينة من الأشخاص و الحقوق ، فاضطرت المنظمات غير الحكومية من تغيير بنيتها العضوية لمواجهة الأوضاع الجديدة و مثال ذلك منظمة العفو الدولية و التحاد الإفريقي المشترك لحقوق الإنسان(2)

---

(1)Geneviéve Bockstae: la stracture des organisations internationales non gouvernementales , in Associations internationales; 1958 N4 . P: 251 ET N 5 P; 308

(2) OP. CIT :

b) الهياكل الإدارية :

تتكون المنظمات غير الحكومية من عدة أجهزة لمهام الإدارة و التسيير ، و تختلف من منظمة إلى أخرى تبعا لحجم النشاط و التمويل . ألا أن اغلبها يحتوي على أجهزة مشتركة و التي تم حصرها فيما يلي:

1- الجمعية العامة :

هي الجهاز الرئيسي للمنظمة ،تتشكل عادة من كل الأعضاء وأحيانا يحدد القانون الأساسي ، عدد ممثلي المجموعات الوطنية المسموح لهم بالعضوية طبقا لمعايير محددة ويبين التوجهات الكبرى للسياسة العامة المنظمة .

تعتمد الجمعية العامة النظام الداخلي للمنظمة وتختار أجهزة هذه الأخيرة وتبين صلاحيتها وتفحص قراراتها . ولها سلطات واسعة بما فيها سلطة تغير القانون ن الأساسي وتعقد الجمعية العامة دوراتها العادية في فترات منتظمة ، أو استثنائيا إذا اقتضى قانونها الأساسي ضرورة الاجتماع ،وتعتمد نظام التصويت بالأغلبية (1)

2- الجهاز التنفيذي :

يوجد على مستوى المنظمات الكبرى مجلس يتمتع بسلطات واسعة ، بما فيها سلطة الرقابة على أنشطة المنظمة ، و هو الإطار الحقيقي لمشاركة ممثلي الفروع الوطنية في إشغالها . كما يتولى تنفيذ قرارات المنظمة ، ويمارس بعض صلاحيات الجمعية العامة في الفترة الممتدة مابين دورتيها . و ينعقد في دورة عادية مرة أو مرتين سنويا تبعا لحجم النشاطات المنجزة، و قد يجتمع في دورة استثنائية إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

و إذا كانت المنظمة تفتقر إلى هذا الجهاز، تتولى اللجنة التنفيذية مهام هذه الأخيرة. وقد تتوفر البنية التنظيمية على الجهازين معا، فيحدد القانون الأساسي للمنظمة وظائفهما، وتجتمع اللجنة في عدة دورات، بطلب من رئيسها أو أعضائها عند الضرورة.

كما يوجد في بعض المنظمات مكتب يتولى المهام التنفيذية , فيتخذ إحدى الصورتين ، إما أن يكون جهازا تنفيذيا مطلقا ، يعمل في الفترة الممتدة مابين اجتاح دورتي الجمعية العامة العادية ، و يمارس وظائف المجلس أو اللجنة التنفيذية في حالة انعدامها ، و إما أن يكون جهازا تنفيذيا موازيا يقتسم مع هذين الجهازين السلطات التنفيذية التي يقررها القانون الأساسي للمنظمة . و في كلتا الحالتين يجتمع إذا دعت الضرورة ، و يتولى المهام التي تدخل في السياسة العامة للمنظمة .(2)

ومن جهته، يتولى الأمين العام للمنظمة تنفيذ قرارات الجمعية العمة والمجلس واللجنة التنفيذية وتسيير النشاط اليومي للمنظمة، وتحضير التقارير الدورية و السنوية الخاصة بنشاطها ، و يعرضها على تلك الأجهزة حسب الحالة ، و تختلف فترة مهامه من منظمة إلى أخرى ، وهي قابلة للتجديد .

Borco stosic , les organisation non gouvernementales et les nations – unies : thèse pour le doctorat d'Etat , librairie droz , Genéve , 1964 , p: 115

(2) Geneviéve Bockstael : op cit ,N 4 , p: 251

3- رئيس المنظمة :

هو ممثل المنظمة ، ينتخب من طرف الجمعية العامة بناءا على مواصفات شخصية و مهنية . يترأس كل الاجتماعات التي يقررها القانون الأساسي، و ترتبط مهامه بطابع المنظمة، و حددت مدة الرئاسة بالفترة الممتدة ما بين انعقاد دورتي الجمعية العامة، وهي قابلة للتجديد مرتين إلى ثلاث مرات لضمان السير الحسن للمنظمة.

4- أمين الخزينة :

ينتخب هذا الأخير من طرف الجمعية العامة أو المجلس أو اللجنة التنفيذية، و هذا حسب الحالة. لفترة يحددها القانون الأساسي ، يتولى المهام المالية حيث يقوم بانجاز الميزانية السنوية للمنظمة ، و يعدّ دراسات مالية من اجل ترشيد استعمال و إنفاق الموارد المالية ، كما يتولى إعداد القرارات المتعلقة بتنفيذ الميزانية ثم عرضها على الجمعية العامة للمصادقة عليها ، كما يعمل على إعداد دراسات تقديرية لمواجهة حالات الطوارئ أو الحالات الاستعجالية .

5- الأجهزة الفرعية:

هي أجهزة مكلفة بتولي المهام التقنية ، حيث يتم جمع المعلومات الضرورية لإعداد المشاريع و البرامج التي تعتمدها أجهزة المنظمة في فترة لاحقة .

و هذه الأجهزة تتخذ أشكالا عدة ، فقد تكون لجان للدراسات أو مجموعات عمل أو مجموعة خبراء .....الخ

تقوم الجمعية العامة بتعيين هذه الأجهزة و التي تحدد اختصاصاتها، و تحديد طبيعة مهامها ، وشكل التقارير التي ينبغي تقديمها عند إنهاء المهمة أو أثناء تنفيذها. (1)

☒ 2: إشكالية تمويل المنظمات غير الحكومية :

إن وجود أي منظمة غير حكومية يرتبط ارتباطا وثيقا بمصدر الأموال التي تعد عصب حياة هاته الأخيرة ، فمن اجل تمويلها تستعين بميزانية تتضمن جدول التقديرات الخاصة بالإيرادات و النفقات السنوية .

من هنا يجب علينا البحث في مصادر تمويل المنظمات غير الحكومية و مظاهر الإنفاق

2- **مصادر التمويل**:

إن هاته المنظمات تعتمد على نوعين من المصادر في التمويل

- المساهمات الخاصة
- المساهمات الحكومية

- **المساهمات الخاصة :** تأتي هذه المساهمات عادة من الجهات غير الحكومية ، كمبالغ الاشتراكات السنوية لاعظاء المنظمة و المنخرطين من أفراد و جماعات المنتشرين في جميع إنحاء العالم , و مثال ذلك نسبة تمويل المنظمات غير الحكومية بفرنسا من المساهمات

Bronco stosic : op cit p: 117

الخاصة يقدر بنسبة 67 بالمائة من مجمل مبالغ التمويل أي مايعادل 0.8 مليار فرنك فرنسي , منها 55 مليون فرنك موجهة للنشاطات الإنسانية . (1)
كما تقيم هذه الأخيرة حملات لجمع الأموال , لكن هذه العملية ليست مجدية دوما ، إذ أنها تقترن بسمعة المنظمة و ما قدمته من انجازات على الساحة الوطنية و الدولية , و مدى شفافية نشاطها . و تكسبها هذه العناصر ثقة الجماهير و عليها يتوقف نجاح الجماهير.

اظافة إلى هذا هناك مساهمات تأتي هذه المنظمات مصدرها التبرعات من عامة الناس ،أو بعض الهبات من الخواص . كما يجوز أن تتلقى مساهمات من منظمات أخرى غير حكومية و مؤسسات خاصة .

- **المساهمات الحكومية**: و هذه المساعدات تكون على نوعين:

أ- **الموارد العامة الوطنية** :

و هي التي تصدر عن الأجهزة المركزية ، وتأتي سويسرا في طليعة الدول التي تقدم إعانات مالية للمنظمات غير الحكومية ، حيث تلقت هذه التكتلات سنة 1995 مبلغ 97.5 مليون فرنك سويسري من الكنفدرالية (الدولة المركزية) ، و يعادل نسبة 7.5 بالمائة من المساعدات العامة . و في ألمانيا دفعت وزارة التعاون لهذه المنظمات ما يقارب 724 مليون مارك سنة 1994، منه 70 مليون موجهة للنشاطات الإنسانية أي ما يعادل إجمالا 6.5 %. أما التمويل العام في فرنسا ضعيف نسبيا يقارب 0.9 %، و ا ظافة إلى المعونات الحكومية المركزية ، تساهم الجماعات المحلية و المقاطعات في تمويل المنظمات غير الحكومية ، لكن هذا المصدر قليل الوجود ، يكون في الدول أين تتمتع الجماعات المحلية بدعامة مالية دائمة ، كما هو الحال في سويسرا ، إذ تلقت المنظمات سنة 1995 معونات مالية من بعض المقاطعات بلغت 19.4 مليون فرنك سويسري .(2)

ب- الموارد المالية الدولية :

هذه الموارد المالية تصدر عادة عن منظمة الأمم المتحدة و الاتحاد الأوربي، ويتجه التمويل عادة إلى المنظمات غير الحكومية التي تربطها علاقات استشارية بهذه الهيئات الدولية، فهو تمويل محدود.(3)
كما يمكن أن نلفت انتباه القارئ أن لمنظمات غير الحكومية ذات مركز تجاري استشاري لدى الأمم المتحدة تخضع إلى أحكام تمويلها ، إن مواردها الأساسية تأتي من اشتراكات المنخرطين و العناصر التأسيسية الوطنية ، وإذا تلقت مساعدات تطوعية يجب أن تبلغ

(1) Gérard perroulaz: comparaison internationale des flous d'aide privée M faits et chiffres , in ONG et développement ,op cit , p: 347
(2) Opcit ,p:349
(3) Partenaire ocde, j, kok ; les systémes de cofinancement de la communauté européenne, associations transnationales, 3/ 1990,p:96-115

اللجنة التابعة للمجلس المكلفة بالمنظمات غير الحكومية بمقدارها الحقيقي ، و إذا خالفت هذا الإجراء وكانت وسائلها المالية صادرة عن جهات أخرى، تلتزم بتقديم التوضيحات
كما إن كل المساعدات التي تتلقاها فهي ملزمة بالتصريح عنها للجنة بواسطة الأمين العام للأمم المتحدة.

ج- تسيير الموارد المالية:

إن تسيير الموارد المالية للمنظمات غير الحكومية يتم من خلال السير الحسن لنشاطها و أجهزتها ، وذلك لتغطية النفقات الضرورية للمنظمة ، و نفقات المنظمات هاته تشمل قسمين رئيسيين هما :
نفقات ضرورية للبنية التنظيمية و في هذا الاطارتندرج نفقات تسيير أجهزة المنظمة واجتماعاتها ، مرتبات الموظفين و المستخدمين ، و المنح المخصصة للتكوين و التربصات و الرسكلة ، و المبالغ اللازمة لاقتناء المعدات و الآلات المكتبية و المطبعية ، و غيرها كمصاريف الاتصالات .(1)
و نوع أخر من النفقات التي تخص هذه المنظمات وهي الموجهة للنشاطات الإنسانية بما فيها طبع التقارير و المنشورات المخصصة لتوعية الجماهير بشتى المواضيع ، و أيضا بعض المصاريف المخصصة لنقل الوفود المشاركة أو البعثات الميدانية و ذلك من خلال أشغال المؤتمرات ، و تلجا في بعض الأحيان إلى تقديم مساعدات كالتدخل في حالات الطوارئ و بعض من الأنشطة في خدمة الإنسانية .

(1) Partenaire ocde, j, kok : op. Cit. ,p : 115

2.I : منظمة مراسلون لا حدود الفرنسية:

1.2 : لمحة عن نشأة منظمة مراسلون بلا حدود :

مراسلون بلا حدود هي منظمة غير حكومية فرنسية الأصل ، مقرها باريس – ترعى شؤون الصحافة في العالم ، نشأة للدفاع عن الحق في الإعلام و الحماية الصحافيين وذلك سنة1985 . كان المبادرة من طرف الصحفي بإذاعة (France hérault) روبرت مينار ، و قد كانت في شكل جمعية فتية تشمل عدد قليل من الصحافيين الذي شاركوا قائد المنظمة في ما يذهب إليه . جعل السيد روبرت مينار من أولى مهام هاته المنظمة تقصي الحقائق و مواكبة الأحداث الطارئة على الساحة الإعلامية في العالم ، وذلك من خلال ربورتاجات و تحقيقات عن الدول الصانعة للأحداث الدرامية التي لم تتناول بجدية ، أو التي يسمح بالحديث عنها و تناولها كقضية محل الدراسة .(1)

كانت منظمة مراسلون بلا حدود في هاته الأثناء حديثة العهد يمولها بعض رجال الأعمال بمنح تبرعات خيرية ، كما تستند إلى هيئات أخرى ساندة الفكرة و الغرض التي جاءت لأجله مثل (conseil général de l'Hérault) و الذي دعم مسيرتها في بداية المشوار . لقد كانت مصادر التمويل في المرحلة الأولى ضعيفة .

اعتمدت منظمة مراسلون بلا حدود في ذيع صيتها من خلال المنشورات و المطبوعات التي كانت تصل أقطار العالم في البداية ، حيث كانت تطبع منشورات توجه لرجال الصحافة على شكل تحذير من الأوضاع المقلقة التي يتعايش معها الصحفي بشكل عادي والذي يتغاضى النظر عنها ، كما اعتمدت على تقديم بعض الدروس و النصائح للصحافيين من خلال جلسات إعلامية بسيطة تهدف إلى تنوير الإعلامي بصفة خاصة و المواطن بصفة عامة .(2)

اعتبرت هاته المنظمة قضية الصحفي و الصعوبات التي تواجهه أثناء ممارسة مهنته من أولى المشاكل التي تعيق مسيرتها ، فراحت تركز على موضوع الصحافيين المسجونين و المغتالين و المضطهدين و المحاكمين ، خاصة بأمريكا اللاتينية لاعتبارها دولة الحريات و الديمقراطية .

هاته الجمعية الفتية بدأت تتوسع شيئا فشيئا و تربط علاقات بالجمعيات المساندة لها و التي تعتبر الحق في الإعلام و حرية الصحافة مبدأ لابد من الوقوف به ، في حين تفاجات اغلب المنظمات الانجلوسكسونية بظهور هاته الجمعية الفرنسية الأصل و المهتمة بمشاكل الإعلام و التي تسع في معالجته بمنظور واقعي .

---

(1) Reporters sans frontières, dix portraits pour la liberté de la presse , reface de robert Badinter , le monde – édition ,paris 1995 p. 22

(2) www. Rsf . org

سنة 1989 تبلغ منظمة مراسلون بلا حدود 04 سنوات عن بداية مزاولتها لنشاطها الإعلامي و الذي لا يحيد عن اعتبار الحق في الإعلام حق من حقوق الإنسان .
عملت المنظمة في بداية 1989 على إيقاف سلسلة الربورتاجات التي كانت من أولى مهامها و ركزت على مايلي :

- إعطاء الأولوية للدفاع عن حرية الصحافيين ، إطلاق سراح المساجين وإعطاء كل الحرية لحرية الصحافة
- العمل على البحث و مراجعة المعلومات في ظل المخالفات و حالات العنف اتجاه هذه الحرية التي تزيد ضيقا يوما بعد يوم .
- إصدار نشريه إعلامية حول العالم تتضمن أكثر من 600 صفحة توضح من خلالها علاقة وسائل الإعلام بالسلطة السياسية و الهامش المسموح به للصحافيين في ممارسة عملهم في كل بلد .

وبمناسبة الثورة الفرنسية طبعت " الكتاب العالمي للحريات " Atlas mondial des libertes " (1)

في فيفري 1989 تنشر منظمة مراسلون بلا حدود أول رسالة لها (رسالة مراسلون بلا حدود) و التي كان لها انتشار مذهل حسب الصحافيين و الجمعيات المناهضة لها ، و التي حققت نجاحا مذهلا جدير بالذكر .

في أكتوبر 1989 أعلنت مراسلون بلا حدود عن أول عملية كفالة للصحافيين المسجونين ، و قد اقترحت أن تطلبت من وسائل الإعلام مساندتها و دفاع عن حرية الصحفي السجين من خلال تمرير رسالة بالتلفزيون و الإذاعات التي أصبح عددها ألان 40 راديو ، ترى المنظمة انه يجب استغلال وسائل الإعلام للدفاع عن الصحافيين .
نفس السنة 1989 المنظمة ذاتها تنشر أول تقرير سنوي لها و الذي جاء على شكل مقارنة لظاهرة العنف في الصحافة بين أكثر من دولتين ، و الذي أصبح يصدر كل عام ، وهو مترجم الآن إلى اللغة الانجليزية و الاسبانية .

في 1989 أيضا نظمت مراسلون بلا حدود ملتقا إعلاميا عالجت من خلاله قضية الصحفي (Liu Binyan) اللاجئ إلى الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة بعد " ربيع بكين " printemps de pokin ، وبعد الثورة الرومانية التي سجلت عدة انزلا قات للصحافة نظمت ندوة أخرى سنة 1990 حول مشاكل أخلاقيات المهنة في الدول الغربية ، ومن جملة الأسئلة المعالجة ، عمل المبعوثين الخاصين أو المراسلين ؟ الدعاية و الإشاعة و المعلومة المشوهة ؟
إنها جملة من التساؤلات التي يجيب عنها الكتاب الذي أصدرته المنظمة و الذي يحمل عنوان " romaine que menti" .

(1) Reporters sans frontières, dix portraits pour la liberté de la presse,op. cit. /p 05

الآن سبعة (17) عشر شخص يعمل في سكرتارية منظمة مراسلون بلا حدود في باريس ، و لها أكثر من 60 مراسل .
المبلغ الجمالي المخصص لها في العام الواحد 100 مليون فرنك فرنسي مساعدة من الاتحاد الأوروبي ، اليونسكو ، وعدد من المشتركين .

اليوم مراسلون بلا حدود منظمة عالمية لها 07 فروع في العالم ، وهي تعمل وفق قانون استشاري لدى مجلس أوربا للجنة حقوق الإنسان بالولايات المتحدة الأمريكية و اليونسكو .

ـ مكاتب و فروع المنظمة :

المكاتب:
les bureaux :

Argentine

BuenosAires

Jean–Louis Buchet
Av.Libertador 792 – 12 A
1001BueonsAires – Argentine
Tel/ Fax : 5411-4815-3051
E-mail: jlb bvl @ hotmail.com

Etats-Unis
New York
Tala Dowlatshahi
Mobile : (1)917-239-0653

E-mail : rwb ny@rsf .org

Washington DC, 2005

Cote d'ivoire

Abidjan

Bp 4401- Abidjan 09
Tel / Fax : 225 22 44 67 15
Email :rsf.abj@africaonline.co.ci

Etats-Unis
Washington
LucieMorillon
Reporters Without Borers
SouthernRailway Building

1500K Street,NW,Suite600

Email:lucie.morillon@rsf.org
Tel :(00) 1 202 256 56 13.

Japan
Tokyo
Maru Mru Bldg .502
3-2-7 Yoyogi, Shbuya-Ku .
Tokyo 151-0053.Japan .
Tel : (03)3379-1401
E-mail : micheft@galaxy.ocn.ne.jp

Thaïlande
Bangkok
Greenery House.
260/18Lad Phrao62
Lad Phrao Road,Kwang Bangkapi
Bangkok 10310,Thaïland
Tel:66 2 933 7321
Mobile:66 1 253 77 80

Russie
Moscou
E-mail : rsf@rol.ru

E-mail: rsfbkk@loxinfo.co.th

2- الفروع:

Secrétariat international:

Reporters sans frontières
5,rueGeoffroy-Marie
75009 Paris – France
Tel : 33 1 44 83 84 84
Fax : 33 1 45 23 11 51
E-mail :rsf @rsf.org
Web : www.rsf.org

Les sections

Allemgne
Reporters ohne Grenzen

Skalitzer Strasse 101
10997 Berlin

Tel: 49 30 615 85 85
Fax: 49 30 614 56 49

Autriche
reporters ohne Grenzen
reporters ohne Grenzen
Margaretenstrebe70
A-1050 Wien
Tel :43 1 58 100 11
Fax: 43 1 58 100 11 – 99
E-mail :info@rog.at
Web: www.rog.at

Email : kontakt@reporter-ohne-grenzen.de
Web : www.reporter-ohne-grenzen.de

Belgique
Reporters S.F. Reporters zonder grenzen
Centre international de presse
Ressidence place
BlocC-rue de la loi , 155
1040Bruxelles-Belgique
tel :32 2 2 235 22 81
fax :32 2 235 22 82
E-mail :rsf@rsf.be

Espagne :
Reporteros sin frronteras
Plasa del callao,4
10ºB-28013 madrid

Canada
reporters sans frontiers
Emily jacquad
1000 fulum

tel/fax:0034 91 522 4031
E-mail :rsf-es@rsf.org

momtreal,quebec H2K3L7
tel: 1-51114—5221-4111
Fax: 1-511 4521 7771

ITALIE
Reporrters sans frontires italia
Persso lassociazione stampa estera milano
Via pprincip amidos. 5
20121 milano
tel : 00 339 36 80 654
E-mail : siliabeneedetti@hotmail

Royaume-Uni
reporters witthout broders
jean-baptiste damestoy
london
tel :044 790 689 3048
E- mail : rsf-uk@rsf.org

Suèd
Reportar utan granser
Reportar utan granser
Jmk-journnalisthogskolan
Karlavagen104
Box 27861
115 93 stockhholm
tel: 08 – 618 93 36
E- mail : reportaruuuttangranser@rsf.org
Web : www.reportrautanganser.se

suisse
reporters sans frontiers
case postal 48
1211 geneve 8 –suisse
tel : 41 22 328 44 88
fax : 41 22 328 44 89
E-mail : rsf-ch @ bluewin.ch

مراسلون المنظمة عبر العالم :

Anka wessang
76.alleé de la roberttsau
6700 strasbourg
tel : 03 88 35 66 61
awessang@club-presse-stasbourg.com

aquitaine
guy sarthoulet
1. bis rue père louis de jabrun
33000 bordeaux
tél :05 56 01 00 33
E-mail :gsarth@wanadoo.fr

Auvergne
Benoit parret
Roueyre
15100 saint flour
tel :04 71 6034 78
E-mail :parret.benoit@wanadoo.fr

Bourgogne / saone et loir
Emmanuel razavi
Jourrnaaliiste
21000djion
port :06 15 47 00 18
emmanuel.razavi@worldonline.fr

gard
stèphhhane cerri
la semaine /midi lousir
21 ,rue sèguier
30 000 nimes
tel :04 66 28 38 38
secrri@semaine-loiisirsgard..com

Bouches du rhone
jacqueline de drandmaison
viva magazine
agence paca – crose
5-7,rue d'Italie
13006 marseille
tel :04 91 48 13 44
jacqquelline..degandmaison@
Viva presse.fr

bretagne
guènael cappè
23,rue de kervarail
56 340 crnac
tel :02 97 50 13 35
fax :02 97 52 28 58
guena.kp@wanadoo.fr

Herault
Christian tua
ESJmotpellier

Avenue albert rinstein
34 000 montpellier

haute-garonne
frédéric abela
la dépéche du midi

Domaine de gammont 7,rue du commissaire philipe
31 000 toulouse
tél :06 09 71 33 96

tel :04 67 65 67 97 **Mail frederic.abela@wanadoo.fr**
E-mail:esj-montpellier@esj-lille.fr

Limusion
Daniel foury
18,rue croix des courbes
87 700 beynac
tél : 05 55 70 17 36
fax :05 55 70 17 35
daniel.fooury@libertysurf.fr

Isere
Michel cambon
77,rue ampère
38 000 genoble
tél : 04 76 96 91 23
fax : 04 76 84 02 71

moselle
nicolas bastuck
le répubican lorrain
57 777 metzv cedex 9
tél :03 87 34 17 89
n.bastuck@republicain-lorrain.fr

loire
sylvain perret
les petites affiches
2.rue gérentet
Bp 163
42 004 sait Etienne cedex 1
tel :04 77 32 35 15
E-mail :sylvainperret@wanadoo.fr

Nouvelle calédonie
Anne bihan
BP9266
98 807 Nouméa sud
tél/fax :(687) 27 58 41
anidot @lagon.nc

Nord pas-de-calais
anne beaumister
311,rue de solférino
59 000 lille
port : 06 16 80 10 78
abeaumeister@nordnet

pays de la loire
franck fouquet
2,square franccis poulenc
37 000 tours
tél :06 81 40 24 02
E-mail :franckfouquet37@hotmail.com

pays basque
daniéle casagrand
maison lehoiaenia
4.chemin de jauregia
64 240 asparen
tél /fax :05 59 25 66 82
jemailly@wanadoo.fr

Somme
Georges charrieres
Le courrier pirad
29,rue de la république
BP1021

RHONE
jean-olivier Arfeuillère
lyon capitale
7.rue puits – gaillot

80010 amiens ccedex01
tél :03 22 82 60 41
fax :03 22 82 60 11
g.charrieress@courrier-picard.fr

BP12 14
69202 lyon cedex 01
tél :04 72 98 05 00
jo.arfeuillerre@free.fr

vaucluse
philipe paupert
France bleu vaucluse
25.rue de la république
84 000 avignon
tél : 004 90 14 13 06
ppaupert@caramail.com

var
jean-marie de peretti
villa niulargro
15. rue des lauriers
83 990 saint tropez
port :06 10 13 47 43
informairie.st@wanadoo.fr

2 نشاطات منظمة مراسلون بلا حدود :

إن منظمة مراسلون بلا حدود تحمل خطابا قانونيا و إنساني للصحافيين ووسائل الإعلام التي تعاني الرقابة ، ومجموع المواجهات القائمة لأجل الصحافيين هي دفاع عن الحق في الإعلام و حرية الإعلام تعني انه لا توجد حرية دون وجود حرية الصحافة .

1- تدافع عن حرية الصحافة :

منذ نشأة منظمة مراسلون بلا حدود 1985 كانت تهتم بإعداد الربورتاجات عن مشاكل الصحافة ، و انحازت أكثر إلى القضايا التي لم تولى لها أهمية كافية ، و التي لم يتطرق إليها بتاتا.

عملت منظمة مراسلون بلا حدود منذ أربع سنوات على إعداد ربورتاجات على الحروب والدول التي همشت جراء ذلك ، و بعد ذلك تطرقت هاته المنظمة إلى وضع الصحافة في العالم في ظل الأزمات ، و من هنا كانت مسيرتها نحو المناداة بحرية الصحافة و حماية الصحافيين الذين يتلقون صعوبات في ممارسة مهنتهم

2- تدافع عن الصحافيين:

من أولى المهام التي تقوم بها منظمة مراسلون بلا حدود توفير الحرية للصحافيين أثناء ممارسة مهنتهم ، و مساعدتهم في حالة التعرض إلى المضايقات وتعمل على تقديم مساعدات لهم و لعائلاتهم . ومن امثلة ذلك نجد :

- أول أكتوبر 1999 المصور الفرنسي brik fleutiaux اختطف في الشيشان ، من قاموا بالعملية لم يتركوا أي اثر ، و لم يتم التعرف عليهم و لا على مصير الصحفي .
خلال 04 أشهر الأولى استلمت عائلة الصحفي شريط فيديو به تسجيل صوتي دليل على كون المصور الصحفي على قيد الحياة .

في 23 افريل تمكن الصحفي من التحدث إلى عائلته بفضل تواجد هاتف ساتيليت إلا أن المكالمة انقطعت على اثر سماع فوضى و ضجيج ، و بعد ذلك عملت منظمة مراسلون بلا حدود بالتنسيق مع جمعية مساندة cedric التي ناشات من طرف أخيه batric على تخسيس الرأي العام بالقضية ووجوب الوقوف بهاته العائلة .
طلبت مراسلون بلا حدود من الإذاعات و التلفزيونات بنشر رسالة تهدف إلى المساعدة و لا تخرج عن ايطار حماية حقوق الإنسان ، بعد هاته حملة المساندة التي شنتها هاته المنظمة و في 12 جوان 2000لقي الصحفي حريته بعد 9 أشهر من الاختفاء.

---

http: // WWW. RSF/FR

- **ساعدت الصحافيين الجزائريين :**

في فيفري 1989 k. L رئيس تحرير بأسبوعية مستقلة في شرق الجزائر ، لقي عدة تهديدات و مضايقات في سنوات التسعينات و التي جعلت زوجتنه و ابنته التي تبلغ العامين يتعرضان للخطر ، حينها قرر ترك الجزائر ليصل إلى باريس حيث طلب المساعدة ، فكانت منظمة مراسلون بلا حدود من أولى الهيئات التي عملت على مساعدته ماديا و معنويا ، وبعد هذا عملت على إيصال زوجته و ابنته إليه بباريس سنة 1999 ، وبفضل منظمة مراسلون بلا حدود تمكن من الحصول على مسكن.

ومثل هذا الصحفي العشرات من الجزائريين الذين فروا من بلا دهم ليطرقوا باب هاته المنظمة خلال العشرية السوداء.

- الصحفي السعيد إقبال هاشمي مراسل بجريدة " المشرق" و الذي اعتبر في سنوات التسعين كمسلم متحرر ، بداية حكايته في شهر سبتمبر عندما كتب تحقيقا حول وضع الشواذ الجنسيين و الشباب الضحايا في المدرسة ، " المدرسة " هو اسم احد المدارس التي تعتبر المكان الذي ولدت فيه حركة طالبان في بداية 1996 .
فبعد نشر المقال شوهدت مظاهرات أمام مكتب الصحفي سعيد تهدد بقتله بعد أيام قليلة ، وقد تم إصدار فتوى في شانه.

في 17 ديسمبر 1998 حضر إلى منزله شخصين بلباس عسكري من اجل قتله ، إلا انه لم يكن هنالك لحسن حظه ، فبعد أيام قليلة تلقى مكالمة هاتفية تقول أن المرة القادمة سيكون الحظ أوفر ، و بعد هذه التهديدات و المطاردات المتكررة قرر الصحفي مغادرة وطنه و عائلته ليصل باريس يوم 23 جانفي 1999 وهو يتكلم بصعوبة و يصعب علية إيجاد الكلمات حيث قال :" لم اعد استطيع السير في الطريق بمأمن" عملت مراسلون بلا حدود على مساعدته فهي التي سلمته تذكرة الطائرة و ساعدته في قبول الملف لدى السلطات الفرنسية ،

في جوان 1999 سعيد إقبال هاشمي استفاد من قانون النفي السياسي .

(1) OP CIT

التـــــــــــــــــــدخل :

تتدخل منظمة مراسلون بلا حدود في كامل دول العالم من دون استئذان و ذلك لمساعدة الصحافيين ماديا و معنويا ، فهي تسهل الصعوبات التي تتلقاها وسائل الإعلام بمختلف أنواعها .

تقول منظمة مراسلون بلا حدود :" إننا نعيش في أزمة جراء المضايقات التي يتلقاها الصحافيين أثناء الخطأ و التعرض إلى تعسف الأنظمة السياسية يجب النظر إلى الأمور و تصنيفها سياسيا عسكريا دينا و اجتماعيا و غيرها "
كما ترى انه من واجبها التدخل لان الصحفي يعتبر همزة الوصل بين الواقع و المواطن ، فمن حق المواطن الاطلاع على الحقائق ، و هي أيضا تندد بالقيود المفروضة على المعلومة و تداولها من خلال فرض الرقابة .
التدخلات تكون دوما حسب الأولوية أي حسب الحالات الاستعجالية ، كإسعاف الصحافيين المجروحين ومساعدة عائلاتهم ، ثم تأتي وسائل الإعلام و مالها من مشاكل تتعلق بالحرية، خاصة وسائل الإعلام المستقلة و احترام أخلاقيات المهنة .
في سنة 1999 تدخلت مراسلون بلا حدود في 500 حالة لحرية التعبير .

تحسيس وسائل الإعلام و الرأي :

مراسلون بلا حدود تنظم تجمعات عالمية تحسيسية تعمل على تحريك الرأي العام و المنظمات التي ترعى شؤون الصحافة و الصحافيين ووسائل الإعلام المضطهدة.
منذ نشأة منظمة مراسلون بلا حدود و هي تبحث في معرفة صدى وسائل الإعلام لدى الرأي العام من جهة ، وما تتعرض له من طرف الحكومات التي لا تحترم التزاماتها بحرية الصحافة من جهة أخرى .
كما طلبت هاته المنظمة من وسائل الإعلام أن تساندها و أن تكون طرفا لها في الدفاع عن الصحافيين و خاصة المسجونين و ذلك من خلال

- فتح باب النقاش الواسع بين الطرفين في مشاكل الإعلام
- فتح فضاء إشهاري للجمعيات الكبيرة مثلا بيع مجلات ، البوم صور، خاصة في اليوم العالمي لحرية الصحافة .
- إمضاء قائمة التضامن المعلن عليها ، كإصدار النشرات الخاصة بالحالات الدرامية التي يعيشها الصحافيين

---

http: // WWW. RSF/FR

التقرير السنوي :

هي عبارة عن وثائق أو مراجع لكل ما جاء حول حرية الإعلام في العالم أي تعتبر بارومتر الصحافة ، حيث نجد أن تقرير 2000 درس 134 دولة من 188 دولة ، هذا التقرير جاء كدراسة مقارنة للبحث في علاقة الصحافة بالسلطات في العالم .
ينشر في كل 03 ماي من كل عام ، يكتب باللغة الفرنسية ، الانجليزية و الاسبانية ، وهو متوفر على الموقع www. Rsf .fr

Sos presse :

تقول منظمة مراسلون بلا حدود :" أي صحفي فهو ليس في مأمن ببلده أو خارجه من سلطة تعلن قمع الحريات خاصة الصحفية "
فهاته الأخيرة تعمل بالتنسيق مع أمريكا لتوفير خط هاتفي و الذي يعمل 24 ساعة على 24 ساعة باللغة الانجليزية و الفرنسية .
رقم الهاتف هذا في خدمة الصحافيين وعائلاتهم ، لكل المحررين و التنظيمات المهنية Sos presse تطلب التدخل في شؤون الصحافيين وهي تبحث في هوية الصحفي ، الجنسية ، المؤسسة الإعلامية ، مكان العمل .
رقم الهاتف الموضوع في الخدمة هو كالتالي 71 74 77 741 (33)

3- التحقيق و التقصي :

هاته المنظمة تقوم بمجهود كبير لأجل الوصول إلى معلومات أكثر مصداقية و موضوعية فالفريق العامل بها (إفريقيا ، أمريكا ، أسيا ، أوربا ، المغرب ، دول البحر المتوسط) مكلف بتحليل البرقيات التي تستقبلها من وكالات الأنباء العالمية و الصحافة العالمية و النشريات المتخصصة في العالم .
عمل ضخم تقوم به منظمة مراسلون بلا حدود في الترتيب و التفتيش فريق المنظمة من صحافيين داخل و خارج المنظمة و ذلك لأجل تحقيق مبدأ حرية الإعلام في العالم

4- إيفاد البعثات :

منظمة مراسلون بلا حدود لا تكتفي بما تمليه عليها وكالات الأنباء أو الصحافة العالمية فهي تولي اهتماما إلى إيفاد بعثات إلى الميدان من اجل التقصي و الوصول إلى الحقائق ، و ابرز المواضيع التي أرسلت لأجلها البعثات : الصحافة الخاصة و العمومية ، مشاكل الجمعيات الصحفية ، حالات اغتيال و فقدان الصحافيين ، علاقة الصحافة بالسلطة

5- جوائز منظمة مراسلون بلا حدود :

الجائزة الأولى سنة 1992 للصحفي Zlatko dizdarevicمن البوسنة
الجائزة الثانية سنة 1993 للصحفي Wang juntaمن الصين
الجائزة الثالثة سنة 1994 للصحفي André siboma na من رواندا
الجائزة الرابعة سنة 1995 للصحفية Christina qnyanwaمن نيجيريا
الجائزة الخامسة سنة 1996 للصحفي Isik yurtcu من تركيا
الجائزة السادسة سنة 1997 للصحفي Nizar nayyouf من سوريا
الجائزة السابعة سنة 1998 للصحفي San san nweh من برمانيا
الجائزة التاسعة سنة 1999 للصحفي Raul rivero من كوبا
الجائزة العاشرة سنة 2000 للصحفي Carmen gurruchage من اسبانيا
الجائزة الحادية عشر سنة 2001 للصحفي Raza alijaniمن العراق
الجائزة الثانية عشر سنة 2002 للصحفي Grigory paskoمن روسيا
الجائزة الثالثة عشر سنة 2003 للصحفي علي لمرابط من المغرب
الجائزة الثالثة عشر منحت أيضا للصحفي Michele monlqs من هايتي
الجائزة الرابعة عشر سنة 2004 للصحفي حفناوي غول من الجزائر . (1)

(1) JOURNAL EL WATAN REPORTERS SANS FRONTIERS , UN PRIX POUR HAFNAOUI GHOUL ,22/ . 10/ 2004 N. 4283

الصحافة الجزائرية من: 1962 الى 2004

I. الصحافة الجزائرية من 1962 إلى 2004 :

لقد تعددت مراحل الحكم في الجزائر منذ 1962 ، وهذا ما جعل السياسة الإعلامية المتبعة في البلاد، تدخل المعاناة من بابها الواسع خاصة في ظل النظام القائم آنذاك و توظيف وسائل الإعلام تبعا لأهواء و متطلبات الحكام، وموازاة للمراحل التي مرت بها البلاد منذ الاستقلال أصبح من الضروري جدا أن ندرك أن الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا انتهجت طريقتين لامحالة .

- مبدأ الأحادية في نظام الحكم و يتمثل في الدور الذي يلعبه الإعلام في ظل الحزب الواحد و الذي يبدأ من 1982 إلى غاية 1988 ، الذي اخذ هو الآخر ثلا ث مراحل و المتمثلة أصلا في حكم الرؤساء (احمد بن بله ، هواري بومدين ، الشاذلي بن جديد .)

المرحلة الأولى: التي تبدأ من 1962 إلى غاية 1965
المرحلة الثانية: التي تبدأ من 1965 إلى غاية 1978
المرحلة الثالثة: التي تبدأ من 1979 إلى غاية 1989

ضف إلى ذلك أن هذه الأحداث ، سمحت بالانتقال من الأحادية الحزبية ووضعت حدا لاحتكار السلطة الممارس منذ 1962 وكانت الأحداث الفعلية تكريس التشريعات الجديدة وذلك انطلاقا من بروز الصحافة المستقلة أو الصحافة الخاصة كما يسميها الأغلبية و هذا ما أدى بالضرورة إلى بروز قانون إعلام جديد يخدم المهنة الصحفية و المؤسسة الإعلامية وهو قانون الإعلام لسنة 1990 ، وفي ظل هذه التطورات و في خضم النزاع القائم بين الحزب الحاكم و الصحافة يبرز محاولات إيجاد قانون جديد ولذا يجب أن نعطي نظرة فاحصة على علاقة النظام الحاكم بالتعددية و ماتحمله في طياتها ، و هو الجزء الأهم في دراستنا هاته ، و هذا ماجعلنا نقوم بتقسيم هده المدة الزمنية من 1990 إلى 2004 إلى عدة مراحل هي كالتالي :

المرحلة الأولى: التي تبدأ من 1989 إلى 1991
المرحلة الثانية: التي تبدأ من 1991 إلى 1995
المرحلة الثالثة: التي تبدأ من 1995 إلى 2004

I. 1: صحافة الحزب الواحد من 1962 إلى 1988:

تبدو هذه المرحلة طويلة نسبيا علي مدار ست و عشرين سنة (26 سنة),سوف نتطرق بالتحليل إلي المراحل الثلاث التي لا تختلف عن بعضها البعض، حيث تتميز كل مرحلة من هذه المراحل بحكم الرؤساء احمد بن بله ، هواري بومدين ، الشاذلي بن جديد على التوالي .

إن هذه المراحل الثلاث عرفت الجزائر في ظلها ثلاثة أنماط من التنظيم الاجتماعي وكان النظام في كل مرحلة ممثلا في السلطة التي تصنع هذا النمط و ترسم الشكل العام للمجتمع الذي تريده في الوقت الذي كان من المفروض أن يقوم بهذا الدور المجتمع الجزائري ككل ، و هذا ما جعل مشروع المجتمع مسودة في يد أي شخص يعتلي الحكم ، يضع ما يشاء و يحذف ما يشاء,و هذا ما يفسر تغير السياسة العامة للبلاد بمجرد ذهاب شخص و قدوم آخر

1-1 المرحلة الأولي من 1962 إلي 1965 :

لم تختلف وضعية الإعلام الجزائري عن وضعية بقية القطاعات الأخرى في الدولة غداة الا ستقلال فالوضع العام للبلاد كان متأزما ، و مزريا جراء الصراعات القائمة و التي أثرت علي كافة الأصعدة ، و من ثمة أثرت كذلك علي قطاع الإعلام ، وهذا ماجعل قضايا الإعلام تأخذ بشكل سطحي

فعقب الاستقلال مباشرة سنة 1962 كانت الدولة الجزائرية تحاول أن تجد نمطا إعلاميا يتوافق و سياسة النظام الحاكم ، فالجزائر لم تكن لديها تجربة في ميدان الصحافة ، لذا على الحكومة أن تحدد سياسة واضحة بالنسبة لقطاع الإعلام بدءا بتأسيس جرائد وطنية و تصفية الميراث الصحفي الاستعماري ثم بسط الرقابة علي الصحافة (1)

فالسلطة الناشئة آنذاك (سنة 1962) لم تترك أي مجال للحريات الفردية فبرنامج طرابلس للمؤتمر الثاني لحزب جبهة التحرير الوطني سنة 1962 اقر الملكية الوطنية الجماعية لوسائل الإنتاج الثقافي و الإعلامي و هو ما حدد مسار السياسة الإعلامية (2)

و عن برنامج طرابلس يقول الأستاذ مصطفاوي بقاسم في كتابه " l'usage des medéa en question " إن مشروع طرابلس الذي تقدمت به فيدرالية جبهة التحرير الوطني تحدد مفهوم الإعلام كما يلي :" هو نشاط أساسي لحماية الحركة الثورية و تغذيتها باستمرار ، لذلك يجب أن يكون في خدمة الشعب " (3)

---

(1) zohier ehadaden < evolution de la presse ecrite en algérie de puis l'indépendonce > reuve algériennede communicatio N° : , page :21

(2) Brahim brahimi < le pouvoir la presse et les intellectuels en algérie > edition l'hrmatan .fronce 1990.p 30

(3) mostpha oui belkacem . < l'usage des médéa en question

كما يضيف الدكتور إبراهيم إبراهيمي في كتابه le peuvoir la presse et les intellectuel :
" إن الدولة في هذه الفترة سعت إلى إقرار مبدأ التعددية الإعلامية من خلال السماح بنشاط الصحافة المكتوبة خصوصا في يد المثقفين، و قد تجسدت في ترك نوع من الحرية في انتقاء المواضيع و مناقشة القضايا الساخنة ، و بسبب الفراغ الذي كان يطبع الساحة الإعلامية في هذه المرحلة خاصة منه الإعلام المكتوب أراد مسؤولون في حزب جبهة التحرير الوطني خلق مؤسسات صحفية يومية تكون واسطة بين السلطة و القاعدة الشعبية لتظهر أول يومية ناطقة باللغة الفرنسية تدعي LE PEUPLE في 19 سبتمبر 1962 ثم تلتها يومية أخري باللغة العربية في 11 ديسمبر 1962 تدعي بدورها " الشعب " التي لا زالت حتى أيامنا الراهنة لتصبح بذلك سنة 1962 سنة للأحداث المميزة

و في هذا الصدد يقول مسعود زيتوني :" إذا كان 11 ديسمبر 1960 قد رسخ في ذاكرتنا الجماعية كيوم مشهود من تراثنا التاريخي خلدته المظاهرات الشعبية بالعاصمة ، فان 11 ديسمبر يعتبر كذلك يوما مشهودا بالنسبة لإحياء تراثنا الثقافي و الاجتماعي ، انه يوم ميلاد أول صحيفة وطنية للجزائر الحرة ناطقة بلغة شعبها صاحب السيادة إلا و هي : صحيفة الشعب " (1)

تميزت هذه الفترة أيضا بنوع من الاستقلالية التي تعود إلى أن معظم من كان في رأس المؤسسات الإعلامية قد شاركو في الثورة التحريرية

كما شهدت الفترة ذاتها صدور مرسوم أوت 1963 لتنظيم الإذاعة و التلفزة الجزائرية الذي اعتبرهما مؤسسة عمومية تابعة للدولة لها طابع تجاري و صناعي وأعطيت لها صلاحية الاحتكار و النشر الراديو فوني و المتلفز .

كما صدر أيضا في الفاتح من أوت 1963 مرسوم خاص بتنظيم وكالة الأنباء و هو يعتبر الوكالة كمؤسسة عمومية تابعة للدولة ولها طابع تجاري وصناعي وأعطى لها مرسوم اخرمؤرخ في 30 سبتمبر 1964صلاحية الاحتكار و النشر(2)

ضف إلي ذلك احدث الرئيس بن بلة تغييرا سنة 1964 حيث الغي وزارة الإعلام و عوضها بمديرية الإعلام لدى رئاسة الجمهورية(3)

و من هنا تم القضاء علي أشكال تعدد المصادر حيث وجدت صحف تابعة لوزارة الإعلام وأخرى تابعة للحزب ,لكن مالم يتغير خلال هذه المرحلة هو الأداء الإعلامي الذي كان يعد نضالا من اجل خدمة النظام القائم أكثر منه ممارسة مهنية على قاعدة الاحترافية و التعبير الحر و هذا ما كرسه المؤتمر التأسيسي للصحفيين الذي عقد سنة 1964 و الذي أكد على (ضرورة التعبئة و التوعية السياسية لأعضاء ه باعتبارهم موضفين في قطاع الإعلام و مناضلون أيضا في الموا قع التي يتواجدون بها) (4)

---

(1) مسعود زيتوني . من اجل صحافة موضوعية ملتزمة , يومية الشع(2) زهير احدادن مدخل الى علوم الإعلام والاتصال , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر ب , العدد 6891 , 12 /12 / 1985 , ص : 5

Brahim brahimi :le pouvoir . la presse en algérie dectrine de léinformation et de léindeologie politi 1991 ص

(3) que /these de doctorat détat . université de paris 2 / page 175 . 158 (4)

(4) صالح بن بوزة , وسائل الإعلام في الجزائر بعد الاستقلال , المجلة الجزائرية للاتصال . معهد علوم الإعلام و الاتصال العدد:14

إن السلطة القائمة احتكرت وسائل الإعلام و استعملتها لتمرير اديولوجيتها الاشتراكية قصد تعبئة القاعدة و تجنيدها لتحقيق التنمية الشاملة ، فحاصرت الصحفي و حصرت مهامه في العمل موضفا و مناضلا مدافعا عن الثورة ملتزما بمبادئها و هذا ما اثر سلبا علي مستوي الصحافة في حد ذاتها .

و في هذا الا طار يعتبر زهير احدادن أن الاتجاه الاشتراكي للدولة الجزائرية تجسد في

1- ملكية الصحافة: فهذه الأخيرة منذ البدايات الأولي للاستقلال الوطني أخضعت لسيطرت الحزب الواحد و الحكومة بالتدرج. و في جو من الغموض دون أن يتخذ ذلك شكل القانون

2- تحديد وضيفة للصحافة : إن الصحافة و خاصة منها اليومية تختلف من نظام لأخر فصحافة النظام الرأسمالي تؤدي مهمة تبليغية ، بينما في النظام الاشتراكي تقوم بوظيفة توجيهية ، قسرية و هو النمط الذي يميز الصحافة الجزائرية و المقصود بالوظيفة التوجيهية " التنشئة الاجتماعية و السياسية المحددة من قبل السلطة " (1)

أما الباحث الأمريكي (وليام روف) الذي عكف على دراسة الصحافة العربية طيلة أربعة عشر سنة قضاها متجولا بمختلف البلدان العربية ، فقد صنفها إلي ثلاثة أصناف : الصحافة الموالية ، الصحافة التجنيدية ،الصحافة المتنوعة ، فالصحافة الجزائرية كانت ضمن الصنف الثاني و هي صحافة تعمل علي تعبئة و حشد الجماهير من اجل دعم و مساندة البرامج السياسية للسلطات الحاكمة(2)

كما يمكن أن نستشف بعض وضائق صحافتنا في هذه الفترة من خلال ما ورد في احد الأعداد من مجلة الجيش التي تعتبر لسان حال احدي أهم المؤسسات المؤثرة في الساحة الوطنية هو نشر الوعي الوطني و توجيه الجماهير و إنارة الطريق لها ، لعل هذا الدور يعتبر اليوم أهم و اشق من أي وقت مضى ،و دورها الآن متعب فهي تكشف و تنقد و توجه ،و بالتالي تعين المسؤلين على تدارك النقص حيثما كان في الإدارة أو المدرسة أو المزرعة .....الخ (3)

هذا الكلا م يفهم منه أن الصحافة أوكلت لها مهمة شرح وجهة النظر الرسمية و هو ما عبر عنه بعبارة (توجيه الجماهير و نشر الوعي) من خلال الأطر المحددة، ومتمثل في الإطار الاشتراكي .

---

(1) زهير احدادن . مدخل الى علوم الإعلام و الاتصال , ديوان المطبوعات الجامعية . 1991 , الجزائر ص: 99: الحكمة , ص: 28

(2) ويليام روف , الصحافة العربية – ترجمة موسى الكيلاني – مركز الكتاب الاردني , 1988 , عمان ص : 61

(3) صالح بن بوزة , السياسة الإعلامية في الجزائر من سنة 1962 إلى 1988 . دراسة تحليلية للإخبار الخارجية في جريدتي الشعب و المجاهد, رسالة الماجستير, جامعة الجزائر, معهد علوم الإعلام و الاتصال 1992. ص: 138

2.1: المرحلة الثانية: (1965 إلي 1978):

تعتبر هذه المرحلة مميزة في تاريخ الجزائر المستقلة ، حيث حدث فيها الكثير من الإجراءات الجزئية و التحولات التي استهدفت قطاع الإعلام و الذي أصبح في هذه الفترة موجها من طرف الحزب و الحكومة و اضحى وسيلة و أداة تستعملها الدولة لخدمة سياستها و تعزيز سيادتها من خلال نشر الأفكار و القيم الاشتراكية ، كما قال الرئيس هواري بومدين في خطاب رسمي للأمة بتاريخ 20 أكتوبر 1965 << وسيلة لنشر أفكار الثورة >>(1)

ففي هاته الفترة بالذات تكرست الصورة الواضحة للصحفي باعتباره مناضل وضيفته الدفاع عن الثورة

فبعد انقلاب 1965 قام النظام بمصادرة الصحف الوطنية التي ظهرت في فترة الرئيس بن بلة باعتبارها تدافع عن سياسته ، و تم إسناد المناصب العليا و الوظائف السامية في المؤسسات الإعلامية إلى الشخصيات المعروفة التي تدافع و تحافظ على الحركة الثورية ، ففي هذا الصدد يقول الدكتور إبراهيم إبراهيمي :" مع انقلاب 19جوان 1965 تبدأ المرحلة الثانية ، احتكار الدولة للصحافة بصورة كاملة "

*ففي سنة 1966 اتخذت الحكومة قرارا يقضي بإنشاء الشركة الوطنية للنشر و التوزيع مع منحها صلاحية الاحتكار في ميدان توزيع الصحف بحيث أصبح لا يمكن توزيع أي مطبوع إلا بواسطة هذه الشركة و مراقبة كل ما يكتب في الجرائد و بذلك تقلصت حرية الإعلام (2)

* جاءت سنة 1967 مع صدور قرار بتحويل الجرائد الأربعة (المجاهد الناطقة بالفرنسية ، الشعب ، الجمهورية و النصر الناطقة بالعربية) إلى مؤسسات عمومية مع توكيل مؤسسة النصر بمهمة اصدار اسبوعية الهداف الرياضية ، و توكيل يومية المجاهد باصدار اسبوعية الجزائر الأحداث و بالمقابل حددت الأهداف و الإطار العام للممارسة الإعلامية لأول مرة في البلاد ، و ذلك عن طريق القيام بالوظيفة الإعلامية بواسطة النشر الدوري لكل الأخبار الوطنية و الدولية و التعاليق و الدراسات الوثائقية المكتوبة و المصورة ، إضافة إلى القيام بوظيفة النشر و التعليق انطلاقا من الاختيارات الوطنية (توجهات النظام السياسي) _(3)

الملاحظ أن الإعلامي في هذه المرحلة سدت عليه جميع الثغرات التي تسمح له بممارسة نشاطه ، وذلك بإدخال مختلف وسائل الإعلام إلى القطاع العام بما في ذلك الجرائد

إذن الصحفي الجزائري عبارة عن موضف بسيط في مؤسسة عمومية تحت ضغوطات حزبية كثيرة ، و يعتبر الصحفي في هذه المرحلة حسب شهادة احد الصحفيين آنذاك بقوله " إذن أنا لست سوي موضف صغير ، في إطار بيروقراطي و بذلك لا يمكن إلا أن أكون منطقيا أداة " (4)

---

(1) صالح بن بوزة , وسائل الإعلام في الجزائر بعد الاستقلال المجلة الجزائرية للاتصال , معهد الالعام والاتصال , العدد 14 دار الحكمة ., الجزائر 28

(2) Brahim brahimi / le pouvoir la presse et les intellectueles en algérie .op cit p 30

(3) صالح بن بوزة . السياسة الإعلامية في الجزائر , مرجع سابق ص: 158

(4) رضوان بوجمعة , هوية الصحفي في الجزائر من خلال الخطابات و المواثيق الرسمية من 1962 إلى 1989 , المجلة الجزائرية للاتصال العدد 17 . جوان 1998 ص: 140

يرى الدكتور زهير احدادن : " ان معالم الاداء الإعلامي في هذه الفترة بغض النظر عن كونها تخدم النظام الا أنها لم تدعم بنصوص إعلامية مكتوبة تخص قطاع الاعلام ووظائفه و علاقته بالسلطة ما عدا النصوص التشريعية و منها قانون 1968 الذي صدر بموجب المرسوم رقم 535 - 1968 المؤرخ في 09 سبتمبر 1968 ، هذا المرسوم اتخذ بشان الصحافي المحترف و الذي يحدد وضعية الصحافيين داخل المؤسسات الإعلامية و حقوقهم و واجباتهم ، وقد سد هذا القانون فراغا كان موجودا قبيل 1968 و لنلخص مضمونه في النقاط الخمس التالية :

1- يعرف بالصحفي المحترف فهو من يعمل بصفة دائمة و منتظمة و مأجورة في صحيفة يومية أو دورية تملكها الدولة في جميع أطوار التحرير و يلحق بالصحافيين المحترفين ، المصورين بجميع أنواعهم و كذلك المتعاونون مع الإدارة ، المصححون ،المترجمون ، الضاربون على الآلة ، المذيعون ، الموثقون بالمصلحة و كذا المراسلون داخل و خارج الوطن

2 - الصحافيون المحترفون تعطى لهم بطاقة خاصة من طرف لجنة خاصة ولا يوظف الصحافي الا إذا حصل على هذه البطاقة

3- يخول لمدير المؤسسة صلاحيات تكاد تكون مطلقة و مدير المؤسسة هو الذي يتولي توظيف الصحفيين المحترفين يعينهم و يرقيهم بمشاركة لجنة مختلطة داخل المؤسسة

4 - ينشئ لجنة مركزية للتحكيم و التأديب يرأسها ممثل وزير الإعلام و تنظر في جميع النزاعات و الخلافات التي سوف تظهر بين إدارة المؤسسة و الصحفيين

5- يحدد عمل الصحفي فهو يقوم بعمل نضالي و ملزم بحفظ السر المهني، والامتناع من استعمال الصحيفة لاغراض خاصة

و حسب الدكتور زهير احدادن فهو يرى ان **النواحي الايجابية** لهذا القانون تكمن في مايلي :

1. كونه يعرف بالصحفي المحترف فالصحافة مهنة محددة معينة و مضبوطة مع مساعدة و تأييد السلطات
2. يحدد حقوق و واجبات الصحفي المحترف و خاصة علاقته بعمله و بالسلطة التي يتعامل معها
3. يعطي بعض الضمانات بإنشاء هيئة مختلطة (1)

في حين تكمن **النواحي السلبية** لهذا القانون فيما يلي :

1 - لا يحدد وضعية الصحفي المحترف هل هو موظف أو أجيرا أو مناضل لأننا نري تدخل الوزارة في مختلف الهيئات و تعيين بعض الفئات من الصحفيين المحترفين و لكن هولاء لا يخضعون للو ضيف العمومي، من جهة أخرى فهو يشبه الأجير إذا نظرنا إلى عدم استقرار الصحفيين المحترفين و إمكانية طردهم من العمل بسهولة فهو يشبه المناضل يطلب منه أن يقوم بعمل نضالي دون أن يشترط منه الانخراط في الحزب

2 - يعطي لمدير المؤسسة صلاحيات كبرى

3- عدم تطبيق هذا القانون خصوصا في جوانبه التي تنص على الضمانات (2)

---

(1) زهير احدادن ، المرجع السابق، ص: 29

(2) نفس المرجع

و كما يرى الدكتور زهير احدادن أيضا :" أن احتكار نظام الصحف لا بد أن يقود الدولة لتجسيده أيضا على ميدان الإشهار بموجب المرسوم رقم 70 / 74 المؤرخ في 3 افريل 1974 الذي قضى بتعريب الإشهار دعما لمبدأ تعميم الإعلانات الاشهارية على الصحف المعربة و المفرنسة " .

عرفت الساحة الإعلامية خلال هذه الفترة صدور ميثاق جوان 1976 ، ميثاق جوان هذا أولى أهمية كبرى لقطاع الصحافة فلقد تكلم عن حرية التعبير و وسائل الإعلام و ضرورة تجسيده و توفيره كل الوسائل الضرورية لتجسيد ذك الحق في الواقع ، فقد نص الميثاق على ضمان الحقوق الأساسية للإنسان خاصة حرية التعبير بشرط أن لاتستعمل للنيل من الثورة باختصار أن الميثاق الوطني 76 لأول مرة تكلم عن الحق في الإعلام في الجزائر .

لقد جاء دستور 19 نوفمبر 1976 تكريسا لميثاق 1978 و المادة 56 منه تنص << حرية التعبير في إطار الثورة الاشتراكية ، حرية التعبير و الاجتماع مضمونة و لا يمكن التذرع بها لضرب أسس الثورة الاشتراكية >> (1) جاء
الميثاق الوطني لسنة 1976 مليء بالثغرات و هذا ما سمح للمسؤولين استغلالها للهيمنة على قطاع الإعلام و بالتالي وضع أجهزة الإعلام تحت الرقابة.
من خلال دراستنا لهذه المرحلة يتضح أن الصحافيين مجرد ناطقين باسم النظام الحاكم

3.1 : المرحلة الثالثة من 1979 إلى 1989 :

تميزت هذه المرحلة باصدارالنصوص التشريعية المعيقة للإعلام و الصحافة المكتوبة خصوصا مقارنة بالفترتين السابقتين فمع مطلع المرحلة انعقد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني من 17 إلي 31 جانفي 1979 و تم اقتراح الشاذلي بن جديد للاضطلاع بمهام الأمين العام للحزب ثم رشح لرئاسة الجمهورية و انتخب رئيسا في 07 فيفري 1979 و بعد هذا التاريخية بثلاث سنوات صدر قانون الإعلام المصطلح عليه بقانون 1982 حيث اعتبر الإعلام من قطاعات السيادة الو طنية و الصحفي مناضل ملتزم من اجل تحقيق أهداف الثورة و ذلك من خلال ما احتوت عليه المادة (35) من قانون 1982 : " يعمل الصحفي المحترف بكل مسؤولية و التزام على تحقيق أهداف الثورة ، كما تحددها النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني " (2)

*تأكيد الحق في الإعلام ضمن الحقوق الاجتماعية كحق التعلم ، و هي سابقة مميزة في الميدان لان ذلك يفرض على وسائل الإعلام تبليغ الجمهور بكل حادث مهما كانت سلبيته أو ايجابيته

*توضيح وضعية الصحفي بماله من حقوق كحقه في الاتصال بمصادر المعلومات مع توفير الحماية اللا زمة من قبل السلطات ، و بالمقابل الالتزام بالواجبات كتحري الصدق و تجنب الكذب و التزوير و عدم استغلال وضيفته لأغراض شخصية (3)

---

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, قانون الإعلام 1982 المؤرخ في 06 فيفري 1982. المادة (35)
(2) نفس المرجع .
(3) زهير احدادن المرجع السابق

و تأكيدا لهذا المسعى التطويري لقطاع الإعلام جهزت اليوميات الموجودة بأجهزة عصرية كيومية المجاهد الناطقة بالفرنسية التي حصلت علي < اوفست كبيرة > مكنتها من طبع 100 ألف نسخة في الساعة ، و تحويل يومية الشعب الناطقة بالعربية إلى عمارة حديثة وواسعة تتوفر على جميع الأجهزة الضرورية ، وعلاوة على هذا أنشئت يوميتين المساء الناطقة بالعربية و l'horizon" الناطقة بالفرنسية في أكتوبر 1985 ، و بعض الصحف المتخصصة كالمسار المغاربي المزدوجة اللغة (عربية ، فرنسية) هذه الصحف الجديدة و خاصة منها المسائية ، لقيت رواجا كبيرا ، و هو ما يفسر الفراغ الذي كان يميز الساحة الإعلامية الوطنية من جهة و انخفاض نسبة الأمية من 70 % إلى اقل من 50 % من مجموع السكان(1)

كما تكرس أيضا هذا التوجه من خلال ظهور عدة هياكل إعلامية أهمها :

* المجلس الاعلى للإعلام الذي نصب رسميا من قبل الرئيس في 26 نوفمبر 1984 أسندت له عدة مهام من بينها ضمان حق المساواة الإعلامية لكل المواطنين و العمل على ضمان نشر إعلام جيد من شانه صيانة الوحدة و الهوية الوطنيتين
* اللجنة الوزارية للوسائل السمعية البصرية التي ظهرت في جانفي 1985 و تعمل تحت إشراف المجلس الاعلى للإعلام ، أسندت لها وظائف فيها التوجيه التخطيط والتنسيق و تحديد ضوابط الإنتاج الخاص و المشترك في ميدان الإعلام السمعي البصري
* الوكالة الوطنية للأحداث المصورة التي أنشئت في نوفمبر 1983 ، تكفلت بإنتاج المادة الإعلامية المصورة ذات العلاقة بين كل ما هو وطني ودولي ، إضافة إلى إنتاج الأفلام ذات الطابع الوثائقي و الإعلامي
* المؤسسة الإعلامية لنشر المجلات الإعلامية المتخصصة التي تأسست في نوفمبر 1958 حددت مهمتها في طبع و نشر المجلات العامة و المتخصصة التي تناولت القضية الوطنية و الدولية و تصدر عنها الصحف التالية: الجزائر الأحداث ، الأحداث الاقتصادية (باللغتين) و المسار المغاربي
* المركز الوطني لوثائق الصحافة و الإعلام الذي تأسس في جويلية 1984 أسندت له مهمة تجمع الوثائق الإعلامية و إعداد الملفات الوثائقية الصحفية و طبع النصوص الرسمية مثل الخطب و التشريعات
* الوكالة الوطنية للصور الصحفية و الإعلامية التي ظهرت في أوت 1986 كلفت بنشر الصور الصحفية و الوثائق المصورة و تنظيم المعارض الفوتوغرافية .

فالصحافة ظلت جامدة ، و مرد هذا الجمود هو تغيير شكلي فقط حيث ظهرت صحف جديدة للممارسة الإعلامية دون أن يتغير المضمون ، فبقيت الرسائل الإعلامية كما كانت عليه سابقا ، و هنا يري هلبرت شيلر herbert shiller: شان الخلط بين وفرة الكم و تنوع المضمون شان التظليل ووهم حرية الأخبار عند الإكثار من العناوين دون التنوع في المضامين (2)

---

(1) زهير احدادن ، المرجع السابق

2) هلبرت شيلر , المتلاعبون بالعقول , ترجمة عبد السلام رضوان , الكويت , المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب 1986 ص

إذن تميزت هاته الفترة بالعمل على التطوير الكمي لقطاع الإعلام دون تطوير المضمون و الرسائل المعروضة

و من خلال العرض و التحليل لجميع المراحل التي مر بها الإعلام الجزائري ، يظهر أن الجزائر كغيرها من البلدان السائرة في طريق النمو ، التي بقيت رهينة اديولوجيةالدولة ولم تستطع التحرر من تبعية الدولة .

و على حد قول ويلبر شرام " إن حجم وسائل الإعلام و الاتصال ومهمتها و مضمونها يتحدد إلى حد بعيد بمفاهيم و فلسفة الدولة السياسية ،الاقتصادية و الاجتماعية "(1)

(1) عبد الوهاب جلال , العلاقات الانسانية و الإعلام , الكويت .دار السلال 1994ً ص: 211

II. 2: التعددية و نشأة الصحافة المستقلة :

أدت السياسة التي كانت سائدة قبل سنة 1988 إلى نوع من التهميش غير المعلن ، الذي أدى إلى حرمان فئات واسعة من الشعب الجزائري من ابسط حقوقه ، كحق المشاركة السياسية ، و ابعاده عن رسم مشروع التنظيم الاجتماعي الذي ينبغي ان يسود ، الشيء الذي أدى إلى فسح المجال على مصرعيه لفئة قليلة – استمدت شرعيتها من الماضي التاريخي – لتتموقع في مراتب جد حساسة في السلطة ممثلة في الهيئة التنفيذية و التشريعية من جهة ، و سلطة الحزب الواحد من جهة أخرى .

هذه الوضعية التي لا يمكن وصفها الا بالوضعية الدرامية ، ترتب عنها شحنات و شحنات من الكبت الذي لما بلغ ذروته لم تجد مختلف فئات المجتمع بديلا من أن تعبر عن سخطها على تدهور الوضع في كل المستويات و خاصة بعدما وصل الأمر إلى حالة سيئة جدا من الانحطاط المعيشي بعد فترة الرخاء التي سادت في النصف الأول من عقد الثمانينات بسب ما شهده العالم عموما و العالم الثالث على وجه الخصوص من أزمة زاد من حدتها انهيار أسعار النفط الذي يعتبر احد أهم الموارد المالية للدول البترولية كالجزائر هذا السخط تمثل في انتفاضة 05 أكتوبر 1988 حين خرج الشعب الجزائري في اغلب مدن البلاد مطالبا بالتغيير ، الا أن هذا المطلب استطاعت السلطة أن تختصره فيما أسمته بالإصلاحات و هو حل ترقيعي ولم يكن أبدا حلا جذريا .

و مع كل هذا يبقي الشيء الذي جاء بالجديد هو الإعلان عن تعديل الدستور الذي اقر التعددية بمختلف أشكالها السياسية الإعلامية ، وعليه يعتبر هذا الدستور نقطة تحول هامة في حياة الجزائر المستقلة ، و بداية لمرحلة جديدة ميزتها الأساسية ، حرية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي وفق ما جاء في المادة (40) من الدستور الجديد ، و بذلك دخلت الجزائر التجربة الديمقراطية حيث التعددية ونشاةالصحافةالمستقلة.

ولدراسة هاته الفترة يوجب علينا تقسيمها إلى مراحل أساسية :
المرحلة الأولى: امتدت من 1989 إلى 1991
المرحلة الثانية : امتدت من 1991 إلى 1995
المرحلة الثالثة: امتدت من 1995 إلى 2004

1.2:المرحلة الأولي: امتدت من 1989 إلي 1991

لقد اقرت على الساحة السياسية و الإعلامية ، التعددية بموجب صدور دستور 1989 الذي جاء بمفهوم حرية الرأي ، و هو المفهوم الذي لم يرد كره في أي من الدساتير السابقة و هو ما أعطى دفعا قويا للممارسة الإعلامية الحرة التي اتسع نطاقها بمجرد صدور المنشور الحكومي 04 /90 المؤرخ في 19 / 03 / 1990 و الذي فتح المجال للصحافيين من اجل تشكيل صحف مستقلة أو البقاء في الصحف التابعة للقطاع العمومي مع ضمان دفع أجورهم لمدة 3 سنوات ، حتى وان انفصلوا عن الصحف الحكومية التي كانوا يعملون فيها

أدى هذا التحول بالضرورة إلى تغيير قانون الإعلام ففي 03 افريل 1990 صدر قانون جديد و الذي يعتبر المنطلق الحقيقي لتكريس التعددية الإعلامية التي ظهرت معالمها من خلال تقديم الدعم المالي و القانوني لبروز عناوين مستقلة و تسهيل عمليات القرض و تزويدها بالمقرات لممارسة العمل الإعلامي ، فانقسمت الصحف إلى حكومية و حزبية و مستقلة كما تم تنصيب المجلس الاعلى للإعلام في 25 جويلية 1990 بصفته سلطة إدارية مستقلة يتكون من 12 عضوا (1)

إن هذا القانون رغم كل ما قيل فيه و عليه الا انه سمح بصدور عشرات العناوين الإعلامية و ظهر لأول مرة خطاب للسلطة حول مهمة ووظيفة الصحفي فبعد أن كان في السابق يعتبر مجرد موظف و مناضل أضحى بهذا القانون مسؤولا من الناحية المهنية و ليس من الناحية السياسية و الاديولوجية (2)

تميزت هذه الفترة بازدهار كبير لليوميات المستقلة و الصحافة المكتوبة بصفة عامة ، حيث ظهرت العديد من العناوين الصحفية الجديدة ، متنوعة كرست حرية التعبير و ذلك للدعم المالي و المعنوي الذي قدمه السيد مولود حمروش رئيس الحكومة لهذا القطاع إضافة إلى تدعيم سعر الطباعة ، تخفيض الضرائب ، كراء المقرات و غيرها من التسهيلات .

فمنذ صدور قانون 1990الى غاية 31 ديسمبر 1991 وصل عدد العناوين خلال هذه الفترة ما لايقل عن 160عنوان ، بين يومية و أسبوعية و نصف شهرية و فصلية و نصف سنوية ، فبالنسبة لليوميات وصل إلى 18 يومية أما الباقي وزع بين 60 أسبوعية و 21 صحيفة نصف شهرية ، و31 صحيفة شهرية ، و 08 صحف فصلية و صحيفة واحدة سنوية ، بالإضافة إلى 21 دورية غير منتظمة

إن الارتفاع في عدد النشريات كان كبيرا و هو ما يفسر بالقيود القانونية التي كانت تحول دون إصدار صحف مستقلة ، و نلمس هذا من خلال العدد الذي كان من قبل المصادقة على هذا القانون ، حيث كان لا يتعدي 49 عنوانا منهم 06 يوميات فقط

زهير احدادن : الصحافة المكتوبة , دار المطبوعات الجامعية الجزائر 1991 ص:158

رضوان بوجمعة : هوية الصحفي من خلال الخطابات و المواثيق الرسمية من 1962 الي 1988 , المجلة الجزائرية للاتصال العدد 17 جانفي , جوان 1998 ص 144- 145

نوع الصحيفة	عنوان الصحيفة	عدد السحب
اليوميات باللغة العربية	الخبر	52207
	الجزائر اليوم	55866
	المجموع	108073
اليوميات باللغة الفرنسية	Le matin	90816
	Le quotidien d'algérie	41400
	El watan	120612
	L soir d'algérie	145176
	Algérie sport	32750
المجموع		445714

الجدول رقم (02) يوضح طاقة سحب بعض الجرائد خلال سنة 1991

من الجدول السابق يتضح لنا أن العناوين الصحفية التي كان القراءاكثر إقبالا علي قراءتها هي الصحف النا طقة باللغة الفرنسية و هي ميزة القطاع الخاص في هذه الفترة مع تعدد العناوين مقارنة بالصحف الصادرة باللغة العربية

لقد أدى قانون 1990 للإعلام بمادته (14)التي نصت على أن " إصدار الصحف أو أية نشريه دورية حر " إلى ظهور العديد من العناوين الصحفية ، منها العناوين الحزبية و المستقلة و الأخبار العامة و النشرية المتخصصة ، بعد أن حددت المادة (18) من نفس القانون الجهات التي لا يجب على الصحف المستقلة أن تتلقي منها أية مساعدات مالية مباشرة وغير مباشرة و هي الجهات التي وصفت بالأجنبية شخصا طبيعيا كان أم معنوي

من هنا بدأت تظهر النشريات المستقلة حيث كانت أول نشرية ظهرت بعد المصادقة على مشروع حمروش هي يومية مساء الجزائر في سبتمبر 1990 ثم تلتها اليومية الرياضية ماتش. ثم يومية إخبارية أخرى تسمى الوطن شعارها إعلام عصري و شامل و بعد ذلك يومية الجزائر الجمهورية التي انفصل عنها بعض صحفييها واسسو يومية الصباح في سبتمبر 1991 و هي كلها ناطقة بالفرنسية .

بعد كل هذا جاءت يومية الخبر الناطقة بالعربية في شهر نوفمبر 1990، و بذلك بدأت الصحافة المستقلة تشق طريقها

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطيةالشعبية , وزارة الثقافة و الاتصال , موجز حول قطاع الإعلام الدورة الوطنية الأولي للاتصال , الجزائر جانفي 1992 صفحة 05

2.2 المرحلة الثانية امتدت من 1991 إلى 1995:

كانت هاته المرحلة حافلة بالأحداث و شهدت تغيرات كبيرة وفوضى على الصعيد السياسي و الحكومي في الجزائر، لذا كانت دراستنا تشهد نقاطا هامة بداية باستقالة السيد رئيس الحكومة مولود حمروش في 03 جوان 1991

1- لقد تولي السيد احمد غزالي رئاسة الحكومة عقب استقالة مولود حمروش بالتاريخ المذكور انفا

2- غداة الانتخابات التشريعية الأولى التي جرت بتاريخ 26 ديسمبر 1991 استقال الرئيس الشاذلي بن جديد من مهامه ، يوم 11 جانفي 1992 و قد شهدت الساحة السياسية اللا استقرار ، فتدخل المجلس الشعبي الوطني و نصب المجلس الاعلى للدولة في 15 جانفي 1992 برئاسة محمد بو ضياف و في هذه الفترة دخلت الجزائر دوامة من العنف فتم " إعلان حالة الطوارئ " في 09 فيفري1992

جمد العمل بدستور 1989 و قانون الإعلام الذي كرس حرية الصحافة (و بذلك أقدم رئيس الحكومة آنذاك بلعيد عبد السلام على حل المجلس الاعلى للإعلام ، ليفتح بذلك بابا واسعا أمام المضايقات على الصحافة) (1)

بدأت حملة الاعتقالات ضد الصحفيين بحجة الدفاع عن الأمن و الدفاع عن المصالح العليا للبلاد و حماية النظام العام ، وتم اثر ذلك توقيف العديد من الصحافيين و غلق الجرائد الخاصة ، واستلزم هذا إنشاء غرفة قضائية بموجب حكم من محكمة الجزائر تتكفل بفحص كافة القضايا المتعلقة بالعامل الصحفي و في حكومة غزالي التي تم تشكيلها بتاريخ 22 افريل 1992 تم إبعاد الدولة عن ميدان الصحافة المكتوبة حيث << اخذ رئيس الحكومة بفكرة تنافي وجود صحافة عمومية في ظل النظام السياسي مع مبدأ حرية الصحافة لان التناوب على السلطة لا يتفق مع فكرة الإشراف على جريدة بأموال الدولة >> (2)

بعد اغتيال محمد بوضياف و تعيين علي كافي رئيسا للمجلس الاعلي للدولة في 02 جويلية 1992 دخلت الجزائر ما يعرف بالمرحلة الانتقائية و تعرضت الجرائد المستقلة في هذه الفترة إلى جملة من المضايقات ، فتأزمت العلاقة بين الصحافة و السلطة و عرف هذا التأزم أوجه بتعيين بلعيد عبد السلام على رئيسا للحكومة ، حيث الغى مشاريع احمد غزالي ووضع لجان رقابة على مستوي المطابع و غلق عدة جرائد.

اصدر رئيس الحكومة بلعيد عبد السلام منشورا بتاريخ 09 أوت 1992 يؤكد فيه على احتكار المادة الاشهارية من قبل الوكالة الوطنية للإشهار حيث يتوجب على جميع المؤسسات الإعلامية خاصة أو عامة أن تقدم ميزانية الإشهار لهذه الوكالة و هو ما جعل الصحف المستقلة تتكتل في إطار جمعيات حتى تحمي مصالحها المالية لكن هذه الإستراتجية لم تقلص من دائرة الخناق

---

(1) رضوان بوجمعة , المرجع السابق , ص: 145

(2) م. صالح الصاحفة و المستقل الغامض , لجان المشاكل المالية وقرارات و التعليق, جريدة الخبر , العدد 1233 بتاريخ 10 / 1994/11

إن الظروف الاستثنائية للبلاد و ظاهرة الإرهاب زاد من المشكل حدة و زاد من تقييد الصحافيين ، و ما زاد من التأزم إصدار السلطة قانون مكافحة الإرهاب رقم 92 / 03 ذريعة لمنع الصحفي من الوصول إلى مصادر الخبر و نشر المعلومة خاصة الخاصة بالجانب الأمني .

جوان 1993 هو تاريخ استقالة بلعيد عبد السلام وتولي رضا مالك رئا سة الحكومة في جويلة 1993 ، فهذه الفترة و باعتبار رضا مالك رجل صحافة و احد الوجوه القديمة في عالم الصحافة الجزائرية و لديه علاقة حسنة مع الصحافيين فقد انسجمت اغلب الصحف اليومية المستقلة مع خطاب السلطة حتي أصبحت البعض منها منابرا لها أو لبعض الاحزاب السياسية الفاعلة في الساحة ، و خاصة باختفاء الجرائد الحزبية مثل liberté التي تدافع عن افكار و مباديء حزب التجمع من اجل الثقافة و الديمقراطية (FFC) ، و جريدة l'opinion حزب القوي الاشتراكية (RCD) و الجري ريبوبليكان alger républicain المتبنية لأفكار و مبادئ حركة التحدي (1)

بعد استقالة السيد رضا مالك خلفه السيد مقداد سيفي و الذي استمرت سياسة الضغط و الهيمنة على الصحافة في حكومته في هذه الفترة و تحت حكم السيد اليمين زروال الذي عين في 30 جانفي 1994 رئيسا لدولة تم تشكيل لجنة القراء و إنشاء خلية اتصال في 07 جوان 1994 تتكفل بإعداد البيانات الرسمية المتعلقة بالوضع الأمني و تقوم وكالة الإنباء الجزائرية بتوزيعها و منه يمنع الصحفيين من نشر أي خبر متعلق بشخصيات من السلطة و قريبة منها و منع نشر كل خبر امني لا يأتي من مصادر رسمية ، هذه الممارسة ضد حرية التعبير و الصحافة توضح لنا التراجع الرسمي في الأداء الإعلامي في إطار مهني.

و حسب الدكتور إبراهيم إبراهيمي عن وضعية الصحافة من 1992 الى 1995 يقول : << لا حظنا عودة الصحافيين الذين كانوا قد شغلوا مناصب و مسؤوليات قبل سنة 1988 فهؤلاء الموظفون في القطاع ، استرجعوا بين أيديهم القناة التلفزيونية الوحيدة ، ووكالة الإشهار ، والصحف الحكومية .....،عودة المراقبة في المؤسسات الإعلامية و الضغوط المتبوعة باجرات أكثر خطورة ضد الصحفيين من اعتقالات و متابعات قضائية و تعليق الصحف و مراقبة الأخبار الأمنية من خلال تشكيل خلية الاتصال في جوان 1994 في وزارة الداخلية و تشكيل لجان القراءة على مستوى المطابع >>(2)

---

(1) إسماعيل مرازقة , الاتصال السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية و الاعلامية , ترتيب العوامل المؤثرة في دور الجرائد اليومية المستقلة (1990 – 1995) رسالة لنيل شهادة الماجستير, جامعة الجزائر, معهد علوم الإعلام و الاتصال, دورة 1995 ص: 258

(2)Brahim brahimi « le pouvoir la presse et les intellectuels en algérie>> . op cit page 108 – 109

إن هذه المرحلة من 1991 إلى 1995 هي مرحلة اتسمت بالفوضى في الحكومة الجزائرية حيث التعدد على المناصب و كثرت المشاكل مع الصحافة موازاة بالوضع العام لبلاد إذن هي مرحلة عرفت بالانتقائية ، فالإعلام الجزائري خرج من قبضة الحزب الواحد إلى التعددية ليقع في وضع مزر يسوده التدهور الأمني و الاجتماعي

3.2: المرحلة الثالثة : امتدت من 1995 الي 2004 :

المرحلة طويلة نوعا ما والتي عمدنا في دراستها لتقسيمها إلى فترتين أساسيتين هما:

الفترة الأولى : تمتد من ديسمبر 1995 إلى 1999

الفترة الثانية : تمتد من افريل 1999 إلى 2005

الفترة الأولي:التي امتدت من 1995 إلى 1999

ذكرنا فيما سبق أن وضعية الصحافة في حكم مقداد سيفي و ضعية مزرية استهدفت الصحفي بالدرجة الاؤلى وذلك لكثرت الاعتقالات و المضايقات ، لكن الوضعية ازدادت خطورة و سوءا بمجيء احمد اويحي على رأس الحكومة الجزائرية في ديسمبر 1995 ، ففي المادة 426 من برنامجه جاء مايلي : << الحكومة تسعي إلى تطهير و تطبيع العلاقات بين السلطات العمومية و الصحافة الوطنية الخاصة و يعتبر هذا عنصرا في اتصال المواطن داخل المجتمع ، حيث تشكل حرية التعبير حقا أساسيا يرسخه الدستور ، و سيتم إعداد المسا عدة و الدعم لصالح الصحافة إعدادا واضحا >>(1)

إن هذه التصريحات لم تطبق على ارض الواقع حيث شنت الصحف إضرابات لمدة أسبوع بسبب المضايقات التي امتدت إلى المطابع فرغم قراره الايجابي سنة 1995 بتجميد سعر السحب و إلغاء القرار الصادر عن وزارة التجارة المؤرخ في 145 / 12 / 1994 الذي قضى بضرورة رفع سعر سحب الصحف ابتدءا من جانفي 1995 تماشيا مع أسعار الورق و الحبر حسب الأسواق (2)

كل هذه العوامل ساهمت في زوال الصحف الحزبية بصفة شبه كلية أو تحولت إلى نشريات داخلية كما تدهورت العلاقة التعاقدية بين الناشرين و الطابعين نظرا لارتفاع سعر الطبع ووجود مستحقات لم تدفع من قبل الصحف التي مازالت في الساحة الإعلامية

حتى وان عرفت حرية الصحافة انكماشا حقيقيا في عهدة اويحي الا أن انتعاشا قويا مس ميدان الإشهار حيث سجلت السوق الاشهارية سنة 1996 تطورا لرقم الأعمال قدر ب 3 % ، و سجلت وكالة (l'anep) رقم أعمال قدر في السنة بـ 407 مليون دينار جزائري ووزعت المواد الاشهارية بنسبة 72.98 % للهيئات العمومية و 21.58 % للشركات العمومية مقابل 2.84 % فقط للقطاع الخاص (3)

---

(1)K.M « quond la presse devient commerce > révolution africainne .1765 du 24 au 30 / 12 1997 / p. 16

(2) م . صالح : الصحافة و المستقبل الغامض , مرجع سابق ص: 03

3) التقرير السنوي للمرصد الوطني لحقوق الإنسان لسنة 1998 ص27

من هذا يتضح بان الانتعاش جاء في ظل احتكار الوكالة التي تعاملت بصفة أساسية مع الهيئات العمومية << و همشت الصحافة المكتوبة التي احتلت المرتبة الثامنة بعد قطاعا ت أخرى .

و جاءت التعليمة الرئاسية رقم 17 الصادرة في 13 نوفمبر 1998 عن اليمين زروال و تضمنت عدة ضمانات ساهمت في تعزيز حرية التعبير و الرأي و منها :

1- رفع احتكار الدولة للمطابع إذ لم يعد نشر الجرائد يخضع للرقابة
2- رفع احتكار الوكالة الوطنية للإشهار لتوزيع المواد الاشهارية بين الصحف العمومية و الخاصة بشكل غير عادل
3- وضع مشاريع لتصحيح الوضع الإعلامي من خلال قانون الإعلام و قانون الإشهار و مدونة أخلاقيات المهنة
4- إنشاء الهولدينغ سنة 1997

كما نصت التعليمة على ضرورة التكفل بالشؤون العمومية خدمة للمواطن و إنشاء فضاء للتفكير و التقييم، إضافة إلى وضع مشروع إقامة وكالة للاتصال الخارجي من اجل إبراز الصورة الحقيقية للبلاد على الأصعدة السياسية و الاقتصادية.....الخ

و يلي هذه التعليمة عدة تغيرات إعلامية استجابة لدعوة الرئيس زروال و في مقدمتها الجلسات الوطنية للاتصال يومي 29 و 30 ديسمبر 1997 و التي شملت عدة مداخلات حول الصحافة المكتوبة و السمعي البصري و عدة أشغال ورشات حول قانون الإعلام و علاقته بالعمل الصحفي و أخلاقيات المهنة و ما انبثق عن هذه الجلسات بتاريخ 04 / 06 / 1998 إنشاء النقابة الوطنية للصحافيين التي صادقت على مدونة أخلاقيات المهنة في 13 / 04 / 2000 .

أما في مجال التشريع الإعلامي فقد تم تحضير قانون عضوي للإعلام شهر مارس 1998 بعد تأجيله في الثلاثي الأول لسنة 1998 إلى غاية آخر السنة

هذا التجميد الذي قالت السلطة انه مؤقت اعتبره رجال الإعلام قانونا ملغيا و رفض وزير الإعلام آنذاك ، عبد العزيز رحابي الاعتراف با لغاء هذا القانون حيث قال << نحن لا نتحدث عن إلغاء القانون في الوقت الراهن ، في الحقيقة فان الحكومة كانت قد عرفت فيما سبقت مشروع قانون الإشهار وآخر لسبر الآراء ، ونحن أيضا قدمنا اقتراحا لتحضير مدونةاخلاقيات المهنة و سنحضر في الأسابيع المقبلة قانون خاص بالسمعي البصري و هذه النصوص التشريعية برأي سوق تفرع قانون الإعلام من محتواه أنها في حد ذاتها تشكل المضمون الذي يجب أن يكون عليه هذا القانون. >> (1)

و عن الصحافة المكتوبة سنة 1998 فقد شهدت انخفاضا كبيرا في عدد الصحف ويعود هذا أساسا إلى اشتداد التنافس ودخول الصحافة اقتصاد السوق ، حيث شهدت نفس السنة حل العديد من العناوين الإعلامية التي اثبت فشلها اقتصاديا من قبل holding الذي أنشا سنة 1998

---

mohamed abdou / on ne peut nous accuser de fermer chanp médiation que . l’authentique N1353/ 03 mai1999: P: 04

وبقي 31 عدد منها صحف عمومية (المجاهد، الشعب، الجمهورية، النصر، المساء، horizon) و17 صحيفة يومية مستقلة أهمها: الخبر، elwatan، le matin، lèbertè.....الخ

و ما يلاحظ عموما على الصحافة الجزائرية منذ 1997 هو: الصحافة الخاصة كانت تحتل الصدارة بنسبة 86.28 % مقابل 17.38% للصحف العمومية (تدهور صحف الجزائر العمومية) وكمثال على تدهور سحب الجزائر العمومية نجد:

_ صحيفة الشعب الناطقة بالعربية تقلص سحبها من 46.000 نسخة في اليوم من سنة 1988 إلى 13.000 نسخة 1997

_ صحيفة المساء تقلص سحبها من 73.000 نسخة في اليوم الى اقل من 14000 نسخة في اليوم عام 1997

_ صحيفة المجاهد تقلص سحبها من 235.000 نسخة في اليوم سنة 1988 الى 18.000 نسخة يوميا سنة 1997

_ صحيفة l' horizon تقلص سحبها من 203.000 نسخة في اليوم سنة 1988 الى 26.000 نسخة عام 1997 (1)

الفترة الثانية امتدت من: 1999 إلى 2004 :

إن وسائل الإعلام باعتبارها قنوات اتصال ذات أهمية بالغة فهي تتابع سلوك المجتمع وسير النظام السياسي و تشكل صورة عن المؤ سسة السياسية و الاجتماعية لكنها لا تتبع دائما هذا السلوك ، فكل نظام إعلامي تحدده طبيعة النظام السياسي و تحركه إدارة هذا النظام وحده فحتى في الدول الديمقراطية فعلى حد قول armand matteart (السلطة هي التي تصنع إعلاما متطورا إذا أرادت)..(1)

فتركيبة النظام السياسي تنعكس تلقائيا و تظهر من خلال طبيعة و عمل الإعلام ففي الأنظمة السلطوية << كلما ازدادت الضغوط على الصحافة نجد بان النظام السياسي غير مستقر أما إذا كانت الحكومة ديمقراطية فان الصحافة سوق تنعم بحرية التعبير >> ولان اغلب دول العالم الثالث تعاني من عدم الاستقرار السياسي فان الصحافة في هذه البلدان تكون عرضة إلى التضييق و التقييد باستخدام و سائل الضغط (مباشرة أو غير مباشرة) و تجربة الجزائر دليل على غياب الديمقراطية الإعلامية حتى مع توفر عوامل التعددية و على حسب رأي شون ماكبرايد << التعددية الإعلامية و التنوع في مضمون الاتصال لا تعد شرطا ضروريا لتوافر الفرص الديمقراطية >> (2)

و الصحافة المكتوبة في الجزائر بحكم تنوعها و تعددها واختلاف طبيعتها و أهدافها الا أنها تنمو في مجتمع ديمقراطي ، و لم تكن حرة في نشر الأخبار و تدعيم مبدأ الحق في الإعلام فحرية الصحافة لا تعني أن تكون الصحف حرة في وجودها بل حرة في مما رستها ووظيفتها

---

le ministre de comminication et de la culture / annuaire de la presse nationale

armand mattelart . politique et technologie – L'information létat – le monde diplomatique N°564. 28 mars2001P. 11

ان الانتخابات الرئاسية لشهر افريل من سنة 1999 قلبت الموازين و البرنامج المسطر من طرف الرئيس السابق اليمين زروال ، فوصول عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجزائر في هذه الفترة عرف قطاع الاعلام تراجعا و تدهورا، خاصة قطاع الصحافة المكتوبة الخاصة لان السيد رئيس الجمهورية جاء مناهظا للصحافة العمومية مؤيدا اياها باعتبارها البوق الذي يجسد من خلاله سياسته و حكومته حيث صرح في 08 مارس 1999 << الصحافة الخاصة من منطلق طبيعتها لا يمكنها تحقيق ما يمكن أن تبلغه الصحافة العمومية التي تشتهد على تكريس المصلحة العامة >>(1)

فيا ترى بتأملنا لخطاب رئيس الدولة هل فعلا الصحافة العمومية تخدم المصلحة العامة

إذن حسب تقرير الفدرالية الدولية للصحفيين ورد أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في خطاب له في قناة mbc أعلن شخصيا أن <<الدولة هي التي تمول الإذاعة و التلفزيون و هما موجودان للدفاع عن سيا سة الدولة ، فالإذاعات و التلفزة لم تنشئ لؤلئك الذين يهاجمون الدولة و يتسببون في نكبة الشعب

و علي أية حال هنا ك صحافة حرة، و مجال لحرية التعبير لمن أراد التعبير ، أما فوسائل الدولة فهي ملك للدولة >> (2)

إن ما يظهر من تصريح السيد رئيس الدولة عبد العزيز بوتفليقة أن وسائل الإعلام من (إذاعة ، تلفزة ، ووكالة الأنباء) وجدت لخدمة الدولة و خدمة السياسة المسطرة من طرف الرئيس باعتباره الممول الرئيسي لهذه المؤسسات على غرار الصحافة المكتوبة التي مولها الخواص و التي يعتبرها صحافة حرة و حسب قوله تمثل << حرية التعبير >> علما ان العلاقة عدائية بين الرئيس و الصحافة التي من أولى مهامها نقد النظام القائم و كشف الوزارات و هذا ما زاد رجال الإعلام تخوفا من القضاء على حرية الممارسة الصحفية و مستقبل حرية التعبير خاصة منذ اعتلاء السيد عبد العزيز بويفليقة الحكم ، حيث عرفت وزارة الإعلام نوعا من عدم الثبات و الدوام حيث تعاقبت على الوزارة نفسها أربعة وزراء .

و تأكد هذا التخوف عند إقالة وزير الإعلام و الاتصال عبد العزيز رحابي الذي لقب من قبل وسائل الإعلام المكتوبة المستقلة بصديق الصحافة أو المدافع عن حرية الإعلام ، و أثار عزله قلقا و تساؤلات من قبل الصحافة الوطنية و الصحافة الدولية عوض هذا الأخير بالوزير تيجاني صلاونجي ثم بعد أشهر قليلة خلفه عبد العزيز تبون و الذي أقيل من منصبه خلال تغيير الحكومة ليأتي رزقي صحراوي ثم محي الدين عميمور عقب رئاسة احمد بن تبور للحكومة ثم استقالته ليخلفه السيد علي بن فليس رئيسا للحكومة الجزائرية

بقي قطاع الإعلام غائبا في البرنامج الذي أعدته الحكومة، فلم يتعد سوى إشارة طفيفة لوجود هذا القطاع ، و من الضروري تنظيم هذه المهنة و العمل على إعطاء المواطن حقه في إعلام موضوعي و نزيه مع مراعاة الدولة وخدمة الوطن والمواطن .

---

(1) حديث صحفي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة مع جريدة le jeune indépendont يوم 08 مارس 1999 , الجزائر

(2) تقرير الفدرالية الدولية للصحفيين , ص: 07

إن هاته الفترة لا تخرج في نظامها العام عن الهدف المرسوم للإعلام منذ 1962 باعتبار الصحفي مناضل في الثورة و يعمل تحت لواء حزب جبهة التحرير الوطني، أي ان الإعلامي الجزائري لا يزال تحت سيطرة الحزب الواحد
وما كانت التعددية إلا ذريعة لوصول الساسة إلى نظام سلطوي يحد من الممارسة النزيهة للمهنة
إذا كان ا لإعلام غائب في برنامج الحكومة لسنتي: 1999 _ 2000 فان سنة 2001 فقد كرستها الحكومة للاهتمام بملف الصحافة الخاصة والمستقلة على غرار الإعلام ككل

لقد اعد السيد احمد أو يحيى وزير الدولة وزير العدل مشروعا قدمه للمناقشة إلى البرلمان يتضمن تعديل قانون العقوبات لجنح الصحافة المستقلة جاء القانون ليزيد من خنق الصحافة و حرية التعبير التي عرفت مضايقات كثيرة نصت عليها مواد من قانون الإعلام لسنة 1990 والذي وصفه الصحفيون انه قانون عقوبات لاحتوائه على أكثر من(20) مادة يعاقب من خلالها الصحفي

جاء قانون 2001 ليضيف عقوبات جديدة عن مخالفات الصحافة ولم يأت ليملئ فراغا قانونيا أهمل من قبل (قانون 1990) وخير دليل على ذلك نص المادة 144 مكرر << يعاقب بالسجن من سنة إلى ثلاث سنوات و بغرامة من 100 دينار إلى مليون دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أساء إلى رئيس الجمهورية بعبارات تتضمن اهانة أو سبا أو قذفا سواء كان ذلك عن طريق الكتابة أو الرسم أو التصريح أو أية إلية الصوت أو الصورة أو بأية وسيلة الكترونية أو معلوماتية أو إعلامية أخرى >> (1)

جاءت هذه المادة بموجب الأحكام الرامية إلى حماية المؤسسات والهيئات النظامية من الإساءة والاهانة والسب والقذف التي أعدها الوزير نفسه والتي يوضح من خلالها نوع الجريمة وعقوبة الصحفي أو الرسام الكاريكاتوري والمتمثلة في السجن زيادة على غرامة مالية كبيرة والمطبقة عند الإساءة لرئيس الجمهورية .

ضف إلى ذلك في حالة تكرار ما تعتبره الأحكام قذفا أو اهانة تتضاعف عقوبة السجن والغرامة المالية ولن يفلت مسؤولو نشر الصحيفة من العقوبة أيضا ، التي تسلط عليها عقوبة تتراوح بين 500 ألف دينار و 05 ملايين دينار في حالة ثبوت جنحة القذف ويمكن أن تتضاعف العقوبة إذا تكررت الجنحة .

فالسلطة الجزائرية من خلال هاته التشريعات والإجراءات الاضطهادية من شانها عرقلة العمل الإعلامي وخنق الحريات و المكاسب الديمقراطية .
فقانون 2001 يعد عودة إلى النظام السلطوي الذي يفرض الرقابة على الممارسة المهنية والصحفيين المهنيين وحرمان المواطن من حقه المضمون دستوريا

.

---

(1) الجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , قانون العقوبات 2001 ، المادة (144)

إن هذا القانون ما هو الا تعد ي واضح على الصحافة الجزائرية وكما اعتبرته النقابة الوطنية :<< بمثابة قتل مبرمج للحريات>> و شكلت بالموازاة مع ذلك خلية أزمة من صحافيين وناشرين ونقابيين وقررت يوم 28 ماي 2001 يوما وطنيا بدون صحافة (1)

بعد قانون الإعلام لسنة 2001 ، كانت هناك عدة محاولات لتعديل قانون الإعلام والنهوض بإعلام يواكب التطورات الحاصلة في الميدان ، والتي تتماشى و التغيرات الجديدة التي طرأت على الحكومة الجزائرية في مثل هاته الأوقات .

بعد قانون العقوبات هذا، جاءت الحكومة الجزائرية بمشروع تمهيدي لقانون عضوي يتعلق بالإعلام ، و هذا سنة 2002 ، لقد لقيت هاته المبادرة الرفض من طرف رجال الإعلام الجزائريين ، معتبرين مواد المشروع الجديد مواد لا تخدم الصحفي ولا يحمل في مضمونه أي جديد ، و في هذا الصدد يقول الدكتور إبراهيم إبراهيمي :" إن حذف المادة (14) من القانون و التي تهدف إلى تحرير هذا القطاع يعني اننا لم نأت بشيء جديد " ،
في هذا الوقت بالذات لازال الإعلامي الجزائري عرضت لمختلف المضايقات التي تشنها السلطة و رجالها ، فبموجب المواد التي جاء بها قانون العقوبات السابق الذكر جعلت هذاالأخير أكثر تعرضا للخروقات من ذي قبل و هذا بفضل الدعامة القانونية التي سخرتها السلطة خدمة لمصالحها .

مطلع 2003 هو الأخر محاولة جديدة من السلطات لفرض مشاريعها على المجال الإعلامي و بوجود السيدة خليدة تومي على رأس وزارة الإعلام و الثقافة ، جاء ت بفكرة تأسيس شركةاعلامية ذات طابع اقتصادي ،الا أن هذا المشروع بقي مجرد محاولة أجهضتها أراء ذوي الاختصاص و هذا ما أكده الدكتور **ابراهيم إبراهيمي** بقوله :" إن هذا المشروع هو مجرد محاولة نرفض تجسيدها ، و يجب إعادة النظر في الفكرة التي يحملها " .

لقد اعتبر مشروع إيجاد قانون إعلام جديد في هذه الأثناء محاولة فاشلة ، حيث ازداد الوضع تأزما بالنسبة للصحافة الجزائرية و شنت حملات اعتقال من طرف السلطات بحجج باطلة أو كذريعة للوصول إلى هدف معين ، ومن أشهر الأمثلة على ذلك قضية الصحفي محمد بن شيكو، مدير جريدة (لوماتن) و الصحفي حفناوي غول مراسل جريدة اليوم بالجلفة ، لقد لقت كلا القضيتين فوضى عارمة على الساحة الوطنية و الدولية ، حيث رفض رجال الإعلام أي مشروع قيد الانجاز في وقت يسجن فيه زملاء المهنة و في هذا الصدد يقول **ايدن وايت الأمين** العام للفدرالية الدولية للصحفيين :" الحكومات هي التي من المفروض ان تحمي الحريات ، لكنها هي التي تتعدى عليها ."

كما أكد السيد إيدن وايت مرة أخرى :" أن سجن بن شيكو ليس له أي سابقة سياسية بل سجن بسبب كتاباته "(2)

---

(1) قادم جميلة: الصحافة المستقلة بين السلطة و الإرهاب , مذكرة لنيل شهادة الماجستير , جامعة الجزائر . معهد علوم الإعلام و الاتصال. دورة 2002 . 2003 ص:

(2) ج.س : الحريات الإعلامية ، جريدة الخبر 29 جويلية 2004 العدد 4151

لقد تعالت أصوات التنديد دفاعا عن الصحفي و الصحافة في الجزائر في ظل القوانين الزجرية التي تحد من الممارسة النزيهة للعمل الصحفي.

فمن خلال ملتقى دارت فحواه حول الحريات الإعلامية ، الذي نظم بدار الصحافة في 29 جويلية 2004 قام الدكتور إبراهيم إبراهيمي بوضع النقاط على الحروف من خلال إعلانه أمام الحضور انه :" يرفض المشاركة في لجنة تحضير مشروع قانون الإعلام طالما أن هناك صحفيين بالسجن " ، كما انتقد توجهات السلطة الحالية بهذا الخصوص و التي ترمي كما قال :" ليس إلى تحضير قانون للحريات الإعلامية ، بل فقط قانون للإعلام ".(1)

ندد رجال المهنة بظروف الإعلام الجزائري و مدى تدخل السلطات في هذا المجال و ماتقوم به الدولة من مشاريع وزارية فهي مجهضة ، و حسب الأستاذ إبراهيمي :" أن تجميد المادة (14) من قانون 1990 و حذفها في كل محاولة صياغة قانون جديد بمافيه مشروع خليدة تومي و التي تعطي الحق للأشخاص أو للأحزاب لإصدار جريدة بعد شهر من تقديم ملف لوكيل الجمهورية ، كما خصص ذات القانون 09 مواد كاملة تخص مساعدات الدولة للصحافة ."

و لإثراء النقاش و إعطاءه الصفة القانونية أكد المحامي السيد الميلود إبراهيمي :" أن السلطة لا تريد وضع قانون جديد للإعلام ، و الصحافيين بدورهم لا يرضون مادون ذلك ".

و في ختام ملتقى الحريات الإعلامية هذا تم الاتفاق على فتح مجال للنقاش الجاد حول مشروع جديد للإعلام ، و بحظورالسيد علي جري مدير جريدة الخبر و نائب رئيس المنظمة العربية لحرية الصحافة أكد " أن هناك مساسا خطيرا بحرية التعبير في الجزائر(2)

(1) ج ، س : الحريات الإعلامية ، جريدة الخبر 29 جويلية 2004 ، العدد:4151
(2) نفس المرجع

المعالجة الاعلامية لوضع الصحافة المستقلة في الجزائر عند منظمة مراسلون بلا حدود الفرنسية

تحليل مضمون تقارير منظمة مراسلون بلا حدود

نتائج التحليل الكمي :

لقد اظهر التحليل الكمي لتقارير منظمة مراسلون بلا حدود الفرنسية وجود تفاوت نسبيي في نسبة ظهور الفئات و تباين معتبر في درجة ظهور المؤشرات كل فئة على حدى و الجدول التالي يبين ذلك :

الفـــــــــــئات	كرار(الظهور)	نسبة الظهور	الترتيب
الصحافيين المغتالين	90	%26.16	01
الصحف المعلقة	42	%12.20	02
الصحافيين المسجونين	36	%10.46	03
الصحافيين المهددين	36	%10.46	03
الصحافيين المعتدى عليهم	36	%10.46	03
الصحافيين المتابعين قضائيا	32	%9.30	04
الصحافيين الموقوفين	30	%8.72	05
الصحافيين المفقودين	29	%8.43	06
الرقابة على المؤسسات الإعلامية	13	%3.77	07
المجموع	344	%100	-

الجدول رقم (02) يوضح تكرارات الفئات ونسبتها المؤوية

كشف التحليل الكمي لفئة الموقف بمواضيعه أو فئاته في التقارير السنوية لمنظمة مراسلون بلا حدود الفرنسية وجود اهتمام أعضاء المنظمة وكذا مديرها السيد مينار بالوضعية العامة التي يعيشها الصحافيين ، فأولت أهمية للصحافيين المغتالين بالمقارنة مع الفئات الأخرى اذ يبين الجدول أعلاه تسجيل أعلى نسبة لفئة الصحافيين المغتالين إذ بلغت نسبة 26.16 % و بتكرار قدر بـ 90 مرة ، من مجموع تكرار كلي للفئات قدر بـ 344 تكرار ، و يلي هذه النسبة اهتمام المنظمة بالصحف المعلقة و ذلك بتكرار قدر بـ 42 مرة أي ما يعادل نسبة 12.20 % ، ثم يليها الصحافيين المسجونين بتكرار 36 مرة و الصحافيين المهددين فالصحافيين المعتدى عليهم و الذين شكلوا نفس التكرارات المقدرة بـ 36 مرة و المعادلة لنسبة 10.46 %
ثم تلاها بعد ذلك تكرار الفئات المتبقية و الممثلة لفئة الصحافيين المتابعين قضائيا بتكرار 32 مرة ، بعدها فئة الصحافيين الموقوفون بتكرار 30 مرة بعدها الصحافيين المفتقدين و الذي احتل المرتبة السادسة و في الأخير كانة المكانة للرقابة على المؤسسات الإعلامية و التي قدر تكرارها بـ13 مرة أي ما يعادل 3.77%

و من خلال قراءة هاته الإحصائيات يبدو أن منظمة مراسلون بلا حدود اهتمت بشكل أولي بفئتي أو موضوعي الصحافيين المغتالين ثم الصحف المعلقة التي جاء ظهورها مرتبطا بالأداء الإعلامي في القطاع الخاص ، وهذا ما جعل الفئتين تتغلبان عن الفئات الأخرى المدرجة في الدراسة ، و التي تعكس البعد السياسي و الأمني بالدرجة الأولى خلال الفترة المحددة للبحث .

تكرارات موقف منظمة مراسلون بلا حدود من الفئات المختارة :

التكرار / الفئة	مؤيد	معارض	محايد
الصحافيين المغتالين	55	03	32
الصحف المعلقة	30	04	08
الصحافيين المسجونين	25	01	10
الصحافيين المهددين	23	00	13
الصحافيين المعتدى عليهم	24	00	12
الصحافيين المتابعين قضائيا	28	00	04
الصحافيين الموقوفين	19	00	11
الصحافيين المفقودون	19	04	06
الرقابة على المؤسسات الإعلامية	08	00	03
المجوع	231	12	99

الجدول رقم (03) يوضح عدد تكرارات موقف منظمة مراسلون بلا حدود من الفئات المختارة

يكشف التحليل الكمي من خلال الجدول رقم (03) بروز قوي للموقف المؤيد لمنظمة مراسلون بلا حدود إزاء الفئات (09) و هذا بتكرار بلغ 231 مرة مقابل 99 بالنسبة للموقف المحايد ، أما النسبة الأضعف فشغلها الموقف المعارض و قدرت بـ 12 تكرار فقط

أما عن أقوى تكرار بغض النظر عن الموقف المتخذ فقد عاد إلى فئة الصحافيين المغتالين التي شغلت 55 تكرار مؤيدا ، تليها فئة الصحف المعلقة التي بلغت أيضا تكرار 42 مرة ، و هذا التقارب في التكرارات عكس في المقابل تباينا في الموقف إزاء هذه الفئات حيث شغلت على الترتيب موقفا مؤيدا ، محايدا ثم معارضا .

و عن الموقف المعارض فقد شكل وجود نسبة ضئيلة بالنسبة لفئة الصحافيين المفقودين و الصحف المعلقة بـ 04 تكرارات لكل فئة على حدى ، أما بالنسبة للموقف المحايد فقد سجلنا نسبة أدنى بالنسبة للفئات التالية : الصحافيين المتابعين قضائيا ، الصحافيين المهددين ، الصحافيين المعتدى عليهم ، الرقابة على المؤسسات الإعلامية .

و من ثم يظهر أن الاهتمام المركزي لمنظمة مراسلون بلا حدود كان لصالح فئة الصحافيين المغتالين ثم فئة الصحف الموقوفة ، وقد عملت هاته المنظمة دوما على تناول المواضيع تنديدا لما يحدث بالجزائر لكن بصورة تكون نوعا ما غير مطابقة للواقع الجزائري المعاش ، وهذا ما جعل الموقف المعارض يبرز أحيانا في الفئات المتناولة في الدراسة .

تكرارات موقف منظمة مراسلون بلا حدود من الفئات و نسبتها المؤوية :

الفئة / التكرار	مؤيد		معارض		محايد		نسبة الظهور	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الصحافيين المغتالين	55	%23.8	03	%25	32	%32.3	90	26.16%
الصحف المعلقة	30	%12.9	04	%33.3	08	%8.08	42	%12.20
الصحافيين المسجونين	25	%10.8	01	%8.33	10	%10.1	36	%10.46
الصحافيين المهددين	23	%9.95	00	%00	13	%13.1	36	%10.46
الصحافيين المعتدى عليهم	24	%10.3	00	%00	12	%12.1	36	%10.46
الصحافيين المتابعين قضائيا	28	%12.1	00	%00	04	%4.04	32	%9.30
الصحافيين الموقوفين	19	%8.22	00	%00	11	%11.1	30	%8.72
الصحافيين المفقودون	19	%8.22	04	%33.3	06	%6.06	29	%8.43
رقابة على المؤسسات الإعلامية	08	%3.46	00	%00	03	%3.03	13	%3.77
المجوع	231	%100	12	%100	99	%100	344	%100

الجدول رقم (1.3) يوضح عدد تكرارات موقف منظمة مراسلون بلا حدود من الفئات المختارة

يبين لنا الجدول رقم (1.3) و الذي يتعلق برصد تكرارات منظمة مراسلون بلا حدود من الفئات المؤيدة و نسبتها المؤوية ، و مدى قوة الموقف المؤيد لظهور الفئات بشكل كلي مقارنة بالمواقف الأخرى ، إذ قدرت نسبة الموقف المؤيد حسب الجدول بـ 23.80 بالمائة أي ما يعادل55 تكرارا كليا لفئات التقارير المدروسة ، تتفوق هذه النسبة على الموقف المعارض الذي شغل اضعف نسبة معبرة تقدر بـ 12 تكرار ، يليها الموقف المحايد الذي شكل هو أيضا تكرار 99 مرة ، و هذا ما يعني اتخاذ موقف صريح لمنظمة مراسلون بلا حدود ظهر من خلال تقارير المنظمة حسب الفئات المدرجة في البحث .

2.1: التحليل الكيفي للموضوع :

لما كان التحليل الكمي هو أداة بحثية مساعدة في عملية جمع المعلومات و تفسيرها تفسيرا كميا ، بهدف الإجابة على إشكالية و تساؤلات الدراسة .

و بالرغم من هذا فان التحليل الكمي لا يمكنه وحده تعميق التحليل لتحديد الجوانب الكيفية قصد معرفة كيف تطرقت طريقة منظمة مراسلون بلا حدود في معالجة وضع الصحافة المستقلة في الجزائر ، بالإضافة إلى الكشف عن موقف هذه المنظمة اتجاه الصحافة ألمستقلة في كل مرحلة من مراحل المعالجة التي سبق تحديدها .

كما سنعتمد على التحليل الكيفي الذي يسعى للوقوف على التطور الذي يحصل في ألمصطلحات و الأفكار التي تصف الظاهرة من خلال العينة المدروسة ، بهدف الكشف عن مراحل تطور معالجة منظمة مراسلون بلا حدود لوضع الصحافة المستقلة في الجزائر .
ويسعى التحليل الكمي أيضا إلى تحديد اتجاه المادة الإعلامية المشكلة لعينة البحث المحللة ، وهذا حتى يتسنى لنا الكشف عن الموقف الذي اتخذته منظمة مراسلون بلا حدود اتجاه الصحافة المستقلة .

يعتمد تحليل المضمون بالدرجة الأولى على تقطيع المادة الإعلامية إلى وحدات التحليل التي تعرف بأنها وحدات المحتوى التي يمكن إخضاعها للعد و القياس ،و يعطي و جودها أو غيابها تكرارات ، تفيد الباحث لأي تفسير النتائج الكمية .

لذا سنحاول من خلال هذا الجزء المحدد للتحليل الكيفي تحديد وحدات التحليل التي ، وردت في تقارير منظمة مراسلون بلا حدود ، في شكل كلمات وجمل ، تهدف من خلالها منظمة مراسلون بلا حدود إلى تمرير و إيصال أفكار ومعاني للقارئ و الرأي العام .
وتم اختيار الكلمة أو المصطلح، كوحدة للتسجيل لتحديد مراحل تطور معالجة مراسلون بلا حدود لوضع الصحافة المستقلة في الجزائر ، من خلال معرفة التطور الحاصل عبر المراحل.
كما تم اختيار وحدة الموضوع ويقصد بها جملة بسيطة تكشف عن الفكرة التي تدور حول قضية معينة ، و غالبا ما تعرف وحدة الموضوع بوحدة الفكرة .
وعليه فان تناول الفكرة كوحدة تحليل يفيد الكشف عن الآراء و الاتجاهات الرئيسية في مادة المحتوى .

وهذا ما نطمح إليه من خلال اعتمادنا على وحدة الفكرة كوحدة لتحليل المحتوى ، بهدف معرفة موقف منظمة مراسلون بلا حدود لوضع الصحافة المستقلة في الجزائر .

الصحافيين المغتالين :

الأغلبية المطلقة لتقارير منظمة مراسلون بلا حدود يظهر فيها الموقف المؤيد للوضع العام الذي آل إليه الصحفي و المؤسسة الإعلامية الجزائرية في هاته الفترة كما ظهر في التحليل الكمي سابقا ، أما التحليل النوعي فيظهر اقتران هذا المفهوم بالواقع و المحيط الذي نشأت فيه التقارير ، وكثيرا ما تصف هاته المنظمة هذا المفهوم ضمن ما يعرف بتأزم الوضع السياسي و الأمني بالجزائر فقد جاءت للدفاع عن فئة الصحافيين الذين يعملون بالصحف القريبة للجبهة الإسلامية و معارضا تماما لأغلبية الصحف المستقلة التي ترى أنها في خدمة السلطة و رجال الدولة .

و من ثم فإنّ المتغير الأكثر بروزا عند الحديث عن الصحافيين المغتالين هو الصحافيين العاملين بالجرائد القريبة إلى الجبهة الإسلامية أو الصحافيين ذو الاتجاه الإسلامي , فالصحافيين المغتالين هو مفهوم نسبي لا يؤدي وظيفته الكاملة منعزل عن الوضع السياسي والأمني المتأزم .

و يكشف لنا تحليل موقف منظمة مراسلون بلا حدود من وضع الصحافة المستقلة الجزائرية وجود انتقال سريع في المقاطع و هو ما يجعل الشكل البنائي للأفكار يحتوي عدة فواصل , فالأفكار التي حملت مفهوم الصحافيين المغتالين تأتي استجابة لعدة متغيرات و هذه المتغيرات تأتي من جهتها إستجابة للموضوع المتطرق إليه , إذ يتم وضع مفهوم الصحافيين المغتالين في خدمة الموضوع المعالج .

و بغض النظر هذه الطريقة في بناء التقارير التي تحوي غالبا على عدة مستويات في المضمون يتضح أيضا وجود فترات توتر في تقارير منظمة مراسلون بلا حدود عند الحديث عن الصحافيين المغتالين تعكس الموقف المعارض للمبدأ فحسب مراسلون بلا حدود إن كثرت الاغتيال بالنسبة للصحفيين ترجع إما للجماعات المسلحة التي ترى أن الصحفيين يعملون في الجرائد القريبة من السلطة , أو ترجع للسلطات التي ترى أن الصحفيين يستغلون في جرائد ذات ميل إسلامي كجريدة المنقد , الفرقان .

وحسب منظمة مراسلون بلا حدود تبقى سنة 1993 العام الاسود في تاريخ الصحافة الجزائرية ، حيث اغتيل 05 صحافيين في ضرف ستة اشهر ، وذللك نتيجة العنف الاسلاموي و الر قابة السياسية و الإدارية و الاقتصادية المعلنة من طرف الدولة

ضف إلى ذلك هي السنة التي تم فيها اغتيال السيد الطاهر جاووت صحفي و الكاتب بتاريخ 26 أوت من طرف 03 أشخاص مجهولين الهوية من هنا بدأت قائمة ضحايا الإعلام الجزائري تتسع و بدأ التشكيك في حقيقة مرتكبي هاته المجازر و برز السؤال المحبر على الساحة الإعلامية الغربية " من يقتل من في الجزائر " , و ذلك من خلال التساؤل عن إذا كانت الجماعات المسلحة التابعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ المرتكبة هاته الأفعال أم السلطات و قد شكل هذا السؤال فراغا كبيرا جعل المجتمع المدني يشكك في عمل السلطة و الجيش

قائمة ضحايا الإعلام الجزائري طالت خاصة في القطاع الخاص ونذكر على سبيل ذلك :

اغتيال عبد الحميد بن مني 43 سنة من جريدة Algérie Actualité

اغتيل الصحفيي ساعد بختاوي من جريدة المنبر

اغتيل الصحفي شرقو عبد الرحمان من جريدة Ihebdo libèrè

الصحفي جمال بوهيدل مصور بالجريدة الجهوية Nouveau tell

الصحفي سبتي يوسف من جريدة Algérie Actualité

الصحفي مجيد ياصف من جريدة Ihebdo Libèrè

الصحفية ياسمينة دريسي من جريدة Le soir D algèrie

الصحافيين المسجونين :

يكشف التحليل النوعي لفئة الصحافيين المسجونين عن بروز محور أساسي يعكس موقف منظمة مراسلون بلا حدود ، ويتجلى هذا الموقف في الكشف عن الوضعية الأخرى التي آل إليها الصحفي سنوات التسعين ، ويظهر هذا الموقف من خلال عدة مؤشرات تبرز في العديد من المقاطع من تقارير منظمة مراسلون بلا حدود ، وهاته الوضعية الأخرى لقيت انتقادات شديدة من طرف الأسرة الإعلامية ، و حسب منظمة مراسلون بلا حدود إن الأوضاع العامة القائمة بالجزائر و تعنت السلطات و إصدارها لجملة القوانين الجزرية جعلت الإعلامي الجزائري يتخبط في أحكام جد قاسية ، تبدا بحريته وصولا إلى حرية مهنته

في سنوات التسعين استعملت هاته الطريقة عند مساندة الصحافيين للتيار الإسلامي وذلك من خلال الكتابات عنهم أو باعتبارهم صحافيين في الجرائد القريبة من الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

لقد استعملت هاته الآلة القمعية و التي تقضي بسجن الصحفي طبقا لمواد من قانون الإعلام التي سخرتها السلطات خدمة لمصالحها و ذلك من خلال المس بامن الدولة في فترة التسعينات ومثال ذلك المادة بعض المواد من قانون 1990 ليليها قانون العقوبات الجديد سنة 2001 القاضي بتنفيذ هاته العقوبة من خلال مخلفات تم تحديدها في جملة الممنوعات كالقذف ، اهانة هيئة نظامية و المساس بأمن الدولة .

وقائمة الصحافيين المسجونين تزداد عام بعد آخر طبقا لإصدارات السلطات المختصة قانونيا

الصحافيين المفقودين :

برز هذا المصطلح مطلع سنة 1994 و ذلك ببداية اشتداد الوضع تازما وكثرت الاغتيالات المسجلة على الساحة الوطنية و التي لم يسلم منا احد ، فلم تكن تميز بين أي شيء أخر .
" من الخطا أن نعتبر كل شخص غائب فهو بالضرورة ميت "

في هاته الأثناء نسبت جميع الأعمال العدوانية و العنيفة إلى الجماعات الارهابية بما تحمله من اغتيالات و مجازر وانفجارات و غيرها ،و ليس من الخطا إن ننسب اختفاء البعض من الأشخاص إلى هاته الجهة كونها مصدر للدمار القائم بالبلاد .
إن مسالة اختفاء الصحافيين قد عملت منظمة مراسلون بلا حدود في البحث عن خلفياتها واعتبرتها نقطة هامة يجب الوقوف بها ، ففي ظل تازم الاوضاع و اتساع الهوة و الفراغ القائم بين السلطة الحاكمة و الجماعات المسلحة زادت الشكوك وازداد التشكيك في حقيقة القائمين بعمليات الاختطاف أوالمسؤولين عن اختفاء الاشخاص و خاصة الصحافيين .

إلا إن هاته المنظمة في هذا الوقت بذات نسبت مثل هاته الحالات إلى السلطات الجزائرية . وبعدها شككت في الامر بين الجماعات المسلحة و بين السلطات السياسية .

إلا إن الهدوء النسبي الذي شهدته الجزائر قبيل 1999 سمح لمنظمة مراسلون بلا حدود الدخول ارض الوطن و ذلك عام 2000 من اجل مواكبة بعض الجديد الذي طرا و تصحيح بعض الخطا مما فات ، و تقرير سنة 2001 الم بالتطورات الحاصلة في هذا الجانب حيث ركز على الصحافيين :

-*الصحفي قدور بوسلهام مراسل جريدة " horizons " بحسين ناحية معسكر غرب الجزائر اختطف بتاريخ 29 اكتوبر 1994 ، عقب الهزة الارضية التي ضربت في اوت 1994 الجبهة ، حيث انتقل الصحفي و عائلته إلى خيمة بمركز المنكوبين ، يوم 29 اكتوبر حظر إلى باب المركز 04 رجال مسلحون نادوا عليه قائليين لنهم في حاجة إليه ، إلا إنه رفض الذهاب معهم ، حيث مسكوه و قيدوه ورموا به في السيارة .
-* الصحفي جميل فحاصي صحفي بالقناة الثالثة الناطقة بالفرنسية التابعة للاذاعة الوطنية ، مثل الصحفي في 16 نوفمبر 1991 امام المحكمة العسكرية بالبليدة بتهمة القذف و النيل من السلطات الرسمية و ترويج اخبار زائفة تنال من امن الدولة و الوحدةالوطنية ، و هو مقال نشر في الجريدة الفرونكوفونية " الفرقان " التابعة للجبهة الاسلامية للانقاذ ، و تناول من خلاله الصحفي موضوع لقمع الجيش لتظاهرة نظمها الفيس ، حكم عليه في جانفي بعام سجن مع تاجيل التنفيذ قضى (06) اشهر .
في 17 فيفري 1992 بعد ذلك استلم استدعاء للاستنطاق من قبل الدرك الوطني ، بعدها انقطعت اخباره

-* الصحفي محمد حساين : مراسل جريدة Alger Republicain يوم 28 فيفري 1994 خرج الصحفي من منزله ببلدية الاربعطاش ولاية بومرداس متجها الى مقر عمله فحسب شهود عيان فهذا اليوم شاهدوا محمد حساين رفقة اربعة رجال قام برفعه و لم يظهر أي جديد بعد ذلك

-* الصحفي صالح قيطوني : مدير الاسبوعية الوطنية النور اختفى في اكتوبر 1992 ، بعدما امتثل امام مركز الشرطة بقسنطينة فبعد ايام بدات عائلة الصحفبي تبحث عنه فقامت بكتابة طلب خطي الى و كيل الجمهوية الذي اخبرهم انه تم اطلاق سراحه في مارس 1996 ، و بدات العائلة في البحث بعد ذلك

الصحافيين المتابعين قضائيا :

تكشف لنا تقارير منظمة مراسلون بلا حدود إن نسبة الصحافيين المتابعين قضائيا قد شغلت 9.30 % و ذلك بـ 32 تكرار ، وهذا ما يعكس لنا اتجاه منظمة مراسلون بلا حدود للبحث في الوضعية التي يعيشها الصحفي منذ 1990 إلى يومنا هذا .
ظهرت هذه الفئة تبعا للمؤشرات الدالة و التي تزخر بها التقاريرر مثل :
محاكمة الصحافيين
استنطاق الصحافيين

و هذا ما جعل الصحفي سلسلة من المحاكماة تقضي اما بدفع غرامات مالية أو تنفيذ مدة سجن معينة أو العقوبتين معا ، و مثال ذلك العديد من الصحافيين و رؤساء التحرير مدراء المؤسسات الاعلامية .

هاته الطريقة انتهجها السلطة منذ 1991 و ذلك بالنظر إلى الكتابات و المنشورات التي تصدرها المؤسسة الإعلامية و توبع اغلب الصحفيين في هاته الفترة بتهمة اهانة هيئة نظامية عند الحديث عن الدولة أو مؤسساتها أو تهمة المساس بآمن الدولة

اما الفترة الاخيرة فقد توبع معظم الصحافيين من طرف رجال السلطة وهم أصحاب المراكز العليا في الدولة أو الذين لهم يد فيها ، وأيضا رجال المال و النفوذ المحليين الذين اتخذوا من قانون العقوبات درعا واقيا عند الدخول في المحاكمات من خلال المواد التي سخرتها السلطات لخدمتها و خدمة مصالحها قبل النظر إلى الإعلامي ووضع الإعلام المزر الذي تحدده سلسلة من القوانين المجحفة .موازاة بوضع الإعلام في الدول الأخرى و من الصحافيين المتابعين قضائيا نذكر :

الصحفي " سيد احمد سميان " بالجريدة الاسبوعية " الجزائر الاحداث" كتب عمودا صحفيا بتاريخ 1994 انتقد من خلاله سياسة الحوار للرئيس السابق اليمين زروال ، و هذا ما ازعج السلطات الرسمية ، فقامت وزارة الاتصال باستدعاء مدير الجريدة عبد الرحمان جيلالي ، وطلب منه الوزير بضرورة تجميد الراتب الشهري للصحفي ، و بعد ايام قليلية تكم توقيف مدير الجريدة السيد عبد الكريم جيلالي و هذا لرفضه تطبيق الاجراء العقابي المتخذ ضد الصحفي ، في حين تم ايقاف الصحفي بدعوى عدم احترامه للسلطات العليا للدولة

الصحف المعلقة :

من خلال الجداول السابقة يتضح لنا إن هذا العنصر قد حصل على المرتبة الثالثة بـ 42 تكرار أي ما يعادل 12.20 % ، وهذا ما يعكس لنا اهتمام منظمة مراسلون بلا حدود بوضعبة المؤسسة الاعلامية و الصحفي ايضا ، حيث نجد إن ظاهرة حجز الصحف و تعليقها كانت ابان سنوات التسعينلت منتشرة بكثرة .

في تلك الفترة نجد إن المضايقات و الاضطهاد كان معلنا على الجانب الاعلامي باساليب متعددة تؤدي كلها إلى غاية واحدة مفادها قمع حرية الإعلام أو بالاحرى قمع محاولة التحرر .

و الصحف المعلقة هي تلك الصحف التي يتم إيقافها عن الصدور لفترة محددة فالصحف التي استهدفتها السلطات هي التي تكون تابعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ ، أو الجرائد التي تتناول مواضيعا عن التيار الإسلامي ، أو كتابات بعض الصحافيين الذين يؤمنون إن الجبهة الإسلامية صاحبة قضية يجب الوقوف بها خاصة بعد صدور القرار الوزاري المشترك بين وزارتي الثقافة و التصال ووزارة الداخلية من اهم الاجراءات التي كان لها الاثر السلبي على مستقبل العديد من الصحف التي تعرضت للتوقيف و التعليق

من أمثلة الجرائد الموقوفة نجد :
- تعليق جريدة الوطن عام 1993 لمدة 09 ايام بسبب نشرها لخبر قبل اوانه ، وهو اغتيال 05 دركيين

- تم تعليق جريدة الوطن ثانية في 19 – 11- 1995 لمدة 15 يوم بعد نشرها لخبر حول رئاسة الجمهورية ، تم تعليقها بدعوى المساس بامن الدولة
- تعليق جريدة le pinion في 19 – 12- 1995 بعد إن نشرت المشروع الاول لقانون الانتخابات ، ودام التعليق 40 يوما ، وكان دائما بحجة المساس بامن الدولة

6-الصحافيين الموقوفين :

هو الأسلوب الاخر الذي مارسته السلطات في حق المؤسسات الإعلامية و الهادف إلى الحد من الممارسة الحر للعمل الإعلامي ، و ذلك من خلال المنع من الكتابة ، خاصة وان الصحافة الخاصة حسب منظمة مراسلون بلا حدود انقسمت إلى قسمين
صحف خاصة موالية لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ وهم الإسلاميون
صحف خاصة ناطقة بالغة الفرنسية تشغلها الطبقة المفرنسة و الذين يعتبرون أعداء للإسلام

و هم إذن قسمين لا يرحم أحدهما ، فالأول يجد الجماعات المسلحة تعترض طريقه و تمارس مختلف وسائل التهديد و التقتيل لعدم الاستمرار في الكتابة .
و القسم الثاني الذي لم يسلم أبدا من سلطة النظام القائم ، فان لم تعمل على اعتقال هذا الأخير و الزج به في السجن فهي تمنع من الكتابة و هو الأسلوب الأخطر من القتل أو السجن .

معظم الصحافيين الذين تم توقيفهم عن الكتابة هم الذين تم التشكيك في كتابتهم إن تكون ذات ميل اسلاموي – صحافيين يساندون الجماعات المسلحة-
من امثلت ذلك

توقيف مدير جريدة الخبر السيد سلامي ، و السيد زايدي نائب رئيس التحرير و 05 صحافيين بدعوى التشهير لنداء احد زعماء الجبهة الاسلامية للانقاذ و الداعي حسب وزارة الداخلية إلى العصيان المدني ، حيث منع المدير من الكتابة و تم الزج به في السجن مدة (03) ايام .

توقيف الصحفي عبد القادر الحاج بن نعمان مراسل وكالة الانباء الجزائرية بتمنراست بتاريخ 27 فيفري 1995 و ذلك بتهمة ارساله برقية ورد فيها خبر المكان الذي اعتقل فيه علي بلحاج الذي حول إلى تمنراست في سرية تامة و تم اعتقال الصحفي بتهمة المساس باسرار الدفاع الوطني و حكم عليه في 12 جويلية 1995 بـ 03 سنوات سجن نافذة ، و ذلك بموجب المادوة 86 من قانون الإعلام .

الصحافيين المهددين :

لقد عايش الصحفي سنوات التسعين الرعب الحقيقي جراء الوضع ذاك المتميز بالعنف و انفلات الحكم و الذي انعكس سلبا على رجال الإعلام و الإعلام في حد ذاته ، الذي اصبح يتخبط بين المصداقية و الإشاعة بتواجد الظاهرة الدخيلة على المجتمع الجزائري ، فمنذ 1990 ، التي جعلت الصحفي الأجير الذي يمتهن هاته المهنة لاجل كسب دخله باعتبارها مصدرا لرزقه يعايش الويلات و الحرمان .

ففي هاته العشرية التي اتفق العالم إن يسميها بالعشرية السوداء كانت الجماعات الإرهابية تبعث بتهديدات لكل الأفراد من مختلف الطبقات ،، فلم يسلم لا الجاهل و لا المتعلم لا الفقير و لا الغني .

فأول ما قامت به هاته الجماعات في الشهر الأول من سنة 1993 هو بعث العشرات من الرسائل تحمل أسماء بعض الأشخاص و التي عرفت بالقوائم السوداء .و التي حملت العبارات التالية : " سوف تموت إن لم يكن اليوم فوف يكون غدا وموتك سيكتب في الأوراق الخالدة للحركة الإسلامية "

إنها عبارة واضحة تحمل تهديدا أوضح فهاته الأخيرة حسب منظمة مراسلون بلا حدود قد وجهت إلى مدراء المؤسسات الإعلامية ، رجال الشرطة و الأمن ، أعضاء البرلمان ، أعضاء المجلس الوطني ، و عن و ضع الصحافيين ارتأينا إن نسال السيد عمر بلهوشات مدير جريدة الوطن باعتباره رجل إعلام عايش سنوات الدم و الدمار التي انقضت بخسائر نفيسة حيث قال :" لقد تلقيت عدة تهديدات و أوامر بالتوقيف عن الكتابة و توقيف الجريدة في تلك الفترة ، خاصة عندما يتعلق الأمر بالكتابة عن الأخبار الأمنية و الجماعات الإرهابية "

أما عن السنوات الأخيرة منذ 1999 فقد بقي هذا الأسلوب معمولا به و من أمثلة ذلك :

- التهديد الذي لقيه الصحفي علي بن شعبان رئيس مكتب يومية léxprésssion عبر الهاتف
- الصحفي سيد احمد سميان هدد من طرف لطفي نزار ابن السيد وزير الدفاع خالد نزار عقب كتابته لمقال عن والده .
- الرسام الكاريكاتوري جمال نون هددمن طرف صحافيين بالتلفزيون لنشر رسم يمس بسمعة المؤسسة
- علي هميسي من جريدة الاحداث و الصحفي غانم خميسي من جريدة" الراي" هددوا في عنابة من طرف جماعة التجمع الوطني الديمقراطي
- نبيل شاوي في 19 سبتمبر 2002 من يومية le jeune indèpendant هدد في مكتبه بعنابة من طرف شخصين ، بعد 03 ايام من نشره مقال عن رئيس الغرفة التجارية و الصناعية سيبوس بعنابة .
و قائمة التهديدات طويلة جدا في وقتنا الراهن

الصحافيين المعتدى عليهم :

يكشف التحليل النوعي لفئة الصحافيين المعتدى عليهم عن الموقف الصريح و الواضح لمنظمة مراسلون بلا حدود الفرنسية الأصل المؤيدة و المؤازرة لوضع الصحفي جراء التهميشات التي تعكر طريقه في مزاولة عمله على احسن وجه ، فقد شكلت هاته الفئة حسب التحليل 36 تكرار أي ما يعادل 10.46% و هذا ما اظهر تلاحم العوامل فيما بينها لاجل الإطاحة بالإعلامي الجزائري في القطاع الخاص .

إن أول اعتداء على الصحافيين كان الاعتداء الذي تعرض له السيد عمر بلهوشات مدير جريدة الوطن في 19 مارس 1993 ، فكان اعتداء خطير ، حيث كان الصحفي في طريقه إلى إيصال أبناءه الى المدرسة بباب الزوار ، اعتد عليه في الطريق 03 رجال ، مما جعله يتفاجا بالمر و كانت ردة الفعل جد قوية ، حيث ذعر و قام بالفرار مسرعا .

لقد تعرض السيد بلهوشات إلى مثل هاته الاعتداءات عدة مرات متتالية و التي كانت تهدف إلى محاولة اغتياله

أسبوع بعد ذلك تم الاعتداء على الصحفي الطاهر جاووت في 26 ماي 1993 حيث تلقى ضربتين على مستوى رأسه ، مما جعله يتوجه مسرعا بسيارته إلى بيته بعين البنيان ، و قد كان الجرح جد خطير ، و تسبب في الأخير إلى فقدان الصحفي الطاهر جاووت

الرقابة على المؤسسات الإعلامية :

احتل هذا العنصر حسب الفئات المدروسة المرتبة الأخيرة و ذلك بتكرار 13 مرة أي ما يعادل نسبة 3.77% .
هاته الظاهرة انتشرت في هاته الأثناء بصفة مذهلة حيث تم وضع بعض الجرائد او المؤسسات الإعلامية تحت المراقبة القضائية و ذلك من اجل البحث في كيفية معالجة المؤسسات الإعلامية للمواضيع خاصة المتعلقة بالجانب الأمني ، و من ذلك كان القرار الوزاري المشترك بين وزارة الداخلية و وزارة الثقافة و الاتصال المؤرخ في 07 جوان 1994 و المتعلقة بتحديد كيفية معالجة الخبر ذو الطابع الأمني و تم إرساله إلى ناشري و مسؤولي الصحافة الوطنية .

جاء هذا القرار في إطار حالة الطوارئ المعلنة في البلاد ، و بموجبه تم إنشاء خلية اتصال مكلفة بالعلاقات مع وسائل الإعلام ، و كذا مهمتها إعداد و نشر البيانات الرسمية المتعلقة بتطورات الوضع الأمني ، و نشر هذه البيانات التي تنجزها " خلية الاتصال " بوزارة الداخلية من طرف وكالة الأنباء الجزائرية فقط .

و كذا فان جميع وسائل الإعلام مكتوبة أو مرئية و مسموعة ، تنظم عملية النشر و البث من خلال البيانات الرسمية ، هذا معناه إن كل وسائل الإعلام لا يسمح لها ببث أو نشر أية معلومات عن الوضع الأمني ، إلا عن طريق البيانات التي تأتيها من وكالة الأنباء الجزائرية

وهنا تقول منظمة مراسلون بلا حدود :" انن مثل هذه الإجراءات تشكل قيودا و ضغوطات جديدة تؤثر على حرية الصحافة و الأداء الإعلامي "

إن هاته الرقابة المفروضة على المؤسسات الإعلامية كانت نتيئجها جملة الاعتقالات التعسفية و المضايقات القضائية و حجز الصحف

أما الآن هناك نوع اخر من الرقابة على المؤسسات الإعلامية و هي التي تفرضها السلطة من خلال الضغوطات المالية المتبوعة بإجراءات تعسفية .

2.III مراحل المعالجة التي تبنتها منظمة مراسلون بلا حدود لوضع الصحافة المستقلة في الجزائر

المرحلة الأولى من 1992 إلى بداية 1995
المرحلة الثانية من نهاية 1995 إلى نهاية 1996
المرحلة الثالثة من 1997 إلى غاية 1998
المرحلة الرابعة من 1999 إلى 2004

مراحل المعالجة التي تبنتها منظمة مراسلون بلا حدود الفرنسية لوضع الصحافة المستقلة في الجزائر :

سنتطرق في هذا الجانب من الدراسة إلى الكيفية التي تعاملت بها منظمة مراسلون بلا حدود الفرنسية مع الأوضاع التي مرت بها الصحافة المستقلة في الجزائر أثناء تدهور الأوضاع السياسية و الأمنية بالبلاد , خاصة ببروز مايعرف بالإرهاب منذ بداية التسعينات .
و المعالجة الإعلامية يطلق عليها أشهر الاعلامين , أنها الكيفية التي تتعامل بها وسائل الإعلام مع مختلف القضايا و الأحداث (1)

في حين يرى الأستاذ محمد لعقاب : أنها الكيفية التي تتعامل بها مختلف الأحداث مع القضايا الراهنة ، و ذلك من خلال توظيف كل الأنواع الصحفية الممكنة في التعامل مع الواقع ، لنقل الأخبار و المعلومات ، و إجراء المقابلات الصحفية ، وكذا القيام بالتحليل و التعاليق الصحفية (2)

و في مداخلة ألقاها السيد لعقاب محمد بمناسبة اليوم الدراسي المنظم حول – الصحافة الجزائرية و التحديات الراهنة- و التي كان عنوانها" **الصحافة الجزائرية و الممارسة الإعلامية في ظل الأزمة**" ، أن هناك ثلاث طرق للمعالجة الإعلامية للازمات و الصراعات و التي صنفها كالتالي :
1)- المعالجة المثيرة : و تقوم هذه المعالجة الإعلامية على تهويل وتضخيم الأحداث و الأزمات ، فهي تميل أحيانا إلى تضخيم أحداث لا ينبغي تضخيمها ، و في العادة تكون على حساب أحداث مهمة جدا ، يتم تقزيمها بقصد أو غير قصد .
2)- المعالجة السطحية : و تقوم هذه المعالجة الإعلامية على التهوين ، و هي بذلك تقلل من المعلومات و الأخبار ذات الأهمية البالغة بالنسبة للمجتمع. ويطلق على هذه الطريقة في المعالجة الإعلامية بالمعالجة المبتورة ، و التي تميل إلى التضليل .
في حين يرى الأستاذ محمد لعقاب أن كل من هاتين المعالجتين ناقصتين و تساهمان في إبقاء الغموض حول الأحداث و بالتالي عدم مساعدة المواطن من فهم واقعه المعاش ، لأجل اتخاذ موقف سليم .
3)- المعالجة المتكاملة : و هي الطريقة التي تقوم على المعالجة الهادئة بمعنى لا تهويل ولا تهوين ، و تتعرض هذه المعالجة إلى مختلف جوانب الأزمة و الصراع بطريقة شاملة و عميق (3).

---

(1) مقابلة مع السيد نذير بن سباعه ، رئيس فرع الفيدرالية الدولية للصحفيين في الجزائر ، يوم 15 مارس 2006 ، الساعة 15.30 زوالا
(2) محمد لعقاب " الصحافة الجزائرية و الممارسة الإعلامية في ظل الأزمة " ، اليوم الدراسي حول " الصحافة الجزائرية و التحديات الراهنة " يوم 23 جانفي 2002 .
(3) المرجع نفسه ، مداخلة الاستاذ لعقاب محمد في اليوم الدراسي للصحافة الجزائرية و التحديات الراهنة .

إن جميع من عايش العشرية السوداء (سنوات التسعين) في الجزائر ، خاصة رجال العلم و الطبقة المثقفة ، أدركوا أن هده الأوضاع المزرية المتعاقبة منذ 1988 ستؤدي وبدون أدنى شك إلى أزمة خانقة و أكثر حدة ، وهذا ما ا تضح جليا بعد إلغاء نتائج الانتخابات التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و الذي أصبح يعرف عند أهل السياسة و الإعلام بإلغاء المسار الانتخابي ،و من ثم بروز الظاهرة الدخيلة عن المجتمع الجزائري و التي عرفت هي الأخرى بظاهرة الإرهاب .

في هذه الأثناء تسارعت مختلف وسائل الإعلام لتناول الحدث و اختلفت طريقة معالجته من وسيلة لأخرى ، فتعددت الآراء ووجهات النظر ، وكان لكل جهة أسلوبها في تحليل الظاهرة و الإشكال المطروح ، من جهتها منظمة مراسلون بلا حدود غير الحكومية ، و الفرنسية الأصل جعلت من الإعلام الجزائري قضيتها الرئيسية التي لم تبخل أبدا في مواكبة كل جديد عنها ، لقد عملت هاته المنظمة على معالجة وضع الصحافة المستقلة في الجزائر في هذه الظروف الصعبة و الحالة العسيرة التي تمر بها البلاد ، وبما أنها منظمة تعمل على الدفاع عن الحق في الإعلام جعلت الإعلامي الجزائري و المؤسسة الإعلامية الجزائرية من المواضيع الساخنة التي تناولتها جل تقاريرها منذ 1990 .

إن هذه الأخيرة قد تعاملت مع وضع الصحافة المستقلة في الجزائر في هذه الأثناء من خلال (04) مراحل ، و ما زاد في تأكيد هذا التقسيم هو المادة الأرشيفية و المتمثلة في مجموعة تقارير " منظمة مراسلون بلا حدود " و التي تم اختيارها اختيارا قصديا حسب اكبر الأحداث التي شاهدتها الساحة الوطنية ، و تم اختيار هذه المادة الأرشيفية حسب الإطار الزمني للدراسة و الذي حدد بداية من "1992 إلى غاية 2004 "

وهكذا تعاملت منظمة مراسلون بلا حدود مع الوضع العام للصحافة المستقلة بالجزائر من خلال (04) مراحل تراوحت غالبا مابين التضخيم و التقزيم ، و لما لا نقل التظليل ، و هذا إن دل على شيء إنما دل على أن منظمة مراسلون بلا حدود تعاملت مع الظاهرة بخلفية ، بسبب العلاقات الجزائرية الفرنسية ، ومن جهة أخرى حسب السيد روبير مينار :" أن منظمة مراسلون بلا حدود و المنظمات المماثلة ، بدافع من أوساط أوربية و منها الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي له حسابات تاريخية مع الجزائر و جيشها ، جعلها تتبنى هاته الرؤية ."(1)
و هذه المراحل هي كالتالي :

(1) ع. فيصل : روبر مينار يعلن توبته : جريدة الخبر ، الابعاء 14 مارس 2001

المرحلة الأولى من 1992 إلى 1995

إن الانفجار الرهيب الذي شهدته الجزائر بتاريخ 26 أوت 1992 ، و الذي استهدف مطار هواري بومدين الدولي ، اعتبر الإشارة الواضحة لنشوب الإرهاب و اتضاح ملا محه ، فبتفاقم الظاهرة تسارعت وسائل الإعلام لمعالجة هاته الظاهرة الدخيلة عن المجتمع الجزائري .
لقد احتلت ظاهرة الإرهاب مساحة معتبرة من وسائل الإعلام المختلفة ، وأصبحت لغة نهاية القرن تستعمل في مختلف أنحاء العالم و تعاني منه مختلف المجتمعات

إذن كيف ننظر إلى هاذين المتغيرين الإعلام و الإرهاب و ماهي الأبعاد الأخلاقية و المهنية لهذه المعادلة ، كيف تتفاعل وسائل الإعلام المختلفة مع ظاهرة الإرهاب و الإرهابيين؟ فهل بتغطية العمليات الإرهابية نعتبر وسائل الإعلام أنها تعمل على مساندة الإرهاب و العمل معه على انتشاره في المجتمع ؟ أم هناك استغلال من احد الطرفيين .

و محاولة منا الإجابة على هذه الجملة من التساؤلات لابد أن ننطلق من مسلمة رئيسية وهي أن الإرهابيين يقومون بالعمليات الإرهابية للوصول إلى وسائل الإعلام بمختلف أنواعها للدعاية و تضخيم الحدث و الإثارة و الإعلام و التبليغ عن متطلباتهم و سياستهم و أهدافهم كما يلجئون إلى العمليات الإرهابية لتدويل قضيتهم و التأثير على الرأي العام المحلي و الدولي .
يقوم الإرهابيون عادة بالجرائم و أعمال القتل و التخريب و حجز الرهائن الأبرياء و خطفهم للضغط على الحكومات بغرض الاستجابة إلى متطلباتهم و أهدافهم ، حتى يصلون إلى الرأي العام ، فإنهم يعتمدون على وسائل الإعلام في نقل الوقائع و الأحداث و التفنن في تضخيم هذه الوقائع .(1)

و في نهاية الأمر نلاحظ أن العملية كلها دعاية و تدويل لرسالة الإرهابيين الذين سعوا جاهدين في توصيلها إلى المسؤولين و الساسة ، وأصحاب القرار و الرأي العام المحلي و الدولي .

قال السيد روبرت مينار الأمين العام لمنظمة مراسلون بلا حدود : " كنت اعلم أن إلغاء المسار الانتخابي في الجزائر هو بداية الحرب "(2)

انطلاقا من هذه المقولة ندخل باب الدراسة و التحليل و لنبحث في علاقة الصحافة المستقلة في الجزائر بالإرهاب و كيف كان معالجة مراسلون بلا حدود لهذا الوضع

---

(1) محمد قيراط ، الإعلام و المجتمع ، التحد

REPORTERS SQNS FRONTIERES<< DIX PORTRQIT POUR LA LIBERTE DE LQ PRESSE >> LE MONDE EDITION , SEPTEMBRE 1995 . P: 20 (2)

اختلفت وجهات النظر في المعالجة التي تبنتها الصحافة المستقلة في الجزائر لظاهرة الإرهاب فهناك من رأى أن هناك علاقة تكافئية بين الطرفين ، وذلك من منظور أن الصحافة المستقلة قامت بنشر مقالات عبر مختلف العناوين الصحفية و ترويجها في أوساط الجماهير و ذلك من خلال اكبر العمليات الإرهابية التي شهدتها الجزائر في هذه الفترة الممتدة من 1992 إلى 1995 ، و منه تحولت عملية نشر الأخبار وسيلة للدعاية و الإشهار للعمل الإرهابي ، كما مارست نوع من التضخيم للأعمال الإرهابي' بنوع من المبالغة في الأمر ، خاصة باعتبارها وسيلة تأثر على الرأي العام , بإمكانها نقل الأحداث ، و للكتابة دور فعال في تضخيم الأمور و تقويمها

فالصحافة المستقلة خلال هذه الفترة اعتبرت منبرا لتمرير أفكار و أهداف الإرهاب بطريقة غير مباشرة ، فهي بالتالي وقعت في فخ الإرهاب و أصبحت تضخم الأمور خدمة للإرهاب بطريقة أو أخرى و ذلك من خلال عنصر الإثارة الذي اعتمدته الصحافة المكتوبة في صياغة الخبر و نقله للقارئ ، و من جهتها الصحافة و خاصة الخاصة تبحث عن الربح أولا وقبل كل شيء ، فبتصدر هذه الظواهر الصفحات الأولى يتحقق غرض المؤسسات الإعلامية

ومن جهتها منظمة **مراسلون بلا حدود** خصصت جزءا معتبرا في دراستها لتناول الموضوع فقد حددت الإطار الزمني لهذه الدراسة من خلال الأحداث البارزة على الساحة الإعلامية .
حيث صرحت في معظم تقاريرها من الفترة هاته أن الصحافة الجزائرية المستقلة هي صحافة موالية للسلطة تعمل لأغراضها و أهداف الجيش رغم كل الضغوطات و عدد القتلى و الضحايا من الإعلاميين الذي يتزايد مع تزايد الضغط و المضايقات من سجن وزجر حجز لبعض الجرائد .

تقول مراسلون بلا حدود لقد بدأت عملية الاغتيال بالجزائر إبان إعلان حالة الطوارئ في 09 فيفري 1992 ، و هي الوضعية الاستثنائية التي عرفتها البلاد بعد حل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ و تضاعفت العمليات الإرهابية التي أدخلت المواطن الجزائري دوامة لم يعرف لها مخرجا .
وقد رفعت الجماعات المسلحة شعارا تقول فيه :" سوف تموت اذ لم يكن اليوم سيكون غدا و موتك سيكتب في الصفحات الخالدة للحركة الإسلامية " (1)

ففي الشهر الأول من عام 1993 قامت الجماعات المسلحة ببعث العشرات من الرسائل بمختلف أنواعها للمحررين بالمؤسسات الإعلامية أطلقوا عليها اسم القوائم السوداء احتوت على أسماء لضحايا سيتم استهدافهم ، بعدها استهدفوا الجيش ، الشرطة ، الموظفين بالدولة ، القضاة ، أعضاء المجلس الوطني ، أعضاء البرلمان . (2)

(1) http www.rsf.fr RQPPORT 1993
(2) OP CIT . rqpport 1993

لقد ساعدت الظروف الأمنية الخطيرة التي تنعدم إلى الأمان إلى فقدان العديد من المثقفين الجزائريين الذين دفعوا بحياتهم لأخطاء سياسية لم يكونوا طرفا فيها . وحسب الدكتور إبراهيم إبراهيمي :" إن أول من افتتح قائمة الاغتيالات من المثقفين و الذين استهدفتهم أيادي الغدر . هو السيد حفيظ سنحا دري يوم 18 مارس 1993 , بعدما تعرض لمحاولة اغتيال يوم 14 من نفس الشهر , وتلاه بعد ذلك الطبيب الهادي فليس , بع ذلك الزميل جيلاي اليابس , مدير المعهد الوطني للإستراتجية الشاملة " و يضيف الأستاذ إبراهيمي أن الجماعات الإسلامية المزعومة لم تكتف باغتيال الإطارات الجزائرية فقط بل قامت بتصفية حوالي 70 أجنبي مقيم بالجزائر من بينهم 20 فرنسي , وأيضا عملت على تهديد الأجانب المقيمين بالجزائر بالرحيل في مدة لا تتجاوز الشهر . (1)

كما تم الاعتداء على دار الصحافة عدة مرات ، كانت أولاها اعتداء بواسطة سيارة مفخخة أسفرت العملية على مقتل 20 شخص من بينهم 04 صحافيين و تهديم جزء من بناية المقر إضافة إلى الملحق الصحفي .
وحسب **مراسلون بلا حدود** أيضا أن الجزائر في هاته الفترة عانت نتائجا سلبية نتيجة إلغاء المسار الانتخابي و الذي كان ضحيته أرواح العديد من أبنائها ، و لا سيما الصحفيين العاملسن على مواكبة الأحداث أو الذين كان بترصدهم الموت في هاته السنوات السوداء ، بوجود الجماعات الإسلامية المسلحة (2).

وتضيف منظمة **مراسلون بلا حدود** أن سنة 1993 ستبقى راسخة بأذهان الإعلاميين في جميع الدول خاصة وقد شهدت اغتيال الزميل الصحفي الطاهر جاووت ، حيث التقى يوم 26 ماي 1993 إلى جماعة تترصد طريقة ،و التي أطلقت ضربتين على مستوى رأسه مما اضطره إلى التوجه بالسيارة نحول المنزل مباشرة بعين البنيان ، و قد كان الجرح خطيرا ألزمه المستشفى ، وقد توفي على اثر هذا الحادث .(3)

---

(1) مقابلة مع الأستاذ إبراهيم إبراهيمي يوم 12 جوان 2005 ، على الساعة 00:13 ، بقاعة الماجستير لفرع تكنولوجيات الاعلام و الاتصال معهد الإعلام والاتصال ، بن عكنون – الجزائر

(2) http / www.rsf .fr / rapport 1993

(3) Amnesty international ., fédération international de ligues des drois de l'homme, human rights watch , reporter sans frontiers , ALG2RIE , LE LIVRE NOIR , la découverte ; decombre 1997 ;p/ 12

سلسلة الاغتيالات هذه بدات في 18 افريل , بحيث شوهدت سيارة من نوع رونو 5 بالقرب من مبنى يومية Le matin و على بعد من 30 متر من مدخل الجريدة , بداخلها ثلاث أشخاص كانوا بانتظار الصحفيين , و لحسن الحظ مر من هناك شرطي تعرف على هويتهم , وبعد الاشتباكات بينهم انتهت بمقتلهم و عند تفتش السيارة تم العثور على صور لبعض الصحافيين الذين برمجوا للاغتيال (1)

إن مسلسل الاغتيالات هذا جعل كل عام من العشرية الأخيرة يشهد له التاريخ بعد أن أصبح المشكل قضية تناقش في المحافل الدولية , فمن لم يعرف بالجزائر دار الصحافة الطاهر جاووت رمز الصحافة الجزائرية بل نقول هذا بنوع من الأسى لاعتباره أول ضحايا الإعلام على يدي الإرهاب , حيث استهدفته أيادي الغدر يوم 26 ماي 1993 . أمام منزله لينقل على اثر هذا إلى المستشفى في حالة إنعاش ليلفظ أنفاسه الأخيرة بعد أسبوع أي يوم 02 جوان 1993 .

إن مثل هذه الأعمال الشنيعة التي راح ضحيتها الإعلامي بمختلف القطاعات بالجزائر شهدت ردة فعل قوية لدى أهل المهنة من الداخل و الخارج فبعدما اعتلى صيت القضية بالخارج تسابقت منظمات المجتمع الدولي لمعرفة خلفيات الواقعة ،

فمنظمة **مراسلون بلا حدود** التي طالما " اتهمت الصحافة الجزائرية و خاصة المستقلة بالانحياز إلى السلطات و اعتباران الإرهابي هو من فقد حقه الشرعي في الوصول إلى السلطة ، راحت تكثف من النقاشات و نقل أخبار الإرهاب في الجزائر باعتباره ضحية تعنت السلطة الجزائرية ، وراحت من جهة أخرى تعد ضحايا الإعلام الجزائري ، لتعلن أن عدد الصحافيين المغتالين بين 1993 و 1995 يقارب 57 صحفي ، قتلو في جو مريع من طرف الجماعات المسلحة ، 19 عامل من الجرائد الخاصة و 38 من وسائل الإعلام الحكومية ، منهم 17 من وسائل الإعلام السمعية البصرية ففي الجزائر لاتوجد وسائل سمعية بصرية خاصة ، و 21 من الصحافة العمومية المكتوبة الخاصة .(2)
معظم المقتولون هم المتعاونين مع الصحافة الفرنسية حيث هناك 24 صحفي يعمل في جريدة ناطقة باللغة الفرنسية ، و 10 من العناوين الصادرة باللغة العربية ، هذا ما يجعلنا نستخلص أن الجماعات المسلحة تختار بالدرجة الأولى المتعاونون مع وسائل الإعلام الحكومية التي تعتبرهم دعاة للسلطة , أنهم يعملون لصالح وسائل إعلامية مفرنسة ، و الذين تعتبرهم اعداءا للإسلام (3)

---

(1) rapport 1993 / www.rsf. Fr /http
(2) http / www:rsf:fr / rapport 1994
(3) le livre noire; op cit p; 13

وبعد الطاهر جاووت بدأت آلة الموت الشنيعة تزحف , ولم تتوقف فاتسعت قائمة الضحايا وطالت

فهذه الاغتيالات التي مست الأسرة الإعلامية لم تكن تميز أحدا عن أخر. فان الاعتقاد السائد أن الصحافيين الفرانكفونيين أكثر عرضة من الصحافيين الآخرين ليس له أساس من الصحة فالواقع يؤكد عكس ذلك وهذا ما لاحظناه عند اغتيال أنصار اللغة العربية أمثال رابح زناتي , عمر اورتيلان وآخرون و الملاحظ للعيان ومما لاشك فيه أن أعمار الصحفيين المغتالين يتراوح بين 30 و 60 سنة و هذا العنف استهدف كل الوسائل الإعلامية المتواجدة بالجزائر (التلفزة , الإذاعة ، الصحافة المكتوبة , ووكالة الأنباء .) (1)

ضف إلى ذلك أن هذه العمليات لم تستهدف الصحفي بالقطاع وحده فهي لم تتخل لكل من له صلة به ، فلم يسلم التقنيين و الإداريين وسائقين ومصورون وغيرهم أيضا .
وفي هذا الشأن يقول احمد عنصر :" إن الأسرة الإعلامية فقدت مايقارب 100شخص يعمل في قطاع الإعلام من بينهم 60 صحفي . وما يقارب 60 شخص يعملون في هذا القطاع . " (2)
و يضيف الدكتور إبراهيم إبراهيمي فيقول :" لقد قدر عدد الصحفيين الذين هاجروا و التحقوا بالمراكز الأجنبية بـ : 200 صحفي , أي ما يقارب 10 % من الصحفيين " (3)

في هاته الفترة عانت المؤسسة الإعلامية و الصحفي كثيرا، وذلك لكثرت المشاكل بالبلاد وقد كان على رأس الحكومة آنذاك السيد بلعيد عبد السلام الذي ترك الصحفيين يواجهون الموت من دون أي تدخل أو إجراءات باعتبارهم انتقدوا بشدة السياسة المتبعة من طرفه ,

إلا أن هذه السنة 1993 فهي فترة الانفراج النسبي بين السلطة و الصحافة فبمجيء السيد رضا مالك على رأس الحكومة الجزائرية اتضحت معالم الحوار و النقاش بين الطرفين , ورغم هذا تأخرت السلطات في اخذ التدابير الأمنية اللازمة لحماية رجال الإعلام , ونظرا لتأزم الوضع الأمني تزايد عدد الاغتيالات، و قررت السلطة حماية هذا الأخير (الصحفي) وذلك بمنحه الإقامة الأمنية أو بالأحرى تم إرسال الصحفيين إلى فندق المنار بسيدي فرج و الذي ساهم بالفعل في الحد من تكرار هذه العمليات . وما يلاحظ على العموم ان اغتيال الصحفيين لم يكن إلا أمام مقرات العمل أو منازلهم . (4)
كثيرة هي عمليات الاغتيال التي استهدفت الإعلامي و كثيرة هي محاولات القمع و تكميم هذا الأخير الذي كان الموت يترصده في من كل جهة .

---

(1) Ahmed Ancere . encre rouge . le défi des journalistes algériennes . editions EL Watan 2001 p / 15
(2) مقابلة مع السيد احمد عنصر ، يوم 22 أكتوبر 2005 على الساعة 10:00 قاعة الماجستير ،قسم التكنولوجيات و اقتصاديات الإعلام ، جامعة الإعلام و الاتصال ، الجزائر .
(3) مقابلة مع الأستاذ إبراهيم إبراهيمي ، يوم 22 أكتوبر 2005 على الساعة 11:00 قاعة الماجستير ، قسم التكنولوجيات و اقتصاديات وسائل الإعلام ، جامعة الإعلام و الاتصال ، الجزائر .
(4) http / www.rsf.fr /rapport 1993

وهنا ندرج بعض الأمثلة عن المضايقات التي تعرض إليها الصحفيين فان لم تكن من طرف الجماعات المسلحة كانت من السلطة و ذلك بسبب مواضيع التي صنفتها الدول في إطار المحظورات ، أي المساس بأمن الدولة أو رجالها .

السيد عمر بلهوشات مدير جريدة الوطن تعرض لاعتداء خطير ، فعندما ذهب إلى إيصال أبناءه إلى المدرسة بباب الزوار ، وجد 03 رجال يترصدونه فاقتحموا طريقه ، فتفاجأ هذا الأخير وقام بالفرار مسرعا (1)

تعرضت جريدة الخبر إلى تهمة المس بأمن الدولة و الوحدة الوطنية من خلال نشر بيان إشهاري للجبهة الإسلامية للإنقاذ يوم 21 جانفي 1992 و تم من خلاله إلقاء القبض على 08 صحفيين ، وقد كان الحكم الصادر بعد المقاضاة في التهمة بمايلي ، الإفراج عن 03 منهم مهم : محمد سلامي ، حكيم بلطيح، زايدي ،س و ذلك يوم 25 جانفي ، وفي سنة 1997 بمحكمة الجزائر صدر الحكم بسجن 03 صحافيين آخرون بسجن سركاجي ، وفي يوم 08 جويلية من نفس السنة صدر الحكم ببراءة المسجونين . (2)

جريدة الوطن هي الأخرى تعرضت لمثل هاته التهمة ، حيث امتثل كل من الصحفي خالد مسعودي ، علي نعمان رئيس التحرير ، و المدير عمر بلهوشات جراء نشر مقال عن مشروع إعادة هيكلة المصالح الإدارية لمصالح الرئاسة و ذلك يوم 16 نوفمبر 1994 ، لم يحضر الحكم عمر بلهوشات و علي نعمان (3)

جريدة (ليبرتي) المدير عبروس رفقة الصحفي سمير . ك تعرضا لمتابعة قضائية من طرف الوزير محمد بتشين لنشر مقال حول رئاسة الجمهورية ووزارة الدفاع الوطني ، وذلك يوم 11 ديسمبر 1995 ، تم على إثرها سجن مدير النشر و رئيس التحرير وفق قرار المحكمة 04 أشهر غير نافذة و دفع 5000دج غرامة مالية في حق السيد عبروس اوتودرت ، وشهرين سجن مع وقف التنفيذ ضد الصحفي بتهمة نشر أخبار كاذبة

كما تشر مراسلون بلا حدود إلى أهم الجرائد الموقوفة او التي تم تعليقها في هذه الفترة حيث تقول :" **إن السلطة الجزائرية تعمل على توقيف الصحفيين الذين يعملون في الصحافة ذات الاتجاه الاسلاموي و معظم الجرائد الموقوفة و التي تم تعليقها هي اما التابعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ أو التي نشرت اشياءا عن هذا الحزب المنحل "**

(4 http / www.rsf. Fr / rqpport1993
(2) http / www.rsf.fr /rapport 1993
(3) http / www.rsf.fr / rapport 1994

جريدة الصح آفة التي تم توقيفها يوم 19 فيفري 1992 بسبب نشرها نشريات متعلقة بالاسلامويون – اعترته السلطات مساسا بأمن الدولة .
جريدة الجزائر اليوم التي تم تعليقها في مارس 1992 ، ثم علقت أيضا للمرة الثانية في 19 ديسمبر 1992 ، بعدها في 12 أوت 1993 , لم تعد للصدور ، لنشرها معلومات عن الاسلامويون .
الشروق العربي تم تعليقها لنشر مقال يوم 21 جوان 1992 ، و اعتبر مساسا بأمن الدولة .
Le matin الجريدة الناطقة باللغة الفرنسية ، تم تعليقها أيضا في 15 اوت 1992 ، لغرض المس بأمن الدولة و الشخصيات المرموقة .
جريدة الخبر تم حجز العدد ألصادر يوم 16 نوفمبر 1994 لانها قامت بنشر رسالة لعباسي مدني .
جريدة الوطن تم تعليقها يوم 22 جانفي 1993 ، تهمة من وزارة الثقافة و الاتصال بسبب نشر أخبار مسبقة و معلومات تعرقل سير البحث و التحقيق ، اعتبرت مسا بأمن الدولة و النظام والمصالح العليا للبلاد (1)

تقول منظمة **مراسلون بلا حدود** لقد استنكر مثقفو الجزائر لهذه الآلة البشعة التي تستهدف رجال الوطن و أبنائه وراحت تتعالى الأصوات منددة بوقف العنف . فكان لكل أسلوبه ، فالصحافة الوطنية وتنديدا لهذا السخط و التصفيات الجسدية أعلنت يوم 20 أكتوبر " يوم بلا صحافة" (2)

بعد كل هذا نرجع إلى المحور الرئيسي في الدراسة و هي المعالجة الإعلامية لوضع الصحافة المستقلة عند مراسلون بلا حدود

إن الفترة الممتدة من 1992 إلى 1995 حسبما ذهبت إليه **مراسلون بلا حدود** في تناولها للموضوع جعلت الجماعات الإرهابية تشهد عهدة الانتصار على المستوى المحلي و الدولي ، ومنظمة مراسلون بلا حدود وقعت في الفخ من خلال مساندتها لإعمالهم ومنحهم حق السلطة الذي سلب منها أثناء الانتخابات التشريعية ، وقامت بتضخيم قوتهم ومساندتهم في أعمال الرعب , نشر الخوف داخل المجتمع المدني و الدولي ، وهذا ما نعتبره انتصارا للإرهاب و الذي حقق لا محالة صدا إعلاميا واسعا ، سعى الإرهابيون إلى تحقيقه .

إن تعامل منظمة **مراسلون بلا حدود** مع الأحداث الإرهابية خلال هاته الفترة كان على حساب الصحافة المستقلة التي أنسبت إليها شتى التهم فهذه المنظمة تعاملت مع الأحداث تعاملا انفعالي بالدرجة الأولى ، اعتمد على نقل الأخبار مباشرة و اللجوء إلى تضخيمها .

(1) http / www.rsf.fr /rapport 1994
(2)Le livre noir ; op cit , p :14

و مايعاب على هذه الطريقة أنها وسيلة من وسائل الإشهار و الدعاية ، و هي **المعالجة المثيرة** التي تقوم أساسا على تهويل و تضخيم الأحداث ، حيث سخرت منظمة مراسلون بلا حدود كل جهودها حول معرفة جديد الوضع الأمني بالجزائر و علاقة العمليات الإرهابية المتصاعدة بالصحافة المستقلة في الجزائر ، و التي راحت تعدد ضحاياها من اغتيالات و سجن و حجز .

لقد أصبحت **مراسلون بلا حدود في هذه الفترة وسيلة للدعاية للعمل الإرهابي** ، ومنبرا لتمرير أفكار و أهداف الإرهابيين بطريقة غير مباشرة و غير مقصودة ، هناك من أكد لنا أن هذه المنظمة انتهجت هذه المعالجة قصديا ، حيث اتبعت اتجاه الحزب الاشتراكي الفرنسي و خلفية العلاقات الفرنسية الجزائرية ، فالتركيز على مساندة الجماعات الإرهابية لم ينطلق من العدم ، فأصحاب هذا الاتجاه أرادوا من خلال هذه الكيفية في التعامل مع الظاهرة تبيين أن توقيف المسار الانتخابي و إلغاء نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية التي جرت في 26 ديسمبر 1991 التي فاز بها حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ هي سبب طائلة الدم و الدمار ، و السلطة الجزائرية صاحبة المشكل المطروح و الوضع المتأزم ، فحسب منظمة **مراسلون بلا حدود** أن الجماعات المسلحة تريد التفاوض مع السلطة للمشاركة في الحكم ، لكن السلطة ترفض ذلك لاعتبارهم مجرمين .(1)

إذن **منظمة مراسلون بلا حدود** في هاته الفترة ركزت جل أعمالها على الأعمال الإرهابية ومساندتها لأجل الوصول إلى حقها المسلوب ، وهو تقلد مناصب الحكم في السلطة الجزائرية ، وأما الصحافة المستقلة فقد اتهمتها بالانحياز إلى السلطة و الجيش ، فهم بالضرورة لن ينحازوا إلى الجماعات المسلحة .
وفي نظر هذه المنظمة أن الصحفيين الجزائريين في القطاع العام أو الخاص منافون و مرتزقة ، يرضون بالعيش في وضع متأزم دون الهجرة و الاستنجاد بالهيئات التي تضمن لهم حقوقهم .
وحسب **السيد نذير بن سباعة** رئيس فرع الفيدرالية الدولية للصحافيين في الجزائر :" أن منظمة مراسلون بلا حدود و رئيسها مينار قد تهجموا كثيرا على الصحافة الجزائرية خاصة المستقلة ، و اعتبروا الجزائر مو طنا للإرهابيين بمافيهم رجال الإعلام "

---

(1) le livre noir , op cit , p : 14
(2) مقابلة مع السيد نذير بن سباعة رئيس فرع الفيدرالية الدولية للصحفيين بالجزائر .يوم 15 مارس 2006 على الساعة 16:00 بمقر الفيدرالية ، بدار الصحافة الطاهر جاووت

المرحلة الثا نية من 1995 إلى 1996 :

عرفت هذه الفترة بموجة المسيرات العفوية التي كانت تشهدها شوارع العاصمة ، و المناهضة للإرهاب و لقاء سنت ايجيدوا الذي تم عقده من طرف المعارضة الجزائرية خلال سنتي 1994 و 1995 ، و الذي أصر فيه الشعب الجزائري عدم مناقشة قضايا الجزائر في المحافل الدولية التي تمكن دخول الأجنبي إلى ارض الوطن ، حيث اعتبرت القضية من الشؤون الداخلية للبلاد .

أما مطلع عام 1995 فكان الشعب الجزائري على موعد مع الانتخابات و حملاتها التي غابت طويلا ، فكانت الانتخابات الرئاسية التي أسفرت على تقديم مهام الجزائر إلى المترشح الحر السيد اليمين زروال ، و التي ميزها الإقبال الكبير على صناديق الاقتراع ، اثبت من خلالها الشعب الجزائري انه شعب صامد ، ينتخب منددا بالعنف والدمار ، مصوتا ضد الإجرام و الإرهاب .

في هذه الأثناء اعتمدت **منظمة مراسلون بلا حدود** سياسة جديدة لمعالجة الموضوع ، وراحت تتبع نوعا من الانتقاء في معالجتها للمواضيع ، حيث ركزت في هذه الفترة عن القرار الوزاري المتعلق بمعالجة المعلومة الأمنية ، والصحفيين المفتقدين ،و اكتفت بذكر بعض حالات الاغتيال التي مرت عليها مرور الكرام .
وكما معروف في هذه الفترة أن السلطات الجزائرية الرسمية كانت في موقع العمل الإرهابي ، وحاضرة لمعاينة أثار و مخلفات الجرائم ، خاصة الانفجاريات ، و مثال ذلك الانفجار الذي شهدته دار الصحافة الطاهر جاووت يوم 11 فيفري 1996 ، حيث انتقل إلى عين المكان مباشرة رئيس الحكومة السيد احمد أو يحي , رفقة وزراء الصحة و الداخلية و الاتصال , وذلك بهدف معاينة حجم الخسائر التي خلفها الانفجار . و عملية أخرى استهدفت مقر التلفزة الوطنية و التي لحسن الحظ لم تخلف إلا خسائر مادية (1)

في هذه الفترة يلاحظ معالجة **مراسلون بلا حدود** لموضوع دون الأخر فحسب السيد نذير بن سباعه رئيس فرع الفيدرالية الدولية للصحافيين بالجزائر :" إن منظمة مراسلون بلا حدود لم تكن يوما على علاقة بالسلطات الجزائرية ، وهي منظمة زيارتها غير مرغوب فيها للجزائر " (2)
فبمقتضى القرار الوزاري المشترك بين وزارة الداخلية ووزارة الثقافة و الاتصال المؤرخ في 07 جوان 1994 و المتعلق بتحديد كيفية معالجة الخبر ذو الطابع الأمني ، وتم إرساله إلى ناشري و مسؤولي الصحافة الوطنية .
جاء هذا القرار في إطار حالة الطوارئ المعلنة في البلاد ، وبموجبه تم إنشاء خلية للاتصال مكلفة بالعلاقات مع وسائل الإعلام ، وكذا مهمتها إعداد و نشر البيانات الرسمية المتعلقة بتطورات الوضع الأمني ، ونشر هذه البيانات التي تنجزها " خلية الاتصال " بوزارة الداخلية من طرف وكالة الأنباء الجزائرية فقط

---

(1) Amnesty international ., fédération international de ligues des drois de l'homme, human rights watch , reporter sans frontiers , ALGERIE , LE LIVRE NOIR , la découverte ; decombre 1997 ;p/ 12

(2) نفس المقابلة المجراة مع السيد نذير بن سباعة .

وكذا فان جميع وسائل الإعلام مكتوبة أو مرئية و مسموعة ، تنظم عملية النشر و البث من خلال البيانات الرسمية ، هذا معناه أن كل وسائل الإعلام لا يسمح لها ببث أو نشر أية معلومات عن الوضع الأمني ، إلا عن طريق البيانات التي تأتيها من وكالة الأنباء الجزائرية .
تقول منظمة مراسلون بلا حدود :"إن مثل هذه الإجراءات تشكل قيودا و ضغوطات جديدة تؤثر على حرية الصحافة و الأداء الإعلامي " (1)

إن هذه المراقبة المفروضة على المؤسسات الإعلامية و الضغوط المالية المتبوعة بإجراءات ، تعد الأكثر خطورة عند الصحفيين و المتمثلة في الاعتقالات التعسفية و المضايقات القضائية ، و حجز الصحف و المراقبة الأخبار الأمنية ، و التي طبقت بعد تشكيل خلية الاتصال بوزارة الداخلية في 07 جوان 1994 ، وكذا تشكيل لجنة القراءة نهاية 1994 بمؤسسات الطباعة .
يعد القرار الوزاري المشترك بين وزارتي الثقافة و الاتصال ووزارة الداخلية من أهم الإجراءات التي كانت لها الأثر السلبي على مستقبل العديد من الصحف التي تعرضت إلى التوقيف و التعليق و الأمثلة على ذلك كثيرة مثل:

تعليق جريدة الوطن عام 93 لمدة 09 أيام بسبب نشرها لخبر قبل الأوان ، وهو اغتيال 05 دركيين

- تم تعليق جريدة الوطن ثانية 19 -11- 1995 لمدة 15 يوم بعد نشرها لخبر حول رئاسة الجمهورية ، ثم تعليقها بدعوى المساس بأمن الدولة .
- تعليق جريدة le pinion في 19- 12 – 1995 بعد أن نشرت المشروع الأول لقانون الانتخابات ، ودام التعليق 40 يوما ، وكان دائما بحجة المساس بأمن الدولة .(2)

و في هاته الفترة أيضا شهدت موجة المتابعات القضائية التي مست الصحافيين نذكر منها :

- كتب " سيد احمد سميان " صحفي بالجريدة الأسبوعية " الجزائر الأحداث " عمودا صحفي بتاريخ أوت 1994 انتقد من خلاله سياسة الحوار للرئيس السابق اليمين زروال ،ة وهذا ما أزعج السلطات الرسمية ، فقامت وزارة الاتصال باستدعاء مدير الجريدة عبد الكريم جيلا لي ، وطلب منه الوزير بضرورة تجميد الراتب الشهري للصحفي ، وبعد أيام قليلة تم توقيف مدير الجيدة السيد عبد الكريم جيلالي و هذا لرفضة لتطبيق الا جراء العقابي المتخذ ضد الصحفي ، في حين تم إيقاف الصحفي بدعوى عدم احترامه السلطات العليا للدولة .
- توقيف مدير جريدة الخبر السيد سلامي ، و السيد زايدي نائب رئيس التحرير و خمسة صحفيين بدعوى التشهي لنداء احد زعماء الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و الداعي حسب وزارة الداخلية إلى " العصيان المدني " ودام الحبس الاحتياطي مدة (03) أيام بالنسبة للمدير ، و(24) ساعة بالنسبة للصحفيين الذين تم إيقافهم .

---

(1)) http / www.rsf.fr / rapport 1996
(2) http / www.rsf.fr / rapport 1996

- تم توقيف الصحفي عبد القادر الحاج بن نعمان ، مراسل وكالة الأنباء الجزائرية بتمراست بتاريخ 27 فيفري 1995 ، وذلك بتهمة إرساله لبرقية ورد فيها خبر المكان الذي اعتقل فيه علي بلحاج ، الذي حول إلى تمنراست في سرية تامة ، و تم اعتقال الصحفي بتهمة المساس بأسرار الدفاع الوطني ، وحكم عليه في 12 جويلية 1995 بثلاث (3) سنوات سجن نافذة ، و ذلك بموجب المادة (86) من قانون الإعلام .

منظمة مراسلون بلا حدود عبرت عن هذا الوضع قائلة :" لقد لقي عدد كبير من الصحفيين مشاكلا من طرف السلطة بسبب ما اصطلح تسميته " المساس بأمن الدولة "(1)

منظمة **مراسلون بلا حدود** في هذه الفترة من 1995 إلى 1996 تطرقت لمعالجة وضع الصحافة المستقلة من خلال التركيز على القرار الوزاري المعلن , تأثيره على الصحافيين الجزائيين وخطورة الوضع الذي ازدادا ضيقا على الصحفي و مزاولته لنشاطه الإعلامي ، أما عن الصحفيين المفتقدين فكان لها مايلي :

الصحفي قدور بوسلهام : مراسل جريدة horizons بحسيين ناحية معسكر (غرب الجزائر) اختطف بتاريخ 29 أكتوبر 1994 أعقاب الهزة الأرضية التي ضربت في أوت 1994 الجهة ، حيث انتقل الصحفي وعائلته ليسكن في خيمة بمركز المنكوبين ، يوم 29 أكتوبر حضر إلى باب المركز 04 رجال مسلحون نادوا عليه قائلين أنهم في حاجة إليه ، إلا أن رفض الذهاب معهم ، حيث مسكوه وقيدوه و رموا به في السيارة . (2)

الصحفي جميل فحاصي :
صحفي القناة الثالث الناطقة بالفرنسية التابعة للإذاعة الوطنية ، مثل الصحفي في 16 نوفمبر 1991 أمام المحكمة العسكرية بالبلدية بتهمة القذف و النيل من السلطات الرسمية و ترويج أخبار زائفة تنال من امن الدولة و الوحدة الوطنية ، وهو مقال نشر في الأسبوعية الفرنكوفونية EL FORKANE التابعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ ، تناول من خلاله الصحفي لموضوع قمع الجيش التظاهرة نظمها الفيس ، حكم عليه في جانفي بعام سجن مع تأجيل التنفيذ ، قضى 06 أشهر في 17 فيفري 1992 ، بعد ذلك تسلم استدعاء للاستنطاق من قبل الدك الوطني ، بعدها انقطعت أخباره .

الصحفي محمد حساين :
مراسل يومية alger republicain يوم 28 فيفري 1994 خرج الصحفي من منزله ببلدية اربعطاش ولاية بومرداس متجها إلى مقر عمله ، فحسب شهود عيان في هذا اليوم شاهدوا محمد حساين رفقة 04 رجال قاموا برفعة ، ولم يظهر أي جديد بعد ذلك .

---

(1) le livre noir op cit ; p
(2) http // w: ww.rsf.fr / rapport 1997

الصحفي صالح قيطوني :
مدير الأسبوعية الوطنية النور ، اختفى في أكتوبر 1992 ، بعد امتثل أمام مركز الشرطة بقسنطينة، فبعد أيام من ذلك بدأت عائلة الصحفي تبحث عنه ، فقامت بكتابة طلب خطي إلى وكيل الجمهورية ، الذي اخبرهم انه تم إطلاق ساحه في مارس 1996 ، وبدأت العائلة في البحث بعد ذلك

إن نوع المعالجة التي انتهجتها منظمة **مراسلون بلا حدود** في تعاملها مع وضع الصحافة المستقلة أثناء هذه المرحلة هي المعالجة **السطحية الناقصة** ، القائمة على التهوين و التقليل من أهمية الأعمال الإرهابية المرتكبة في حق الصحافي بالقطاع الخاص ، حيث تعمدت سياسة التعتيم على بعض الأعمال ، وفي هذا الصدد يقول **الأستاذ أحسن جاب الله** :"إن عمل منظمة مراسلون بلا حدود يستند إلى خلفية سياسية ، بدلا من معالجة المواضيع بموضوعية ، فالمنظمات غير الحكومية لها صدا عند الرأي العام الدولي ، وعليها كشف الحقائق دون تزييفها و تشويهها "(1)

منظمة **مراسلون بلا حدود** بالإضافة إلى تشويهها إلى الحقائق , التزييف ، راحت تساند الجماعات المسلحة ، وتطالب بضرورة مناقشة أزمة الجزائر في المحافل الدولية ، ويجب إيفاد بعثات أجنبية للتدخل و حل الأزمة هاته شعارها في هذا " حماية حقوق الإنسان "
إن قيام منظمة **مراسلون بلا حدود** بهذا النوع من المهام الذي يتنافى و الواقع المعاش للشعب الجزائري و الصحافة الجزائري المستقلة ساعد في تكالب الدول الغربية ، وإسرارها على التدخل في شؤون الجزائر

لقد ساندت منظمة **مراسلون بلا حدود** وجود الإرهاب بالجزائر، و تسترت على أبشع جرائمه بالرضا، ومنحته كل الحق في كونه صاحب قضية يجب الوقوف معه.
فمن سلبيات **المعالجة السطحية**، أنها تترك فراغا، حيث يترك مجالا واسعا للإشاعة حول حقيقة الأوضاع.

إذن هذا هو السؤال الهام خاصة و إن منظمة **مراسلون بلا حدود** قد تركت فراغا رهيبا اثر سلبا على الرأي العام ، وخاصة الرأي العام الجزائري الذي أصبح يشكك في حقيقة هوية مرتكبي الأعمال الإرهابية ليوجه أصابع الاتهام للسلطة و المؤسسة العسكرية ، إن هذا الفراغ أدى إلى تضليل الرأي العام الداخلي و الخارجي حول حقيقة القضية .

(1) مقابلة مع الاستاذ بلقاسم احسن جاب الله ، يوم 21 فيفري 2006 على الساعة 14 :00 قاعة الاساتذة لقسم العلوم السياسية بمعهد الاعلام و الاتصال ، جامعة الجزائر .

لقد استخدمت منظمة **مراسلون بلا حدود** هاته الأساليب كوسيلة للتأثير على الرأي العام العالمي ، وهذا ما كان يريده الإرهابي من جهة و يخشاه الإعلامي الجزائري من جهة أخرى .

إن هذه المرحلة أفرزت نوعا من **الغموض** حول حقيقة الوضع بالبلاد . و كثرت البلبلة التي جعلت من الصعب التعرف على حقيقة منفذي العمليات الإرهابية و الإرهابيين ، و قم تم استغلال الوضع قصد تغليط الرأي العام ، بشكل يتعذر على المواطن الجزائري تحديد هوية الفاعلين الحقيقيين ، و هذا ما ساعد على **بروز الإشاعة** التي أثرت كثيرا على الرأي العام الداخلي و الخارجي .

و في ظل هذا الجو المشحون بالإشاعات و الغموض ، عملت منظمة **مراسلون بلا حدود** على توجيه أصابع الاتهام إلى الجيش و السلطة ، وتحميلهم مسؤولية ارتكاب المجازر الجماعية التي شهدتها الجزائر سنتي 1997 و 1998 .

و في هذا الإطار يقول الصحفي **محمود بلحيمر – نائب رئيس التحرير بجريدة الخبر – " إن هاته الحملة ، خلقت فراغا رهيبا ، استغله الإرهابيين في تغليط الرأي العام ، وكانت منظمة مراسلون بلا حدود الفرنسية الأصل و رئيسها روبير مينار أهم الجهات الغربية التي شنت الحملة الشهيرة من يقتل من في الجزائر " .(1).**

فحسب منظمة **مراسلون بلا حدود** أن الفراغ الناجم عن مرحلة التعتيم خلق نوع من الشك لدى المواطنين ، وهذا ما جعلنا نطرح مشكل الموضوعية ، حيث شككت في الممارسة الإعلامية للصحافة المستقلة التي اعتبرتها مجرد دمى في يد السلطة و الجنرالات ، فهي تعمل وفق أوامر فوقية ، ضف إلى ذلك أن الصحافيين الجزائريين بالصحف المستقلة هم مرتزقة ، فبالرغم من كثرت الاعتقالات و حالات الاختطاف و المضايقات يروق للإعلامي الجزائري أن يعيش في وضع مزر كهذا ، فلو لم يكن راضيا بما تفعله السلطة و الجيش لفر إلى الأماكن الأكثر أمانا(2)

إن السؤال الذي يجب طرحه هو : من المسؤول عن الحملة الإعلامية الغربية ضد الجزائر؟؟؟

.

لقد أكد لنا معظم الإعلاميين الجزائريين من مختلف القطاعات ، سمعي بصري و صحافة مكتوبة أن وسائل الإعلام الجزائرية مسؤولة بصفة عامة ’ن مثل هاته الأفعال ، وهذا ماكده لنا السيد محمود بلحيمر من خلال إثارتنا للموضوع معه :" إن المسؤولية الأولى تقع على عاتق الإعلام الرسمي الذي اعتمد الصمت " .

---

(1) مقابلة مع السيد محمود بلحيمر – نائب رئيس التحرير بجريدة الخبر ، يوم 16 مارس 2006 على الساعة 15:00 بمقر دار الصحافة الطاهر جاووت .

(2) http / www.rsf.fr / rapport 1997

و حسب جريدة le monde diplomatique في العدد الصادر يوم 08 جويلية 1993 :"
فالجماعات الارهابية بالجزائر تتمتع بدعم مالي ومعنوي على الصعيد الخارجي ، حيث نجدها تتخذ من بعض الدول الأوروبية قواعدا لها ، كما أضافت الجريدة نفسها تصرح ان الحركة المسلحة ليست جزائرية محضة ، لكنها نابعة من المجتمع الجزائري 100 % .

إذن **مراسلون بلا حدود** هي إحدى الجهات الغربية التي شنت هذه الحملة الدعائية الواسعة عن الوضع الأمني بالجزائر بصفة عامة ، و الصحافة المستقلة بصفة خاصة ، وكانت ضمن المنظمات التي تطالب بإيفاد لجنة تحقيق دولية ، قصد المعاينة الميدانية للاماكن التي وقعت فيها المجازر الجماعية التي شهدتاها الجزائر خلال سنتي 1997 و 1998 و ذلك تحت غطاء الدفاع عن حقوق الإنسان .
إلا أن الجزائر و الإعلامي الجزائري رفضوا أن تدخل قدم الأجنبي ارض الوطن ليعتبوا القضية تدخل في الشؤون الداخلية للبلاد ، وراح الإعلام الجزائري يرد على الحملة الغربية التي شنت ضده من خلال كشف حقيقة نوايا الإعلام الغربي و خاصة الفرنسي لما له من خلفية تاريخية سوداء منذ الثورة التحريرية . وكذا اقتناع دول العالم الغربي بما فيها فرنسا بضرورة تفكيك الشبكات الارهابية في إطار مكافحة الإرهاب .

المرحلة الثالثة : 1997 إلى غاية 1998:

هي المرحلة التي ظهر فيها شكل جديد من أشكال القمع و الدمار الذي لحق البلاد ، و المتمثل في ظاهرة المجازر الجماعية و التي استهدفت بدون رحمة و لا إنسانية ، المواطنين العزل بالمناطق النائية .

في هاته الفترة عملت وزارة الداخلية على إيجاد "خلية اتصال" لمعالجة المعلومة الأمنية وذلك من خلال بث أخبار الوضع الأمني في شكل بيانات رسمية ، إن معالجة التي انتهجتها منظمة مراسلون بلا حدود في تعاملها مع وضع الصحافة المستقلة خلال الفترة السابقة أي(1995 – 1996) فترة التي اتسمت بالتعتيم و التهوين .

اتبعت منظمة مراسلون بلا حدود عملية **انتقائية** في الحديث عن الأعمال الإرهابية ، وتغاضت البصر عن اكبر الأحداث الدموية حيث لم تهتم إلا بشان الصحفيين المفتقدين و راحت تقفل ملف الاغتيالات و البحث في الأسباب الحقيقية .
إن هذه المرحلة الانتقائية و التي شهدت فراغا ، مهدت إلى نشوب حملة إعلامية غربية شنتها معظم القنوات الأجنبية و العربية ضد الجزائر ، كما أثارتها أيضا كل المنظمات غير الحكومية مثل اومنستي انترناسيونال ، الفيدرالية الدولية لرابطة حقوقٌ الإنسان هيومن رايس ووتش ، ومنظمة مراسلون بلا حدود الفرنسية .

وهكذا شهدت الجزائر خلال هذه الفترة **ضغطا خارجيا** كبيرا حيث طرح السؤال الشهير : **" من يقتل من في الجزائر "**

وبالفعل كانت **منظمة مراسلون بلا حدود** ضمن هاته الحملة ، حيث فتحت المجال واسعا لانتشار الإشاعة التي مفادها أن السلطة و الجيش هم الذين ارتكبوا هذه المجازر الوحشية , المتمثلة أساسا في (مجزرة الرايس ، بن طلحة و غيلزان) إلا أن هذه الإشاعة لقيت صدى لدى الشعب الجزائري , صدق كثرت الأقاويل ، لأنه فقد الثقة في السلطة الحاكمة من جهة ، وفي صحافته خاصة المستقلة التي اعتبرها مصدرا لصدق المعلومات ، و المرآة العاكسة للواقع الجزائري مهما كانت مرارته ، فالصحافة المستقلة في هاته الأثناء يجب أن تتحمل المسؤولية اتجاه الشعب الجزائري خاصة وأنها مكلفة بأداء الخدمة العمومية ، فمن مسؤوليتها اطلاع الرأي العام الداخلي بحقيقة ما يقع .

ففي هذه الفترة كان المواطن الجزائري يتوجه إلى القنوات الأجنبية قصد الاطلاع على ما يحدث ببلاده ، و عادة ما تسعى الجهات الأجنبية إلى تضخيم الأحداث بما لا يتناسب مع واقعها الحقيقي ، حيث جعلت منظمة **مراسلون بلا حدود** من المجازر هاته مادة إعلامية دسمة . فكانت محورا أساسيا في دراساتها و ذلك من خلال تضخيم الأمور و المبالغة و المغالاة في الشؤون الداخلية للبلاد .

المرحلة الرابعة: من 1999 إلى 2004 : (الوئام المدني)

لقد ميز هذه المرحلة اعتلاء السيد عبد العزيز بوتفليقة سدة الحكم و ذلك يوم 15 افريل 1999 ، و حسب ما تقدم به من وعود للشعب الجزائري من خلال برنامجه المسطر أثناء حملته الانتخابية، أن يعمل على إحلال الأمن و السلم ، كخطوة أولى ، قام السيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالإعلان عن مشروع قانون الوئام المدني الذي زكاه الشعب الجزائري بالأغلبية المطلقة في 16 سبتمبر 1999 ، و الذي منح عفوا كاملا أو جزئيا لعناصر الجماعات الإرهابية المسلحة الذين لم يرتكبوا جرائم قتل أو اغتصاب أو تخريب للاماكن العمومية بواسطة المتفجرات ، فجميع الإرهابيين الذين لم يقترفوا مثل هذه الأعمال بإمكانهم الاستفادة من هذا القانون الذي حددت مهلته بـ 06 أشهر ابتدءا من تاريخ 13 جويلية 1999 إلى 13 جانفي 2000 .
في هذه الأثناء و مع الهدوء النسبي الذي شهدته الأوضاع ، شهدت بعض التنظيمات الارهابية استجابة لهذا النداء .

فالسيد رئيس الجمهورية منذ توليه الحكم بالبلاد عمل على محاولة تحسين صورة الجزائر في الخارج ، التي ارتبطت خلال السنوات السابقة بالإرهاب و الدمار ،حيث أصبحت الدول الغربية تصف الجزائريين بالإرهابيين .

فالسياسة التي اتبعها الرئيس على الصعيد الخارجي مبنية على المنفعة ، و مثال ذلك تحسين العلاقات مع فرنسا و التقرب من الولايات المتحدة الأمريكية ، أما على الصعيد الوطني فكرس كل ما بوسعه لمحاولة إحلال الأمن و السلم ، ولتحقيق هذا الهدف عملت مختلف وسائل الإعلام بمافيها السمعي البصري و الصحافة المكتوبة خاصة و عمومية على مواكبة الحدث وتعزيز فكرة السلم في الجزائر بعد عشرية دامية أرهقت كل جزائري .

فعن هذه المبادرة التي اتى بها السيد عبد العزيز بوتفليقة تقول منظمة مراسلون بلا حدود :" لقد نجح السيد عبد العزيز بوتفليقة على تحسين علاقات الجوار مع الدول و نهنئه على تحسين صورة الجزائر في الخارج ، لكن قانون الوئام المدني فهو محاولة لتبييض المجرمين " .

بوجود السيد عبد العزيز بوتفليقة على رأس الجمهورية الجزائرية رفقة السيد احمد اويحي رئيسا للحكومة عرف قطاع الإعلام تدهورا و تراجعا خاصة الصحافة المستقلة على غار العمومية ، فالسيد الرئيس جاء مناهضا للصحافة العمومية لاعتبارها البوق الذي يجسد من خلاله سياسته و حكومته حيث صرح يقول :"الصحافة الخاصة من منطلق طبيعتها لا يمكنها ان تبلغ ما تبلغه الصحافة العمومية "(1)

---

(1) حديث صحفي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة مع جريدة le jeune indépendont يوم 08 مارس 1999 , الجزائر

إن السيد مينار بعد اعترافه هذا عاود صياغة ما حملته تقارير الفترة السابقة (1990 إلى 2000) حيث نجد أن هاته التقارير الجديدة جاء تحمل كل مافات منذ 1990 بصفة تصحيحية و التي توافقت مع الحقيقة التي لا يجهلها كل جزائري .

إن الصحافة المستقلة في الجزائر كانت تعاني من جهتين أولها الجماعات الإرهابية المسلحة و ثانيها السلطة و ما تفرضه من قمع و مضايقات بأنواعها خاصة جملة القوانين الزجرية .

لنرى المواقف الجديدة التي اتت بها منظمة مراسلون بلا حدود في معالجتها لأهم القضايا المطروحة على الساحة الإعلامية الجزائرية

1- الصحافيين المفتقدين
2- التشريعات و القوانين
3- المضايقات و المتابعات القضائية
4- اعتداءات رجال السلطة ورجال المال

- الصحفيون المفتقدون في الجزائر:

وضعت مراسلون بلا حدود قضية الصحفيين المفتقدين صوب عينيها ، فالفترة الممتدة من 1994 إلى 1997 خصصت إصداراتها لتناول الموضوع و الإلمام بحيثياته و التي كانت المحاولة في كل مرة فاشلة ، ففي سنة 2000 تمكنت منظمة مراسلون بلا حدود من الدخول إلى الجزائر في ظرف امني أكثر تحسن من سابقيه ، و كان تناولها للموضوع بأكثر جدية وذلك لفتح باب المساعدة أمام وفد مراسلون بلا حدود .
و التي أعطت رؤية جديدة للموضوع حيث عنونت إصداراتها لسنة **2001 بـ : خمسة صحفيين مفتقدين التحقيقات الجدية غائبة و قوات الأمن متورطة في ثلاث حالات**

ما بين **1994 إلى 1997** اختفى 05 صحفيين عزيز بوعبد الله ، قدور بوسلهام ، جميل فحاصي ، محمد حساين و صالح قيطوني .
تقول مراسلون بلا حدود لقد سجلت وزارة العدل في الجزائر 3019 حالة شكوى تصب في عمليات الاختفاء ، فيما تؤكد السلطات الرسمية انه تم قضاء 1146 حالة .

إن وفد مراسلون بلا حدود الذي انتقل أول مرة إلى الجزائر في 24 إلى 30 جوان 2000 تلقى شهادات بحالات الصحفيين الخمسة المفتقدين حيث استخلص آنذاك مايلي :
تأكيد اختطاف اثنين على أيادي الجماعات الإسلامية المسلحة ، اما الحالات الثلاثة الباقية وحسب تحقيقات شاملة معمقة يسمح بالاعتقاد أنهم اختطفوا على أيدي أفراد منتمين إلى القوات الأمنية .
و في 14 إلى 19 جانفي 2001 عاد وفد مراسلون بلا حدود مرة ثانية للقيام بتحقيق حول المفتقدين الخمسة ، جميع المعلومات التي تم تقصيها تبين ان قوات الأمن مسؤولة في الحالات الثلاثة للمفتقدين وهم : (عزيز بوعبد الله ،جميل فحاصي ، صالح قيطوني)
كما تبين عدم و جود أي تحقيق بشان هذه القضايا على الرغم من توفر الشهادات التي أثبتت اختطافهم على أيدي أعوان تابعين إلى قوات الأمن و على الرغم من وجود الأدلة و على الرغم من أخبار السلطات بموجب القانون الجزائري على امرأة التحقيقات فهي لم تجرؤ ولا تبحث واحدا في هذا الغرض .
بمناسبة المهمة التي أدتها منظمة مراسلون بلا حدود في الجزائر ،دعت الصحافة الجزائرية الخاص منها و العام ، العربي و الفرونكوفوني للمشاركة في حملة إعلامية تتمثل في نشر و ترويج إعلانين مرفقين بالتعليق الأتي : " بالنسبة إلى عائلات الصحفيين الجزائريين الخمسة هناك أسوا من افتقاد عزيز عليهم - أن يجهلوا أنهم افتقدوه- خمسة صحفيين في عداد المفتقدين ، أين وصلت الأبحاث "
عشية 19 جانفي كانت تاريخ عودة وفد منظمة مراسلون بلا حدود .
خمسة صحف و 28اخرى تعهدت بالمشاركة في هاته الحملة و هم : جريدة اليوم ، LA NATION
LE matin, l'authentique , le jeune indépendant

إلا أن جميع طلبات وفد مراسلون بلا حدود لاستقباله من قبل مسؤول وزارة العدل أو من قبل وكيل الجمهورية لدى محكمة قسنطينة قوبلت بالرفض .

1. عزيز بوعبدالله :

ولد سنة 1974 درس القانون بجامعة بن عكنون بالجزائر العاصمة اشتغل منذ 1996 بيومية العالم السياسي (اختفت الآن) كان يمضي مقالاته باسم مستعار (عزيز إدريس) تسكن أسرته بحارة بوزريعة بالقرب من المدرسة العليا للشرطة بشاتونوف و يقيم بحي المجاهد ين الخاضع لحراسة أمنية مكثفة بسبب انه يسكن عدد كبير من ضباط الجيش و الشرطة في نفس المكان .
في 12 افريل 1991 على الساعة 11:30 دق جرس بيت عزيز بوعبدالله صوت آمر " شرطة افتح الباب " رجلان – حسنا الهندام يرتديان ملابسا مدنية على غرار الأعوان التابعين للأمن العسكري ، دخلا البيت حسب ما سرحت به الأسرة ، احدهما صوب مسدسا ذا ماسورتين إلى صدر والد عزيز، وحينما خرج من المطبخ إلى الممر حيث يقف رجلان إلى جانب أمه و أبيه وأخته .
سأله الرجل : هل أنت عزيز بوعبد الله ، يرد " نعم "، إذن تعال معنا.
إثرها دخل الصحفي إلى غرفة ليتناول معطفا، إذ كان يرتدي بيجامة و ينتعل بلغة فقط ، في هذه الأثناء أغلق الرجلان الغرفة على والده ، فيما احتفظا بأخته ووالدته في غرفة الاستقبال عندما غادر الرجلان ، هرعت العائلة إلى الشباك ، اتجه الصحفي مرفقا بـ04 رجال نحو سيارة واقفة على بعد 30 مترا من العمارة ، انطلقت في الحال بسرعة فائقة .

غداة الحادثة رفع والد عزيز دعوى إلى الفرقة المتجولة للشرطة القضائية ببوزريعة تم لدى الشرطة القضائية نفسها .

بعد الحادث عمة عزيز بوعبدالله اتصلت بعريف في الشرطة مما أكد لهم انه المسؤول على تنظيم العملية ، وأوضح للعائلة انه لم يقم بشئ سوى انه كتب مقال " قذف " مضيفا انه مر بفترات عسيرة لكنني سأخرجه من الدهليز ، وسأحسن من معاملته ، بعد هذا بأسبوعين عاد العريف بمديرية الأمن و الاستعلامات (ors) ليزور أسرة الصحفي و يقول لهم :" أن ابنكم لم يفعل شئ لكنهم يشتبهون فيه " ، فيما يكرر القول " لقد خرج من الدهليز فهو الآن يأكل معي و ينام على سرير فخم ".
و بعد عشرين يوم يعود العريف إلى زيارة الأسرة و قد غير في هاته المرة من لهجته و تحفظ في عهوده ، فيقول لهم في هذه المرة :" إذا لم يفعل شيئا فسأطلق سراحه ، لكن إذا فعل شيئا فسوف لن يفلت مني "
في 19 افريل 1997 صرحت شقيقة صديق عزيز بوعبد الله كان قد أوقف معه وتم الإفراج عنه يومان قبل ذلك إلى أم الصحفي :" لاتشغلي بالك ابنك موجود بسجن بن عكنون وسيفرج عنه قريبا " .

و ماهي إلا بضعة أيام من الاختطاف el watan كتبت ان مصالح الشرطة هي التي أوقفت الصحفي ، فهناك معلومات مستقاة من مصادر الشرطة تبعث عن الاعتقاد أن اعتقاله جاء تلبية لمقتضيات تحقيق قضائي يجرى في هذا الصدد . وبعد أيام عديدة قضاها في مصالح الشرطة سيفرج عن عزيز بوعبدالله اليوم .
إلا انه في 19 افريل 1997 نلاحظ تغيير في صياغة الخبر ، فالوطن تعرب عن قلقها اثر اختفاء زميلنا .
و يبدو حسب مصادر مقربة إن العقيد زبير مدير مركز المراقبة و التوثيق أعطى تعليمات إلى محرر المقالة الثانية- غير الموقعة - كي يتراجع في الخبر الأول المنشور ، واستنادا لمصادر قوات الدرك الوطني
أكد المرصد الوطني لحقوق الإنسان أن الصحفي " اختطف على أيدي جماعة مسلحة نضم 04 رجال مجهولين الهوية "
قررت محكمة الجزائر العاصمة في 20 ماي 2000 ايقافه وفقا لقرار صدرفي شانه ، اثرها استئنفت عائلته الحكم لدى المحكمة الجنائية بالجزائر ،و في 24 جوان أحاطت مصالح تابعت للوزارة الخارجية وفد مراسلون بلا حدود علما بان محكمة الاستئناف ألغت حكم قرار الحفظ ، بينما تلقت الأسرة في يوم 30 سبتمبر تصريحا ثانيا بحكم قرار الحفظ الصادر عن محكمة ثانية و حاكم تحقيق ثان .
يقول الأستاذ خليلي محامي أسرة بوعبد الله أن هذين الحكميين بقرار الحفظ الصادرين عن محكمتين لهما اكبر دليل على مدى الفوضى التي تعم أطوار هذه القضية .
ويقو الأستاذ خليلي:" أن قرار الحفظ يساوي في قضايا الاختفاء حكم بإيقاف البحث، وبناءا على ذلك يحق لوكيل الجمهورية أن يسعى قضائيا بهدف التصريح بحكم معاينة الاختفاء و أربع سنوات من بعد ذلك ترفع دعوى بطلب حكما يثبت الوفاة.
و حسب اقوال الواردة عن القضية، فان أم الصحفي تؤكد انه لم يستنطق أي شخص من زملائه أو اقاربه أو اصدقائه ، بل تم استنطاق أعوان من الدرك الوطني .

2. **قدور بوسلحام** :

مراسل جريدة horizons بحسين ناحية معسكر (غرب الجزائر) اختطف بتاريخ 29 أكتوبر 1994 أعقاب الهزة الأرضية التي ضربت في أوت 1994 الجهة ، انتقل الصحفي و عائلته ليسكن بخيمة في مركز المنكوبين ، و كانت زوجته حبلى لحظة اختطافه .

في يوم 29 أكتوبر حضر إلى باب المركز 04 رجال مسلحون نادوا عليه قائلين أنهم في حاجة إليه ، إلا انه رفض الذهاب معهم ، حينها مسكوه وقيدوه ورمو به في السيارة .
في هذا الشأن صرح " الأمير " مرابط جمال الدين ، المكنى بالأمير فاروق أثناء المحاكمة بوهران التي أوقفت ضده الحكم بالسجن المؤبد عام 1998 أن قدور بوسلحام قتل ذبحا على أيدي زبير ، وحسب تصريحات فاروق أن خليته قامت بدفنه مع جثث أخرى في أعلى جبل اسطنبول ، أما زبير فهو الشخص الوحيد القادر على التعرف على المكان الذي دفن فيه الصحفي ، و السيد زبير هو الأخر قتل من قبل قوات الأمن .

3. جميل فحاصي :

صحفي القناة الثالثة الناطقة بالفرنسية التابعة للإذاعة الوطنية ، مثل الصحفي في 16 نوفمبر 1991 أمام المحكمة العسكرية بالبليدة بتهمة القذف والنيل من السلطات الرسمية و تروج أخبار زائفة تنال من امن الدولة و الوحدة الوطنية ، وهو مقال نشر في الأسبوعية الفرانكفونية el forkane التابعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ (fis) عنوانه " بني مراد، الوحشية مرت من هنا" تناول الصحفي موضوع قمع الجيش التظاهرة نظمها الفيس ، حكم عليه في جانفي بعام سجن مع تأجيل التنفيذ ، قضى 06 أشهر .
في 17 فيفري 1992 تسلم فحاصي استدعاء للاستنطاق من قبل الدرك الوطني .
و انقطعت أخباره لمدة ستة أشهر، في شهر فيفري دار جدال عنيف أثناء جمعية الصحفيين الجزائريين (MJA) بين دعاة مساندة الصحفي و بين اللذين ينادون بعدم الوقوف إلى جانب إسلامي أصولي نال ما يستحقه ، وبعد نقاش طويل اخذ قرار بطلب استفسارات من وزارة الاتصال أجابت عنها هذه الأخيرة موضحة أن الصحفي سجين بمركزالامن بعين صالح ، احد أهم مراكز اعتقال الإسلاميين بالصحراء الجزائرية ولم يظهر جميل فحاصي الى الوجود من جديد .

4. **محمد حساين** :

مراسل يومية ALGER REPUBLICAIN ، يوم 28 فيفري 1994 خرج الصحفي من منزله ببلدية الاربعطاش ولاية بومرداس متجها إلى مقر عمله ، فحسب شهود عيان ، في هذا اليوم شاهدو محمد حساين رفقة 04 رجال قاموا برفعه ، و هم أفراد من الجماعة الإسلامية المسلحة ، فبعد هذا ثبت أن الصحفي قتل في اليوم الموالي من اختطافه .

5. **صالح قيطوني** :

مدير الأسبوعية الوطنية النور ، اختفى في أكتوبر 1992 ، بعد أن امتثل أمام مركز الشرطة بقسنطينة ، فبعد أيام من ذلك بدأت عائلة الصحفي تبحث عنه ، فقامت بكتابة طلب خطي إلى وكيل الجمهورية ، الذي اخبرهم انه تم إطلاق سراحه في مارس 1996 ،استمرت العائلة في البحث من دون أي جواب ، وكانت آخر محاولة أن تكتب إلى مركز حقوق الإنسان ، ثم رئيس الحكومة .

نقلا عن تقارير مراسلون بلاحدود، وردت في اغلب التقارير الصادرة عن المنظمة ، انظر مثلا تقرير 2001

2- موقف مراسلون بلا حدود من التشريعات و القوانين

a. دستور التعددية 1989 :

إن الصحافة في الجزائر هي بالتأكيد اكبر و أجمل مكسب لانتفاضة أكتوبر 1988 , فقد نشأت وترعرعت في ظروف مأساوية رغم ذلك بقيت واقفة أمام انهيار معظم المؤسسات خلال عشرية بأكملها تحمل على عاتقها رغبات وآمال المجتمع , بعد إحداث أكتوبر مباشرة تم الإعلان عن ميلاد دستور جديد في 23 فيفري 1989 و الذي احدث تغيرات هامة في قطاع الإعلام ، با قراره للحريات الفردية و الجماعية .

فالمادة (39) من الدستور تنص << حرية التعبير , و إنشاء الجمعيات , و الاجتماع مضمونة للمواطن >>
و المادة (36) تنص << حرية الابتكار الفكري و الفني و العلمي مضمونة للمواطن ؛"

لقد كان لمنظمة **مراسلون بلا حدود** موقفا واضحا من هذا الدستور ومن إعلان التعددية كان مايلي : " لقد كانت التحولات السياسية و الاقتصادية و الثقافية التي شهدتها الجزائر في نهاية الثمانينات فرصة لإعادة النظر في منظومة القيم الإعلامية و مراجعة إستراتجية الاتصال و الإعلام و تحديد وظائفهما في مراجعة المجتمع و الدولة , فكان مشروعا الإعلام لحكومتي " قاصدي مرباح " و " ملود حمروش " يصبان في هذا الاتجاه ليس حبا في الأسرة الإعلامية بل لان المتغيرات السياسية الد اخلية و الإقليمية و الد ولية كانت تصب في هذا الاتجاه , فأرغمت صانع القرار السياسي الرضوخ للمطالب السياسية و الإعلامية و تكييف منظومة القواعد القانونية بحسب ما يتماشى مع مؤشرات ومعطيات المتغيرات الواقعية الشرعية .(1)

وعن الموضوع يقول السيد **روبر مينار الأمين العام** للمنظمة في حوار أجراه مع جريدة (ليبارتي) :" أنها خطوة ايجابية مقارنة بالمغرب و تونس ، إن هذه المبادرة فتحت الاختيار للقراء ،لكن هذا لا يعني أنها لا توجد مشاكل بإعلان التعددية ، بل نتيجة ذلك ستكون مشاكل مع السلطة السياسية . " (2)

---

(1) http : // www.rsf :fr

(2) حوار للسيد روبرت مينارمع جريدة (ليبارتي) بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة يوم 03 ماي 2004 من طرف الصحفيتين سامية لقمان و سهيلة حمادي

b. قانون الإعلام 1990

و علي المستوي القانوني , تمت المصادق علي قانون 90 / 07 المؤرخ في **03 افريل 1990** , و المتضمن قانون الإعلام الذي جسد الأحكام الدستورية المتعلقة بحرية التعبير , و اقر مبدأ التعددية في قطاع الصحافة ووضع حد لاحتكار الدولة (الحزب الواحد) لبعض أجهزة الإعلام المكتوبة بينما ظلت الوسائل السمعية البصرية تحت سيطرة الدولة .

و عن قانون 1990 يقول الدكتور إبراهيم إبراهيمي : " اصدر قانون الإعلام من طرف النواب الذي كان اغلبهم من نواب الحزب الواحد و لم يشارك فيه إلا الأحزاب السياسية الموجودة آنذاك " (1)

جاء هذا القانون علي اثر أحداث أكتوبر 1988 و الذي يختلف عن قانون 1982 , تضمن القانون 106 مادة موزعة علي 09 أبواب كالتالي :

الباب الأول : أحكام عامة تحدد ممارسة الحق في الإعلام , جاءت في (09 مواد)

الباب الثاني : احتوى علي شقين :

1- تحديد مفهوم القطاع العام وأهدافه , جاءت في (04 مواد)

2 – إصدار النشريات الدورية , جاءت في (14 مادة)

الباب الثالث : ممارسة مهنة الصحفي , جاءت في (13 مادة)

الباب الرابع : المسؤولية و حق الرد , جاءت في (13 مادة)

الباب الخامس : النشر و التوزيع و البيع بالتجول , جاءت في (06 مواد)

الباب السادس : المجلس الاعلي للإعلام , دوره و كيفية تشكيله , جاء في (18 مادة)

الباب السابع : أحكام جزائية , جاءت في (23 مادة)

الباب الثامن : أحكام ختامية , جاء في (مادتين)

الباب التاسع : أحكام انتقائية , جاء في (05 مواد).....(2)

جاء هذا القانون بالجديد فاحتوى على بعض الايجابيات التي تخدم الصحفي والمؤسسة الإعلامية والتي تخدم الصحف والمؤسسة الإعلامية و التي نذكر منها مايلي :

1- جعل قانون الإعلام حق من حقوق المواطن حسب المادة (2)

2- اقر حرية الصحافة حسب مانصت عليه المادة (14)

3- خول الصحفي حقه في الوصول إلى مصادر الخبر، المادة (35)

4- المحافظة على السر المهني، المادة(37)

5- الحق في التعويضات في حالة تغيير الجهاز الإعلامي المعمول فيه حسب المادة (43)

6- حق التقاضي للمؤسسة الإعلامية دفاعا عن الصحفي عند الاعتداء , المادة (32)

7- حق الرد و التصحيح , المادة (44, 45 , 46)

8- احترام أخلاقيات المهنة و آدابها , المادة (41 و 42)

---

(1) Brahim brahimi / le droit de l'information a traveres les deux code de la presse (1982 – 1990) en algérie revue algérienne de communication N° 06 et 07 printenps – automme 1991 page 71

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , الجريدة الرسمية , العدد 14 (04 افريل 0 199

إلا أننا نلاحظ في الجزائر إعطاء القليل من الحرية يكون بفرض جملة من الالتزامات التي تعرقل و تحد من ممارسة الفعل علي أتم وجه وهذا ما ألزمنا به المشرع في الباب السا بع و المعنون بالأحكام الجزائية و فرض 23 مادة عقابية علي الصحفي وهي عموما السجن او الغرامة المالية أو كلا هما معا .. ضف إلى ذلك بعض من مواد القانون تتسم بالغموض و البعض من التناقضات , وخير دليل علي ذلك المادتين (35 و 36) التي تنصان علي : (للصحفي الحق في الوصول إلى مصادر الخبر .....مالم يكن ذلك مساسا بأمن الدولة و كشف أسرار الدفاع العسكري .)

و كذا المادة (37) الخاصة بالسر المهني التي تعترف للصحفي بحقه في إبقاء مصادر الخبر علي الكتمان شريطة أن لا يتعارض مع الدفاع الوطني , و السر الاستراتجي و امن الدولة .

فان كان هذا هو رأي أي إعلاميي جزائري ، فماذا عن هذه المنظمة المعنية بحرية الصحافة في العالم .؟

لم تبخل **منظمة مراسلون** بلا حدود على مواكبة الحدث الطارئ على الساحة الإعلامية بالجزائر، وراحت تبدي موقفا للعيان من هاته الإصلاحات الترقيعية التي تلجا إليها الدول خدمة لمصالحها قبل الاهتمام بالصحفي كمهني ملزم بإطار قانوني يحميه ، و في هذا الصدد ورد عن **مراسلون بلا حدود** مايلي : " بالرغم من هذه الترسانة للمنظومة القانونية التي تضمن حرية الإعلام في إطار مؤسساتي ، فان ذلك لم يشفع للصحافي الكاريكاتوري " عماري شوقي " أو الزميل" حاج بن نعمان " في الحماية المضمونة قانونيا و مؤسساتيا بصورة شرعية . (1)

وتضيف **المنظمة** نفسها عدة تساؤلات حول طبيعة النظام القائم في الجزائر و مصير الصحفي و المؤسسة الإعلامية الجزائرية , و ينصب تركيزها في الفترة هذه على جملة القوانين الإعلامية و المشاريع قيد الانجاز لضمان حد ادني من الممارسة الفعلية و النزيهة للعمل الإعلامي .(2).

تقول مراسلون بلا حدود:" لقد اجمع الصحفيون ورجال الإعلام في الجزائر إن هذا قانون عقوبات مكرر و ليس بقانون إعلام لأنه أتى يصف الجريمة ويحدد العقوبة، و ما زاد الأمر تعقيدا في مشكل الصحافة و السلطة المادة 99 من القانون الذي تنص << يمكن أن تأمر المحكمة في جميع الحالات الواردة في هذا الباب بحجز الأملاك التي تكون موضوع المخالفة ، وإغلاق المؤسسات الإعلامية المعنية إغلاقا مؤقتا أو نهائيا >>

انه لدعم قوي للدولة من اجل فرض سلطتها و هيمنها على المؤسسات الإعلامية .

ما يمكن الوصول إليه إن جميع الإجراءات القانونية و التشريعيةللمهنة في حاجة ماسة إلى المراجعة (3)

---

(1) http www.rsf.fr/ article

(2) جريدة الخبر 03 ماي 2003

(3)http/ www.rsf html/mo/,rqpport 2002Algerie/html

إن فقانون 1990 حسب ما يقول زهير احددن : " جاء قبل أوانه لأنه لا يتماشى و المناخ الذي انشأ من اجله " (1)

لقد جاء قبل تكرس التعددية و وضع للممارسة إعلامية مستقبلية . إذن هو نتاج المخططات السياسية المدروسة في دستور 1989 من اجل التعددية السياسية التي لحسن الحظ سمح بإيجاد جرائد خاصة ، فقانون 1990 لا ولن يتماشى مع التطور الحاصل في ميدان الإعلام ، خاصة في ظل التكنولوجيات الحديثة

وما يهمنا في مسيرة الصراع في هذه المرحلة الصعبة بين السلطة و الإعلام , في إطار قواعد قانونية غير واضحة المعالم وواقع سياسي امني " متدهور " مع تفاعل كل ذلك بتسارع وتنوع الأحداث , خاصة في ظل تأزم الوضع الإعلامي – القانوني للأسرة الإعلامية في علاقتها مع السلطة

وتقول **مراسلون بلا حدود** أيضا :" إننا لا نغالي إذا قلنا أن هناك فراغ قانوني ملموس أو غياب عملية الربط " linkage " بين القواعد القانونية و الفعل الإعلامي المؤسساتي و تطبيق القواعد في غالب الأحيان بصورة غير واقعية و بعيدا عن الموضوعية ."

كما تشير **منظمة مراسلون** بالحدود أن نسبة 70 % من الصحفيين في الجزائر يصعب عليهم الوصول إلى مصادر الخبر .(2)

فحسب الآراء السابقة لأعضاء منظمة مراسلون بلا حدود فان مشكل الإعلام في الجزائر هو مشكل القوانين التي تهتم بتنظيم المهنة وهذا ما ترجعه المنظمة نفسها إلى العلاقة القائمة بين السلطة و الإعلام ، فالسلطة الجزائرية تفرض جملة من القوانين المجحفة من اجل الحد من الممارسة النزيهة للعمل الصحفي .

و كما جاء في الندوة العربية السادسة لعلوم الإعلام و الاتصال التي انعقدت في شهر جوان 1989 بالجزائر :" أن حرية الصحافة متعلقة بمهمة الصحفي الدقيق الذي يقول للقارئ ما يجري في الكواليس و كيف تتم صناعة القرار السياسي , الاقتصادي الثقافي , لكن مع الأسف فان النظام السياسي في الجزائر مثل بقية الأنظمة السياسية في دول العالم الثالث لا يمانع في إبداء الآراء لكنه يتحكم في حجب الأخبار .(3)

لا يخف عن الكل أن الثمرة التي اكتسبتها الصحافة الجزائرية بعد التعددية هي القانون رقم 90- 07 المؤرخ في 03 افريا 1990 و المتعلق بالإعلام و الساري المفعول إلى يومنا هذا , لقد سمح هذا القانون بوضع أسس التعددية الإعلامية في الجزائر , إلا انه سرعان ما عجز عن مسايرة الانعكاسات الناجمة عن التطور الهائل الذي تشهده الصحافة , وكذا الاستجابة للتحديات التي يواجهها قطاع الإعلام

---

(1) زهير احدادن : مرجع سابق .

(2) http www.rsf.fr/ article

(2) جميلة قادم الصحافة المستقلة بين السلطة و الإرهاب ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، علوم الإعلام و الاتصال، دورة 2003- 2004

إن جميع محاولات التقييم التي كانت تدور حول مدى تطبيق هذا القانون , قد سمحت بالكشف عن وجود الكثير من التناقضات و الالتباسات , جعلت منه قانونا غير عمليا في بعض الجوانب , ضف إلى ذلك فان الوزارة الوصية للإعلام لم تدرج ضمن الهيئات الحكومية المقررة .

فاما عن التعديلات التي ادخلها المرسوم التشريعي رقم 93 – 13 المؤرخ في 26 أكتوبر 1993 على القانون و المتمثلة في إلغاء المجلس الأعلى للإعلام نقول مراسلون بلا حدود :" المجلس يعتبر هيئة استشارية ، فالإقدام على إلغاءه يزيد من حد السلطات الجزائرية لحرية الصحافة ." (1)

ضف إلى ذلك هناك اختلال تام لتوازن أدبيات نص القانون الأصلي و بالتالي زعزعة فلسفته .

وبالإضافة إلى مثل هذه النقائص فان القانون المعمول به يتميز بفراغ قانوني كبير يقضي على كل إدارة للتنظيم عن طريق التشريع بسبب غياب الدعائم القانونية في ترتيبات النص.

و انطلاقا من هنا , اتضح لنا انه من الملائم تعديل القانون المعمول به من حيث الشكل و المضمون بغية إيجاد انسجام بين الجانب القانوني و المؤسساتي مع الاحتفاظ بالمكتسبات التي حققتها الصحافة خلال عشرية كاملة و تدعيمها .

مشروع قانون الإعلام لسنة 1998 :

قانون الإعلام هذا تم إعادة النظر فيه لأجل مشروع جديد و كان مشروع قانون 1998 الذي أكد بصفة واضحة على انفتاح قطاع الاعلا م الاتصال في مجال البث و الطباعة على المتعاملين الخواص ، كما نص أيضا على رفع احتكار و ينص أيضا على إنشاء مجلس أعلى للاتصال يكون سلطة مستقلة معنويا و ماديا تتكفل بتجديد كيفيات حرية التعبير لتعزيز استقلالية الصحفيين ، و تتنازل السلطات على مهام التنظيم و المراقبة للمجلس الأعلى ، كما نص المشروع أيضا على إمكانية إنشاء شركات بث إذاعي و تلفزيوني بعد ترخيص من المجلس الأعلى للاتصال سواء كانت عمومية أو خاصة (لصالح أشخاص) ،

إلا أن هذا الأخير قبل مناقشته المزعومة في دورة 1999 الربيعية ، صادف المشروع الانتخابات الرئاسية و دفن مع الحكومة السابقة و بقيت الأوضاع تتماشى مع قانون 1990 و الذي لايزال معمولا به .

وعن هذا القانون الذي بقي مشروعا تداولته الأفواه ودفن مع الحكومة السابقة فضلنا ان يبقى مجرد نقطة عابرة في السياسية الإعلامية بالجزائر

---

(1) http www.rsf.fr/ article

c. قانون العقوبات الجد يد 2001:

لقد اصدر السيد وزير الدولة و وزير العدل احمدا ويحيى هذا القانون بموجب الأحكام الرامية إلى حماية المؤسسات و الهيئات النظامية من الإساءة و الاهانة و السب و القذف و التي يمكن أن يتعرض بموجبها الصحفي و الرسام الكاريكاتوري لأحكام ثقيلة بالحبس و غرامة مالية كبيرة

و تنصص **المادة 144 مكرر** من الأحكام المذكورة << يعاقب بالسجن من سنة إلى ثلاث سنوات و بغرامة من 100 دينار إلى مليون دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من أساء لرئيس الجمهورية بعبارات تتضمن اهانة أم سبا أو قذفا سواء كان ذلك عن طريق الكتابة أو الرسم أم التصريح أو أية آلية لبث الصوت و الصورة أو بأية وسيلة الكترونية أو معلوماتية أو إعلامية أخرى كما أدخلت الأحكام الجديدة تعديلا على المادة 146 حيث تطبق نفس العقوبات التي ورد ذكرها على من ثبتت عليه تهمة القذف أو الاهانة أو الإساءة في حق البرلمان بغرفتيه أو ضد الجيش أو أية مؤسسة عمومية أو هيئة نظامية أخرى ، و تضاعف عقوبة السجن و الغرامة المالية عنده و تكرار الجنحة

و من خلال دراساتنا و تحليلنا لقانون العقوبات الجديد اتضح لنا أن هناك شيئان خطيران و المتمثلان فيما يلي :

* المادتين **297 و 298** اللتان تحدد الشتم و القذف من قانون العقوبات تم تغييرهما بصفة جذرية ، حيث أنهما بعد أن كانتا تنصان على عقوبة ثلاث أشهر للشتم و ستة أشهر للقذف فان مع القانون الجديد أضيفت مادة تخص شتم رئيس الجمهورية و حدد المشرعون عقوبتها بثلاث سنوات .

* الجزء المتعلق بالغرامات المالية التي أصبحت ضخمة جدا و حددت ب 10 ملايين الى 100 مليون لمدير النشر و هو الشئ الذي لا يقبل تماما . (1)

إن عقوبة السجن و الغرامة المالية التي جاء بها قانون العقوبات الجديد تشمل جميع مسؤلي النشر و الجريدة نفسها ضف إلى ذلك ترك السلطة للقاضي في تحديد شكل العقوبة في ظل عدم وجود فصل واضح بين السلطات الثلاث (التنفيذية ، التشريعية ، القضائية)

سيجعل الأمر سهلا لإغلاق أي صحيفة أو نشرية و هذا ما جعل المؤسسة الإعلامية عرضة لكل أنواع التجاوزات .

و عن هذا القانون الجديد جاءت **مراسلون بلا حدود** بمايلي :" يقول إبراهيمي إبراهيم أن الصيغة التي جاء بها لا تتماشى مع دولة القانون باعتبار أن المادة الخاصة بشتم الرئيس قد استغنت عليها الدول المتقدمة فالقانون لا يخدم الصحفي و لا المؤسسات الإعلامية فبالتالي فهو قانون عقوبات جديد كما يعتبر تكميما لأفواه الصحفيين) . (2)

---

(1) الجريدة الرسمية قانون العقوبات 2001

(2) http www.rsf .fr/htm/ rapport algérie

وتضييف المنظمة يعتبر اغلب الصحفيين قانون العقوبات الجديد مستلهم من سنوات الاستبداد و عودة لنظام الحزب الواحد و ممارسة الرقابة، فبالضرورة نكون بعيدين عن الديمقراطية و حرية التعبير.

إن ناشرو اغلب الصحف طالبوا السلطة بإلغاء هذه الإجراءات الاضطهادية التي من شانها أن تعيق العمل الصحفي وتحرم المواطن من حقه في الإعلام .

تقول منظمة **مراسلون بلا حدود** :" إن هذا القانون يشكل مؤشرا واضحا يهدد بصفة مباشرة حرية التعبير , ذلك من خلال المواد المعلن عليها و المتعلقة بالقذف و التي اعتبرها الكل تهديدا لمهنة الصحافة , ففي ظل التهديد و التقييد لايمكن أن تتطور الصحافة" .(1)

c. المشروع التمهيدي للقانون العضوي 2002

يدخل هذا المشروع المتعلق بالقانون العضوي للإعلام ضمن مسار الإصلاحات المتعلقة بهيئات الدولة و المتمثلة في التصور , التطوير , الضبط و المراقبة

ضف إلى ذلك حرص المشروع على اشتراك جميع فئات مهني الإعلام قصد السماح للسلطات العمومية بأداء مهامها في إطار تشاوري من جهة و المساعدة في تنظيم التمثيلات المهنية من جهة أخرى .

وعلى صعيد المبادئ , فان الفلسفة العامة للنص ترتكز على مبدأ حرية الإعلام في إطار احترام الدستور و قوانين الجمهورية و كذا احترام كرامة , شرف و اعتبار الأشخاص .

إن هذا المشروع حدد إطار للتنظيم المؤسساتي و يرسم معالم الساحة الإعلامية من خلال إنشاء هيئة للضبط , و من ثمة يضع الأساس لإنشاء كل من المجلس السمعي البصري , الهيئة المكلفة بمراجعة الإشهار و أخيرا الهيئة المكلفة بمراجعة سبر الآراء .

وأدرج المجلس السمعي البصري كهيئة مستقلة للضبط , تتكفل بالسهر على احترام أحكام هذا القانون و القوانين و النصوص اللاحقة في مجال السمعي البصري .

ومن جهة أخرى يخضع النص مختلف أنشطة الإعلام سواء لنظام التصريح أو لنظام الترخيص مع العلم أن طرق الطعن مضمونة في الحالتين كما يصمن هذا القانون حقوق الأطراف و ذلك بتكريس حق الطعن أمام مجلس الدولة في حالة رفض تسليم الوصلات و الترخيصات أو سحبها .

يدخل هذا المشروع أحكاما من شانها اتقاء خطر تجميع عناوين و أجهزة إعلام و يضبط موضوع الإشهار

أما فيما يخص النشر فقد تم إدراج أحكام مختلفة , لا سيما تلك التي تخضع ممارسة هذا النشاط لنظام التراخيص .

و ترمي هذه الأحكام إلى اشتراك اكبر للسلطات العمومية في سياسة نشر الصحافة .

و على صعيد آخر يكفل هذا النص الحق في الرد بشكل فعلي و ينظمه و فقآ لخصوصيات الصحافة المكتوبة ووسائل الإعلام السمعية البصرية .

---

(1) http www.rsf .fr/htm/ rapport algérie

(2) ملخص عن الجريدة الرسمية ، (المشروع التمهيدي للقانون العضوي المتعلق بالاعلام 2002) .

ومن جهة أخرى ينظم المشروع , في خطوطه العريضة و في جوانبه الأساسية , القانون الأساسي للصحفي المحترف حيث يكفل له الحماية و يخضعه للمبادئ الأساسية العالمية التي يخضع لها النشاط الصحفي .
كما يدخل هذا المشروع للقانون العضوي للإعلام شيئا جديدا يتمثل في تكريس دعم الدولة للصحافة من خلال بعض الأحكام .

و في الأخير , ينص مشروع هذا القانون على صدور لاحق لقانون حول الاتصال السمعي البصري و قانون يتعلق بالإشهار و آخر يتعلق بسبر الآراء .
وبالتالي فهو يجسد الأساس القانوني لهذه النصوص اللا حقة التي تسمح بإعادة تحديد المجال الاعلامي و اتمام الترتيبات التشريعية المرتبطة بممارسة حرية الصحافة .

وعن هذا المشروع تستند **مراسلون بلا حدو** د إلى الدكتور إبراهيم إبراهيمي في قوله :"إن حذف المادة (14) من كل مشروع جديد يعني أن السلطة مازالت تعمل على خنق الحريات الإعلامية و تنص المادة (14) من قانون 1990 على حرية اصدرا الجرائد بعد شهر من تقديم الملف لوكيل الجمهورية . (1)

(1) http www.rsf; op ciT

d. المشروع التمهيدي لقانون عضوي يتعلق بالاعلام:

عملت وزارة الاتصال و الثقافة في أوائل شهر افريل من سنة 2003 على تنظيم ثلاث لقاءات جهوية ولقاء وطني ، حول المشروع التمهيدي للقانون العضوي المتعلق بالإعلام على أمل إحالته على البرلمان .

اللقاءات الثلاثة نظمت في غرداية يوم 10 افريل 2003 ، وهران في 17 افريل 2003 , وعنابة في 24 افريل من العام نفسه ، وفي الأخير كان اللقاء بمدينة الجزائر في الثالث من ماي والمصادف لليوم العالمي لحرية الصحافة .

فحسبما صرحت به السيدة خليدة تومي وزيرة الاتصال ، وحسب بيان صادر عن وزارة السيدة تومي ، فان اللقاءات الجهوية ستدور حول مداخلات بخصوص حرية التعبير و ينشطها كل من الدكتور إبراهيم إبراهيمي ، أستاذ جامعي مختص في الموضوع , الأستاذ خالد بورايو المحامي المعروف ، كما ستناقش اللقاءات الجهوية مسالة مهنة الصحافة ، بعد مداخلتين لكل من الأستاذ أحسن جاب الله و الأستاذ بلقا سم مصطفاوي ، و في الأخير سيطرح في اللقاءات الجهوية مسالة المؤسسة الصحفية ، ويتقدم كل من الأستاذ فني عاشور (أستاذ في الاقتصاد) و الأستاذ عقون ، مداخلتين في الموضوع .

لقد دعت الوزارة الصحفيين الجزائريين لحضور هذه اللقاءات لمناقشة المشروع التمهيدي للقانون العضوي المتعلق بالإعلام , و الذي يمكن الاطلاع عليه على موقع الوزارة الالكتروني وكانت وزيرة الاتصال و الثقافة قد نفت ما أشيع من أن " الحكومة سحبت المشروع التمهيدي لقانون الإعلام"

مضيفة أن " المشروع سيعرض على مهنيي الإعلام و سيؤخذ نقدهم وإثرائهم للمشروع بعين الاعتبار في الصيغة القانونية النهائية للوثيقة "

المشروع التمهيدي للقانون المتعلق بالإعلام الذي تقترحه الوزارة يقع في 99 مادة يسعي حسب عرض الأسباب إلى " ترسيخ حرية كمرادف لحرية التعبير و الرأي " و الوصول إلى تحقيق " انسجام مع القانوني و المؤسساتي مع الاحتفاظ بمكاسب الصحافة المحققة منذ عشرية كاملة .

ويقدم المشروع وظائف الدولة في هذا المجال متمثلة في " التصميم, التنمية, الضبط, المراقبة" و بغض النظر عبارات قابلة لتأويلات كثيرة و حتي متعمقة مثل العبارات الواردة في المادة 6 و هي عبارات " الحفاظ علي النظام العام و الدفاع الوطني و مهام و التزامات الخدمة العمومية التي يتقدم ترتيبها و توضيحها و كذا ضرورة إصدار القوانين اللاحقة و المكملة و المراسيم التنفيذية دون تناقض مع روح مشروع القانون فان بقية المواد لا تتناقض مع ما جاء في عرض الأسباب فإصدار الجرائد و النشرات مضمون يبث في تسليم الطلبات من اختصاصات وكيل

إبراهيم إبراهيمي : أستاذ جامعي مختص في قانون الإعلام , له عدة مؤلفات حول القانون و الإعلام الجزائري .

خالد بورايو : محامي معروف دافع عن الكثير من الصحف و الصحفيين

بلقاسم أحسن جاب الله : أستاذ جامعي , شغل منصب مستشار لدى رئاسة الجمهورية عهدة اليمين زروال

مصطفاوي بلقاسم : أستاذ جامعي في الإعلام له عدة مؤلفات حول الصحافة الجزائرية , و المشرف على الرسالة التي بين ايدينا .

الجمهورية و حتي أن سكت هذا الأخير فان مجرد مرور 30 يوم دون رد وكيل الجمهورية يعني ترخيص بالنشر كما ينص المشروع علي رفض الاحتكار من خلال منع إصدار أكثر من نشريتين من طرف شخص واحد

المشروع يجيز أيضا حرية إنشاء وكلات أنباء ووسائل الإعلام السمعية البصرية و بخصوص وسائل الإعلام السمعية البصرية ينص المشروع علي أن المجلس السمعي البصري هو الذي يمنع تراخيص بإنشائها و في انتظار إنشاء هذا المجلس تتولي وزارة الاتصال و الثقافة منح التراخيص لإنشاء الإذاعات و التليفزيونات
و حتي ما إذا سلم بان القانون السمعي البصري و إنشاء المجلس السمعي البصري في اقرب وقت فان تحرر مجال السمعي البصري لن يكون قبل سنة او سنتين وبالتحديد لم يكن هذا قبل رئاسيات 2004 (1)

من جانب آخر لا يضع مشروع القانون قيودا علي الإشهار و لكنه يستدرك بالإشارة إلي نص لاحق حول الإشهار و نفس الشيء مع سبر الآراء
و ضف إلي ذلك هناك ملاحظة لاتقل أهمية عن سابقيها و هي قضية القذف وما يرتبط بها من تشهير و اهانة هيئة نظامية و كذا العقوبات المرتبطة بها و هذه القضايا لم يرد ذكرها في المشروع و قد يكون ذلك إجابة علي التعديلات التي أدخلت علي قانون العقوبات التي صادق عليها البرلمان في جوان 2001 و قد رفض الصحفيون هذه التعديلات و اعتبروها محاولة لتكميم الصحافة وتضييق اقتصادي عليها يستهدف إخضاعها للجهاز التنفيذي .

كما يذكر أن وزارة الاتصال و الثقافة نظمت في أكتوبر 2004 يوما للنقاش حول مشروع القانون المتعلق بالإعلام , أبدى فيه الكثير من الصحفيين الحاضرين رفضهم للتضييقات على الصحافة , الواردة في المشروع , مما دفع الوزارة إحالة المشروع على لجنة من الخبراء لإثرائه ووعدت بإعادة النقاش حول النسخة المنقحة.
وعن هذا المشروع تضيف **مراسلون بلا حدود** وتأكد أن الصحافة في الجزائر تعاني من الإجراءات المقيدة لممارسة المهنة ،لذا فمشروع خليدة تومي قوبل بالرفض من قبل رجال الإعلام ، وذلك نظرا للوضعية الحرجة للصحفيين المسجونين مثل بن شيكو كما أنها نددت بالوضعية الصحية للصحفي في حالة أي جديد يطرا ، و من ثمة تدعم إجماع الصحفيين بالجزائر انه لا يمكن صياغة قانون في وجود زملاء مسجونين (2)

---

(1) ملخص تحليلي في الجريدة الرسمية : مشروع تمهيدي لقانون عضوي 2003
(2) جريدة le soir d'algérie يوم 26 اكتوبر 2005

3- موقفها من المضايقات و المتابعات القضائية

تعتبر الصحافة و النظام الإعلامي في أي مجتمع بارومتر الديمقراطية و الحرية , فكلما كانت الصحافة تتمتع بقانون فعال وعلمي كلما كانت محمية بلوائح تنظيمية و تشريعات كلما كان أداؤها في المجتمع جيدا و كلما ساهم في غرس المبادئ و الممارسة الديمقراطية . و الصحافة عادة تتحدد مهمتها المقدسة و الإستراتجية في مراقبة الحكومة و أنشطتها المختلفة بما يتلاءم و يتفق مع القوانين و التشريعات المعمول بها في المجتمع . و على حد قول محمد قيراط : " المؤسسة الإعلامية في المجتمع هي ذلك الحارس الذي يسهر علي حماية المصلحة العامة و الدفاع عن مصالح الفئات الضعيفة و المحرومة ." (1)

فحرية الصحافة في مختلف المجتمعات تقاس بمدى قدرتها على تأدية هذه المهام على أحسن وجه و من دون تدخل السلطة و لا تدخل أصحاب النفوذ و المال , و المؤسسة الإعلامية في حقيقة القول يجب أن تكون مؤسسة مقدسة محمية بقوانين وتشريعات حيث لا يجب ان يكون هنالك فجوات تستغلها السلطة للتلاعب بالمؤسسة الإعلامية أو الصحافي كما يشاء لتحقيق مصالح خاصة أو مصالح فئة معينة .
ففي عالمنا العربي مع الأسف الشديد نلاحظ وجود قوانين النشر و المطبوعات وقوانين الصحافة ليس لحماية هذه المؤسسة من تدخل قوى و أطراف مختلفة لتحقيق مصالح فئات معينة من المجتمع , و أننا نلاحظ أن هذه القوانين جاءت من اجل التحكم و تقييد حرية الصحافة و لإخضاعها بطريقة أو بأخرى إلى السلطة . (2)

وحسب منظمة مراسلون بلا حدود :" إن الآونة الأخيرة شهدت مضايقات و متابعات مختلفة لحرية الصحافة في العديد من الدول العربية , ولا سيما الجزائر التي واجه صحفيوها العديد من المخاطر النفسية و السياسية و الاقتصادية أثناء ممارية المهنة في حدها الأدنى في أشكال الرقابة السافرة و المقنعة التي تمارسها الحكومات و تتراوح بين المنع من الكتابة و الفصل من العمل بصورة متعسفة و النقل إلى وظائف أخرى و المنع من السفر وصولا إلى الاعتقال و الإحالة إلى المحاكمات وذلك رغم مظاهر التغيير في القوانين المنظمة لحريات الرأي و التعبير , التي تعكس الواقع بوجود مثل هذه الأحداث . "
لقد عانت الجزائر ويلات هذه الظاهرة خاصة العشرية الأخيرة بتأزم الوضع الساري في البلاد فلتكن لنا وقفة نوضح من خلالها الآليات التي تستعمل لإضعاف و إسكات حرية الصحافة في الجزائر .

لقد لجأت السلطة الجزائرية لاتخاذ هذا الأسلوب للحد من ممارسة الصحفي لعمله الإعلامي , وزيادة الخناق عليه , إن هذه الأساليب التي انتهجت في هاته المرحلة بالذات هي أساليب مباشرة واضحة للعيان ولا لبس فيها , فقد اعتمدت السلطة الجزائرية على إلصاق تهما لن يهرب منها الصحفي وذلك كونها ذات مرجعية قانونية – قوانين الإعلام - و هذا ما خدم السلطة ودعمها على كثرة المتابعات و المضايقات و الانتهاكات من سجن وحجز و زجر .

(1) محمد قيراط . الإعلام و المجتمع , الرهانات و التحديات , ص: 41
(2) نفس الرجع , ص:42

وعن المتابعات القضائية يقول السيد العربي زواق مراسل سابق بجريدة الجمهورية و نائب رئيس تحرير بجريدة الخبر حاليا : " إن السبب وراء المتابعات القضائية على الصحفيين راجع إلى الأمراض التي تنخر مؤسسات الدولة ، و الدليل على ذلك أن الأغلبية الساحقة من القضايا المرفوعة على العدالة و المقدرة ب 80 % قضية ، تم الفصل فيها لصالح الصحافة . (1)

وحسب الدكتور إبراهيم إبراهيمي " أن اغلب المضايقات التي يعانيها رجال المهنة سببها المواد العقابية التي رخصتها الدولة لخدمتها ."
وعلى رأي الدكتور إبراهيم إبراهيمي أن معظم القضايا المنسوبة للصحفيين تصنف إلى نوعين هما:
1- تهم تمس امن الدولة مباشرة , أي النظام القائم بسياسة أعضائه و تمثل نسبة 15.75 %
2- تهم تمس الحياة الشخصية لأفراد السلطة و المواطنين العاديين و تمثل نسبة 84.48 % (2)

في حين أولت السلطة الجزائرية اهتماما بالغا لهذا الشأن فكان تصنيفها للتهم الملحقة بالصحفي كالتالي:

- تهمة القذف
- تهمة اهانة هيئة نظامية
- تهمة المساس بأمن الدولة و الوحدة الوطنية

وعن هذا التصنيف **تقول منظمة مراسلون** بلا حدود : بهذه التهم والحجج وجدت السلطة الجزائرية ذريعة لممارس سياستها , من سجن وتوقيف للجرائد ليمتثل معظم الصحفيين أمام المحاكم , وهذا لمنع الإعلامي من قول الحقيقة و إيصالها للرأي العام لا إلا ....!
إن حملة الاعتقالات التي لحقت الصحفيين تعود إلى السنوات الأخيرة التي هزت البلاد من جراء تأزم الوضع السياسي , الاجتماعي و الاقتصادي.....الخ (3)

و تستند السلطة دوما في اعتقال الصحفيين إلى مواد من قانون الإعلام التي برمجت أساسا لخدمتها في مثل هذه الأوقات ولهذه الأغراض
فالسلطة الجزائرية تستند إلى المادة (86) من قانون الإعلام و التي تنص : << يعاقب كل من ينشر أو يذيع عمدا أخبارا خاطئة أو مغرضة من شانها أن تمس امن الدولة و الوحدة الوطنية بالسجن المؤقت من خمس (05) سنوات إلى عشر (10) سنوات . >>

---

(1) مقابلة مع السيد العربي زواق يوم 12 ديسمبر على الساعة 10:00 بمقر الخبر
(2) مقابلة مع الدكتور إبراهيم إبراهيمي يوم 12 جوان 2005 على الساعة 11:00 قاعة الأساتذة معهد الإعلام والاتصال
(3) المقابلة المجرات مع السيد روبير مينار على صفحات جريدة (ليبرتي) يوم 03 ماي 2004

- **تهمة القذف**

في أكثر من مائة دولة يمكن إيداع الأفراد – بما في ذلك الصحفيين – بالسجن أو فرض الغرامات عليهم بسبب الاعتداء بالسب و القذف على المسؤولين الحكوميين و المؤسسات الحكومية ولا تزال قوانين السب و القذف قائمة في العديد من أقدم ديمقراطيات أوربا الغربية بالإضافة إلى الأنظمة العالمية الأكثر ديكتاتورية . ومع ذلك تستمر العديد من الدول ذات الأحكام الدستورية التي تضمن حرية الرأي و التعبير في تطبيق القوانين التي تعاقب على أي نقد للحكومة . (1)

إن قوانين السب و القذف هي تلك القوانين التي تحمي الرؤساء و بدرجات متفاوتة المسؤلين و القيادات الرسمية الأخرى من مراقبة ونقد لإعمالهم أثناء توليهم مناصبهم . و تستخدم هذه القوانين بقسوة في كثير من الدول ضد الصحفيين و المواطنين النشطاء في الحياة العامة .
إن قوانين القذف بشكل عام تسمح بفرض عقوبات حبس مشددة على الصحفيين عند قيامهم بالإشارة و النقد لرؤساء الدول أو المسؤلين يعتقد بأنها " قذف" أو يتم الادعاء بان هناك سلوكات رسمية خاطئة خصوصا عندما يتعلق الأمر بالشرطة أو الجيش , أو عندما يتم نشر مواد سياسية محرجة , أو عندما يتم الإشارة و النقد لرموز الدولة و مؤسساتها. (2)

فقد يشير تقرير فقط إلى مرض يعاني منه الرئيس أو مسؤول بالدولة – وما يتضمنه ذلك من اتهامات بان الشخص المذكور بالتقرير أصبح غير قادر على أداء واجبه – ولكن قد يكون ذلك كافيا لان يواجه الكاتب تهمة جنائية تؤدي به إلى فترة طويلة بالسجن .

إن الجزائر كغيرها من الدول التي يعاني صحفييها هاته التهمة و التي تم تحديدها فيما تنصص عليه المادة 296 من قانون العقوبات 2001 هو :"كل ادعاء بواقعة من شانها المساس بشرف و اعتبار الأشخاص أو الهيئة المدعى عليها به أو إسنادهم التهم إلى تلك الهيئة . "وقد حدد عقاب هاته التهمة كما هو منصوص في المادة (298) من قانون العقوبات , بالحبس من خمسة (05) أيام إلى ستة (06) أشهر , و بغرامة مالية من 150 إلى 1500دج أو إحدى هاتين العقوبتين, إذا كان القذف موجه إلى الفراد . و بشهر إلى سنة حبس و بغرامة من 300 إلى 3000 دج إذا كان القذف الموجه إلى شخص أو أكثر ينتمون إلى مجموعة عنصرية أو مذهبية أو إلى دين معين , هذا إذا كان الغرض من القذف التحريض على الكراهية بين المواطنين أو السكان . (3)

إنهما المادتان اللتان اعتمدتا للفصل في قضايا القذف ، إلى جانب المادة (43) من قانون الإعلام و التي تنصص على مايلي : " إذا أدين مرتكبو المخالفة المكتوبة أو المنطوقة أو المصورة يتابع مدير النشرية أو ناشرها باعتبارهما متواطئين , ويمكن أن يتابع بالتهمة نفسها في جميع الأحوال المتدخلون المنصوص عليهم في المادة 42 أعلاه . "

(1) روث والدن , قوانين السب و القذف , ندوة مركز الخبر للدراسات الدولية , فندق الجزائر , اليومان لدراسيان 07 و 08 ديسمبر 2003
(2) ريموندلاو , قوانين السب و القذف و محاولة التخلص منها , نفس المرجع
(3) الجريدة الرسمية , قانون العقوبات 2001

هذه القوانين لها تأثير شديد على رؤساء التحرير و الصحفيين ، الذين إما أن يتجاهلوها و بالتالي يعرضوا أنفسهم إلى عقوبات حبس ممكنة أو يمارسوا الرقابة الذاتية .
لقد أشار **تقرير منظمة مراسلون بلا حدود لسنة 2003** أن اغلب التهم الموجهة إلى 141 صحافيا مردها القذف .
ويقول السيد روبرت مينار الأمين العام للمنظمة عن تهمة القذف : " إنها ذريعة الدولة و الصحافة بأية دولة كانت لها هفوات وأخطاء ، فمبدأ الشفافية في الجزائر غير معمول به ، إننا لا نستطيع أن نطلب من الدولة توقيع عقد الشفافية مقارنة بعدد الصحف وأرقام السحب و حجم المبيعات المذهل بالبلد نفسه . وعلى الصحفي احترام الحياة الخاصة للأشخاص "(1)

وفيما يأتي بعض حالات القذف التي عاناها الصحفي الجزائري سنوات التسعينات و التي تمت محاكمة اغلبهم بالمادة 43 من قانون 1990 :

- قضية الصحفي عمر بلهوشات مدير جريدة الوطن و الصحفيين بكات رضا و مسعودي الطاهر تهمة قذف بسبب نشر مقال يوم 01 ماي 1992 ، حول قضية باستور بدالي إبراهيم ، حكمت المحكمة بشهرين سجن لكل منهم مع وقف التنفيذ و إلزام كل واحد بدفع للأطراف المدنية مبلغ رمزي كتعويض للإضرار

- قضية المدير عمر بلهوشات و الصحفي حيان عبد الرحمان بتمهة القذف وذلك بسبب نشر مقال تحت عنوان :" الطماطم التونسية متعامل نصاب ولا مبالاة " ، (2)

- سنة 1992 كانت أيضا السنة التي تم فيها وقوف السيد احمد فتاني مدير جريدة (لبارتي) و الصحفي يونس أدير بتهمة القذف اثر نشر مقال يوم 27 أكتوبر 1992 تحت عنوان :" حماية و اشتراك السنيور " و هو مقال احتوى مضمونه على قضية تهريب المرجان الجزائري لصالح المافيا الايطالية ، وكان نتيجة ذلك دفع مبلغ 10.000.00دج و التزام المحكومين بتضامن قدره 1000دج كتعويض .

- سنة 1997 مدير جريدة (لوماتن) جاكون عبد الوهاب و الصحفي (ط.س) تعرضا لمتابعات قضائية من طرف عميد جامعة باب الزوارالسيد زرقيني طه حسين ،وذلك جراء المقال المنشور بصفحات الجريدة تحت عنوان " تحويل اموال عمومية لأغراض شخصية " ، وقد اعتبرت التهمة الموجهة قذفا ، تم صدور الحكم في 30 جويلية 1997 بشهريين حبس غير نافذة للصحفي و دفع 100دج ، أما المدير فقد صدر في شانه الحكم بستة أشهر سجن غير نافذة و غرامة مالية قدرها 1500دج

(1) حوار للسيد روبر مينار جريدة ليبرتي 03 ماي 2004 انظر الملحق
(2)Reporters sans frantieres, dex portraits pour la liberté de la presse , reface de robert badinter , le monde – edition ,paris 1995 p. 19

- **تهمة اهانة هيئة نظامية :**

وهي ثاني تهمة بعد القذف يعاني عقوباتها الصحفي الجزائري , حيث نجد الفترة الممتدة من 1991 الى1995 شهدت امتثال العديد من الصحفيين أمام المحاكم و التي يتم الفصل فيها استنادا للمادتين **144** و **146** من قانون العقوبات والتي تنص على مايلي : " يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنتين , وبغرامة من 500 إلى 5000 دج من أهان قاضيا أو قائدا أو موظفا أو احد رجال القوة العمومية بالقول أو الإشارة أو بتهديد أو بإرسال أو تسليم أي شيء إليه أو بالكتابة أو بالرسم غير العلانيين أثناء تأدية وظائفهم أو بمناسبة تأديتها ، و ذلك بقصد المساس بشرفهم أو اعتبارهم أو بالاحترام الواجب لسلطتهم , و تكون العقوبة بالحبس من سنة إلى سنتين إذا كانت الاهانة الموجهة إلى قاض أو عضو محلف أو أكثر قد وقعت جلسته محكمة أو مجلس قضاء ."

أما **المادة 146** تنصص على مايلي :" تكون العقوبة على الاهانة الموجهة إلى الهيئات النظامية طبقا لأحكام الفقرتين1 و 3 من المادة 144 ."(1)
ويعاقب على تهمة اهانة هيئة نظامية حسب المواد المذكورة في قانون الإعلام .
المادة 97 و التي تنص أيضا على مايلي :"يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة و بغرامة مالية تتراوح مابين 3000 و 30000 دج أو إحدى العقوبتين فقط كل من يتعمد بأية وسيلة وسيلة من وسائل الإعلام اهانة رؤساء الدول الذين يمارسون مهامهم مع مرعاة أحكام المادة 03 أعلاه ."
المادة 98 والتي نصت هي الأخرى على مايلي :" يعاقب بالحبس من عشرة أيام إلى سنة و بغرامة مالية تتراوح من 300 إلى 30000 دج كل من يهن بأية وسيلة من وسائل الاعلام رؤساء البعثات الدولية و أعضائها المعتمدين لدى حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية(2)

وسنحاول إعطاء بعض من الأمثلة لسنوات التسعينات و التي تمت المقاضاة فيها حسب المادة 143 ، 97 و 98 حسب قانون الإعلام لسنة 1990 :

- تعرض كل من مدير جريدة (لوجون اندبوندن) عبدي شفيق و الصحفي رباحي عبد الرحمان ، إلى تهمة اهانة هيئة نظامية بسبب نشر مقال صدر تحت عنوان حالة فخ تخص أعضاء المجلس الأعلى للدولة ،و ذلك في الأعمدة المنشورة يوم 08 و23 فيفري 1992، تم الحكم عليهما ب 03 أشهر حبس لكل من هما مع وقف التنفيذ ودفع غرامة مالية قدرها :1000دج لكلاهما .

- تعرضت جريدة الخبر يوم 20 و 21 مارس 1991 إلى قضية اهانة هيئة نظامية و التي تم من خلالها وقوف كل من سلامي محمد المدير العام للنشر و الصحفي بلحيمر محمد أمام القضاء، جراء نشر مقال تحت عنوان " الصباغين يشتكون أمام عدالة الحكومة " ، وقد تم الفضل في القضية كالتالي : السيد المدير العام سلامي 5000دج غرامة مالية ، و الصحفي محمد بلحيمر 3000دج غرامة نافذة

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية قانون العقوبات 2001
(2) نفس المرجع ، الجريدة الرسمية قانون الإعلام سنة 1990

- السيد عمر بلهوشات مدير جريدة الوطن ، تعرض هو الأخر إلى تهمة اهانة هيئة نظامية التي تقدم برفعها السيد يحي قدوم وزير الصحة يوم 05 مارس 1995 اثر نشر قال حول أجهزة السكانير المبرمجة من طرف وزارة الصحة و السكان ، وقد تم فيها مقاضاة السيد عمر بلهوشات ليصدر الحكم بدفع غرامة مالية قدرها 1000دج لعمر بلهوشات (1)

- سنة 1996 هي السنة التي لم تسلم فيها جريدة الوطن من التهم و قد رفعت عليها قضية اهانة هيئة نظامية التي كانت جراء نشر مقال حول نشر خبر عن استدعاء زوبير سيفي للمثول أمام القضاء بشان الرشوة و الاختلاس ، وقد تم الفصل في القصية بالأحكام المطابقة للمادة 143 من القانون .(2)

(1) مقابلة مع السيد عمر بلهوشات يوم 12 ديسمبر 2005 بمقر جريدة الوطن – الطاهر جاووت –

(2) http www.rsf.fr IFEX

- **تهمة المساس بأمن الدولة :**

هي التهمة الأخرى التي تتذرع بها السلطات الجزائرية لمحاصرة الصحافيين , حيث تعتبر من اخطر التهم التي يمكن أن توجه إلى أي صحيفة , و من اخطر التهم أيضا التي تعرقل حرية التعبير و الإعلام

فكما ورد في قانون العقوبات فان الدولة تستند لمثل هذه التهمة إلى المواد , 69 و 75
فالمادة 69 تنصص على مايلي :" يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات كل من يقدم معلومات عسكرية لم تجعلها السلطة المختصة علنية و كان من شان ذيوعها أن يؤدي بجلاء إلى إضرار بالدفاع الوطني إلى علم شخص لا صفة له من الاطلاع عليها أو علم الجمهور دون أن تكون نية الخيانة أو التجسس ."
المادة 75 و التي تنصص على مايلي : " يعاقب بالسجن المؤقت من خمس إلى عشر سنوات كل من يساهم في وقت السلم في مشروع لإضعاف الروح المعنوية للجيش يكون الغرض منه الإضرار بالدفاع الوطني و هو عالم بذلك .(1)

وهناك مواد متعلقة بالتهمة نفسها أوردها المشرع في قانون الإعلام لسنة 1990 و التي تتمثل في المواد التالية : 86-87-88-89 و التي تنص على الآتي :
المادة 86 وتنص على :" يعاقب كل من ينشر أو يذيع عمدا أخبار خاطئة أو مغرضة من شانها أن تمس بأمن الدولة و الوحدة الوطنية بالسجن المؤقت من خمس سنوات إلى عشر سنوات ."
المادة 87 و تنص على :" كل تحريض بأي وسيلة من وسائل الإعلام على ارتكاب الجنايات او الجنح ضد امن الدولة و الوحدة الوطنية يعرض مدير النشرية وصاحب النص لمتابعات جزائية باعتبارهما مشاركين في الجنايات و الجنح التي تسبب فيها إذا ترتب عليهما أثار . "
المادة 88 :" يتعرض للعقوبات المنصوص عليها في المادتين 67 و 69 من قانون العقوبات كل من ينشر أو يذيع بالوسائل المنصوص عليها في المادة (04) أعلاه خبر أو وثيقة تضمن سرا عسكريا ."
المادة 89 :" (2)

وعن هذا بعض من الأمثلة التي شهدتها سنوات التسعينات :
تعرضت جريدة الخبر إلى تهمة المس بأمن الدولة و الوحدة الوطنية من خلال نشر بيان إشهاري للجبهة الإسلامية للإنقاذ يوم 21 جانفي 1992 و تم من خلاله إلقاء القبض على 08 صحفيين ، وقد كان الحكم الصادر بعد المقاضاة في التهمة بمايلي ، الإفراج عن 03 منهم مهم : محمد سلامي ، حكيم بلطيح، زايدي ،س و ذلك يوم 25 جانفي ، وفي سنة 1997 بمحكمة الجزائر صدر الحكم بسجن 03 صحافيين آخرون بسجن سركاجي ، وفي يوم 08 جويلية من نفس السنة صدر الحكم ببراءة المسجونين .

'(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، الجريدة الرسمية 2001
(2) نفس المرجع الجريدة الرسمية لقانون الاعلام 1990

جريدة الوطن هي الأخرى تعرضت لمثل هاته التهمة ، حيث امتثل كل من الصحفي خالد مسعودي ، علي نعمان رئيس التحرير ، و المدير عمر بلهوشات جراء نشر مقال عن مشروع إعادة هيكلة المصالح الإدارية لمصالح الرئاسة و ذلك يوم 16 نوفمبر 1994 ، لم يحضر الحكم عمر بلهوشات و علي نعمان (1)

جريدة (ليبرتي) المدير عبروس رفقة الصحفي سمير . ك تعرضا لمتابعة قضائية من طرف الوزير محمد بتشين لنشر مقال حول رئاسة الجمهورية ووزارة الدفاع الوطني ، وذلك يوم 11 ديسمبر 1995 ، تم على إثرها سجن مدير النشر و رئيس التحرير وفق قرار المحكمة 04 اشهر غير نافذة و دفع 5000دج غرامة مالية في حق السيد عبروس اوتودرت ، وشهرين سجن مع وقف التنفيذ ضد الصحفي بتهمة نشر أخبار كاذبة (2)

(1) http//www.rsf.fr/html/mo/rappor2002t/algérie/html
(2) http : // www.rsf / op cit

إذن يتضح مما سبق أن أهم العوائق القانونية التي تعرقل العمل الإعلامي لخصتها **منظمة مراسلون بلا حدود** فيمايلي:

1 - تتضمن قوانين الإعلام بنودا زجرية لحماية حقوق المجتمع و حقوق الأفراد , فان تجريم بعض الاجتهادات الإعلامية و تسليط عقوبات لا تتناسب في صرامتها و خطورة المخالفات إن وجدت , حمل الإعلاميين على اعتبار قوانين الصحافة بمثابة " قوانين جزائية "

2 – غموض المصطلحات المستعملة لتحديد بعض المخالفات الصحفية مثل " المس بأمن الدولة و الوحدة الوطنية " و قد يرتفع عقاب المتهم في هذه الحالات إلى عشر سنوات .

3– تقديم المراقبة الإدارية على المراقبة القضائية : من المعروف لدى رجال القانون و المهتمين بقضايا الحريات العامة و حقوق الإنسان أن القاضي يعتبر خير ضامن للحريات و الحليف الطبيعي لحقوق الإنسان , وذلك بصرف النظر عن التراتيب القانونية الملزم بتطبيقها . ومن البديهي تبعا لذلك أن تكون المراقبة القضائية للعمل الصحفي اقل خطورة على حرية الصحافة من المراقبة الإدارية .

كما تثير مراسلون بلا حدود نقطة أخرى لاتقل أهمية من سابقيها وهي مسالة الإعانات التي تتلقاها الصحف المستقلة من السلطات ؟؟؟

*** إعانة الدولة للصحافة**

قد يبدو طبيعيا أن تتمتع الصحافة الإخبارية العامة و السياسية بدعم عمومي لأنها تقدم خدمة عامة و تلبي حاجة أساسية للمواطن , ولكن ليس من السهل تحديد ما إذا كان الدعم الذي تقدمه الدولة للصحافة خيرا أم شرا لأسباب بديهية ترتبط بمبدأ الإعانة في حد ذاتها لما يفرزه حتما من تبعية في علاقة الطرف المستفيد بالطرف المانح .

فبالنسبة لإعانة الدولة للصحافة الجزائرية و حسب معطيات سنة 1991 فان المبلغ الاجمالي لدعم الدولة لوسائل الإعلام بلغ 247.743.374 دينار جزائري .

- وتم توزيع هذا المبلغ كالتالي :

- **القطاع الخاص**
- أربع صحف يومية مستقلة : 20.578.714 دينار جزائري
- 33 أسبوعية مستقلة : 29.393.715 دينار جزائري
- ثلاث وكالات : 1.444.968 دينار جزائري
- عشر شركات خاصة سمعية و بصرية (الإشهار) : 91.904.788 دينارا جزائريا .
- **القطاع العمومي**
- 06 صحف يومية : 43.898.808 دينارا
- أسبوعيتان : 36.970.561 دينارا
- **صحافة الاحزاب و الجمعيات**
- تسعة عناوين : 40.551.823 دينارا . (1)

(1) إعانة الدولة للصحافة , المجلة الجزائرية للاتصال , العدد : 06 – 07 , ص: 119

وللتوضيح أن المبالغ الممنوحة للصحف المستقلة و التابعة للأحزاب السياسية هي في الواقع أجرة الصحافيين التي تعهدت الدولة بدفعها لمدة سنتين . إما المنح المسلمة إلى صحف القطاع العام , فقد أخذت شكل مساهمة في رأس المال .

و عن الإعانات الموجهة للصحف **تقول مراسلون بلا حدود "** سبق و أن رفضت بعض الصحف الفرنسية إعانة من الدولة حفاظا على استقلاليتها و على مصداقيتها لدى القارئ . ولعل اخطر ما في الدعم الحكومي للصحف الإخبارية و السياسية طابعه الانتقائي إذ لا ضرر في أن تستفيد الصحافة من الدعم الحكومي طالما أن المقاييس المعتمدة موضوعية و تنسحب على كل العناوين المنتمية إلى نفس الفصيلة . (1)

---

(1) عواطف عبد الرحمان مقال منشور في كتاب تحت عنوان (الحق في الاتصال الديمقراطية)

4- الاعـــــــــــــــتداءات :

أ- نفوذ رجال المال و الأعمال :

إن ابسط تصوير لواقع الصحفي يشير إلى انه فاقد لحريته في التعبير أمام رئيس تحريره و أمام القوانين و المطبوعات، وفاقد لمدافع حقيقي عنه إذا ما فصل من عمله ، وهو فاقد لحريته أمام السلطات المحلية التي غالبا ما تفرض على الصحفيين قيودا تحول دون وصولهم إلى مصادر الأنباء و مواقعها ، و قد تكون هذه القيود مباشرة في شكل فرض رقابة أو تأخذ أشكالا عديدة كالعنف البدني ، الشتم ، السجن ، الاغتيالات ، إدراج الصحفي ضمن القوائم السوداء ، وعدم منحه تراخيص لتغطية مهامه الخاصة (1)

إن هذه الاعتداءات و التحرشات التي مست معظم الصحافيين يعود جزء منها حسب تقارير **مراسلون بلا حدود** إلى المافيا المحلية التي يمثلها أشخاص نافذون محليا واحد أهم الوقائع التي تركت ألما عميقا في نفوس أهل المهنة هي تلك المتعلقة باغتيال الصحفي سعيد تزوارت في سبتمبر 1995 وهو مراسل جريدة (لوماتن) ففي سبتمبر 1995 بتيزي وزو تلقى عدة طلقات نارية على مستوى ساقه ثم قام المجرمون بإطلاق رصاصتين عل مستوى رأسه ، فقد صرح بعض الصحفيين دون أن يكشفوا عن هويتهم لأعضاء منظمة مراسلون بلا حدود أن منفذي الاغتيال هم جماعة من مافيا العقار الذين تطرق المراسل الضحية إلى إثارة ملف عناصر هذه المافيا المحلية .(2)

وأمام هذا الوضع الذي يستنكر له كل واحد منا كانت **مراسلون بلا حدود** السباقة كالعادة لمواكبة الحدث وراحت تصدر جملة من الحالات الواقعية ذات العلاقة الوطيدة بالإعلام الجزائري و الصحافة الخاصة (المستقلة) بالجزائر , مشيرة إلى صعوبة الممارسة الإعلامية الحرة في هذا البلد وذلك حسب رؤيتها انه البلد الذي لا يحمي مواطنيه أو كما تقولها جملة أن الجزائر دولة اللاقانون , فالصحفيين لا يزالون بعيدين عن الممارسة النزيهة للمهنة . (3)

وأمام تأزم الوضع وامتداد العنف في أوساط المؤسسة الإعلامية اتخذت عدة عمليات تستهدف الإعلامي للحد من الحقيقة ووصولها للمواطن البسيط . وكانت الفترة التي تعالت فيها أصوات رجال الأعمال و المال عبر ولايات الوطن وكان الصحفي هو الجهة القريبة من هاته الفئة لتظهر سخطها اتجاه المؤسسة الإعلامية (الأم)

لقد تعرض العديد من المراسلين و الصحفيين لمثل هاته الأنواع من الاعتداءات , و التي شنت حملة واسعة على اغلبهم

---

(1) راسم محمد الجمال ، الاتصال و الاعلام في الوطن العربي ، مركز الدراسات العربية 1991

(2)http//www.rsf.fr/html/mo/rappor2002t/algérie/html

(3) http : // www.rsf / op cit

وحسب مراسلون بلا حدود هناك أمثلة كثيرة ومتعددة توضح ما يحدث لهؤلاء المراسلين في الميدان . وكانت قضية علي بليردوح مثال على ذلك ,

- قضية علي بليردوح :

تقول منظمة مراسلون بلا حدود بقيا عام 2002 راسخا في الأذهان جراء الاعتداء الواضح و الفاضح الذي كان ضحيته الصحفي علي بليردوح، مراسل يومية الوطن بولاية تبسة ، في الليلة من 19 إلى 20 نوفمبر 2002 حيث قام المراسل في سياق التحقيق بذكر اسم رئيس الغرفة التجارية و الصناعية بمنطقة النمامشة (ولاية تبسة و سوق أهراس) ، واستنادا لأقوال إرهابي تائب ، الذي أكد أن السيد سعيد قاربوسي ، رئيس الغرفة التجارية كان يستغل نفوذه لتبيض أموال الإرهابيين

علما أن هذه التصريحات جاءت في استجواب رسمي لمصالح الأمن ، فلم يكن من السيد سعيد قاربوسي إلا أن ينتقم بنفسه ، حيث قدم رئيس الغرفة رفقة ثلاثة من رجاله في مساء ذلك اليوم الذي نشر فيه الخبر على الجريدة ، إلى منزل المراسل حيث تم الاعتداء عليه ضربا أمام أفراد عائلته ، كما قد تم جره من قميصه من مسكنه إلى غاية شارع 01 نوفمبر بالمنطقة ذاتها ، أمام مرأى المواطنين ، دون تدخل الشرطة و لا الدرك لإنقاذه ، بعد ذلك ادخل إلى سيارة لياحذ إلى قبو فيلا السيد قاربوسي ، وقد تم استجوابه و مسائلته عن مصدر المعلومة ، و سبب تطرقه إلى هذه المسالة ، وبعد أن ذاق المراسل ويلات العذاب في صمت رهيب و بعيدا عن أية حماية , حاول أن يضع حدا لحياته يوم 19 أكتوبر بشربه لسائل حمض مركز نقل على اثر ذلك إلى احد المستشفيات بالعاصمة ، أين بقي تحت العناية المركزة ، لكن حدة السائل خربت أمعاءه الداخلية و معدته ، إلى أن لفظ أنفاسه بتاريخ 20 نوفمبر 2002 .
وتقول **مراسلون بلا حدود** انه لا مثال واضح على غياب دولة القانون بالجزا ئر .وتضيف أن السيد سعيد قاربوسي فرض قانونه الخاص و العدالة الخاصة به بعيدة كل البعد عن الحكم الحقيقي و عنده منطق القوى هو أعلى من كل السلطات

فجمعية المراسلين الصحافيين بولاية تبسة بعثت برسالة لولاية تبسة تطلب من خلالها وجوب وجود تسريح لحمل السلاح .
وتضيف **منظمة مراسلون بلا حدود** أن عدد من الصحافيين الجزائريين يؤكد أن استهتار السلطات الجزائرية راح ضحيته العديد من الأبرياء . (1)

(3) http/ .www.rsf.fr /rqpport 2002/ algérie

ب- نفوذ رجال الدولة و الجنرالات :

يقول ممثل عن مراسلون بلا حدود: لقد بعث إلى الجزائر في مهمة مهنية من 25 أكتوبر إلى 01 نوفمبر 2002 ، حيث التقيت ببعض الصحفيين في الجزائر ، عنابة و تيزي وزو
وقد أكد مدير احد الجرائد الفرنكفونية بالجزائر :" إننا ناسف على الوضع ، لكن هناك خطوط حمراء لا يجب تجاوزها ، فهي تحد من عملنا ." '(1)

في ليلة 18 و 19 أكتوبر 2001 تعرض الصحفي سيد احمد سميان بجريدة (لوماتن) لعملية اعتداء تعرض من خلالها إلى الضرب المبرح من طرف السيد لطفي نزار و ذلك من خلال كتابته لمقال نقد فيه والد هذا الأخير خالد نزار الجنرال المتقاعد ووزير الدفاع السابق ، تم الاعتداء داخل ملهى بالجزائر العاصمة ، بعد جملة من التهديدات التي كان يوجهها له لطفي نزار .
ففي 21 أكتوبر قام الجنرال خالد نزار بتقديم اعتذاراته للصحفي المعتدى عليه و محاولة تسوية الأوضاع قبل إيداع محضر الشكوى بمحكمة الشراقة ، إلا أن الصحفي صمم على الثار من المعاملات الدنيئة التي تلقاها، فقام برفع دعوى قضائية ضد لطفي نزار. و التي أصدرت فيها المحكمة قرارا بدفع غرامة مالية قيمتها 1000دج للسيد لطفي نزار . (2)

في يوم 25 جانفي 2002 استدعي الرسام الكاريكاتوري بيومية (لبارتي) علي ديلام من طرف الشرطة لأجل رسم نقد من خلالها الجنرالات ، رفعت الدعوى من طرف وزارة الدفاع ووكيل الجمهورية لمحكمة الجزائر ، هذا الرسم وضح من خلاله الصحفي ديلام تعسف و ظلم السلطات العسكرية ، حيث يقول ديلام :" إننا هنا بسبب الحقيقة التي لا تخفى عن الملايين من الجزائريين ." (3)

---

(1) http / www.rsf.fr/ rapport2002 Algérie
(2) OP CIT . RAPPORT 2002
(3) OP CIT RAPPORT 2002

وفيما يلي سنتطرق إلى ابرز الملا حقات و المتابعات القضائية التي تنشرها مراسلون بلا حدود في كافة إصداراتها من كتب، تقارير، منشورات ،وعبر صفحات الواب أو الكتيبات ، فإليكم بعض ما شهدتها السنوات الأخيرة من هذا العنف الذي يستهدف الصحافة المستقلة في الجزائر .
سواء من طرف السلطات التابعة للدولة أو سلطة رجال المال و النفوذ

*** قضية مراسل جريدة اليوم ورئيس المجلس الشعبي الولائي لبومرداس**

مراسل جريدة اليوم من بومرداس علي عناني ، الذي تفاجأ باستدعاء متأخر من محكمة بومرداس مسجل في تاريخ 20-أوت 2002 تحت رقم 443-2002 لحضور جلسة بتاريخ 27 أوت 2002 كطرف متهم بجنحة القذف طبقا للمادة 296-298 من قانون العقوبات حسب ما ورد في الاستدعاء الصادر عن السيد وكيل الجمهورية لدى المحكمة .
و تعود تفاصيل القضية إلى شهر ديسمبر من السنة الفارطة ، حيث تقدم رئيس المجلس الشعبي الولائي بشكوى ضد المراسل يتهمه من خلالها بالقذف بناءا على موضوع تضمن عشوائية التسيير و سوء توزيع السكن الاجتماعي ، حيث تطق إلى المراسل إلى نماذج ذات صلة بذلك ، فالأمر الذي أزعج هذا المسؤول المنتحب و دفع به إلى الشكي و المقاضاة .
و للإشارة فان مصالح الأمن استدعته من خلال خلية الإعلام و الاتصال لدى ديوان والي ولاية بومرداس ، وهو إجراء يؤكد لا محالة نية أصحابه و غرضهم في إسكات الأقلام الحرة ، ومنابر التعبير المستقلة و النزيهة باعتبار الاستدعاء رسالة لكافة رفقاء المهنة

*- **الصحفي م. ك سوسة** مراسل جريدة (لو ماتن) بتيزي وزو الذي أصيب بجروح خلال تواجده في مهمة صحفية و تغطيته لمسيرة منعتها قوات الأمن حيث أصيب على مستوى ركبتيه بسبب تلقيه قنبلة مسيلة للدموع ، كما تعرض **كمال بوجادي** مراسل يومية (لا نوفال ربوبليكان) بتيزي وزو إلى الضرب المبرح خلال تغطيته لمظاهرات بوسط المدينة .
و في شهر جانفي 2002 تلقى رئيس مكتب (لكسبريسيون) بتيزي وزو تهديدات بالموت عن طريق الهاتف ، وحسب ذات المرسل فان المتحدث فهو احد إخوة بلعيد ابريكا ، احد مؤسسي حركة العروش .
و في منتصف شهر فيفري من سنة 2002 تعرض **حميد بن عطية** مراسل الصحيفة اليومية " اليوم" بعنابة بعد مضايقات و تحرشات من قبل الشرطة المحلية التي طالبته بان يمدها وثائق تتعلق بالحالة القانونية لمكتبه ، يأتي هذا بعد الانتقادات التي و جهها المراسل الصحفي الى الشرطة في إحدى المظاهرات الشعبية بالمنطقة .

و في نفس السنة تلقى الصحفي **نبيل شاوي** رئيس مكتب يومية (لو جون اندبوندو) بولاية عنابة تهديدات من طرف رجلين مجهولين ، وقبل هذا الحادث نشر المراسل تصريح لرئيس غرفة التجارة و الصناعة
، حيث وجه الصحفي اتهاما لأحد رجال المال بالمنطقة , وحسب الصحفي نفسه أن الرجلين الذين قدما إليه ما هما إلا عملاء لذلك الرجل النافذ .

* نقلا عن تقارير منظمة مراسلون بلا حدود 2002.2003

***- حسان بوراس**

مراسل عدة يوميات بولاية البيض ،تعرض إلى اعتداء يوم 20 جانفي 2003 من طرف ابن المدير العام للمنظمة الوطنية للمجاهدين بالبيض الذي كان برفقة ابن رئيس المجلس الشعبي البلدي للبيض واحد أوليائهم ، حيث قادما إلى منزل المراسل الصحفي و اعتدوا عليه ضربا و جرح على مستوى وجهه بالسلاح الأبيض ، منحه الطبيب الشرعي اثر ذلك توقفا عن العمل مدة 14 يوما ، وهذا بالرغم من أن المراسل قد سبق له أن حكم عليه يوم 14 جانفي ب06 أشهر سجنا وغرامة مالية قدرها 10.000 دينار جزائري من طرف

ويعود السبب في متاعب هذا المراسل إلى نشره رسالة تظم اعظاء من منطقة المجاهدين بولاية البيض وجهت إلى وزارة المجاهدين تدين فيها ماضي الأمين العام الحالي المنظمة

*** قضية : ج. لطفي :**

مراسل جريدة (لبارتي) بالجلفة الذي أودع الحبس لمدة 03 أشهر بتهمة القذف بتاريخ 14 افريل 2004 ودفع غرامة مالية قدرها 200.000 دج لصالح والي ولاية الجلفة الذي رفع ضده الدعوى جراء نشره موضوع حول انتحار مقاول في البناء بسب تجاوزات في السلطة المحلية

قضية : كمال قاسي :

*** مراسل جريدة (لو سوار)**

المتابع قضائيا منذ شهر ماي 2004 بسبب عدم إبلاغه عن الدر كي الذي كان في حالة فرار من مركز قيادته و كان جاريا البحث عنه ، وبعد نشر الصحفي لأسباب هروب الدر كي من الكتيبة ، تعرض إلى متابعات من طرف مصالح وكيل الجمهورية الذي أفرج عنه مؤقتا لكن مع إبقائه تحت المراقبة القضائية .

*** - الصحفي السيد عبد القادر دحماني**

مراسل جريدة الخبر بولاية الشلف خلال عام 2004 تعرض إلى اعتداء جسدي من طرف أشخاص لم يرق لهم مقال صحفي ، هذا الاعتداء جعل الطبيب الشرعي يمنحه عطلة مرضية مدتها 14 يوم .

وتستمر **مراسلون بلا حدود** في سرد الوقائع حول وضع الصحافة الجزائرية المستقلة و مشاكلها المتعددة في غياب قوانين تخدم المهنة وتذكر حالة الصحفي المراسل بيومية الخبر خلال شهر مارس 2004 الذي تعرض إلى تهديد من قبل احد الناشطين بلجنة المساندة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، حيث تعرض الصحفي و هو يهم بالدخول إلى بيته إلى محاولة اعتداء ، حيث اعترض سبيله ثلاثة أشخاص ملثمين ، ولحسن الحظ قام بالفرار و توجه إلى بيت والده في صباح اليوم الموالي خوفا على حياته

---

* نقلا عن تقارير منظمة مراسلون بلا حدود 2002 .2003

قضية حفناوي غول :

إن القضية التي كانت بمثابة **القطرة التي افاظت الكأس** خلال عام 2004 والمقصود بها قضيةالحفناوي بن عامر غول مراسل يومية اليوم بولاية الجلفة و مسؤول المكتب الجهوي للرابطة الجهوية لحقوق الإنسان الذي أودع الحبس المؤقت منذ تاريخ اعتقاله في 23 ماي 2004 قبل أن يحكم في حقه بالحبس لمدة 03 أشهر و غرامة مالية ، وقد بلغ عدد الدعاوي المرفوعة ضده عشرون 20 دعوى قضائية ، من بينها 07 رفعها والي الجلفة ، أما طبيعة المخالفة التي ارتكبها المراسل فهي لا تعدو أن تقتصر على تهمة القذف التي كانت بسبب ما نشره الحفناوي من فضائح بدءا بقضية وفاة ثلاثة عشر (13) رضيع ، ثم الانتحار الاستعراضي لمقاولة البناء بالولاية بسبب ما عاشه من سياسة الحقرة و المحسوبية ، وافتزازات الرشوة التي تمارسها السلطات المحلية في حق المواطنين بالولاية .
بالإضافة إلى تطرق الصحفي في إحدى مقالاته إلى مسالة انتهاك حقوق الإنسان و شروط عمل المراسل الصحفي المحلي بالجلفة ، ومنذ تاريخ 09 أوت 2004 دخل حفناوي غول في اضراب عن الطعام من اجل التنديد بالتعسف القضائي الذي استعمل في حقه ، واستمر في ذلك الوضع إلى غاية 25 أوت .
تقول **مراسلون بلا حدود** أن ما حدث للصحفي حفناوي غول من الممكن تكراره في أي ولاية خاصة في ضل التزام السلطات المركزية الصمت إزاء تصاعد موجة تهديد حياة الصحفيين و مثول العشرات أمام العدالة ، وتتساءل المنظمة بأسف شديد : هل يمكن أن يكون بالجزائر مستقبلا قانونا يحمي الصحفيين من ضغوطات السلطة ورجال النفوذ . (1)
كما عملت منظمة مراسلون بلا حدود على مساندة الصحفي أثناء فترة سجنه و ذلك بالتنديد عبر مختلف وسائل الإعلام للوضع الذي أل إليه الإعلام الجزائري ، و قامت مراسلون بلا حدود بمنح الصحفي حفناوي غول جائزتها السنوية لحرية الصحافة حيث تقول :" هذا الصحفي كان مسجون لمدة 06 أشهر بتهمة القذف لأنه أعلن عن فساد و تعسف السلطات المحلية بولاية الجلفة ". و التي كانت بمثالبة قيمة مالية تقدر بـ : 2500 اورو (2)

(1) http / rsf .fr / htm / mo / rapport 2004/ algérie
(2) Journal elwatan , reporters sans frontiers , un prix pour hafnaoui ghoul , 22 -10 2004 N° 4283

قضية علي تونسي و يزيد زرهوني ضد الخبر و الوطن :

الصحفي ن. رياض نشر مقال يوم الاثنين 24 فيفري 2003 بجريدة الخبر العدد 3711 مقال تحت عنوان " رسالة موجهة إلى السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة " ، إطارات من الأمن الوطني تكشف . هي قضية قذف و اهانة هيئة نظامية رفعها علي تونسي و يزيد زرهوني ضد الخبر و الوطن بعد نشر المقال .

وقد تضمن المقال توعدات مجموعة من إطارات مصالح الأمن الوطني بكشف ملفات عن تسيير المديرية العامة للأمن الوطني شريطة أن تلقى ضمانات من مصالح رئاسة الجمهورية ، متهمة المدير العام السيد علي تونسي و أمينه العام بتدهور الظروف المهنية و الاجتماعية لرجال الأمن و التجاوزات و اللاعدل و الإفراط في استعمال السلطة ، حيث عملت جريدة الوطن على نشر الموضوع نفسه ، حيث كتبت تقول :"أن إطارات من مختلف مصالح الأمن و بمختلف الرتب وجهت رسالة منذ أسبوع إلى رئيس الجمهورية يطالبون من خلالها بالتدخل العاجل لإنقاذ جهاز الأمن من التعفن الذي تسبب فيه المدير العام و الأمين العام للمديرية السيد محمود أمقران ."

وكان هذا المقال سبب القضية المرفوعة ضد جريدتي الخبر و الوطن ، في 10 ديسمبر 2003 نشرة جريدة الخبر مقال حول تأجيل القضية ، فمحكمة سيدي امحمد بالجزائر العاصمة أجلت النظر في قضية علي تونسي المدير العام للأمن الوطني مع الجريدتين المذكورتين أنفا إلى يوم 17 فيفري من السنة المقبلة ، وذلك بسبب غياب رئيس الجلة الذي اشرف على قضية بنك التنمية المحلية ببئر العاتر

إن هاته القضية حسب مراسلون بلا حدود اعتبرت قضية قذف و اهانة هيئة نظامية رفعها الشاكيان (السيد علي تونسي مدير العام للأمن الوطني ، ومحمود أمقران الأمين العام للأمن الوطني) ضد الجريدتين (1)

و للإشارة فان جميع قضايا القذف المرفوعة ضد الصحفيين و الجرائد الوطنية تم تأجيلها .؟ فبعد اقل من يوم من قرار المحكمة لرفض الشكوى ضد الخبر الوطن يتدخل السيد وزير الداخلية ويقحم نفسه و يجدد الدعوى و هذا ما أدهش محاميي اليوميتين من السرعة التي تمت بها دراسة الدعوى و التي تركز على نفس مضمون دعوى علي تونسي و أمينه العام . التي و التي تخص مديرا الخبر و الوطن ، و الصحفية سليمة تلمساني التي أدرجت جلستها في 06 جانفي القادم .

و في هذه الأجواء التي سادها التوتر و الحيرة في الأوساط الإعلامية وجد كل من الأستاذان المحاميان خالد برايو وزبير سوداني يتساءلان عن عن خلفيات تدخل السيد يزيد زرهوني مباشرة بعد قرار محكمة سيدي محمد

(1) http / rsf .fr / htm / mo / rapport 2004/ algér e

تقول **مراسلون بلا حدود** أن السيدين علي جري و عمر بلهوشات ، فقد اعتبرا القضية استمرار في تعسف السلطة ، و لا تخرج عن إطار المساومات التي تستعملها السلطة لضرب حرية التعبير و الرأي و تكميم الأفواه لا تكشف ممارساتها و حتى تمرر مشاريعها لضرب الديمقراطية و تحطيم ما تم تحقيقه بفضل تضحيات رجال الإعلام خلال العشرية الأخيرة

لقد كان **موقف مراسلون بلا حدود** واضحا من هذه الاعتداءات و المضايقات الناجمة عن تدخل السلطة الجزائرية و رجالها ذوو النفوذ الذي لا يهزم و الذي راح تصفه بالممارسة الغير القانونية و التي تبين مجددا تدخل وزير الداخلية في إجراءات قضائية لتحويل مسارها عن طريق استغلال مشين للعدالة .
فمن شان هذه التدخلات المتكررة للجهاز التنفيذي في عمل الجهاز القضائي أن تجعل منه اداة للقمع خاصة الصحفيين ، و هذا انطلاقا من إرادة معتمدة من السلطة في التمادي في إستراتجية التحرش وترهيب الصحافة المستقلة .
تعتبر مراسلون بلا حدود السيدين عمر بلهوشات و علي جري مثال لرجال الإعلام و المهنة في العالم فمثل هذه الانتهاكات و التهديدات هي بمثابة مصدر القوة التي تزيدهما حرصا على مواصلة المشوار . (1)

قضية الرسام الكاريكاتوري جمال نون :

السيد جمال نون رسام الكاريكاتير بيومية اليوم الناطقة بالغة العربية ، توبع بتهمة القذف الموجهة له من طرف المديرية العامة للتلفزيون الجزائري ، اثر رسم تم نشره يوم 09 اوت على صفحات الجريدة نفسها ، وقد حكم على الصحفي ب: 02 مليون دينار جزائري .

وعن هذه الأوضاع يقول السيد **روبر مينار** :" أن هذا الانحراف الخطير و بهذه الحادثة الجدية تعجل الانهيار في حكم القانون ، وتظهر بان فكرة الحرية الصحفية بدون معنى في الجزائر ."
و أضاف **مينار** أن المنظمة قلقة من تكرار استعمال أساليب لتخويف الصحفيين و تدعو السلطات الجزائرية لوضع حد و بسرعة لمنطق اللاعقاب الذي يزداد داخل البلد .

و قالت المنظمة الحقوقية المدافعة عن حرية الصحافة أن اسم جمال نون عاد إلى الظهور من جديد في 10 أوت ، بعد ثلاثة أيام اجبر خلالها على الاختفاء و تغيير مسكنه بسبب التهديدات من قبل مستخدمي و صحفيي التلفزة الجزائرية ، و أشارت إلى أن محطة التلفزيون بدأت حملة تشهير ضد جمال نون و تسميته بالإرهابي و تشبيهه بزعيم الجيا السابق عنتر زوابري ، بتحريض من رئيس نقابة التلفزة جمال معافة .

(1) http / WWW.RSF.FR / RAPPORT 2003
www.rsf . (2) http fr / algérie / htm / mo/ rapport 2003

لقد نشر السيد جمال نون رسما كاريكاتوريا انتقد فيه طريقة توظيف النساء في التلفزة ،عندها بدا عشرات من عمال و صحافيين التلفزة التجمع خارج مكاتب جريدة اليوم في دار الصحافة " الطاهر جاووت " وحسب الشهادات فالمحتجون حاولوا اقتحام مكاتب الصحيفة بقوة ، و بعد أن رفضوا اقتراحا من مدير الجريدة بإرسال وفد من 03 أعضاء ، بدا المحتجون باهانة صحفي " اليوم " و تهديد جمال نون ، واخبروا الصحفيين أنهم إذا اقتحموا مقر الجريدة فانهم سيحطمون كل شيء ، و أنهم يحتفظون بحقهم في متابعة مسؤولي الصحيفة قضائيا .

وكان قد حكم على الصحيفة بدفع 210.000 دج في جويلية 2002 كتعويض عن الإضرار نتيجة لدعوى رفعتها التلفزة بسبب مقاله حول الأخطاء في التسيير المالي اعتبرتها قذفا .

(1) نفس المرجع السابق

و في الأخير لنا وقفة مع موضوع الساعة وهي قضية مدير جريدة (le matin)

قضية محمد بن شيكو :

محمد بن شيكو مدير جريدة لوماتن الذي وضع رهن الحبس بناءا على شكوى رفعتها وزارة المالية ضده ، بتهمة " مخالفة التشريع و التنظيم الخاص بحركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج ، طبقا للمواد الأولى و الثانية و الثالثة من الأمر رقم 96-22 المؤرخ في 09 جويلية 1996 المعدل بالأمر رقم 01 المؤرخ في 09 جويلية 2003 .

وجاء في محضر الشرطة القضائية ، الذي بينت على أساسه التهمة المنسوبة لبن شيكو أن هذه الأخيرة " كشفت لدى السيد بن شيكو سندات الادخار مجهولة الهوية و دفتر الشيكات وبطاقة البنك ، ثم أعيدت له ".(1)

وان كان السيد محمد بن شيكو في أول المطاف قد عبر عن ارتياحه تجاه العدالة التي سلكت طريق الاستقلالية في هذه القضية ، فان محامي الجريدة السيد برغل خالد قد تسائل عن التهمة الموجهة إلى بن شيكو ، والتي وبررها بوجود نزاع حاولوا غطاءه قانونيا ، حيث يقول المحامي نفسه :" سنرى أن تقبل العدالة الجزائرية أن يعاقب مواطن بسبب حمل سندات أو دفتر شيكات ، وتفتح بذلك الباب للتعسف " (2)

ومن جهتها مراسلون بلا حدود تأكد أن السيد بن شيكو و جريدته قد عملا على مواكبة جديد الساحة الإعلامية بالجزائر ، فلم يبخل في الكتابة و كشف تعسف السلطات و كشف الوزارات ، كما تذكر جيدا انه قبل الأيام القليلة من الانتخابات التشريعية لـ 08 افريل 2004 عمل السيد بن شيكو على إصدار كتابه الذي يحمل عنوان " بوتفليقة بهتان الجزائر " .

ومن ثمة بدا واضحا تعسف السلطة ، وقيامها بمجموعة من المشاكل التي تصب في الحد من الممارسة النزيهة للمهنة .(3).

اعتبر السيد محمد بن شيكو هذا الإجراء يدخل في إطار حملة القمع المسلطة ضده أولا وعلى الصحف المستقلة ثانيا من طرف وزير الداخلية يزيد زرهوني من جهة ، وانتقاما من الخط الافتتاحي للجريدة من جهة أخرى ، كما اعتبرها تهجما مباشرا على شخصه بسبب كتابه الأخير " بوتفليقة بهتان الجزائر " وان الحكومة لم تتمكن من وضع هذا الأمر جانبا لمقاضاة بن شيكو وحده . (4)

كما عقدة ندوة صحفية نشطها مدير (لوماتن) في 06 مارس 2004 بمقر الجريدة وبحظور عدد من الشخصيات السياسية و الإعلامية و من المجتمع المدني من بينهم رئيس الحكومة

---

(1) http / WWW.RSF.FR / RAPPORT 2003

(2) م. ايوانوغان : مدير لوماتن تحت الرقابة ، جريدة الخبر . يوم 28 اوت 2003 ، اص:03

(3)موقع مراسلون بلا حدود : نفس المرجع السابق .

(4) كهينة حارش ، بن شيكو يجري اليوم احر محاولة التفاهم مع مصلحة الضرائب جريدة الفجر ،يوم 06 مارس 2004 ، العدد 1033

لسابق سيد احمد غزالي ، عبد العزيز رحابي ، عبد القادر صلاة عضو المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني ، والسيدة ليلى عسلاوي إضافة إلى المجاهدة اغيل حريز و الأمين العام للحركة الديمقراطية الهاشمي شريف ، حيث وصف الكثير من المتدخلين الإجراءات المتخذة ضد لوماتن بمحاولة تكميم الأفواه و خنق الصحافة و حرية التعبير . (1)

أعربت مختلف النقابات و الفيدراليات و المنظمات الناهضة بالدفاع عن حقوق الإنسان على مساندتها للصحفيين الجزائريين ، فنقابة الصحفيين المصريين استنكرت للضغوط التي تمارس ضد الصحافة المستقلة في الجزائر ، وأعلنت تضامنها مع الصحفيين الجزائريين الذين يسعون إلى تأكيد مبادئ الحرية و الديمقراطية و التعددية الإعلامية ، منددة بسجن السيد بن شيكو و مطالبة بوقف الحملة المعلنة على الصحفي و إطلاق ساح هذا الأخير (2)

وأمام التنديد الكبير الذي لقيه سجن بن شيكو،وتأييد مجلس قضاء الجزائر الحكم الصادر في حق الصحفي ومدير يومية لوماتن المتوقفة عن الصدور بالسجن النافذ لسنتين ، عبرت مراسلون بلا حدود عن استيائها من القرار بتهمة ارتكاب مخالفة مرتبطة بقانون الصرف ، وشجبت المنظمة بشدة " التصعيد الخطير في قمع الصحافة الخاصة"
و أوضح بيان المنظمة الموقع من طرف الأمين العام ، روبير مينار " إننا مندهشون من صرامة الحكم المسلط ضد بن شيكو ، وقد تم تبرير ذلك بالمخالفات المرتبطة بقانون الصرف لحمل هذا الصحفي على السكوت ولكن أيضا من اجل تحذير كل من حاول انتقاد السلطة أمثال محمد بن شيكو الذي لم يتردد في الكشف عن الاختلالات السياسية الخطيرة . كما نددت منظمة مراسلون بلا حدود من التحرش الكبير للسلطة ضد الصحافة (3)

و باستمرار تواجد محمد بن شيكو بالسجن لانقضاء الحكم الصادر في حقه ، ازدادت الأوضاع الصحية للصحفي تأزما وتدهورا ، وهي الحالة التي زادت الطين بلة و التي جعلت رجال الإعلام يثورون تأييدا وتنديدا بخطورة الوضع الذي أل إليه هذا الأخير .

من جهتها منظمة مراسلون بلا حدود حذرت من خطر تعرض السيد محمد بن شيكو إلى أي مكروه بالسجن خاصة وانه يعاني من حالة مرضية قبل دخوله إلى السجن
يوم 26 اكتوبر2005 احتشد نحو عشرين ناشطا من "مراسلون بلا حدود " أمام مبنى السفارة الجزائرية بباريس للتعبير عن تذمرهم من انقضاء 500 يوم على تاريخ ايداع محمد بن شيكو مدير " لوماتن " الحبس ، وقد قاموا برفع شعارات وتعليق بالونات تحمل ألوان العلم الجزائري وقد تم ربطها بأكياس بها كمية من الأدوية للتعبير عن حاجة هذا الصحفي إلى تلقي العلاج الضروري .
وقالت مراسلون بلا حدود في بيان لها " أننا منشغلون من وضعه الصحي الذي يعرف تدهورا كبيرا في الأشهر الأخيرة "

(1) كهينة حارش :جريدة الفجر، المرجع السابق
(2) ن. رياض الصحفيون المصريون يتضامنون مع زملائهم الجزائريون: جريدة الخبر 28 جويلية 2004 ، العدد" 1450.
(3) مراد محامد :مراسلون بلاحدود مندهشة من تاييد حكم سجن بن شيكو ، جريدة الخبر 14 اوت 2004 ، العدد: 4164

و أعلنت المنظمة التي تتخذ من العاصمة الفرنسية عاصمة لها أنها أودعت طلبا رسميا لدى مصالح السفارة قصد الإفراج عن الصحفي بن شيكو،و قالت في بيان رسمي لها " إننا نصر على ضرورة أن تتوقف السلطات الجزائرية عن التحرش بالصحافيين و أن تطلق سراح بن شيكو في اقرب وقت "

وقدرت أن هذا الصحفي السجين " قد دفع غاليا جدا ثمن حرية التعبير " .
وكانت مراسلون بلا حدود قد أصدرت الأسبوع الماضي بيانا حول وضع حرية التعبير في العالم و أدرجت فيه الجزائر في المرتبة 129 ، وقالت أن تراجع مكانة الجزائر راجع إلى عدة أسباب أبرزها سجن بن شيكو و سوء معاملة المراسلين و التحرش بالصحافيين (1)

تصف منظمة **مراسلون بلا حدود** السنوات الأخيرة بأنها السنوات التي تعرض فيها الصحفيون لمختلف أشكال الاضطهاد و التصفية الجسدية , بل إن مثل هذه التجاوزات لم تخص الدول التي صنفت ضمن دائرة الدول القامعة للحريات بل تجاوزتها لتطال حتى الدول الصناعية المتطورة .
وكمثال عن تردي الأوضاع العامة للمهنة نأخذ حصيلة عام 2003 التي تكشف عنها مراسلون بلا حدود :

- ☒ سجل مقتل 42 صحفيا و هو أعلى مستوى منذ 1995 حيث سجل 49 اغتيلا من بينهم في الجزائر ، فيما سجل مقتل 25 صحفيا عام 2002 و31 صحفيا عام 2001 .
- ☒ تم اعتقال 766 صحفي مقابل 692 عام 2002 و تعرض 1460 صحفي للاعتداء الجسدي و التهديد مقابل 1420 عام 2002 ، ومن بين الدول التي يتعرض فيها الصحفيين للاعتقال ، ، كوبا بـ 30 صحفي وبيرمانيا بـ 17 صحافيا ثم اريتريا بـ 14 صحفيا ، إيران بـ 11 صحفيا .
- ☒ تعرضت 501 وسيلة إعلام لمقص الرقابة مقابل 389 عام 2002
- ☒ إلى غاية بداية جانفي 2004 124 صحفي رهن الاعتقال ، فيما لايزال معارضون من مستخدمي الانترنت في السجن في ذات الفترة . (2)

وبذلك أصبح وضع الإعلام و الصحافة في العالم يعتبر المرآة التي تعكس الوضع الحقيقي , لان الصورة القاتمة للصحفيين الذين تم تصفيتهم في مختلف إنحاء العالم تعكس القوانين والأعراف و المواثيق الدولية التي تؤكد على ضرورة حماية أهل الاختصاص من الإعلام في وقت الحرب و السلم ,
كما عملت مراسلون بلا حدود على وضع توصيات تعتبرها نقاط يلزم النهوض بها في الجزائر :

- تعديل قانون العقوبات وذلك برفع عقوبة السجن على الصحفيين
- إنهاء المتابعات القضائية المرفوعة من طرف الجيش ضد الصحفيين
- فتح تحقيقات حول الاعتداءات و التهديدات التي يتعرض لها الصحفيون خاصة المراسلون

---

(1) ع.ا : محققون بلا حدود تنظم تجمعا اما م سفارة الجزائر بباريس ، جريدة الخبر يوم 27 اكتوبر 2005 العدد : 4537
(2) جريدة الخبر ، يوم 03 ماي 2004
(3) جريدة الصحفي لقسم علوم الإعلام و الاتصال – الجزائر – يوم 03 ماي 2003 ، ص:05

و خلاصة القول أن معالجة منظمة مراسلون بلا حدود لوضع الصحافة المستقلة في الجزائر ، خلال مرحلة الوئام المدني و ما تبعها من مصالحة وطنية بداية من 2000 اتسم نوعا ما بالجدية حيث بدات المنظمة تتعامل مع المواضيع بنوع من الحذر ، و بعد اعترافها بخطئها عملت على مواكبة أحداث الإعلام الجزائري بأكثر مصداقية و موضوعية حيث اتجهت إلى **المعالجة المتكاملة** ، من خلال البحث عن الحقائق وتقصيها .

موقـــف منظمـــة مراســـلون بلاحـــدود لوضـــع الصـــحافة المســـتقلة فـــي الجزائـــر :

مراحل المعالجة	السنة	مؤيد	معارض	محايد
المرحلة الأولى :من 1992 1995	1993	-	معارض	-
	1994	-	معارض	-
	1995	-	معارض	-
المرحلة الثانية من : 1995 1996	1995	-	-	محايد
	1996	-	-	محايد
المرحلة الثالثة من 1997 إلى 1998	1997	-	معارض	-
	1998	-	معارض	-
المرحلة الرابعة من 1999 إلى 2004	2001	مؤيد	-	-
	2002	مؤيد	-	-
	2003	مؤيد	-	-
	2004	مؤيد	-	-

موقف منظمة مراسلون بلاحدود من الصحافة المستقلة في الجزائر :

يكشف لنا هذا الجدول أن موقف منظمة مراسلون بلا حدود من وضع الصحافة المستقلة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1992 إلى 2004 تراوح مابين موقف معارض و محايد ومؤيد ، وجاءت هذه المواقف في كل مرحلة من مراحل المعالجة الإعلامية التي تبنتها منظمة مراسلون بلا حدود لوضع الصحافة المستقلة في الجزائر ، وحسب المواقف الرسمية من العلاقة القائمة بين الصحافة و الإرهاب طيلة فترة الدراسة .

فجاء موقف منظمة مراسلون بلا حدود خلال المرحلة الأولى الممتدة من 1992 إلى 1995 معارضا لوجود الصحافة المستقلة وعمل الصحافيين بهذا القطاع ، والموقف المعارض يتم فيه التركيز على عدم الاستقرار و التفكك و الضعف وعدم الانضباط ، بمعنى التركيز على الجوانب السلبية للموضوع محل الاهتمام ، وهذا ما حدث بالضبط خلال هذه المرحلة ، حيث قام العاملون بمنظمة مراسلون بلا حدود ببث أخبار الإرهاب بشكل مكثف ، والانحياز إلى أعمالهم مدعمين إياهم بأنهم أصحاب قضية يجب الوقوف بها ، فكان هذا بمثابة الدعم القوي للتعريف بالإرهاب وما يرمي إليه الإرهابيين ، وهذا ماحقق الدعاية لأعمالهم على الصعيد الداخلي و الخارجي .

إذن منظمة مراسلون بلا حدود كانت تعارض الصحافة المستقلة خلال هاته المرحلة من خلال الحديث عن تأزم الوضع السياسي وإلغاء المسار الانتخابي ، و التركيز على كون الصحافة المستقلة تساند السلطة .وجاء موقفا منظمة مراسلون بلا حدود مخالفا لموقف النظام السياسي آنذاك المعارض للصحافة المستقلة و الإرهاب ، لتقع منظمة مراسلون بلا حدود في فخ الإرهاب و تتحول إلى منبر لتمرير أهدافهم بطريقة غير واعية ، حيث خلقت نوع من الرعب داخل المجتمع ، بمعنى قامت بترويع المجتمع بالإضافة إلى المساهمة في الإشهار و الدعاية للإعمال الإرهابية .

أما موقف منظمة مراسلون بلا حدود خلال المرحلة الثانية من 1995 إلى نهاية 1996 كان محايدا ، و الموقف المحايد هو الذي لا يأخذ موقف صريح موحدا اتجاه موضوع معين حين يتم طرحه بشكل سردي وصفي ، ويتم التطرق إلى الموضوع محل الدراسة بأسلوب متوازن .
وخلال هذه المرحلة كانت منظمة مراسلون بلا حدود تتحدث عن أخبار الصحافة و الإرهاب من خلال تقاريرها ، كما مارست خلال هذه المرحلة عملية انتقالية في حديثها عن أخبار الصحافة دون أخرى .

إن منظمة مراسلون بلا حدود في هذه المرحلة اتخذت موقفا محايدا من وضع الصحافة المستقلة ، حيث كانت تتكلم عن مواضيع دون الأخرى وتمارس عملية انتقائية بحديثها عن بعض الحالات كمسالة الصحافيين المفتقدين التي أولتها أهمية ، إضافة إلى الحديث عن القرار الوزاري الخاص بالمعلومة الأمنية ، وجاء هذا الموقف بعيدا عن واقع الصحافة و الصحفي وما يتعرض له من جراء العمليات الإرهابية كالاغتيالات ، في حين اكتفت بسرد طفيف لأمور نحن في غنا عنها أي أولت أهمية لأمور لا تستحق الأهمية المخصصة لها في أثناء معالجة ملف الصحافة المستقلة ، خاصة الفترة هاته .

ويتضح لنا من خلال الجدول نفسه أن موقف منظمة مراسلون بلا حدود معارضا لوضع الصحافة المستقلة خلال المرحلة الثالثة من 1997 إلى 1998 ، وكانت منظمة مراسلون بلا حدود خلال هاته الفترة تتحدث عن أخبار المجازر الجماعية التي شهدتها الجزائر ، ومن ذلك شن الحملة الغربية التي كان عنوانها السؤال الشهير من يقتل من في الجزائر ؟
لان المرحلة التي سبقتها قد أحدثت فراغا أدى إلى الغموض و بروز الإشاعة حول حقيقة مرتكبي الأعمال الإرهابية لذا جاء موقف منظمة مراسلون بلا حدود معارضا ، يرتكز على الجوانب السلبية للموضوع .

كما يكشف لنا الجدول أن موقف منظمة مراسلون بلا حدود كان مؤيدا خلال مرحلة الوئام المدني و الممتدة منذ 1999 لقانون الوئام المدني كحل سياسي للازمة قصد تحقيق السلم و الأمن ، و الموقف المؤيد الذي يعكس الجوانب الايجابية في موضوع الدراسة ، كالتركيز على مواضيع الاستقرار السياسي .

وتم خلال هاته الفترة اعتراف منظمة مراسلون بلا حدود بما ارتكبته من أخطاء في صالح الإعلام الجزائري بصفة عامة و الصحافة المستقلة بصفة خاصة ، و تم في المرحلة هاته الفصل بين المتغيرات الثلاثة (الصحافة ، السلطة و الإرهاب) ، باعتبار أن الصحافة تعيش بين مضايقات السلطة و خطر الإرهاب ، إضافة إلى أن منظمة مراسلون بلا حدود في هاته الفترة دخلت إلى الجزائر من اجل تقضي الحقائق ، التي جلها يصب حول قضية الصحافة و الإرهاب و قضية الصحافيين المفتقدين منذ سنوات التسعين ، كما جاء في مجمل التقارير منذ 2001 اعتراف و تصحيح في شكل ملخصات لما سبق من تداول خطاء في شان اكبر القضايا قيد الدراسة .

وهكذا فان موقف منظمة مراسلون بلا حدود خلال هذه المرحلة جاء مؤيدا لمسعى الوئام المدني و المصالحة للقضاء على آفة الإرهاب ، من اجل استتباب الأمن ، وكذا جاء الموقف الأخير مطابقا لموقف النظام السياسي السائد بالجزائر و الذي أعلن عن مشروع قانون الوئام المدني .

ومن هذا تقول منظمة مراسلون بلا حدود أن الجزائر قد أبلت حسنا بسياسة استتباب الأمن و السلم ، وهذا ما جعل صورة الجزائر تتحسن في الخارج " .
ومما سبق يتضح لنا ان مواقف منظمة مراسلون بلا حدود من الصحافة المستقلة في الجزائر جاءت :
معارضة خلال المرحلة الأولى و الثانية (1992 إلى 1996)
محايدة خلال المرحلة الثالثة (1997 إلى 1998)
بينما في الأخير كان موقفها مؤيدا لوضع الصحافة المستقلة و مسعى الجزائر نحو الوئام و المصالحة من اجل إحلال الأمن و السلم .
وما يلاحظ أن مواقف منظمة مراسلون بلا حدود جاءت في بداية سنوات التسعينات منافية للوضع الحقيقي الذي تعيشه الجزائر و مواقف السلطة الجزائرية ، إلا أن المرحلة الأخيرة واكبت التطور الحاصل بعد زيارة وفد منظمة مراسلون بلا حدود إلى الجزائر في جوان 2000

ردود أفعال الصحافيين اتجاه المعالجة

1.VI: خصائص عينة الدراسة

1.1 – الصحف المستقلة التي ينتمي إليها المبحوثين :

لم يكن اختيارنا لعينة الصحف المستقلة التي ينتمي إليها مجموع المبحوثين قصديا بل كان عشوائيا إلا أن في اختيارنا هذا لجانا إلى الجرائد الأكثر سحبا و مقروئية و التي لها صدى في أوساط الجمهور .

إن العينة المختارة من الصحف المستقلة تمثلت في مجموع 11 جريدة ، منها 06 صحف ناطقة باللغة العربية و 05 ناطقة باللغة الفرنسية و حسب أخر الإحصائيات التي قام بها الدكتور إبراهيم إبراهيمي حول عدد الجرائد و حجم سحبها على الساحة الإعلامية بالجزائر خلال شهر جوان 2004 و التي بينت أن عدد اليوميات يقدر بـ 34 يومية بعد أن توقفت 06 يوميات عن الصدور خلال الفترة الممتدة من جوان 2001 إلى جوان 2004 ، وفيما يلي حجم سحب الصحف اليومي للعينة المختارة في دراستنا هاته .

الصحف الخاصة	حجم سحب الجريدة اليومي
الخبر	410000
Liberté	150000
El watan	90000
Le soir d'Algérie	75000
الشروق اليومي	70000
الأحداث	19000
L'expression	35000
اليوم	21000
Le jeune indépendant	15000
الفجر	15000
البلاد	21000

الجدول رقم(05) يوضح عينة الصحف التي اعتمدت عليها الدراسة

2.1 : عينة الصحفيين المبحوثين الذين شملتهم الدراسة :

يقدر العدد الإجمالي للصحفيين المبحوثين الذين شملتهم الدراسة بـ 120 صحفي موزعين كالتالي :

1- **توزيع الصحفيين حسب الجنس** :

ارتأينا في بحثنا هذا أن يكون متغير الجنس احد البيانات الشخصية الأولى و هذا ما جعلنا ندرج فئتي الذكور و الإناث ضمن الخطوات الأساسية المعتمدة في الدراسة

المتغيرات	العدد	النسبة
ذكر	86	% 71.66
أنثى	34	% 28.33
المجموع	120	% 100

الجدول رقم(06) يمثل توزيع الصحفيين حسب الجنس

تبين نتائج المتحصل عليها أن اكبر عدد من الصحفيين المبحوثين الذين شملتهم الدراسة هم من فئة الصحفيين الذكور حيث يقدر عددهم ب 86 صحفي من أصل 120وهو العدد الإجمالي لعينة المبحوثين ، ثم تلتها نسبة الإناث التي مثلتها 34 صحفية بنسبة 28.33 % من المجموع الإجمالي للعينة .

و الملا حظ أن هاته النسب تعكس ما توصلت إليه نتائج الدراسة الميدانية التي أجريناها على مستوى المؤسسات الإعلامية مع مدراء الجرائد و رؤساء التحرير ، بالإضافة إلى الملاحظات و المقابلات التي قمنا بها خلال تواجد داخل المؤسسات الصحفية ،

2- **الشهادات المتحصل عليها عند الصحفيين الذين شملتهم الدراسة** :

و كما لا يخفى عن الكل أن الشهادة العلمية أو درجة التأهيل العلمي هي احد المعايير الأساسية التي تسمح للفرد بالالتحاق بوظيفة أو شغل أي منصب في حياته اليومية ، و مهنة الصحفي كغيرها من المهن التي تقتضي و تستدعي ضرورة تأهيل دراسي في اختصاص الصحافة و قدر كاف من الدراسة حتى يكون قادرا على الإلمام بين الصدق و الموضوعية و الدقة في معالجة المسائل المتعامل معها ، و لهذا أدرجنا متغير الشهادات كمعيار أساسي في دراستنا و كانت نتائج العينة المدروسة كالتالي:

المتغيرات	العدد	النسبة
ليسانس	88	%73.33
ماجستير	21	%17.50
دراسات عليا	11	% 9.16
المجموع	120	% 100

الجدول رقم (07) يمثل توزيع الصحفيين حسب الشهادات

تشير هاته النتائج أن أعلى نسب من عينة المبحوثين أي 88 صحفي مايعادل 73.33 % من مجموع 120 صحفي الذين شملتهم الدراسة حائزين على شهادة جامعية في اختصاصات مختلفة كعلوم الإعلام و الاتصال ، العلوم السياسية ، و علم الاجتماع .
يأتي في المرتبة الثانية مجموع 21 صحفي ذوي مستوى أعلى من سابقه (ماجستير) بنسبة 17050 % ، في حين لم يتجاوز متغير الدراسات العليا نسبة 9.16 % من مجموع 120 صحفي الذين شملتهم هاته الدراسة

3- متغير الخبرة المهنية عند المبحوثين الذين شملتهم الدراسة :

لقد عملنا على اختيار هذا المتغير للنظر في مدة مزاولة الصحفي لهاته المهنة في هذا القطاع ، من اجل الوصول إلى الخبرة التي يتحلى بها افرد العينة المدروسة ،و الوصول إلى معلومة أكثر وزنا و إقناعا

المتغيرات	العدد	النسبة
اقل من 05 سنوات	44	% 36.66
من 05 إلى 10 سنوات	48	% 40.00
أكثر من 10 سنوات	28	% 23.33
المجموع	120	% 100

الجدول رقم (08) توزيع الصحفيين حسب الخبرة المهنية

تشير النتائج أن اكبر نسبة من الصحفيين 40 % من مجموع 120 فرد يزاولون هاته المهنة كإعلاميين من 05 إلى 10 سنوات و هي النسبة التي شكلت 48 صحفي من عدد المبحوثين ، تلاها في المرتبة الثانية نسبة الصحفيين الجدد بالمهنة أي اقل من 05 سنوات بنسبة معدلها 36.66 % ، ليأتي في المرتبة الثالثة و الأخيرة وجود 28 صحفي من المجموع الإجمالي للعينة المدروسة المقدر بـ 120 و الذي عادل نسبة 23.33 %

و هم الصحفيين الأكثر خبرة و حنكة من الآخرين و الذين كانت مدة مزاولتهم للمهنة تفوق 10 سنوات خبرة .

4- متغير لغة الممارسة المهنية عند المبحوثين الذين شملتهم الدراسة :

المتغيرات	العدد	النسبة
عربي	58	%48.33
فرنسي	44	%36.66
عربي و فرنسي معا	18	%15.00
المجموع	120	%100

الجدول رقم (09) يمثل توزيع الصحفيين حسب لغة الممارسة المهنية

تشير نتائج الجدول أعلاه أن اكبر فئة من الصحافيين يمثلها صحفيين يشتغلون بالجرائد الناطقة باللغة العربية بنسبة تعادل 48.33 % ، ثم تلاها في المرتبة الثانية الصحفيين العاملين بالجرائد الناطقة باللغة الفرنسية و المقدر عددهم 44 صحفي من مجموع 120 آخرين بنسبة قدرها 36.66 % ، وفي الأخير سجلنا عدد الصحفيين العاملين بالجرائد الناطقة بالعربية و هم نفسهم الذين يمارسون نشاطهم الإعلامي بالجرائد الناطقة باللغة الفرنسية و الذين قدر عددهم بـ 18 صحفي أي مايعادل نسبة 15 %.

5- متغير المسؤولية المهنية عند المبحوثين الذين شملتهم الدراسة :

المتغيرات	العدد	النسبة
صحفي	94	% 78.33
رئيس تحرير	18	% 15.00
مدير	08	% 6.66
المجموع	120	% 100

الجدول رقم (10) يمثل توزيع الصحفيين حسب المسؤولية المهنية

يتضح من خلال النتائج المتحصل عليها أن اكبر عدد من المبحوثين المقدر بـ 94 من الحجم الإجمالي لعينة المدروسة المقدرة 120 هم صحفيين عاديين يعملون بالقطاع الخاص ، أما النسبة الثانية كانت لعدد من الصحفيين الذين يشغلون مناصب في المؤسسات الإعلامية كرؤساء تحرير و الذين قدرت نسبتهم مايعادل 15 % ، لنلمس في الأخير تعاون من بعض المدراء الذين تم إحصائهم في 08 أفراد ، أضفوا على الدراسة قدرا هاما من الإثراء ، و استغلت الفرصة لإجراء بعض من المقابلات .

IV. تحليل الجداول البسيطة الممثلة لمواقف منظمة مراسلون بلا حدود وردود أفعال الصحافيين اتجاهها مع تبيين دور المتغيرات في تحديد موقف الصحافيين حسب الجداول المركبة :

- **المحور الأول : المنظمات غير الحكومية:**

السؤال رقم(01) : علم صحفيي الجرائد المستقلة بوجود منظمات غير حكومية تعمل لأجل الدفاع عن حرية الصحافة

العينة / الإجابة	العدد	النسبة
نعم	120	% 100
لا	00	%00
المجموع	120	%100

الجدول رقم (11) يوضح مدى معرفة الصحافيين الجزائريين بالجرائد المستقلة للمنظمات غير الحكومية التي تعمل لأجل الدفاع عن حرية الصحافة

يتفق غالبية المبحوثين بنسبة 100% على الإدراك بوجود منظمات غير حكومية جاءت لأجل الدفاع عن حرية الصحافة ، ولم يسجل أي توجه للبعض الأخر على عدم علمهم لمثل هاته المنظمات الناهضة بمبدأ الحق في الإعلام و حريته .

السؤال رقم(01): حسب متغير الجنس :

السؤال الأول					
المتغير	الإجابة	نعم		لا	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
الجنس	ذكر	86	% 71.66	00	% 00
	أنثى	34	% 28.33	00	% 00
	المجموع	120	% 100	00	% 00

الجدول رقم (12) يوضح علم الصحفيين بوجود منظمات غير حكومية تعمل على الدفاع عن حرية الصحافة حسب متغير الجنس عند المبحوثين

تمت مواقفه كل الصحفيين المبحوثين على علمهم بوجود منظمات غير حكومية تنهض لأجل الدفاع عن حرية الصحافة ، و هذا ما يدل على إجماع الفئتين ذكور و اناث على ذلك حيث أن العدد الإجمالي للذكور المقدر بـ 86 و الذي يعادل نسبة 71.66 % على علم بوجود هاته المنظمات ، أما الفئة الثانية إناث و التي عددها الإجمالي 34 هي الأخرى سجلت إدراكها بوجود هاته الأخيرة بنسبة قدرها 28.33 % .

السؤال رقم (01): حسب متغير الشهادات :

السـؤال الأول					
الإجابة / المتغير		نعم		لا	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
الشهادات	ليسانس	88	%73.33	00	00
	ماجستير	21	%17.50	00	00
	دراسات عليا	11	%9.16	00	00
	المجموع	120	%100	00	00

الجدول رقم (13) يوضح علم الصحفيين بوجود منظمات غير حكومية تعمل على الدفاع لأجل حرية الصحافة حسب متغير الشهادات عند المبحوثين

يتضح لنا أن نسبة الصحفيين المبحوثين التي أثبتت علمها بوجود منظمات غير حكومية تعمل لأجل الدفاع عن حرية الصحافة و المقدرة بالعدد الإجمالي للعينة المدروسة أي مقدار 120 فرد ، كانت فيها الأغلبية المطلقة للذكور على غرار الإناث كما أشار الجدول السابق .

في هذا الجدول و حسب متغير الشهادات المدرج يتضح لنا أن نسبة الصحافيين المتحصليين على شهادة الليسانس هي أغلبية الصحفيين المبحوثين في هذه العينة و التي قدرت بنسبة تعادل 73.33 % ، كذلك الصحفيين من مستوى مابعد التدرج أي الماجستير و الذي سجل وجود 21 فرد وهو مجموع الصحفيين في هذا المستوى من العينة نفسها و الذين أكدوا على علمهم بمثل هاته المنظمات و الأعمال التي تقوم بها و كذا الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها في المجتمع الدولي المعاصر ، أما النسبة المتبقية من المبحوثين فقد شملت الصحفيين المتواجدين في إطار الدراسات العليا و قد كان جل صحفيي الدراسات العليا على علم بالموضوع و الإدراك بتواجد منظمات غير حكومية تعمل لأجل الدفاع عن حرية الصحافة . و في الأخير نشير أن كل الصحفيين من مختلف الشهادات حسب العينة المدروسة هم على علم بوجود منظمات غير حكومية تهدف إلى الدفاع عن حرية الصحافة .

السؤال رقم (01): حسب متغير الخبرة المهنية :

السـؤال الأول					
الإجابة		نعم		لا	
المتغير		العدد	النسبة	العدد	النسبة
الشهادات	اقل من 05 سنوات	44	% 36.66	00	00
	من 05 إلى 10 سنوات	48	% 40	00	00
	أكثر من 10 سنوات	28	% 23.33	00	00
	المجموع	120	% 100	00	00

الجدول رقم (14) يوضح علم الصحفيين بوجود منظمات غير تعمل للدفاع عن حرية الصحافة حسب متغير الخبرة المهنية عند المبحوثين

من خلال الجدول يتبين لنا أن عدد المبحوثين الذين أدلو بإجاباتهم عن السؤال الأول و أكدوا على علمهم بوجود منظمات غير حكومية تعمل لأجل الدفاع عن حرية الصحافة هم الصحفيين المبحوثين و الذين امضوا في قطاع الإعلام الخاص بين 05 إلى 10 سنوات بنسبة تقدر بـ 40 % .

ثم تلاها نسبة الصحفيين الأقل خبرة في الميدان أي اقل من 05 سنوات و هي فئة المبتدئين على حسب قول احد الصحفيين ، و الذين سجلوا نسبة 36.66 % من مجموع أفراد العينة المدروسة .

ليأتي في المرتبة الثالثة عدد الصحفيين الأكثر خبرة وهم الذين زاولوا عملهم في القطاع أكثر من 10 سنوات و قد قدرت نسبتهم ما يعادل 23.33 % ، من خلال ما سبق نشير إلى أن كل إفراد العينة المدروسة بمختلف سنوات الخبرة المهنية هم على علم بوجود هاته المنظمات العاملة على تحقيق حرية الصحافة .

السؤال رقم (01) : حسب متغير لغة الممارسة:

السـؤال الأول					
الإجابة / المتغير		نعم		لا	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
لغة الممارسة	عربي	58	% 48.33	% 00	% 00
	فرنسي	44	% 36.66	% 00	% 00
	عربي و فرنسي معا	18	% 15	% 00	% 00
	المجموع	120	% 120	% 00	% 00

الجدول رقم (15) يوضح علم الصحافيين بوجود منظمات غير حكومية للدفاع عن حرية الصحافة حسب متغير لغة الممارسة المهنية عند المبحوثين .

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن العينة المدروسة و التي أجابت بالإجماع على معرفتها بتواجد منظمات غير حكومية تعمل لأجل الدفاع عن حرية الصحافة ، كان اغلبها صحفيين بالجرائد الناطقة باللغة العربية و الذين بلغ عددهم 58 فرد و المقدر بنسبة 48 % ،وهو والعدد الإجمالي المسجل ، تليها نسبة الصحفيين العامليين بالجرائد الناطقة باللغة الفرنسية و التي سجلنا تواجد 44 فرد أي ما يعادل نسبة 36.66 % ، و في الاخير كانت الحصيلة لعدد الصحفيين الذين يمتهنون الصحافة في الجرائد الناطقة باللغة العربية و يمتهنون و يعملون أيضا في الجرائد الناطقة باللغة الفرنسية و الذين قدر عددهم بـ 18 صحفي أي ما يعادل نسبة 15 % .

السؤال رقم(01) : حسب متغير المسؤولية المهنية :

السـؤال الأول					
المتغير	الإجابة	نعم		لا	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
المسؤولية المهنية	صحفي	94	% 78.33	00	% 00
	رئيس تحرير	18	% 15.00	00	% 00
	مدير	08	% 6.66	00	% 00
	المجموع	120	% 100	00	% 00

الجدول رقم (16) يوضح علم الصحفيين بوجود منظمات غير حكومية تعمل لأجل الدفاع عن حرية الصحافة حسب متغير المسؤولية المهنية عند المبحوثين.

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن الأغلبية من الصحافيين العاديين الذين لم يشغلوا مناصبا عليا بالمؤسسات الإعلامية، هي الفئة التي أجمعت على الإدراك بوجود منظمات تعمل لأجل الدفاع عن حرية الصحافة بنسبة قدرها 78.33 %
كما نلاحظ أيضا أن مجموع رؤساء التحرير الذي حدد بـ 18 فرد ، قد اجمعوا كذلك على معرفة هاته المنظمات ، و قدرت النسبة المسجلة بـ 15 % ، ام عن النسبة المتبقية فقد كانت من نصيب مدراء الجرائد الذين أكدوا بالإجماع على العلم بوجود منظمات غير حكومية تعمل لأجل الدفاع عن حرية الأعلام ، وكانت نسبتهم تقدر بـ 6.66 %

من كل سابق نستنتج أن مجموع الصحفيين المبحوثين أكدوا على معرفة هاته المنظمات ، وعند ربطنا للسؤال الأول بمتغيرات الدراسة لا حظنا أن جميع هؤلاء المبحوثين اجمعوا على معرفة منظمات غير حكومية تنهض للدفاع عن حرية الصحافة . أي
في متغير الجنس ، الشهادات ، الخبرة المهنية ، لغة الممارسة المهنية و كذا المسؤولية المهنية

السؤال رقم (02) : ترتيب المنظمات غير الحكومية التي تعمل على الدفاع عن حرية الصحافة حسب المبحوثين :

العينة / الإجابة	العدد	النسبة
الفيدرالية الدولية للصحافيين	59	% 49.16
منظمة مراسلون بلا حدود	43	% 35.83
هيومن رايتس ووتش	08	% 6.66
اومنستي انتر ناسيونال	05	% 4.16
الملغاة	05	% 4.16
المجموع	120	% 100

الجدول رقم (17) يوضح بعض المنظمات غير الحكومية التي تعمل على الدفاع عن حرية الصحافة حسب المبحوثين

حسب الجدول السابق يتبين لنا أن الفيدرالية الدولية للصحافيين هي أهم المنظمات غير الحكومية التي تعمل للدفاع عن حرية الصحافة بالنسبة للمبحوثين و ذلك بنسبة قدرت بـ49 % ، ثم تليها منظمة مراسلون بلا حدود الفرنسية الأصل التي احتلت المرتبة الثانية بنسبة تقل عن سابقتها بنسبة 35.83 % ، وكما هو ملاحظ أن الفرق بين الفيدرالية الدولية للصحافيين و منظمة مراسلون بلا حدود لم يكن كبيرا جدا حسب المبحوثين ، أما المرتبة الثالثة كانت من نصيب منظمة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش) التي سجلت نسبة 6.66 % وبعد هذا لوحظ التراجع النسبي عند منظمة اومنستي انترناسيونال و التي كما هو معروف عنها أنها إحدى المنظمات غير الحكومية الناهضة بحقوق الإنسان و التي سجلت نسبة 4.16 % فقط من عدد المبحوثين الكلي و تقاربت هذه النسبة مع فئة المبحوثين الذين لم يجيبوا على السؤال ، حيث قدرت نسبة ذلك 4.16 % .

السؤال رقم (02) : حسب متغير الجنس :

السؤال الثاني	المتغير / الإجابة	الجنس			
		ذكر		أنثى	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
	الفيدرالية الدولية للصحفيين	47	% 39.16	12	% 10.00
	منظمة مراسلون بلا حدود	28	% 23.33	15	% 12.50
	هيومن رايتس ووتش	01	% 0.83	07	% 5.83
	اومنستي انتر ناسيونال	05	% 4.16	00	% 00
	الملغاة	05	% 4.16	00	% 00
	المجموع	86	% 71.66	34	% 28.33

الجدول رقم (18) يوضح بعض المنظمات غير الحكومية التي تعمل على الدفاع عن حرية الصحافة حسب متغير الجنس عند المبحوثين .

من هذا الجدول يتضح لنا أن اغلب النسبة من الصحافيين فئة الذكور ترى أن الفيدرالية الدولية للصحافيين هي احد المنظمات غير الحكومية الناهضة بحرية الصحافة و قد عبر عن ذلك 47 صحفي من مجموع 86 آخر أي ما يعادل نسبة 39.16 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 71.66% ، أما المنظمة الثانية التي اعتبرها 28 صحفي احد هاته المنظمة الناشطة في مجال الإعلام هي منظمة مراسلون بلا حدود الفرنسية و التي عادلت نسبة 23.33 % من إجمالي النسبة المذكور انفا، في حين اتجه 05 صحفيين لاعتباران منظمة " هيومن رايس ووتش " احد المنظمات الناهضة بحرية الإعلام ، كما سجلنا إجابة واحدة لأحد الصحافيين الذكور الذين رأوا أن " اومنستي انترناسيونال " هي الأخرى منظمة تدافع عن حرية الإعلام .

أما فيما يخص فئة الإناث فقد رأت النسبة الأغلب أن منظمة مراسلون بلا حدود هي احد المنظمات غير الحكومية التي تعمل على الدفاع عن حرية الإعلام و قدر ذلك بـ 15 صحفية أي ما يعادل 12.50 % من إجمالي المجموع المقدر بـ 28.33 % ، في حين اتجه 12 صحفية إلى أن الفيدرالية الدولية للصحافيين هي الأخرى منظمة تعمل للدفاع عن حرية الإعلام و عبر عن ذلك نسبة 10 % ، ثم سجلنا إجابة 07 صحفيات رأين أن منظمة " هيومن رايتس ووتش " هي احد هاته المنظمات ،و قدرت النسبة بـ 5.83% من إجمالي النسبة المقدر بـ 23.33 % .

السؤال رقم(02): حسب متغير الشهادات

السؤال الثاني	المتغير / الإجابة	الشهادات					
		ليسانس		ماجستير		دراسات عليا	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
	الفيدرالية الدولية للصحفيين	38	%31.66	14	% 11.66	08	% 6.66
	منظمة مراسلون بلا حدود	33	% 27.50	07	% 5.83	03	% 2.50
	هيومن رايتس	08	% 6.66	00	% 00	00	% 00
	او منستي انتر ناسيونال	05	% 4.16	00	% 00	00	% 00
	الملغاة	05	% 4.16	00	% 00	00	% 00
	المجموع	88	% 73.33	21	%17.50	11	% 9.16

الجدول رقم (19) يوضح بعض المنظمات غير الحكومية التي تعمل لأجل الدفاع عن حرية الصحافة حسب متغير الشهادات عند المبحوثين

الملاحظ في هذا الجدول أن النسبة الأعلى للصحافيين من مستوى ليسانس هم الذين رأوا أن الفيدرالية الدولية للصحافيين من بين المنظمات التي تعمل للدفاع عن حرية الإعلام وذلك بنسبة قدرت بـ 31.66% من إجمالي النسبة المقدر بـ73.33 % ، كما رأت نسبة 27.50% من الصحافيين من نفس المستوى ان منظمة مراسلون بلا حدود هي احد هاته المنظمات الناهضة بحرية الإعلام ، كما سجلنا أيضا ميل 05 صحافيين من مجموع 88 آخر من مستوى الليسانس إلى اعتبار منظمة " هيومن رايتس ووتش" هي احد المنظمات الناهضة بحرية الإعلام ، و أيضا اعتبر 05 صحافيين آخرين أن منظمة " اومنستي انترناسيونال " هي منظمة للدفاع عن حرية الإعلام ، إضافة إلى وجود 05 حالات إلغاء نسبت إلى الصحافيين من مستوى الليسانس .

أما عن الصحافيين في مستوى الماجستير فقد فقد أكدوا أن الفيدرالية الدولية للصحافيين هي أهم و أشهر المنظمات التي تدافع عن حرية الإعلام و ذلك بنسبة قدرها 11.66% من إجمالي النسبة المقدر بـ 17.50% ، أما النسبة المتبقية من الصحافيين في مستوى الماجستير ترى ان منظمة مراسلون بلا حدود هي الأخرى تهتم بحرية الإعلام و قدر عدد المعبرين عن هذا الاتجاه 07 صحفيين من مجموع 21 آخر ، أي ما يعادل 5.83 % من 17.50 % ولم يتجه أي من رؤساء التحرير لاعتبار منظمة " هيومن رايتس ووتش " و اومنستي انتر ناسيونال " احد هاته المنظمات التي تدافع عن الإعلام .

أما الفئة الثالثة المدرجة ضمن هذا المتغير" دراسات عليا " ترى اغلبها ان الفيدرالية الدولية للصحافيين من بين المنظمات التي تعمل للدفاع عن حرية الاعلام و عبر عن هذا 08 صحفيين

من مجموع 11 ، أي ما يعادل 6.66 % من 9.16 % ، في حين اتجه 03 صحافيين آخرين إلى أن منظمة مراسلون بلا حدود هي منظمة تعمل للدفاع عن حرية الإعلام .

السؤال رقم (02): حسب متغير الخبرة المهنية

السؤال الثاني	المتغير	الخبرة المهنية					
		اقل من 05 سنوات		من 05 إلى 10 سنوات		أكثر من 10 سنوات	
	الإجابة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
	الفيدرالية الدولية للصحافيين	17	%14.16	26	%21.66	16	%13.33
	منظمة مراسلون بلا حدود	18	%15.00	13	%10.83	12	%10.00
	هيومن رايتس ووتش	06	%5.00	02	%1.66	00	%00
	اومنستي انتر ناسيونال	05	%4.16	00	%00	00	%00
	الملغاة	03	%2.50	02	%1.66	00	%00
	المجموع	44	%36.66	48	%40.00	28	%23.33

الجدول رقم (20) يوضح بعض المنظمات غير الحكومية التي تعمل لأجل الدفاع عن حرية الصحافة حسب متغير الخبرة المهنية عند المبحوثين

حسب الجدول أعلاه يتبين لنا أن أغلبية النسبة من الصحافيين الذين لهم خبرة اقل من 05 سنوات رأوا أن الفيدرالية الدولية للصحافيين من أشهر المنظمات غير الحكومية التي تعمل لأجل الدفاع عن حرية الإعلام ، و ذلك بنتيجة قدرها 14.16 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 36.66 % ، في حين يتجه نفس الصحافيين من هاته الخبرة لاعتبار منظمة مراسلون بلا حدود هي الأخرى احد المنظمات التي تعمل للدفاع عن حرية الإعلام و قدرت النسبة بـ 10.83 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 36.66 % ، أما عن منظمة هيومن رايتس ووتش سجلنا ميل 05 صحافيين في هذا السؤال ، و 05 آخرين اعتبروا أن منظمة " اومنستي انتر ناسيونال " هي احد المنظمات التي تدافع عن حرية الإعلام .

أما فيما يخص الخبرة التي تتراوح بين 05 إلى 10 سنوات فقد سجلنا إجابة 26 صحفي الذين اعتبروا أن الفيدرالية الدولية للصحافيين من أهم المنظمات المدافعة عن حرية الإعلام وقدرت النسبة بـ 21.66 %. أما عن اعتبار منظمة مراسلون بلا حدود احد هاته المنظمات

فقد سجلنا ميل 13 صحفي أي ما يعادل 10.83 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 40.00 % ، كما اتجه صحافيين اثنين لاعتبار منظمة " هيومن رايتس ووتش احد هاته المنظمات الناهضة بحرية الإعلام . و لم نسجل أي توجه يعتبر منظمة " اومنستي انتلر ناسيونال " احد هاته المنظمات .

أما عن الخبرة التي تفوق 10 سنوات فقد رائينا أن اغلب الصحافيين يتجه لاعتبار الفيدرالية الدولية أهم هاته المنظمات التي لن يحيد عملها عن الدفاع عن الحريات الإعلامية و قد سجلنا ميل 16 صحفي من مجموع28 آخر في هاته الفئة أي ما يعادل 13.33% ، أما النسبة المتبقية فقد رأت أن منظمة مراسلون بلا حدود هي أيضا منظمة تعمل للدفاع عن حرية الإعلام . لم يسجل أي اتجاه للمنظمتين الاخرتين " هيومن رايتس ووتش " و" اومنستي انتر ناسيونال "

السؤال رقم (02): حسب متغير لغة الممارسة المهنية :

السؤال الثاني	المتغير / الإجابة	لغة الممارسة المهنية					
		عربي		فرنسي		عربي و فرنسي معا	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
	الفيدرالية الدولية الصحفيين	28	% 23.33	22	% 18.33	09	%7.50
	منظمة مراسلون بلا حدود	27	% 22.5	12	% 10.00	04	% 3.3
	هيومن رايتس	02	% 1.66	06	% 5.00	00	% 00
	اومنستي انتر ناسيونال	01	% 0.83	00	% 00	04	%3.3
	الملغاة	00	% 00	04	% 3.33	01	%0.83
	المجموع	58	% 48.33	44	% 36.66	18	15.00 %

الجدول رقم (21) يوضح ترتيب المنظمات غير الحكومية التي تعمل لأجل الدفاع عن حرية الصحافة حسب متغير لغة الممارسة المهنية عند المبحوثين

إن النسبة الغالبة للصحافيين العاملين بالجرائد الناطقة باللغة العربية حسب هذا الجدول تبين أن الفيدرالية الدولية للصحافيين هي من ابرز المنظمات غير الحكومية التي تعمل لأجل الدفاع عن حرية الإعلام و قد قدرت بـ 23.33 %من إجمالي النسبة المقدر بـ 48.33 % ، يلي هذا اعتبار منظمة مراسلون بلا حدود احد هاته المنظمات و قد عبر عن ذلك 12 صحفي بنفس الجرائد .و هذا ما عادل نسبة 10.00 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 36.66 %

أما عن منظمة " هيومن رايتس ووتش " فقد سجلنا ميل 06 صحافيين يعتبرون أن هاته المنظمة تعمل للدفاع عن حرية الإعلام .كما لم نسجل أي ميل نحو الاقتراح الرابع .

أما عن الصحافيين العاملين بالجرائد الصادرة باللغة الفرنسية فقد رائينا أيضا أن النسبة الغالبة ترى أن الفيدرالية الدولية للصحافيين من أولى مهامها الدفاع عن حرية الإعلام
و قدرت النسبة بـ 18.33 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 36.66 % ، فيما سجلنا أيضا إجابة 12 صحفي يرون أيضا أن منظمة مراسلون بلا حدود احد المنظمات غير الحكومية التي تعمل للدفاع عن حرية الإعلام أي النسبة المقدرة بـ 10.00% ، في حين لا حظنا ميل 06 صحافيين للاقتراح الثالث و الذين اعتبروا منظمة " هيومن رايتس ووتش " هي الأخرى لها مهام إعلامية .
وعن الصحافيين الذين يشتغلون بالصحف الناطقة بالغة العربية و الأخرى الناطقة باللغة الفرنسية فقد لا حظنا أن الفيدرالية الدولية بقت دوما تتصدر قائمة المنظمات غير الحكومية التي تدافع عن الإعلام و عبر عن ذلك 09 صحافيين من إجمالي 18 صحفي ، أي ما يعادل 7.50 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 15.00 % ، كما اتجه 04 صحافيين لاعتبار منظمة مراسلون بلا حدود هي الأخرى من المنظمات التي تهتم بحرية الإعلام ، وهذا ما عادل نسبة 3.33 % من إجمالي 15.00 %

حالات **الإلغاء** : جاءت حالة واحدة لصحفي عامل بالجرائد الناطقة باللغة العربية و 04 للصحافيين بالجرائد الصادرة باللغة العربية و الأخرى الصادرة باللغة الفرنسية .

السؤال رقم (02): حسب متغير المسؤولية المهنية

السؤال الثاني	المتغير	المسؤولية المهنية					
		صحفي		رئيس تحرير		مدير	
	الإجابة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
	الفيدرالية الدولية للصحفيين	41	%34.16	12	10.00 %	06	%5.00
	منظمة مراسلون بلا حدود	35	% 29.16	06	%5.00	02	% 1.66
	هيومن رايتس	08	% 6.66	00	% 00	00	% 00
	اومنستي انتر ناسيونال	05	% 4.16	00	% 00	00	% 00
	الملغاة	05	% 4.16	00	% 00	00	% 00
	المجموع	94	% 78.33	18	15.00 %	08	% 6.66

الجدول رقم (22) يوضح بعض المنظمات غير الحكومية التي تعمل لأجل الدفاع عن حرية الصحافة حسب متغير المسؤولية المهنية عند المبحوثين

تشير نتائج الجدول أن أغلبية النسبة للصحافيين رأوا أن " الفيدرالية الدولية للصحافيين هي احد المنظمات غير الحكومية التي تعمل للدفاع عن حرية الإعلام و قد قدرت بـ 34.16 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 78.33 % ، رأى منهم نسبة 29.16 % ان منظمة مراسلون بلا حدود هي الأخرى احد المنظمات الناهضة بهاته الحرية بنسبة قدرها 29.16 % ، أما باقي الصحافيين الذي رأى أن منظمة " هيومن رايتس ووتش " احد هاته المنظمات فقد قدر عددهم بـ 08 صحافيين من إجمالي 94 صحفي أي ما يعادل 6.66 % من 78.33 % ، كما سجلنا ميل 05 صحافيين لاعتبار منظمة " اومنستي انتر ناسيونال " منظمة غير حكومية تعمل للدفاع عن حرية الإعلام ، و كانت كل الإجابات الملغاة من طرف الصحافيين الذين لا يشغلون مناصب عليا بالمؤسسة الإعلامية .

أما عن رؤساء التحرير فقد رأت النسبة الأعلى أن الفيدرالية الدولية للصحافيين من ابرز المنظمات غير الحكومية التي تعمل جاهدة للدفاع عن حرية الإعلام و المقدرة بـ 10.00 % من إجمالي النسبة المقدر بـ15.00 % ، رأى منهم 06 صحافيين أن منظمة مراسلون بلا حدود هي الأخرى منظمة تعمل للدفاع عن هذا المطلب أي النسبة المقدرة بـ 5.00 % من 15.00 %.

وعن المدراء فقد لاحظنا أن 06 مدراء رأوا أن الفيدرالية الدولية للصحافيين من أهم المنطات غير الحكومية من مجال الإعلام ، رأى 02 منهم أن مراسلون بلا حدود هي الأخرى تنشط في مجال الإعلام .

السؤال رقم (03): الدور الذي تقوم به منظمة مراسلون بلا حدود في مجال الإعلام حسب المبحوثين :

العينة / الإجابة	العدد	النسبة
كبير	68	%56.66
متوسط	43	%35.83
ضعيف	09	%7.5
المجموع	120	%100

الجدول رقم (23) يوضح الدور الذي تقوم به منظمة مراسلون بلا حدود في مجال الإعلام حسب المبحوثين

حسب الجدول يتبين لنا أن الكبيرة من الصحفيين المبحوثين في العينة المدروسة بنسبة 56.66 % يرون أن منظمة مراسلون بلا حدود تقوم بدور كبير في مجال الإعلام ، ليليها في

المرتبة الثانية مجموع الصحافيين الذي أكد أن عمل هاته المنظمة عمل متوسط وكان عدد الصحفيين المبحوثين الذين اجمع على الدور المتوسط في عملها في مجال الإعلام يقدر ب 43

السؤال الثالث	المتغير / الإجابة	الجنس			
		ذكر		أنثى	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
	كبير	52	% 43.33	16	% 13.33
	متوسط	30	% 25	13	% 10.83
	ضعيف	04	% 3.33	05	% 4.16
	المجموع	86	% 71.66	34	% 28.33

فرد من مجموع أفراد العينة الذي قدر بـ 120 فرد ، وذلك بنسبة تعادل 35.83 %
أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب الصحافيين الذيين أكدوا أن لهاته المنظمة دور ضعيف في مجال الإعلام و كان عددهم 09 مبحوثين و هذا مايعادل نسبة 7.5 % من العدد الإجمالي للمبحوثين

السؤال رقم (03):حسب متغير الجنس :

الجدول رقم (24) يوضح الدور الذي تقوم به منظمة مراسلون بلا حدود في مجال الإعلام حسب متغير الجنس عند المبحوثين

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن متغير الجنس قد لعبا دورا في الكشف عن نسبة الصحفيين المبحوثين الذين مالوا إلى الدور الكبير الذي تلعبه هذه المنظمة في مجال الإعلام هم من العنصر الرجالي الذي كان عددهم 52 فرد من مجموع 86 فرد العدد الإجمالي للذكور حسب العينة المدروسة ، وذلك بنسبة قدرها 43.33 % ، أما المرتبة الثانية لفئة الذكور دوما ، كانت لمجموع الذكور الذين راو أن عمل هاته المنظمة متوسط في مجال الإعلام ، وقد قدرت نسبة هذه الفئة بـ 25 % من العدد الإجمالي للعينة المدروسة للذكور بنسبة 71.66 % ، أما المرتبة الثالثة من الفئة نفسها كانت لمجموع 06 أفراد اجمعوا أن عمل منظمة مراسلون بلا حدود الفرنسية عمل ضعيف و ذلك بنسبة 3.33 % .

أما عن العنصر الثاني من الدراسة فكان لفئة الإناث المدرج مع متغير الذكور ، وقد قدرة النسبة الإجمالية للإناث في العينة المدروسة حسب الجدول السابق 34 أنثى أي مايعادل 28.33 % ، فمن خلال الجدول الذي بين أيدينا نلاحظ أن نسبة الإناث التي ترى أن لمنظمة مراسلون بلا حدود دور كبير في معالجة قضايا الإعلام يقدر بنسبة 13.33 % و هي نسبة جد ضئيلة مقارنة بنسبة الذكور المجمعين على الدور الكبير الذي تلعبه المنظمة ، أي مايعادل 43.33 % ، المرتبة الثانية بالنسبة للإناث كانت للمجموعة التي ترى أن لهاته المنظمة دور محدود أو متوسط و ذلك بنسبة قدرها 10.83 % و التي تكاد تعادل نسبة الاتفاق على الدور

الكبير للمنظمة في مجال الإعلام . أما المرتبة الأخيرة كانت لمجموع الإناث المتفق على ضعف هاته المنظمة في مجال الإعلام و التي قدرت بنسبة 4.16 %.

في الأخير نشير إلى أن النسبة الكبيرة للذكور أكدت على الدور الفعال أو الكبير الذي تقوم به المنظمة في مجال الإعلام بنسبة 43.33 % مقابل 13.33 % للإناث المجمعين على دورها الكبير أيضا ، أما عن الدور المتوسط كان بنسبة 25 % للذكر مقابل 10.83 % للإناث
وعن الدور الضعيف نسبة 3.33 % للذكور مقابل 4.16 % للإناث ، وهي النسبة التي فاتت نسبة الذكور المجمعيين على ضعف دور المنظمة في مجال الإعلام .

السؤال رقم (03): حسب متغير الشهادات :

السؤال الثالث	المتغير	الشهادات					
		ليسانس		ماجستير		دراسات عليا	
	الإجابة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
	كبير	52	43.33	09	7.5	07	5.83
	متوسط	31	25.83	10	8.33	01	0.83
	ضعيف	14	11.66	02	1.66	03	2.5
	المجموع	88	73.33	21	17.5	11	9.16

الجدول رقم (25) يوضح الدور الذي تقوم به منظمة مراسلون بلا حدود في مجال الإعلام حسب متغير الشهادات عند المبحوثيين

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه ، إجابات الصحفيين المبحوثين عن الدور الذي تلعبه منظمة مراسلون بلا حدود في مجال الإعلام حسب متغير الشهادات التي أسفرت نتائجه على مايلي:
الصحافيين الذين أكدوا أن لهذه المنظمة دور كبير في مجال الإعلام هم الصحفيين الذين يحملون شهادة الليسانس و الذين قدر عددهم ب52 صحفي من مجموع 88 العدد الإجمالي للصحفيين المتحصلين على شهادة الليسانس في العينة المدروسة ، حيث قدت نسبة الصحفيين التي إفادتنا بالإجابة بـ 43.33 % ، أما بالنسبة للدور المتوسط الذي تقوم به هذه المنظمة كان للبعض من الصحفيين المتبقيين الحاصلين على شهادة الليسانس بنسبة 25.83 % ، وفي المرتبة الأخيرة و لتأكيد ما للمنظمة من ضعف في الدور الذي تلعبه في مجال الإعلام سجلنا وجود 14 صحفي ، أي نسبة 11.66 % من الصحفيين المبحوثين الحاصلين على شهادة الليسانس من مجموع 88 فرد العدد الإجمالي للعينة المدروسة ،

أما بالنسبة للصحفيين المتحصلين على شهادة الماجستير فقد تم الإجماع على الدور الكبير الذي تلعبه المنظمة في مجال الإعلام بنسبة 7.5 % من النسبة الإجمالية للصحفيين المبحوثين المقدر بـ 17.5 % ، تليها في المرتبة الثانية نسبة 8.33 % من الصحافيين المبحوثين و الحاصلين على شهادة الماجستير الذين أكدوا على الدور المتوسط الذي تلعبه هذه المنظمة في مجال الإعلام ، وفي المركز الأخير نسبة الصحافيين الذين اجمعوا أن هاته المنظمة تشهد ضعفا في مجال الإعلام و الذين قدرت نسبتهم بـ 1.66 % من النسبة الإجمالية للصحافيين المبحوثين المتحصلين على شهادة الماجستير المقدرة بـ 17.5 % .

وعن الصحافيين المتحصليين على شهادة الدراسات العليا فقد اختلفت إجاباتهم و سجلنا مايلي:

نسبة 5.83 % من الصحافيين المبحوثين المتحصلين على شهادة الدراسات العليا أكدت أن منظمة مراسلون بلا حدود لها دور فعال و كبير في مجال الإعلام و بالتالي هي النسبة الأعلى المسجلة بالنسبة للمتحصلين على شهادة الدراسات العليا من العدد الإجمالي المقدر بنسبة 9.16 % ، تليه في المركز الثاني نسبة الصحفيين الذين راو أن لمنظمة مراسلون بلا حدود دور متوسط في مجال الإعلام و ذلك بنسبة 0.83 % من المجموع الإجمالي للمبحوثين في الدراسة ، أما المرتبة الأخيرة كانت ممن نصيب الاقتراح الأخير و هو إجماع الصحافيين على الدور الضعيف للمنظمة و التي سجلنا وجود 3 صحفيين ، أي بنسبة قدرها 2.5 % من العدد الإجمالي للصحافيين المتحصليين على شهادة الدراسات العليا بما يعادل 9.16 % .

السؤال رقم (03): حسب متغير الخبرة المهنية :

السؤال الثالث	المتغير / الإجابة	الخبـــــرة المهنية					
		اقل من 05 سنوات		من 05 إلى 10 سنوات		أكثر من 10 سنوات	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
	كبير	19	% 15.83	32	% 26.66	17	% 14.16
	متوسط	22	% 18.33	10	% 8.33	11	% 9.16
	ضعيف	03	% 2.5	06	% 5	00	% 00
	المجموع	44	% 36.66	48	% 40	28	% 23.33

الجدول رقم (26) يوضح الدور الذي تقوم به منظمة مراسلون بلا حدود في مجال الإعلام حسب متغير الخبرة المهنية عند المبحوثين

في هذا الجدول قد بحثنا عن علاقة متغير الخبرة المهنية للمبحوثين ومدى إدراكهم للدور الذي تلعبه منظمة مراسلون بلا حدود في مجال الإعلام ، وقد قسمنا هذا المتغير إلى ثلاثة

فئات ادر جناها كالتالي : الصحافيين العاملين بالقطاع اقل من 05 سنوات ، الصحافيين الذين قضوا مابين 05 إلى 10 سنوات خبرة في المجال نفسه ، وفي الأخير الصحافيين الذين لهم أكثر من 10 سنوات خبرة في قطاع الصحافة الخاصة ، والنتائج المتحصل عليها في الجدول هي كالتالي:

بالنسبة للصحافيين المبحوثين العاملين بالقطاع اقل من 05 سنوات و الذين راو أن لمنظمة مراسلون بلا حدود دور فعال في مجال الإعلام قدر عددهم بـ 15 فرد أي مايعادل نسبة 15.83 % من النسبة الإجمالية للمبحوثين الذين قضوا اقل من 05 سنوات خبرة أي 36.33 % ، يأتي في المرتبة الثانية عدد الصحافيين الذين قضوا اقل من 05 سنوات خبرة في الميدان و الذين أجابوا أن للمنظمة دور متوسط في مجال الإعلام ، و قدرة نسبتهم بـ 18.33 % من العدد الإجمالي للمبحوثين ، أما بالنسبة للمرتبة الثالثة كانت من نصيب الصحافيين المبحوثين المتبقيين و هم الذين راو أن منظمة مراسلون بلا حدود تقوم بدور ضعيف في مجال الإعلام قدرت نسبتهم بـ 2.5 % .

أما بالنسبة للفئة الثانية المدرجة من 05 سنوات إلى 10 سنوات نجد أن نسبة الصحافين المبحوثين الذين اجمعوا على الدور الكبير الذي تلعبه منظمة مراسلون بلا حدود في مجال الإعلام قدر بـ 26.66 % من مجموع الصحافيين المبحوثين في الدراسة الذي قدر بـ 40 % أما المرتبة الثانية كانت للصحافيين الذين أكدوا أن دور المنظمة متوسط في مجال الإعلام و الذين قدر عددهم بـ 10 صحفيين من 48 صحفي العدد الإجمالي للمبحوثين في فئة 05 سنوات إلى 10 سنوات ، أي بنسبة 8.33% من 40 % ، و في الخير كانت الحصيلة لعدد الصحفيين المتبقي /ن نفس الفئة و الذين أجابوا وأكدوا على ضعف المنظمة في هذا المجال قدر عددهم بـ 06 صحفيين أي مايعادل نسبة 5 % من العدد الإجمالي للمبحوثين .

و في الأخير نتجه إلى فئة الصحافيين الأكثر خبرة أي أكثر من 10 سنوات ولنرى إجاباتهم عن السؤال المطروح
نسبة 14.16 % من الصحفيين المبحوثين أكدت أن لمنظمة مراسلون بلا حدود دور فعال في مجال الإعلام ، يليها في المرتبة الثانية نسبة الصحافيين الذين امضوا أكثر من 10 سنوات خبرة في الميدان و الذين اجمعوا أن منظمة مراسلون بلا حدود لها دور متوسط في مجال الإعلام وقدر عددهم بـ 11 صحفي أي مايعادل نسبة 9.16 من المجموع الإجمالي الذي حدد بـ 23.33 % ، وفي الأخير لا حظنا أن عدد الصحفيين الذين امضوا أكثر من 10 سنوات خبرة في القطاع أجابوا على الاختيارين الأول و الثاني ، في حين لم نسجل أي إجابة لهؤلاء الصحفيين عن الاقتراح الثالث .

السؤال رقم (03): حسب متغير لغة الممارسة المهنية :

السؤال الثالث	المتغير	لغـــــــــــــــــــــة الممارسة المهنية					
		عربي		فرنسي		عربي و فرنسي معا	
	الإجابة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
	كبير	26	% 21.66	32	% 26.66	10	% 8.33
	متوسط	27	% 22.5	11	% 9.16	05	% 4.16
	ضعيف	05	% 4.16	01	% 0.83	03	% 2.5
	المجموع	58	% 48.33	44	% 36.66	18	% 15

الجدول رقم (27) يوضح الدور الذي تقوم به منظمة مراسلون بلا حدود في مجال الإعلام حسب متغيِر لغة الممارسة الإعلامية عند المبحوثين

في الجدول أعلاه يتبين لنا نتائج السؤال الثالث حسب متغير لغة الممارسة المهنية التي عملنا في تقسيمها إدراج مايلي : صحافيين العاملين بالصحافة الصادرة بالغة العربية ، الصحافة الصادرة بالغلة الفرنسية ثم الصحافة الصادرة باللغتين معا ، وكانت نتائج الجدول هذا مايلي:
الصحافيين المبحوثين العاملين بالصحافة الصادرة باللغة العربية و الذين أكدوا في إجاباتهم إن الدرو الذي تعلبه منظمة مراسلو نبلا حدود في هذا المجال دورا كبيرا قد عددهم بـ26 صحفي من مجموع 58 صحفي العاملين بهذا النوع من الصحافة ، أي بنسبة 21.66 % من النسبة الإجمالية للصحافيين العاملين بهذه الصحف و الذي قدرت نسبتهم بـ 48.33 % ، تليها نسبة الصحافيين العاملين في نفس الجرائد (الصادرة باللغة العربية) الذين أجابوا أن لمنظمة مراسلون بلا حدود دور متوسط في مجال الإعلام و قدرت نسبتهم بـ 22.5 % من النسبة الإجمالية للصحافيين المبحوثين المقدرة بـ 48.33 % ، أما المرتبة الثالثة كانت للصحافيين المتبقيين من القطاع نفسه و التي أكدت أن لمنظمة مراسلون بلا حدود دور ضعيف في مجال الإعلام و ذلك بنسبة 4.16 من نسبة مجموعها الإجمالي 48.33 %.

أما بالنسبة للصحافيين المبحوثين العاملين بالصحافة الصادرة بالغة الفرنسية فقد كان عددهم الإجمالي 44 صحفي أي مايعادل نسبة 36.66 % و التي كانت إجاباتهم عن الاقتراحات المسطرة كالتالي :
نسبة 26.66 % من الصحافيين العاملين بالجرائد الصادرة باللغة الفرنسية أجابوا على الاقتراح الأول أي أن لمنظمة مراسلون بلا حدود دور كبير في مجال الإعلام ، أما النسبة الثانية كانت لمجموع الصحافيين العاملين بهاته الجرائد و الذين يرون أن منظمة مراسلون بلا حدود متوسط الدور في مجال الإعلام ، والذين قدر عددهم بـ 11 صحفي من 44 صحفي ، أي بنسبة 9.16 % من 36.66 % المجموع الإجمالي للصحافيين المبحوثين العاملين بالصحف الصادرة باللغة الفرنسية ، يليها فيما بعد نسبة الصحفيين المتبقيين من نفس الجرائد الصادرة بالعربية و الذين بلغ عددهم صحفي واحد من مجموع 44 صحفي العدد الإجمالي للصحفيين .

وعن الصحافيين المبحوثين العاملين بالجرائد الصادرة باللغتين العربية و الفرنسية ، قدر عددهم الإجمالي بـ 18 صحفي أي مايعادل 15 % ، أجابت منهم نسبة 8.33 % على أن لمنظمة مراسلون بلا حدود دور فعال في مجال الإعلام ، تليها نسبة الصحافيين العامل بالجرائد الصادرة باللغتين و الذين أجابوا أن منظمة مراسلون بلا حدود متوسطة الحال في مجال الإعلام و الذين قدر عددهم بـ05 صحفيين أي ما يعادل نسبة 4.16 % من النسبة الإجمالية المقدرة بـ 15 % ، وفي الخير سجلنا وجود 03 صحافيين أكد أن منظمة مراسلون بلا حدود ضعيفة في مجال الإعلام و ذلك بنسبة 2.5 % من النسبة الإجمالية للصحافيين العاملين بالجرائد الصادرة باللغتين العربية و الفرنسية .

السؤال رقم (03): حسب متغير المسؤولية المهنية :

السؤال الثالث	المتغير	المسؤولية المهنية					
		صحفي		رئيس تحرير		مدير	
	الإجابة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
	كبير	52	% 43.33	11	% 9.16	05	% 4.16
	متوسط	33	% 27.5	07	% 5.83	03	%2.5
	ضعيف	09	% 7.5	00	%00	00	%00
	المجموع	94	78.33	18	% 15	08	%6.66

الجدول رقم (28) يوضح الدور الذي تقوم به منظمة مراسلون بلا حدود في مجال العلام حسب متغير المسؤولية المهنية عند المبحوثين

من خلال الجدول الذي بين أيدينا يتضح لنا أن أغلبية الصحافيين المبحوثين الذين أجابوا أن لمنظمة مراسلون بلا حدود دور كبير في مجال الإعلام هم الصحافيين العاديين الذين يشتغلون بالقطاع ، و الذين بلغ عددهم 52 صحفي أي بنسبة 43.33 % من مجموع الصحافيين و التي كانت نسبتهم تقدر بـ 78.33 % ، إما المرتبة الثانية كانت للصحافيين العاملين بالقطاع و التي قدرت نسبتهم بـ 27.5 % من النسبة الإجمالية لعدد الصحافيين المبحوثين في الدراسة و الذين لم يتقلد مناصب في المؤسسات الإعلامية المقدر بـ 78.33 % و الذين أكدوا أن لمنظمة مراسلون بلا حدود دور متوسط في معالجة قضايا الإعلام ، و في المرتبة الثالثة سجلنا عدد الصحافيين الذين أجابوا أن لمنظمة مراسلون بلا حدود دور ضعيف في مجال الإعلام و كانت نسبتهم 7.5 % من إجمالي الصحافيين العاديين المشتغلين في المؤسسات الإعلامية للعينة المدروسة و التي عادلت نسبتهم 78.33 % .

و فيما يخص عدد الصحافيين الذين يعملون كرؤساء تحرير في عينة دراستنا بلغ عددهم 18 صحفي رئيسا للتحرير ، أكد منهم 11 صحفي أن منظمة مراسلون بلا حدود تلعب دورا كبيرا

في مجال الإعلام ، وذلك بنسبة تعادل 9.16 % من النسبة الإجمالية للمبحوثين ، فيما بعد سجلنا إجابة الصحافيين المبحوثين من رؤساء التحرير الذين أكدوا أن لمنظمة مراسلون بلا حدود دور متوسط في معالجة هاته القضايا و قدر عددهم بـ 07 رؤساء تحرير من مجموع 18 فرد ، أما عن الدور الضعيف الذي جاء كاقتراح ثالث ضمن الإجابات فالصحفيين رؤساء التحرير لم يسجل أي تجاوب مع الاقتراح هذا .

في الأخير نتجه إلى فئة الصحافيين المبحوثين الذين اشتغلوا في المناصب العليا من هرم المؤسسة الإعلامية ، أجاب منهم 05 صحافيين مدراء من مجموع 08 مدراء بنسبة 4.16 % من نسبة مجموعها 6.66 % ، وهم الذين أكدوا أن منظمة مراسلون بلا حدود تقوم بدور كبير في مجال الإعلام ، وفي المرتبة الثانية العدد المتبقي من الصحافيين المدراء أجاب أن لهذه المنظمة دور متوسط ، إلا أن الاقتراح الثالث لم يسجل أي إجابة .

السؤال رقم (04) :المواضيع الأكثر إثارة لدى منظمة مراسلون بلا حدود حسب المبحوثين

الجدول رقم (29) يوضح المواضيع الأكثر إثارة لدى منظمة مراسلون بلا حدود لدى المبحوثين حسب الأهمية

العينة / الإجابة	التكرار	الترتيب حسب الأهمية
حرية الإعلام	56	01
علاقة الصحافة بالسلطة	29	02
مضايقات الصحفيين	10	03
حماية الصحفي	08	04
أخلاقيات مهنة الصحافة	06	05
الممارسة الإعلامية	05	06
حقوق الإنسان	04	07
الرقابة	01	08
الديمقراطية	01	09
تأزم الأوضاع الأمنية	00	10
تأزم الأوضاع السياسية	00	10
المجموع	120	-

يبين الجدول أعلاه تكرارات الأجوبة المتحصل عليها و يمثل كل تكرارا العنصر الموضح حسب الترتيب التنازلي أعلاه ، احتل عنصر حرية الإعلام الترتيب الأول بمعنى أن الأغلبية شبه المطلقة لتقارير منظمة مراسلون بلا حدود تتطرق إلى ملف حرية الإعلام الذي يعتبر الشغل الشاغل لمنظمة مراسلون بلا حدود ، يليه ملف الصحافة و علاقتها بالسلطة و هذا لما لها من أهمية عند المنظمة حسب المبحوثين ، أما مضايقات الصحفيين فقد احتلت المرتبة الثالثة ، يليه ملف أخلاقيات مهنة الصحافة بنسب متقاربة ، ثم يأتي ملف الممارسة الإعلامية الذي يشكل حسب المبحوثين نسبة ضئيلة مقارنة بسابقيه ، بعد هذا يأتي ملف حقوق الإنسان في المرتبة (07) حسب العينة المدروسة ، أما كل من قضايا الرقابة و الديمقراطية فيحتل المرتبة ماقبل الأخيرة بتكرار ضعيف ، فيما لم يسجل كل من ملف تأزم الأوضاع الأمنية و الأوضاع السياسية أية نسبة ، و هذا يعني أن المواضيع الأمنية و السياسية لم تأخذ أي مكان من تقارير منظمة مراسلون بلا حدود. و التي حددت حسب المبحوثين أولويات أخرى في تقاريرها كحرية الإعلام التي تم اتفاق المبحوثين أنها من الأسس التي ترتكز عليها هاته المنظمة في مهامها .

السؤال رقم (04): حسب متغير الجنس :

المتغير / الإجابة	الجنس			
	ذكر		أنثى	
	العدد	الرتبة	العدد	الرتبة
حرية الإعلام	50	01	06	02
علاقة الصحافة بالسلطة	15	02	14	01
مضايقات الصحفيين	07	03	03	04
حماية الصحفي	06	04	02	05
أخلاقيات مهنة الصحافة	05	05	01	06
الممارسة الإعلامية	03	06	02	05
حقوق الإنسان	00	07	04	03
الرقابة	00	-	01	06
الديمقراطية	00	-	01	06
تأزم الأوضاع الأمنية	00	-	00	-
تأزم الأوضاع السياسية	00	-	00	-
المجموع	86		34	

الجدول رقم (30) يوضح المواضيع الأكثر إثارة لدى منظمة مراسلون بلا حدود حسب متغير الجنس عند المبحوثين

فئة الذكور:

تشير النتائج أن الانشغالات ت الأولى بالنسبة لمنظمة مراسلون بلا حدود حسب فئة الذكور هي حرية الإعلام ، وقد عبر عن هذا الموضوع 50 صحفيا أي مايعادل نسبة 41.66 % من مجموع 86 صحفي ذكر ، ليأتي في المرتب الثانية الموضوع الخاص بعلاقة الصحافة بالسلطة و حسب نسبة الذكور المقدرة ب15 صحفي يرون ان هذا الموضوع من المواضيع الأكثر إثارة بعد حرية الإعلام ، أما في المرتبة الثالثة من نفس الجنس فقد كانت لموضوع المضايقات التي يعاني منها الصحافيين وحسب فئة ذكور فقد سجلنا وجود 07 صحافيين من مجموع 86 الذين راو أن الموضوع من اهتمامات منظمة مراسلون بلا حدود ، وعن المرتبة الرابعة سجلنا وجود 06 صحافيين ذكور يرون أن حماية الصحفي من المواضيع الأكثر تناولا و إثارة عند هاته المنظمة وهذا ماسجل وجود 06 صحفيين التزموا بهذه الإجابة ، يليها في المرتبة الخامسة التفاف خمس صحافيين حمل موضوع أخلاقيات المهنة وهذا ما عبر عنه 05 صحفيين ، ثم كان موضوع الممارسة المهنية الذي سجل وجود 03 صحفيين من جنس الذكر راو أن منظمة مراسلون بلا حدود تثير هذا الموضوع في تقاريرها ،ويعد احد انشغالاتها ، أما كل من مسالة حقوق الإنسان و الديمقراطية وكذا تأزم الأوضاع السياسية أو الأمنية فهي لم تسجل أي تكرار من فئة الذكور .

فئة الإناث :

يأتي أول انشغال لمنظمة مراسلون بلا حدود حسب فئة الإناث لعلاقة الصحافة بالسلطة و هذا ما عبر عنه 14 صحفية أي مايعادل 11.66% من مجموع 34 أنثى ، ثم يليها موضوع حرية الإعلام الذي عبر عنه 06 صحفيات ، وفي المرتبة الثالثة كان موضوع حقوق الإنسان الذي عبر عنه 04 صحفيات ، بعد ذلك سجلنا التفاف 03 صحفيات حول موضوع مضايقة الصحافيين و الذي جاء في المرتبة الرابعة ، أما عن موضوع حماية الصحفي فقد سجلنا تكرار صحفيتين و قد احتل الموضوع المرتبة الخامسة ، في حين كانت المرتبة السادسة من نصيب الموضوع المتعلق بأخلاقيات المهنة وهذا ما عبرت عنه صحافية واحدة فقط .
كما احتلا كل من موضوع الرقابة و الديمقراطية نفس المرتبة وقد عبر صحفي واحد كون موضوع الرقابة من المواضيع الأكثر إثارة عند منظمة مراسلون بلا حدود ، وصحفي واحد أيضا فيما يخص موضوع الرقابة . كما لا حظنا انه لم يتطرق أي من الصحفيين إلى مواضيع الأخرى المتبقية .

السؤال رقم (04):حسب متغير الشهادات :

السؤال الرابع	المتغير / الإجابة	الشهادات					
		ليسانس		ماجستير		دراسات عليا	
		العدد	الرتبة	العدد	الرتبة	العدد	الرتبة
	حرية الإعلام	50	01	04	02	02	02
	علاقة الصحافة بالسلطة	21	02	08	01	00	-
	مضايقات الصحفيين	06	03	03	03	01	03
	حماية الصحفي	01	06	02	04	05	01
	أخلاقيات المهنة الصحفية	03	05	01	05	02	02
	الممارسة الإعلامية	01	06	03	03	01	03
	حقوق الإنسان	04	04	00	-	00	-
	الرقابة	01	06	00	-	00	-
	الديمقراطية	01	06	00	-	00	-
	تأزم الأوضاع الأمني	00	-	00	-	00	--
	تأزم الأوضاع السياسي	00	-	00	-	00	-
	المجموع	**88**	**-**	**21**		**11**	

الجدول رقم (31) يوضح المواضيع الأكثر إثارة عند منظمة مراسلون بلا حدود حسب متغير الشهادات عند المبحوثين

الليسانس :

تشير النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن الموضوع أكثر إثارة لدى منظمة مراسلون بلا حدود حسب مستوى الليسانس يرجع إلى حرية الإعلام و هذا ما عبر عنه 50 صحافيا ، ثم يليه موضوع الصحافة و علاقتها بالسلطة حيث عبر عنه 21 صحفي من نفس المستوى ، ليأتي في المرتبة الثالثة موضوع المضايقات التي ترتكب في حق الصحافيين وقد سجل الموضوع تكرار 06 صحفيين عن الموضوع نفسه ، أما المرتبة الرابعة حسب مستوى الليسانس ترجع إلى مسالة حقوق الإنسان لاعتبارها من المواضيع الأكثر إثارة لدى هاته المنظمة و هذا ما عبر عنه 04 صحفيين من مجموع 88 صحفي مستوى ليسانس .
في حين عبر 03 صحفيين عن موضوع أخلاقيات المهنة باعتباره موضوع مثيرا عند المنظمة نفسها و قد احتل المرتبة الخامسة ، وعن موضوعة حماية الصحفي عبر صحفي واحد هذا ما جعل الموضوع يحتل المرتبة السادسة و الأخيرة ، إضافة إلى موضوع الممارسة الإعلامية ، الديمقراطية و الرقابة فقد احتل نفس المرتبة مع موضوع حماية الصحفي أي عبر عن كل موضوع صحفي واحد من مستوى الليسانس. في حين لم يتطرق أي صحفي لمواضيع المتبقية

الماجستير :

يتمثل أهم موضوع عند منظمة مراسلون بلا حدود حسب مستوى الماجستير في علاقة الصحافة بالسلطة الذي عبر عنه 08 صحافيين بنسبة 6.66 % من مجموع 21 صحفي ، لتأتي حرية الإعلام في المرتبة الثانية من اهتمامات منظمة مراسلون بلا حدود حيث عبر عنها 04 صحافيين من مجموع 21 صحفي مستوى ماجستير ، يأتي من موضوع مضايقات الصحافيين و الممارسة الإعلامية في المرتبة الثالثة الذي عبر عنه 03 صحافيين لكل موضوع ، ثم يأتي في المرتبة الرابعة موضوع حماية الصحفي وقد عبر عنه (02) صحافيين اثنين ، يليه في المرتبة الخامسة موضوع أخلاقيات المهنة الصحافية وقد عبر عنه صحفي واحد من مجموع 21 صحفي مستوى ماجستير ، في حين لم يتطرق أي من الصحافيين إلى المواضيع الأخرى .

الدراسات العليا :

الموضوع الأكثر إثارة عند مستوى الدراسات العليا لدى منظمة مراسلون بلا حدود هو حماية الصحفي وهذا ما عبر عنه 05 صحافيين من مجموع 11 صحفي ، يأتي في المرتبة الثانية كل من موضوعي حرية الإعلام و أخلاقيات المهنة الصحفية الذي عبر عن كل موضوع صحافيين اثنين من مجموع 11 صحفي دراسات عليا ، أما المرتبة الثالثة كانت لموضوعي مضايقات الصحفيين و الممارسة الإعلامية حيث عبر عن كل موضوع صحفي واحد من المجموع الإجمالي المقدر بـ 11 صحفي مستوى دراسات عليا .
في الأخير لا حظنا أن كل من المواضيع التالية : حقوق الإنسان ، الرقابة ، الديمقراطية، تأزم الوضع السياسي و تأزم الوضع الأمني لم يتطرق إليها أي من الصحافيين من المتغير المدرج .

السؤال رقم (04): حسب متغير الخبرة المهنية :

المتغير / الإجابة	الخبـــــــــــــــــــــــرة المهنية					
	اقل من 05 سنوات		من 05 إلى 10سنوات		أكثر من 10 سنوات	
	العدد	الرتبة	العدد	الرتبة	العدد	الرتبة
حرية الإعلام	31	01	15	02	10	01
علاقة الصحافة بالسلطة	07	02	18	01	04	03
مضايقات الصحفيين	02	03	06	03	02	04
حماية الصحفي	01	04	01	06	06	02
أخلاقيات مهنة الصحافة	01	04	01	06	04	03
الممارسة الإعلامية	01	04	03	04	01	05
حقوق الإنسان	01	04	02	05	01	05
الرقابة	00	-	01	06	00	-
الديمقراطية	00	-	01	06	00	-
تأزم الأوضاع الأمنية	00	-	00	-	00	-
تأزم الأوضاع السياسية	00	-	00	-	00	-
المجموع	44	-	48	-	28	-

الجدول رقم (32) يوضح المواضيع الأكثر إثارة عند منظمة مراسلون بلا حدود حسب متغير الخبرة المهنية عند المبحوثين

اقل من 05 سنوات :

الموضوع الأكثر إثارة عند منظمة مراسلون بلا حدود حسب الصحفيين الذين لهم خبرة تقل مع 05 سنوات يعود إلى مسالة حرية الإعلام التي عبر عنها 31 صحفي أي مايعادل 25.83 % من مجموع 44 صحفي ، تأتي في المرتبة الثانية موضوع الصحافة و علاقتها بالسلطة و هذا ما عبر عنه 07 صحافيين من نفس الخبرة المهنية ، أما المرتبة الثالثة عادت إلى موضوع مضايقات الصحافيين و التي عبر عنها صحفيين اثنين من مجموع 44 صحفي أما المرتبة الرابعة فقد كانت لكل من المواضيع التالية : حماية الصحفي ، أخلاقيات المهنية الصحفية، الممارسة الإعلامية و حقوق الإنسان ، و الجدير بالملاحظة انه :

عبر صحفي واحد عن موضوع حماية الصحفي من إجمالي الصحفيين المقدر بـ44 صحفي

عبر صحفي واحد عن موضوع أخلاقيات المهنة الصحفية من إجمالي 44 صحفي

عبر صحفي واحد عن موضوع الممارسة الإعلامية من إجمالي 44 صحفي

عبر صحفي واحد عن موضوع حقوق الإنسان من إجمالي 44 صحفي

أما المواضيع الأخرى فلم يتطرق إليها أي من الصحافيين من هاته الخبرة .

من 05 إلى 10 سنوات :

بالنسبة للموضوع الأكثر إثارة عند منظمة مراسلون بلا حدود حسب الصحافيين الذين لهم خبرة تتراوح بين 05 إلى 10 سنوات يرون انه موضوع علاقة الصحافة بالسلطة و هذا ما عبر عنه 18 صحفي من مجموع 48 صحفي ، أما المرتبة الثانية كانت لموضوع حرية الإعلام و قد عبر عنها 15 صحفي من المجموع الإجمالي المقدر بـ 48 صحفي ، كما سجلنا في المرتبة الثالثة موضوع مضايقات الصحافيين الذي عبر عنه 06 صحافيين ، ليأتي في المرتبة الرابعة موضوع الممارسة الإعلامية و قد عبر عنه 03 صحافيين من المجموع المقدر بـ 48 فرد ، وكانت المرتبة الخامسة من نصيب مسالة حقوق الإنسان وقد عبر عنها صحفيين اثنين ، أما كل من مواضيع حماية الصحفي وأخلاقيات الممارسة المهنية و حقوق الإنسان و الرقابة أدرجوا في المرتبة السادسة حيث سجلنا تواجد صحفي واحد بكل موضوع ، وفيما يخص المواضيع المتبقية فلم يتطرق إليها أي من الصحافيين .

أكثر من 10 سنوات

إن الموضوع الأكثر أهمية عند منظمة مراسلون بلا حدود حسب الخبرة المهنية التي تعد أكثر من 10 سنوات كان من نصيب حرية الإعلام وقد عبر عنه 10 صحافيين من مجموع 28 صحفي ، يليه في المرتبة الثانية موضوع حماية الصحفي الذي عبر عنه 06 صحافيين ، أما المرتبة الثالثة كانت لموضوعي علاقة الصحافة بالسلطة و أخلاقيات الممارسة المهنية و عبر عنها 04 صحافيين في كل موضوع ، موضوع مضايقات الصحفيين احتل المرتبة الرابعة و قد عبر عنه (02) صحافيين اثنين من المجموع الإجمالي المقدر بـ 28 صحفي في الخبرة الدرجة ، أما عن المرتبة الخامسة فق كانت لموضوعي الممارسة الإعلامية و حقوق الإنسان ، و التي عبر عنها صحفي واحد لكل موضوع ، أما باقي المواضيع لم يتطرق إليها أي فرد من هاته الفئة المدرجة .

السؤال رقم(04):حسب متغير لغة الممارسة المهنية

المتغير / الإجابة	لغـــــــــــــــــة الممارسة المهنية					
	عربي		فرنسي		عربي فرنسي معا	
	العدد	الرتبة	العدد	الرتبة	العدد	الرتبة
حرية الإعلام	26	01	23	01	07	01
علاقة الصحافة بالسلطة	15	02	08	02	06	02
مضايقات الصحفيين	08	03	02	04	00	-
حماية الصحفي	03	04	02	04	03	03
أخلاقيات مهنة الصحافة	02	05	03	03	01	04
الممارسة الإعلامية	03	04	02	04	00	-
حقوق الإنسان	00	-	03	03	01	04
الرقابة	00	-	01	05	00	-
الديمقراطية	01	06	00	-	00	-
تأزم الأوضاع الأمنية	00	-	00	-	00	-
تأزم الأوضاع السياسية	00	-	00	-	00	-
المجموع	58	-	44	-	18	-

الجدول رقم (33) يوضح المواضيع الأكثر إثارة عند منظمة مراسلون حسب متغير لغة الممارسة المهنية عند المبحوثين

اللغة العربية :

تشير النتائج أن الموضوع الأكثر أهمية عند منظمة مراسلون بلا حدود حسب الصحافيين العاملين بقطاع الصحافة الناطقة باللغة العربية أن موضوع حرية الإعلام من أولى الاهتمامات و قد عبر عن هذا الموضوع 26 صحفي أي 21.66 % من مجموع 58 صحفي عامل بالقطاع نفسه ، أما الموضوع الثاني حسب نفس الفئة فقد كان لموضوع الصحافة وعلاقتها بالسلطة و عبر عنه 15 صحفي ، و في المرتبة الثالثة كان موضوع مضايقات الصحفيين الذي عبر عنه 08 صحفيين من مجموع 58 صحفي ، يأتي موضوعي حماية الصحفي و الممارسة الإعلامية في المرتبة الرابعة حيث عبر عنه 03 صحفيين في كل موضوع ، أما المرتبة الخامسة كانت من نصيب موضوع أخلاقيات المهنة الصحفية و عبر عنه صحافيين اثنين ، كما نرى مسالة الديمقراطية التي أدرجت في المرتبة السادسة حيث عبر عنها صحفي واحد من مجموع 58 صحفي .

اللغة الفرنسية :

إن المواضيع الأكثر أهمية و التي أولته هاته الفئة اعتبارا كان من نصيب موضوع حرية الإعلام حيث عبر عن هذا 23 صحفي يعمل بالصحافة الصادرة باللغة الفرنسية من مجموع 44 صحفي ، أما المرتبة الثانية كانت لموضوع علاقة الصحافة بالسلطة و عبر عنه 08 صحافيين ، يليه في المرتبة الثالثة موضوعي أخلاقيات المهنة و مسالة حقوق الإنسان و قد عبر عنه 03 صحفيين بكل موضوع على حدى ، أما كل من المضايقات الصحفية و حماية الصحفي و الممارسة الإعلامية فقد احتلوا المرتبة الرابعة وعبر عنه صحفيين اثنين من كل موضوع على حدى ، يليه في المرتبة الخامسة موضوع الرقابة الذي عبر عنه صحفي واحد من العدد الإجمالي للصحافيين العاملين بالصحافة الصادرة باللغة الفرنسية المقدر بـ 44 صحفي ، في حين لم يتطرق أي صحفي للمواضيع الأخرى المتبقية .

اللغتين العربية و الفرنسية معا :

أما الصحافيين العاملين أو الذين اشتغلوا بالجرائد الناطقة باللغتين معا، فقد رأوا أن الموضوع الأكثر أهمية عند منظمة مراسلون بلا حدود يعود إلى حرية الإعلام وهذا ما عبر عنه 07 صحافيين من مجموع 18 فرد ، أما المرتبة الثانية كانت من نصيب موضوع الصحافة و علاقتها بالسلطة وقد عبر عن ذلك 06 صحافيين ، يليها في المرتبة الثالثة موضوع حماية الصحفي و قد عبر عنه 03 صحافيين أما موضوعي أخلاقيات المهنة و حقوق الإنسان فقد احتلتا المرتبة الرابعة و قد عبر عن ذلك صحفي واحد لكل موضوع ، وعن ما تبقى من مواضيع لم نسجل أي إجابة .

السؤال رقم (04): حسب متغير المسؤولية المهنية :

المتغير / الإجابة	المسؤولية المهنية					
	صحفي		رئيس تحرير		مدير	
	العدد	الرتبة	العدد	الرتبة	العدد	الرتبة
حرية الإعلام	49	01	04	01	03	01
علاقة الصحافة بالسلطة	24	02	04	01	01	03
مضايقات الصحفيين	06	03	04	01	00	-
حماية الصحفي	02	06	03	02	02	02
أخلاقيات مهنة الصحافة	04	04	01	04	01	03
الممارسة الإعلامية	03	05	02	03	01	03
حقوق الإنسان	04	04	00	-	00	-
الرقابة	01	07	00	-	00	-
الديمقراطية	01	07	00	-	00	-
تأزم الأوضاع الأمنية	00	-	00	-	00	-
تأزم الأوضاع السياسية	00	-	00	-	00	-
المجموع	94	-	18	-	08	-

الجدول رقم (34) يوضح المواضيع الأكثر إثارة عند منظمة مراسلون بلا حدود حسب متغير المسؤولية المهنية عند المبحوثين

الصحافيين :

إن الموضوع الأكثر أهمية حسب الصحافيين عند منظمة مراسلون بلا حدود هو موضوع حرية الإعلام و الذي عبر عنه 49 صحفي من مجموع 94 أي مايعادل 40.83 % مقابل 78.33 % ، يليه في المرتبة الثانية موضوع علاقة الصحافة بالسلطة و عبر عنه 24 صحفي ، ثم يأتي موضوع مضايقات الصحافيين في المرتبة الثالثة حيث عبر عنه 06 صحفيين من مجموع 94 صحفي ، أما المرتبة الرابعة كانت لموضوعي أخلاقيات مهنة الصحافة وحقوق الإنسان و قد عبر عن ذلك 04 صحافيين لكل موضوع ، و عن موضوع الممارسة الإعلامية فقد احتل المرتبة الخامسة و عبر عنه 03 صحفيين ، كما احتل موضوع حماية الصحفي المرتبة السادسة و دلك ما عبر عنه صحافيين اثنين ، أما المرتبة السابعة كانت لكل من موضوع الرقابة و الديمقراطية و قد عبر عن هذا صحفي واحد بكل موضوع.
و عن المواضيع المتبقية فلم يتطرق أي من الصحافيين اليها .

رؤساء التحرير :

لقد اختلفت أراء فئة رؤساء التحرير حول الموضوع الأكثر إثارة عند منظمة مراسلون بلا حدود ، حيث احتلت كل من موضوع حرية الإعلام ، علاقة الصحافة بالسلطة ، مضايقات الصحافيين المرتبة الأولى و هذا ما عبر عنه 04 رؤساء تحرير لكل موضوع على حدى .
أما المرتبة الثانية كانت لصالح موضوع حماية الصحفي و هذا ما عبر عنه 03 صحافيين ، يأتي في المرتبة الثالثة موضوع الممارسة الإعلامية و قد عبر عنه صحافيين اثنين ، أما موضوع أخلاقيات الممارسة المهنية فقد احتل المرتبة الرابعة وعبر عنه صحفي واحد من مجموع 18 رئيس تحرير . وعن المواضيع المتبقية فلم نسجل أي إجابة لرؤساء التحرير

المدراء:

أما بالنسبة لفئة المدراء المدرجة فان الموضوع الأكثر أهمية عند منظمة مراسلون بلا حدود هو حرية الإعلام و قد عبر عن ذلك 03 مدراء من مجموع 08 ، أما المرتبة الثانية كانت لموضوع الصحافة و علاقتها بالسلطة و قد عبر عنه مديرين اثنين ، أما المرتبة الثالثة كانت لكل من علاقة الصحافة بالسلطة ، أخلاقيات مهنة الصحافة و الممارسة المهنية و قد عبر عن ذلك مدير واحد بكل موضوع .
أما عن باقي المواضيع لم نسجل أي إجابة للمدراء

- **المحور الثاني : منظمة مراسلون بلا حدود و الصحافة المستقلة في الجزائر:**

السؤال رقم (05) : مدى أهمية قطاع الإعلام عند مراسلون بلا حدود مقارنة بالقطاعات الأخرى حسب المبحوثين :

العينة / الإجابة	العدد	النسبة
نعم	110	%91.66
لا	10	%8.33
المجموع	120	%100

الجدول رقم(35) يوضح مدى أهمية قطاع الإعلام عند منظمة مراسلون بلا حدود مقارنة بالقطاعات الأخرى حسب المبحوثين

تتجه اغلب إجابات المبحوثين إلى إثبات اهتمام منظمة مراسلون بلا حدود بقطاع الإعلام بالمقارنة مع القطاعات الأخرى و هذا يعود حسب المبحوثين إلى طبيعة عمل المنظمة التي حبذت التعامل مع الصحافة و جعلت كل نشاطاتها مسخرة للدفاع عن هذا الحق والتي احتلت نسبة 91.66 % ، أما بقية المبحوثين الذين نفوا أهمية الإعلام بالنسبة لمنظمة مراسلون بلا حدود فيرجعون ذلك إلى غياب مشاريع تعكس الاهتمام بهذا القطاع ، في حين فضل المبحوثين المتبقيين عدم تبرير إجاباتهم .

السؤال رقم (05): حسب متغير الجنس :

المتغير / الإجابة	الجنس			
	ذكر		أنثى	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	84	%70	26	% 21.66
لا	02	% 1.66	08	% 6.66
المجموع	86	% 71.66	34	% 28.33

الجدول رقم (36) يوضح مدى أهمية قطاع الإعلام عند بالنسبة لمراسلون بلا حدود مقارنة بالقطاعات الأخرى حسب متغير الجنس عند المبحوثين

إن نسبة الصحافيين الذين أكدوا على أهمية قطاع الإعلام عند منظمة مراسلون بلا حدود مقارنة بالقطاعات الأخرى قدرت بـ 110 بنسبة تعادل 91.66 % كنسبة إجمالية لمجموع الصحافيين المؤكدين على ذلك و المجيبين بـ نعم ، يقابلها عدد الصحافيين الموجبين بـ لا و الذين قدر عددهم بـ 10 صحافيين أي ما يعادل 8.33 % ، و من هذا نبدأ التحليل للجدول أعلاه ، وذلك بربط العلاقة بين مجموع الإجابات و تنوع المتغيرات المدرجة في الدراسة

إذن نسبة الصحافيين الذين أكدوا على أن منظمة مراسلون بلا حدود تولي اهتماما بالغا لهذا القطاع مثلها فئة الذكور و الذي قدر عددهم بـ 84 فرد من مجموع 86 ، أي ما يعادل نسبة 70 % من نسبة الصحافيين المبحوثين فئة الذكور المقدرة بـ 71.66 % ، و الملاحظ أنها نسبة عالية جدا ، وفي المرتبة الثانية من الفئة نفسها سجلنا إجابتين تنفي اهتمام المنظمة بقطاع الإعلام على غرار القطاعات الأخرى ، أي نسبة 1.66 % من المجموع الإجمالي للصحافيين المبحوثين لفئة الذكور

بالنسبة للإناث فقد تم تسجيل إجابة 26 أنثى تؤكد على اهتمام منظمة مراسلون بلا حدود بقطاع الإعلام دون القطاعات الأخرى و هي النسبة التي تعادل 21.66 % من إجمالي الصحافيين المبحوثين الإناث ، ليأتي بعد ذلك نسبة الصحافيات اللواتي ينفين أن يكون لمنظمة مراسلون بلا حدود اهتمام بقطاع الإعلام مقارنة بالقطاعات الأخرى ، حيث تراوح عددهم بـ 08 من مجموع 34 أي بنسبة 6.66 % من 28.33 % من العدد الإجمالي للإناث

في الأخير نلاحظ أن النسبة الأعلى لإثبات اهتمام منظمة مراسلون بلا حدود لقطاع الإعلام مقارنة بالقطاعات الأخرى كانت من نصيب الذكور دون الإناث أي بنسبة 70 % مقابل 21.66 %، أما الإجابات التي تنفي أن تكون المنظمة مهتمة بقطاع الإعلام دون القطاعات الأخرى كان للإناث دون الذكور، أي بنسبة 6.66 % إناث و 1.66% ذكور

السؤال رقم (05):حسب متغير الشهادات

المتغير الإجابة	الشهـــــــــــــــــــــــــــــادات					
	ليسانس		ماجستير		دراسات عليا	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	84	% 70	18	% 15	08	% 6.66
لا	04	% 3.33	03	% 2.5	03	% 2.5
المجموع	88	% 73.33	21	% 17.5	11	% 9.16

الجدول رقم (37) يوضح مدى أهمية قطاع الإعلام عند منظمة مراسلون بلا حدود مقارنة بالقطاعات الأخرى

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن نسبة الصحافيين المتحصلين على شهادة الليسانس هم الذين أكدوا أن لمنظمة مراسلون بلا حدود اهتمام بقطاع الإعلام مقارنو بالقطاعات الأخرى و الذين قدر عددهم بـ 84 صحفي من مجموع 88 أي بنسبة تعادل 70 % من إجمالي الصحافيين المبحوثين المتحصلين على شهادة الليسانس المقدر بـ 73.33 % ، ليأتي بعدها نسبة الصحافيين المتبقيين من نفس المستوى (ليسانس) و الذين نفوا ان تكون منظمة مراسلون بلا حدود تولي اهتماما بقطاع الإعلام مقارنة بالقطاعات الأخرى و الذين قدرت نسبتهم بـ 3.33 % من النسبة الإجمالية المقدرة بـ 73.33 % .

أما بالنسبة للصحافيين المتحصلين على شهادة الماجستير فقد اكد18 صحفي أن منظمة مراسلون بلا حدود اختصاصها إعلامي محض و ذلك بنسبة تعادل 15 % ، و في الأخير نسبة الصحافيين المتحصلين على شهادة الماجستير الذين أجاب بـ لا أي نفي اهتمام المنظمة بقطاع الإعلام على غرار القطاعات الأخرى ، وذلك بنسبة قدرها 2.5 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 17.5 % .

كانت نسبة الصحافيين من مستوى الدراسات العليا هي الأخرى تشهد وجودا معتبرا في الإجابة عن السؤال المطروح ، لذا نجد أن نسبة 6.66 % من الصحافيين من الدراسات العليا أكد أن هذه المنظمة تولي اهتماما لقطاع الإعلام مقارنة بالقطاعات الأخرى ، أما النسبة المتبقية من مجموع الصحافيين المبحوثين في الدراسات العليا نفت أن يكون لهذه المنظمة علاقة بالإعلام و التي قدر عدد الصحافيين فيها بـ03 صحفيين من مجموع 11 صحفي ، أي بنسبة 2.5 % مقابل 9.16 % من إجمالي النسبة لفئة الدراسات العليا .

السؤال رقم(05): حسب متغير الخبرة المهنية :

المتغير	الخــــــــــــــــــــــــــــــبرة المهنية					
الإجابة	اقل من 05 سنوات		من 05 إلى 10 سنوات		أكثر من 10 سنوات	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	37	% 30.83	46	% 38.33	27	% 22.5
لا	07	% 5.83	02	% 1.66	01	% 0.83
المجموع	44	% 36.66	48	% 40	28	23.33

الجدول رقم (38) يوضح مدى أهمية قطاع الإعلام عند منظمة مراسلون بلا حدود مقارنة بالقطاعات الأخرى حسب متغير الخبرة المهنية ’ند المبحوثين

من الجدول أعلاه يتبين لنا أن عدد الصحافيين الذين أجابوا بـ " نعم " هم الصحافيين الذين لهم اقل من 05 سنوات خبرة في القطاع و المقدر بـ 37 صحفي من بين 44 العدد الإجمالي للصحافيين المبحوثين الذين لهم اقل من 05 سنوات أي بنسبة 30.83 % من مجموع36.66 % ، أما الصحافيين المبحوثين في الفئة اقل من 05 سنوات المتبقيين هم الذين أجابوا بـ" لا "أي الذين نفوا أن يكون الإعلام من اهتمامات هذه المنظمة ، و كانت الإجابات بنسبة قدرها 5.83 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 36.66 .

أما الصحافيين الذين قضوا في المهنة من 05 إلى 10 سنوات ، نجد معظمهم أي العدد المقدر بـ 46 فرد من مجموع 48 هم الذين أكدوا أن منظمة مراسلون بلا حدود تولي أهمية لقطاع الإعلام مقارنة بالقطاعات الأخرى ، أي بنسبة تعادل 38.33 % من المجموع الإجمالي لنسبة الصحافيين المبحوثين ذوي الخبرة المهنية من 05 إلى 10 سنوات و الذي عادلت نسبتهم 40 % ، أما النسبة المتبقية من الصحافيين المبحوثين في نفس الفئة هم الذين نفوا اهتمام منظمة مراسلون بلا حدود بقطاع الإعلام على غرار القطاعات الأخرى و المقدرة بـ 1.66 % ، وجود صحفيين اثنين (02) نفوا ذلك من المجموع الإجمالي لـ 48 صحفي مبحوث .

بالنسبة للصحافيين الأكثر خبرة من غيرهم و الذين لهم أكثر من 10 سنوات عمل بالمجال الإعلامي ، أكد منهم 27 صحفي من مجموع 28 أن منظمة مراسلون بلا حدود من أولى مهامها الجانب الإعلامي ، وهذا ما عادل نسبة 22.5 % من المجموع الكلي المقدر بـ 23.33 % ، أما باقي الصحافيين الذين امضوا خبرة مهنية أكثر من 10 سنوات و الذين نفوا عمل منظمة مراسلون بلا حدود في مجال الإعلام دون القطاعات الأخرى هو صحفي واحد (01) مقابل 28 صحفي من مجموع الصحافيين المبحوثين أي بنسبة تعادل 0.83 % من النسبة الإجمالية للصحافيين المبحوثين في هذه الفئة المقدرة بـ 23.33 % .

السؤال رقم (05):حسب متغير لغة الممارسة المهنية :

المتغير الإجابة	لغة الممارسة المهنية					
	عربي		فرنسي		عربي وفرنسي معا	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	53	% 44.16	43	% 35.83	14	% 11.66
لا	05	% 4.16	01	% 0.83	04	% 3.33
المجموع	58	% 48.33	44	% 36.66	18	% 15

الجدول رقم (39) يوضح أهمية قطاع الإعلام عند منظمة مراسلون بلا حدود مقارنة بالقطاعات الأخرى حسب متغير لغة الممارسة المهنية عند المبحوثين

من خلال الجدول يتضح أن نسبة الصحافيين الذين أكدوا أن قطاع الإعلام من اهتمامات منظمة مراسلون بلا حدود تعادل 44.16 % من العدد الإجمالي المقدر بـ 48.33 % هم الصحافيين الذين يشتغلون بالصحافة الصادرة باللغة العربية ، أما المرتبة الثانية كانت للصحافيين العاملين بنفس الجرائد و الناطقة باللغة العربية و الذين نفوا أن يكون لهذه المنظمة اهتمام بمجال الإعلام و الذين قدر عددهم بـ 05 صحفيين من بين 58 صحفي العدد الإجمالي للصحافيين العاملين بالجرائد الصادرة باللغة العربية و هي النسبة التي قدرت بـ 4.16 % مقابل 48.33 % من النسبة الإجمالية للمبحوثين .

أما الصحافيين العاملين بالجرائد الصادرة باللغة الفرنسية و الذين يرون أن منظمة مراسلون بلا حدود تهتم بقطاع الإعلام مقارنة بالقطاعات الأخرى قدر ت نسبتهم بـ 35.83 % من النسبة الإجمالية للصحافيين المبحوثين المقدر بـ 36.66 % ، أما الصحافيين المتبقيين الذين نفوا اهتمام المنظمة بمجال الإعلام مقارنة بالقطاعات الأخرى قدر عددهم بـ صحفي واحد (01) من مجموع 44 صحفي .

وعن الصحافيين الذين يشتغلون بالصحف الصادرة باللغتين (عربي و فرنسي) فقد سجلنا مايلي :
نسبة 11.66 % من الصحافيين أكدت أن منظمة مراسلون بلا حدود تولي أهمية لمجال الإعلام على غرار القطاعات الأخرى ، أما النسبة المتبقية من الصحافيين العاملين بنفس الجرائد الصادرة باللغتين نفت أن يكن لمنظمة مراسلون بلا حدود اهتمام بمجال الإعلام و قد قدر عددهم بـ 04 صحفيين من مجموع 18 صحفي عامل بنفس الجرائد و هي النسبة التي تعادل 3.33 % مقابل 15 % من إجمالي الصحافيين المبحوثين .

السؤال رقم (05):حسب متغير المسؤولية المهنية :

المتغير / الإجابة	المسؤولية المهنية					
	صحفي		رئيس تحرير		مدير	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	89	% 74.16	15	% 12.5	06	% 05
لا	05	% 4.16	03	% 2.5	02	% 1.66
المجموع	94	% 78.33	18	% 15	08	% 6.66

الجدول رقم (40) يوضح أهمية قطاع الإعلام عند منظمة مراسلون بلا حدود مقارنة بالقطاعات الأخرى

هذا الجدول يبين لنا أن نسبة الصحافيين الذين أكدوا أن منظمة مراسلون بلا حدود لها أهمية بقطاع الإعلام مقارنة بالقطاعات الأخرى هم الصحافيين العاديين الذين قدر عددهم بـ 89 صحفي من بين العدد الإجمالي للصحافيين المبحوثين المقدر بـ 94 صحفي أي ما يعادل 74.16 % مقابل 78.33 % ، أما الصحافيين الذين أجابوا بـ " لا " هم الذين نفوا أن تولي هذه المنظمة أهمية لقطاع الإعلام و الذين قدرت نسبتهم بـ 4.16 % أي مايعادل (05) صحافيين من مجموع 94 آخرين .

الفئة الثانية المدرجة في متغير المسؤولية كان للصحافيين رؤساء التحرير وكانت إجاباتهم تتراوح أيضا بين التأكيد و النفي ، حيث سجلنا نسبة 12.5 % من هؤلاء الصحافيين الذين أكدوا على أن منظمة مراسلون بلا حدود تهتم بقطاع الإعلام مقارنة بالقطاعات الأخرى من إجمالي النسبة المقدرة بـ 15 % ، أما الصحافيين رؤساء التحرير الذين نفوا أن تكون منظمة مراسلون بلا حدود منظمة تولي اهتماما بالغا لقطاع الإعلام فكان عددهم (03) رؤساء تحرير من مجموع 18 رئيس تحرير أي ما يعادل نسبة 2.5 % مقابل 15 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 6.66 %

أما باقي الصحافيين الذين شملهم هذا المتغير هم الصحافيين الأكثر أهمية في المؤسسة الإعلامية و هم مدراء الجرائد ، حيث نجد أن نسبة الصحافيين المدراء التي أجابت بنعم و التي أكدت أن قطاع الإعلام أهم القطاعات التي تعني منظمة مراسلون بلا حدود و قدر عددهم بـ06 مدراء من بين 08 ، أي مايعادل 5 % من مجمع 6.66 % ، وفيما يخص المدراء الذين نفوا اهتمام هذه المنظمة بقطاع الإعلام كان عددهم (02) من المجموع الكلي لـ 08 مدراء للصحف بالقطاع الخاص ، أي مايعادل نسبة 1.66 % من النسبة الإجمالية 6.66 % .

السؤال رقم (06): مدى كون منظمة مراسلون بلا حدود موضوعية في معالجة قضايا الإعلام الجزائري .

العينة / الإجابة	العدد	النسبة
نعم	21	% 17.50
لا	98	%81.66
الملغاة	01	%0.83
المجموع	120	%100

الجدول رقم (41) يوضح كون منظمة مراسلون بلا حدود موضوعية في معالجة قضايا الإعلام الجزائري حسب المبحوثين

تشير اغلب إجابات الصحفيين أن منظمة مراسلون بلا حدود غير موضوعية في معالجة قضايا الإعلام الجزائري و يرجع ذلك إلى كون القراءة الموجودة في تقارير مراسلون بلا حدود هي قراءة تستند إلى خلفيات سياسية و هي طرف أجنبي يعمل على تشويه صورة الجزائر ، مما يثبت عدم قدرتها على إضفاء صبغة الموضوعية في معالجتها لقضايا الإعلام الجزائري و هذا ما شكل نسبة 78.33 % من نسبة 81.66 %، أما بقية المبحوثين في هذا العنصر فلم تسجل لديهم أية تبريرات ، في حين ترى نسبة ضئيلة بمعدل 17.50 % أن منظمة مراسلون بلا حدود تتمتع بالمصداقية لأنها حسب هؤلاء المبحوثين منظمة عالمية تعمل في ظل أسس و اطر قانونية من دون اللجوء إلى أي خلفيات .

السؤال رقم (06): حسب متغير الجنس :

المتغير / الإجابة	الجنس			
	ذكر		أنثى	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	08	% 6.66	13	% 10.83
لا	77	% 64.16	21	% 17.5
الملغاة	01	% 0.83	00	% 00
المجموع	86	% 56.66	34	% 28.33

الجدول رقم (42) يوضح كون منظمة مراسلون بلا حدود موضوعية في معالجة قضايا الإعلام الجزائري حسب متغير الجنس عند المبحوثين

من هذا الجدول يتضح لنا أن عدد الصحافيين الدين أكدوا أن منظمة مراسلون بلا حدود موضوعية في معالجة قضايا الإعلام الجزائري من فئة الذكور هو 08 صحفيين من مجموع 86 صفي ذكراي ما يعادل نسبة 6.66 . أما نفس الصحافيين الذكور الذين أجابوا بـ " لا " الذين نفوا موضوعية المعالجة التي تتبناها مراسلون بلا حدود في قضايا الإعلام الجزائري قدر عددهم بـ 77صحفي من مجموع 86 صحفي أي ما يعادل نسبة 64.16 % مقابل 56.66 %

أما عن فئة الإناث الدرجة كمتغير فقد سجلنا نسبة 10.83 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 28.33 % واللواتي اجبنا بـ نعم مؤكدين أن منضمة مراسلون بلا حدود موضوعية في معالجة قضايا الإعلام الجزائري أما العدد المتبقي من صحافيات الإناث التي نفت موضوعية المعالجة التي تتبناها هذه المنضمة في قضايا الإعلام الجزائري .

السؤال رقم (06):حسب متغير الشهادات

المتغير الإجابة	الشهادات					
	ليسانس		ماجستير		دراسات عليا	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	12	% 10	06	% 5	03	% 7.5
لا	75	% 62.50	15	%12.5	08	%6.66
الملغاة	01	% 0.83	00	% 00	00	% 00
المجموع	88	% 73.33	21	%17.5	11	% 9.16

الجدول رقم (43) يوضح كون منظمة مراسلون بلا حدود موضوعية في معالجة قضايا الإعلام الجزائري حسب متغير الشهادات عند المبحوثين

من هذا الجدول يتبين لنا أن نسبة الصحافيين المبحوثين من مستوى الليسانس و الذين أجابوا على أن منظمة مراسلون بلا حدود موضوعية في معالجة قضايا الإعلام الجزائري ، قدر عددهم بـ 12 من المجموع الإجمالي 88 فرد ، أي ما يعادل نسبة 10 % من 73.33 % ، أما العدد المتبقي من الصحافيين المبحوثين من نفس المستوى (ليسانس) و الذين نفوا أن تعالج هذه المنظمة قضايا الإعلام الجزائري بموضوعية قدرت نسبتهم بـ 62.50 % وهذا ما عادل 75 فرد من مجموع 88 فرد العدد الإجمالي لأفراد العينة المختارة .

كما سجلنا وجود فرد واحد (01) من المجموع الإجمالي لـ 88 فرد يرفض الإجابة ، وقد لاحظنا انه من الصحافيين المتحصلين على شهادة الليسانس .

أما الصحافيين المتحصلين على شهادة الماجستير و الذين أجابوا بـ " نعم " مؤكدين أن منظمة مراسلون بلا حدود تعمل على معالجة قضايا الإعلام الجزائري بكل موضوعية قدر عددهم بـ 06 افرد من مجموع 21 فرد العدد الإجمالي للعينة المدرجة مستوى ماجستير ، أي ما يعادل 5 % من النسبة الإجمالية المقدرة بـ17.5 % .
في حين نفى الجزء المتبقي من الصحافيين من مستوى الماجستير كون منظمة مراسلون بلا حدود موضوعية في معالجة قضايا الإعلام الجزائري ، وقد قدر عددهم بـ 15 فرد أي ما يعادل نسبة 12.5 % من مجموع النسبة المقدر بـ17.5 % .

أما الفئة الأخيرة المدرجة كانت لمستوى الدراسات العليا، التي سجلت هذه ما يلي ، نسبة 7.5 % من الصحافيين الذين أجابوا أن هذه المنظمة موضوعية في معالجة قضايا الإعلام الجزائري ،و هذا ماعادل وجود 03 أفراد من أفراد العينة لمستوى الدراسات العليا المقدر بـ 11 فرد ، أما العدد المتبقي من الصحافيين من نفس المستوى قد نفوا موضوعية هذه المنظمة في معالجة قضايا الإعلام الجزائري ، وقد قدر عددهم بـ 08 أفراد من مجموع 11 فرد أي مايعادل نسبة 6.66 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 9.16 % .

السؤال رقم (06):حسب متغير الخبرة المهنية

المتغير	الخبـــــــــــــــــــــــــــــرة المهنية					
	اقل من 05 سنوات		من 05 إلى 10 سنوات		أكثر من 10 سنوات	
الإجابة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	08	%6.66	07	% 5.83	06	% 5
لا	35	% 29.16	41	% 34.16	22	% 18.33
الملغاة	01	% 0.83	00	% 00	00	% 00
المجموع	44	% 36.66	48	% 40.00	28	% 23.33

الجدول رقم (44) يوضح كون منظمة مراسلون بلا حدود موضوعية في معالجة قضايا الإعلام الجزائري حسب متغير الخبرة المهنية عند المبحوثين ز

من خلال الجدول يتضح لنا أن نسبة الصحافيين المبحوثين في الخبرة اقل من 05 سنوات و الذين أجابوا أن منظمة مراسلون بلا حدود موضوعية في معالجة قضايا الإعلام الجزائري هي 6.66 % من النسبة الإجمالية المقدرة بـ 36.66 % ، أما الصحافيين من نفس الخبرة و الذين نفوا أن تكون هاته المنظمة موضوعية في معالجة قضايا الإعلام الجزائري قدر عددهم

بـ 35 صحفي من مجموع 44 صحفي أي ما يعادل 29.16 % من النسبة الإجمالية المقدرة بـ 36.66 %، في حين كانت الإجابة الملغاة المسجلة لصحفي من هاته الفئة

أما نسبة الصحافيين الذين تتراوح خبرتهم المهنية من 05 إلى 10 سنوات و الذين أكدوا أن هاته المنظمة موضوعية في معالجة قضايا الإعلام قدرت بـ 5.83 % من إجمالي النسبة المقدرة 40% ، وعن الصحافيين الذين نفوا موضوعية معالجة قطاع الإعلام الجزائري لهاته المنظمة سجلنا نسبة 34.16 % من مجموع النسبة المقدر بـ 40 % .

وعن الصحافيين الذين لهم خبرة أكثر من 10 سنوات والتي أكدت أن لهاته المنظمة معالجة موضوعية فيما يخص قضايا الإعلام الجزائري كانت نسبتهم تقدر بـ 5 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 23.33 % ، وعن إجابات النفي المسجلة لهاته الفئة فقد كان عددها 22 إجابة من مجموع 28 أي مايعادل 18.33 % مقابل 23.33 % .

السؤال رقم (06): حسب متغير لغة الممارسة المهنية :

المتغير الإجابة	لغة الممارسة المهنية					
	عربي		فرنسي		عربي و فرنسي معا	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	04	% 3.33	12	% 10.00	05	% 4.16
لا	54	% 45.00	30	% 25.00	13	%10.83
الملغاة	00	% 00	01	% 0.83	00	% 00
المجموع	58	% 48.33	44	% 36.66	18	% 15.00

الجدول رقم (45) يوضح كون منظمة مراسلون بلا حدود موضوعية في معالجة قضايا الإعلام الجزائري حسب متغير لغة الممارسة المهنية عند المبحوثين .

من خلال الجدول يتضح لنا أن نسبة الصحافيين الذين أجابوا وأكدوا أن منظمة مراسلون بلا حدود موضوعية في معالجة قضايا الإعلام الجزائري ، و المقدرة بـ 3.33 % هم صحافيين يعملون بالجرائد الناطقة باللغة العربية ، و الذين قدر عددهم الإجمالي بـ 58 فرد .أما الصحافيين الآخرين من نفس الجرائد و الصادرة باللغة العربية ، الذين نفوا موضوعية المعالجة لمنظمة مراسلون بلا حدود قدر عددهم بـ 54 فرد من إجمالي العينة المقدر بـ 58 ، أي ما يعادل نسبة 45.00% من النسبة الإجمالية المقدرة بـ 48.33 % .

أما فيما يخص الجرائد الصادرة باللغة الفرنسية و الذين أكدوا أن هذه المنظمة موضوعية في معالجة قضايا الإعلام الجزائري قدر عددهم بـ 12 فرد من إجمالي العينة المقدر بـ 44 فرد

أي ما يعادل نسبة 10 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 36.66 % ، أما نسبة 25 % من الصحافيين المبحوثين نفت أن تكون لهذه المنظمة معالجة موضوعية في قضايا الإعلام

الجزائري ، في حين سجلنا وجود صحفي واحد من الجرائد الصادرة باللغة الفرنسية لم يجب عن السؤال المدرج .

وعن الصحافيين العاملين بالجرائد الصادرة باللغتين العربية و الفرنسية ، فقد سجلنا وجود 05 صحافيين من العدد الإجمالي للصحافيين المبحوثين المقدر بـ 18 فرد أكدوا أن منظمة مراسلون بلا حدود موضوعية في معالجة قضايا الإعلام الجزائري ، وهذا ما عادل وجود 4.16 % من مجموع 15 % ، أما الصحافيين المجيبين بـ "لا" و الذين نفوا أن تكون هذه المنظمة موضوعية في معالجة قضايا الإعلام الجزائري قدر عددهم بـ 13 فرد من 18 ، أي ما يعادل نسبة 10.83 من إجمالي النسبة المقدر بـ 15 % .

السؤال رقم (06):حسب متغير المسؤولية المهنية :

المتغير الإجابة	المسـؤولية المهنية					
	صحفي		رئيس تحرير		مدير	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	17	% 14.16	03	% 2.50	01	% 0.83
لا	76	% 63.33	15	% 12.50	07	% 5.83
الملغاة	01	% 0.83	00	% 00	00	% 00
المجموع	94	% 78.33	18	% 15.00	08	% 6.66

الجدول رقم (46) يوضح كون منظمة مراسلون بلا حدود موضوعية في معالجة قضايا الإعلام الجزائري حسب متغير المسؤولية المهنية عند المبحوثين .

حسب هذا الجدول يتضح لنا أن نسبة الصحافيين الذين أجابوا بـ " نعم " وأكدوا على أن منظمة مراسلون بلا حدود موضوعية في معالجة قضايا الإعلام الجزائري قدرت بـ 14.16 % وهم الصحافيين الذين يشتغلون في مناصب عادية بالمؤسسات الإعلامية ، أما الصحافيين المتبقيين من نفس الفئة هم الذين نفوا أن تكون لهذه المنظمة موضوعية في معالجة قضايا الإعلام الجزائري وقدر عددهم بـ 76 صحفي من 94 العدد الإجمالي لفئة الصحافيين المدرج في متغير المسؤولية المهنية ، و هذا ما يعادل نسبة 63.33 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 78.33 % .

أما بالنسبة للفئة الثانية المدرجة كمتغير هي فئة رؤساء التحرير و التي كانت إجاباتهم كالتالي :

رؤساء التحرير الذين أكدوا أن منظمة مراسلون بلا حدود موضوعية في معالجة قضايا الإعلام الجزائري قدر عددهم بـ 03 أفراد من مجموع 18 رئيس تحرير أي ما يعادل 2.50

% من مجموع النسبة المقدر بـ 15.00 % ، ما العدد المتبقي من رؤساء التحرير قد نفى أن تكون هذه المنظمة موضوعية في معالجة قضايا الإعلام الجزائري وقدر عددهم بـ 15 فرد أي مايعادل 12.50 % من 15 %.
وعن الفئة الثالثة المدرجة ضمن المتغير كانت لصالح المدراء ، حيث أكد مدير واحد من مجموع 08 مدراء أن منظمة مراسلون بلا حدود موضوعية في معالجة قضايا الإعلام الجزائري أي مايعادل نسبة 0.83 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 6.66 % ، أما العدد الباقي للصحافيين المدراء قد نفى أن تكون هذه المنظمة موضوعية في معالجة قضايا الإعلام الجزائري و الذين قدر عددهم بـ 07 مدراء من مجموع 08 مدراء بالمؤسسات الإعلامية .

السؤال رقم (07) : **كون منظمة مراسلون بلا حدود موضوعية في معالجة وضع الصحافة المستقلة في الجزائر حسب المبحوثين .**

العينة / الإجابة	العدد	النسبة
نعم	25	% 20.83
لا	87	% 72.50
ملغاة	08	% 6.66
المجموع	120	% 100

الجدول رقم (47) يوضح مدى موضوعية منظمة مراسلون بلا حدود في معالجة وضع الصحافة المستقلة في الجزائر حسب المبحوثين

يوضح هذا الجدول مواقف الصحافيين إزاء موضوعية أو عدم موضوعية منظمة مراسلون بلا حدود في معالجتها لوضع الصحافة المستقلة في الجزائر ، حيث نرى ا أن نسبة 20.83 % أكدوا أن منظمة مراسلون بلا حدود موضوعية في ذلك
و ترى النسبة الأكبر بان منظمة مراسلون بلا حدود غير موضوعية في معالجة وضع الصحافة المستقلة في الجزائر و يعود ذلك أساسا إلى انتمائها إلى تيارات محددة لها مصالح تحكم مواقفها و تجعلها تستخدم قراءة تخدم مصالحها ، و هي النسبة المقدرة بـ 72.50 % ، في حين نجد نسبة 6.66 % من المبحوثين امتنعوا عن الإجابة .

السؤال رقم (07): حسب متغير الجنس :

المتغير / الإجابة	الجنس			
	ذكر		أنثى	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	16	%13.33	09	% 7.50
لا	66	%55.00	21	%17.50
ملغاة	04	%3.33	04	%3.33
المجموع	86	% 71.16	34	% 28.33

الجدول رقم (48) يوضح مدى موضوعية منظمة مراسلون بلا حدود في معالجة وضع الصحافة المستقلة حسب متغير الجنس عند المبحوثين .

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن نسبة 13.33 % من الصحافيين المبحوثين ذكور من مجموع النسبة المقدر بـ 71.16 % أكدت أن منظمة مراسلون بلا حدود موضوعية في معالجة وضع الصحافة المستقلة في الجزائر ، أما النسبة المتبقية من الذكور و التي شكلت الأغلبية المطلقة نفت كون منظمة مراسلون بلا حدود موضوعية في معالجة وضع الصحافة المستقلة بالجزائر و هدا ماشكل نسبة 55.00 % من إجمالي النسبة المقدر بـ71.16 % .

أما فئة الإناث المدرجة ضمن متغير الجنس فقد أجابت نسبة 7.50% من مجموع النسبة المقدر بـ 28.33 % للإناث بـ " نعم " ، أما الإناث اللواتي اجبن بـ"لا " ونفين أن تكون هاته المنظمة موضوعية في معالجة وضع الصحافة المستقلة في الجزائر قدر عددهم بـ 21 أنثى من مجموع 34 أي مايعادل 17.50 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 28.33 % . أما باقي حالات الرفض للإجابة عن السؤال فقد كانت 04 منها للذكور و04 أخرى للإناث

السؤال رقم (07): حسب متغير الشهادات :

المتغير	الشـــــــــــــــــــــــــهادات					
	ليسانس		ماجستير		دراسات عليا	
الإجابة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	18	% 15	03	% 2.50	04	% 3.33
لا	65	% 54.16	15	% 12.50	07	% 5.83
ملغاة	05	% 4.16	03	% 2.50	00	% 00
المجموع	88	% 73.33	21	% 17.50	11	% 9.16

الجدول رقم (49) يوضح مدى موضوعية منظمة مراسلون بلا حدود في معالجة ملف الصحافة المستقلة في الجزائر .

من هذا الجدول يتضح لنا أن نسبة الصحافيين الذين أجابوا بـ " نعم " و الذين أكدوا أن منظمة مراسلون بلا حدود موضوعية في معالجة ملف الصحافة المستقلة في الجزائر المقدرة بـ 15% من إجمالي النسبة المقدر بـ 73.33 % هم صحافيين من مستوى الليسانس ، أما الصحافيين المتبقيين من نفس المستوى و الذين أجابوا بـ " لا " قدر عددهم بـ 65 صحفي أي ما يعادل 54.16 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 73.33 % .

أما المستوى الثاني المدرج أي مستوى الماجستير فقد أكدت نسبة 15 % من الصحافيين أن منظمة مراسلون بلا حدود موضوعية في معالجة ملف الصحافة المستقلة في الجزائر من مجموع 73.33 % ، و فيما يخص عدد الصحافيين الذين نفوا ان تكون هذه المنظمة موضوعية في معالجة ملف الإعلام الجزائري خاصة الصحافة المستقلة قدر بـ 65 من مجموع 88 أي ما يعادل نسبة 54.16 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 73.33 % .

أما عن الصحافيين من مستوى الدراسات العليا فقد سجلنا نسبة 3.33 % من الصحافيين الذين أكدوا أن منظمة مراسلون بلا حدود موضوعية في معالجة ملف الصحافة المستقلة في الجزائر من إجمالي النسبة المقدر بـ 9.16 % .أما الباقي الصحافيين من الدراسات العليا الذين نفوا أن تكون هذه المنظمة موضوعية في معالجة هاته القضايا قدر عددهم بـ 07 صحفيين من مجموع 11 صحفي أي ما يعادل 5.83 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 9.16 % .

أما عن الإجابات الملغاة فقد نسبت 05 منها للصحافيين من مستوى ليسانس و 03 آخرين من مستوى الماجستير.

السؤال رقم (07) : حسب متغير الخبرة المهنية :

المتغير / الإجابة	الخبرة المهنية					
	اقل من 05 سنوات		من 05 إلى 10 سنوات		أكثر من 10 سنوات	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	14	% 11.66	10	% 8.33	03	% 2.50
لا	22	% 18.33	38	% 31.66	27	% 22.50
ملغاة	08	% 6.66	00	% 00	00	% 00
المجموع	44	% 36.66	48	%40.00	28	% 23.33

الجدول قم (50) يوضح مدى موضوعية منظمة مراسلون بلا حدود في معالجة ملف الصحافة المستقلة في الجزائر حسب متغير الخبرة المهنية عند المبحوثين .

من خلا الجدول أعلاه يتضح لنا أن الصحافيين الذين أجابوا أن منظمة مراسلون بلا حدود موضوعية في معالجة ملف الصحافة المستقلة في الجزائر كان عددهم 14 صحفي ، خبرتهم اقل من 05 سنوات ، أي ما يعادل 11.66 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 36.66 % ، أما باقي الصحافيين من نفس الخبرة هم الذين رفضوا أن تكون منظمة مراسلون بلا حدود موضوعية في معالجتها لهاته القضية وقدرت نسبتهم بـ 18.33 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 36.66 % كما سجلنا حالات الإلغاء التي أسندت للصحافيين في الخبرة اقل من 05 سنوات .

أما بالنسبة للصحافيين ذوو الخبرة المهنية من 05 إلى 10 سنوات و الذين أجابوا بنعم قدرت نسبتهم بـ 8.33 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 40 % ، أما باقي الصحافيين الذين نفوا أن تكون منظمة مراسلون بلا حدود موضوعية في معالجة ملف الصحافة بالجزائر فقد قدرت نسبتهم بـ 31.66 %.

و في الأخير نتجه إلى فئة الصحافيين في الخبرة أكثر من 10 سنوات و الذين أكدوا أن هاته المنظمة موضوعية في معالجة القضية محل النقاش كانت نسبته 2.50 % من إجمالي النسبة المقدر بـ23.33 % ، وعن النسبة المتبقية من الصحافيين الذين رفض الموضوع قدرت نسبته بـ 22.50 % من إجمالي النسبة للصحافيين المبحوثين ذوي الخبرة أكثر من 10 سنوات المقدر بـ 23.33 % .

السؤال رقم(07): حسب وتغير لغة الممارسة المهنية :

المتغير / الإجابة	لغـــــــــــــــــــــــة الممارسة المهنية					
	عربي		فرنسي		عربي و فرنسي معا	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	04	% 3.33	18	% 15.00	03	% 2.5
لا	54	% 45.00	23	% 19.16	15	% 12.50
ملغاة	00	% 00	08	% 6.66	00	% 00
المجموع	58	% 48.33	44	% 36.66	18	% 15.00

الجدول رقم (51) يوضح مدى موضوعية منظمة مراسلون بلا حدود في معالجة ملف الصحافة المستقلة في الجزائر حسب متغير لغة الممارسة عند المبحوثين

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن نسبة الصحافيين الذين أكدوا أن منظمة مراسلون بلا حدود موضوعية في معالجة ملف الصحافة المستقلة في الجزائر و الذين يعملون بالصحف الناطقة باللغة العربية قدر عددهم بـ 04 صحافيين من مجموع 58 صحفي ، أي ما يعادل 3.33 %
من إجمالي النسبة المقدرة بـ 48.33 % ، أما النسبة المتبقية من نفس الفئة فهي التي أجابت بالرفض و نفت ان تكون هاته المنظمة موضوعية في معالجة ملف الصحافة المستقلة في الجزائر و قدرت نسبتهم بـ 45.00 % من إجمالي النسبة المقدر ب 48.33%

أما الصحافيين الذين يعملون بالصحف الناطقة باللغة الفرنسية و الذين أكدوا على أن منظمة مراسلون بلا حدود موضوعية في معالجة مثل هاته القضايا قدرت نسبتهم بـ 15 % ، في حين نفت النسبة المتبقية ما تذهب إليه هاته المنظمة في هذا الشأن وقدرت نسبة الصحافيين الرافضيين لذلك بـ 19.16 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 36.66 % .

أما الصحافيين العاملين بالصحافة الصادرة بالغة العربية و الأخرى الصادرة باللغة الفرنسية و الذين أكدوا إجاباتهم على إن هاته المنظمة موضوعية المعالجة قدر عددهم بـ 03 أفراد من مجموع 18 فرد ، أي ما يعادل 2.5 % مقابل 15 %، اما الصحافيين المتبقيين و الذين نفوا هاته المعالجة قدر عددهم بـ 15 فرد أي ما يعادل نسبة 12.50 %.

السؤال رقم (07) : حسب متغير المسؤولية المهنية :

المتغير / الإجابة	المسؤولية المهنية					
	صحفي		رئيس تحرير		مدير	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	25	%20.83	00	%00	00	%00
لا	61	%50.83	18	%15.00	08	%6.66
ملغاة	08	%6.66	00	%00	00	%00
المجموع	94	%78.33	18	%15.00	08	% 6.66

الجدول رقم (52) يوضح مدى موضوعية منظمة مراسلون بلا حدود في معالجة ملف الصحافة المستقلة في الجزائر حسب متغير المسؤولية المهنية عند المبحوثين .

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن نسبة الصحافيين الذين رأوا أن منظمة مراسلون بلا حدود موضوعية في معالجة قضايا الصحافة المستقلة في الجزائر هم الصحافيين العاديين الذين لم يتقلدون المناصب العليا بالمؤسسة الإعلامية و ق كانت نسبتهم 20.83 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 78.33 % ، أما النسبة المتبقية من الصحافيين الذين نفوا موضوعية معالجة هاته المنظمة لهذا الملف قدرت نسبتهم بـ 50.83 % ، إضافة إلى عدد الإجابات الملغاة التي كان مجملها لفئة الصحافيين

أما بالنسبة لفئة رؤساء التحرير فقد اجمع الكل على الإجابة بـ" لا " نافيين أن تكون هاته المنظمة موضوعية في معالجة هذا الملف ، و قدر عددهم بـ 18 فرد ، أي العدد الإجمالي لرؤساء التحرير نفى أن تكون المنظمة موضوعية المعالجة .

أما بالنسبة للمدراء فقد لاحظنا أن العدد الإجمالي المقدر بـ 08 مدراء أجاب بالإجماع أن لا تكون هاته المنظمة موضوعية في تناولها لملف الصحافة المستقلة في الجزائر .

السؤال رقم (08) :المواضيع التي تناولتها منظمة مراسلون بلا حدود في معالجتها لوضع الصحافة المستقلة في الجزائر حسب المبحوثين

العينة / الإجابة	التكرار	الترتيب حسب الأهمية
علاقة الصحافة بالسلطة	59	01
سجن الصحفيين	18	02
علاقة الصحافة بالإرهاب	11	03
اغتيال الصحفيين	11	03
الصحفيين المفتقدين	09	04
حرية الصحافة	08	05
الرقابة على المؤسسات الإعلامية	04	06
المجموع	120	-

الجدول رقم (53)يوضح المواضيع التي تناولتها منظمة مراسلون بلا حدود في معالجتها لوضع الصحافة المستقلة في الجزائر حسب المبحوثين .

يبين الجدول أعلاه تكرارات الإجابات المتحصل عليها ، كما يمثل كل تكرار العنصر الذي تم الحصول عليه وفقا للترتيب التنازلي المعمول به أعلاه .

احتل عنصر علاقة الصحافة بالسلطة المرتبة الأولى، بمعنى معظم إصدارات أو تقارير منظمة مراسلون بلا حدود تتطرق في معالجتها لوضع الصحافة المستقلة في الجزائر وكانت علاقة الصحافة بالسلطة حسب المبحوثين بتكرار 59 ، يليه ملف الصحفيين المسجونين و الذي توليه المنظمة أهمية هو الأخر ، كما احتلت المرتبة الثالثة كلا من قضايا الصحافة و الإرهاب و الصحافيين المغتالين بالجزائر في القطاع الخاص ، في حين كانت المرتبة الرابعة بمعدل اقل من سابقيه حسب العينة المدروسة للصحفيين المفتقدين ، ثم تأخر حضور الملف الرابع عن المراتب الأولى و الذي يعد شعارا لهاته المنظمة و هو حرية الصحافة ، وهنا نلاحظ بعض التناقض الذي يستثني الصحافة المستقلة في الجزائر عن بقية دول العالم ، وكل هذا حسب مبحوثين الصحافة الجزائرية ذاتها (الخاصة) ، أما المرتبة الأخيرة فقد كانت لصالح ملف الرقابة على المؤسسات الإعلامية التي يرى المبحوثين أن هذا الملف يقل تناولا عند منظمة مراسلون بلا حدود ، في حين اكتفى جل المبحوثين بالمواضيع المطروحة بالاستبيان ولم تسجل أي اقتراحات أخرى .

السؤال رقم (08): حسب متغير الجنس :

المتغير	الجـــــــــــــــــنس			
	ذكر		أنثى	
الإجابة	العدد	ا لرتبة	العدد	الرتبة
علاقة الصحافة بالسلطة	32	01	21	01
سجن الصحفيين	15	02	03	03
علاقة الصحافة بالإرهاب	07	04	04	02
اغتيال الصحفيين	09	03	02	04
الصحفيين المفتقدين	07	04	02	04
حرية الصحافة	06	05	02	04
الرقابة على المؤسسات الإعلامية	04	06	00	-
المجموع	86	-	34	

الجدول رقم (54) يوضح المواضيع التي تناولتها منظمة مراسلون بلا حدود أثناء معالجتها لوضع الصحافة المستقلة في الجزائر حسب متغير الجنس عند المبحوثين .

من خلال الجدول يتضح لنا أن ترتيب المواضيع التي تناولتها منظمة مراسلون بلا حدود في معالجة ملف الصحافة المستقلة في الجزائر حسب الأهمية كان كمايلي :

الذكور:

احتلت علاقة الصحافة بالسلطة عند الذكور المرتبة الأولى ، وعبر عن هذا 32 صحفي ، تلاها في المرتبة الثانية موضوع سجن الصحافيين و قد عبر عنه 15 صحفي من جنس الذكور ، أما المرتبة الثالثة كانت لصالح موضوع اغتيال الصحافيين و عبر عن ذلك09 صحافيين ، أما موضوعي علاقة الصحافة بالإرهاب و الصحفيين المفتقدين فقد احتلا المرتبة الرابعة و عبر عن ذلك 07 صحافيين لكل موضوع ، أما المرتبة الخامسة فقد احتلها موضوع حرية الصحافة وعبر عن ذلك 06 صحافيين ، أما المرتبة الأخيرة كانت لموضوع الرقابة على المؤسسات الإعلامية و عبر عن ذلك 04 صحافيين .

الإناث :

أما فئة الإناث المدرجة ضمن متغير الجنس فقد كانت إجاباتهم حول الموضوع كالتالي :

الموضوع الأول حسب فئة الإناث هو علاقة الصحافة بالسلطة و عبر عنها 21 صحفية ، أما المرتبة الثانية كانت لموضوع الصحافة و علاقتها بالإرهاب و عبر عن ذلك 04 صحفيين ، و عن موضوع سجن الصحافيين فقد احتل المرتبة الثالثة و عبر عن ذلك 03 صحافيين ، أما المرتبة الرابعة كانت للمواضيع التالية : اغتيال الصحافيين ، الصحافيين المفتقدين ، حرية

الصحافة ، وعبر عن ذلك صحفيين لكل موضوع ، أما موضوع الرقابة على المؤسسات الإعلامية فلم تسجل أي إجابة

السؤال رقم (08): حسب متغير الشهادات

المتغير / الإجابة	الشهادات					
	الليسانس		الماجستير		دراسات عليا	
	العدد	الرتبة	العدد	الرتبة	العدد	الرتبة
علاقة الصحافة بالسلطة	52	01	02	03	05	01
سجن الصحفيين	11	02	05	01	02	02
علاقة الصحافة بالإرهاب	08	03	02	03	01	03
اغتيال الصحفيين	07	04	04	02	00	-
الصحفيين المفتقدين	05	05	02	03	02	02
حرية الصحافة	02	07	05	01	01	03
الرقابة على المؤسسات الإعلامية	03	06	01	04	00	-
المجموع	88	-	21	-	11	-

الجدول رقم (55) يوضح المواضيع التي تناولتها منظمة مراسلون بلا حدود أثناء معالجتها لوضع الصحافة المستقلة في الجزائر حسب متغير الشهادات عند المبحوثين

الليسانس :

يتبن من خلال الجدول أن الصحافيين من مستوى الليسانس ، كانت إجاباتهم حول الموضوع كالتالي :

يرى 52 صحفي من مستوى الليسانس أن موضوع علاقة الصحافة بالسلطة أكثر المواضيع تناولا عند منظمة مراسلون بلا حدود في معالجتها لوضع الصحافة المستقلة في الجزائر ، أما المرتبة الثانية كانت لموضوع سجن الصحافيين الذي عبر عنه 11 صحفي ، يليه في المرتبة الثالثة الموضوع الخاص بعلاقة الصحافة بالإرهاب و هذا ما عبر عنه 08 صحافيين ، أما المرتبة الرابعة كانت لموضوع اغتيال الصحافيين و عن عنه 07 صحافيين ، يليه في المرتبة الخامسة موضوع الصحافيين المفتقدين و عبر عن ذلك 05 صحافيين ،بعهدها احتل موضوع الرقابة على المؤسسات الإعلامية و عبر عنه 03 صحافيين ، أما موضوع حرية الصحافة فقد احتل المرتبة السابعة و هذا ما عبر عنه صحفيين اثنين .

الماجستير :

ترى هاته الفئة أن المواضيع الأكثر تناولا عند منظمة مراسلون بلا حدود أثناء معالجتها لملف الصحافة المستقلة هو سجن الصحافيين وحرية الصحافة وهذا ما عبر عنه 05 صحافيين

في كل موضوع ، يليه في المرتبة الثانية موضوع اغتيال الصحافيين الذي عبر عنه 04 صحافيين ، أما كل من علاقة الصحافة بالسلطة ، علاقة الصحافة بالإرهاب و الصحافيين المفتقدين قد احتلت المرتبة الثالثة و هذا ما عبر عنه صحفيين اثنين في كل موضوع ، أما المرتبة الرابعة كانت لموضوع الرقابة على المؤسسات الإعلامية و هذا ما عبر عنه صحفي واحد .

الدراسات العليا :

تشير النتائج في هاته الفئة أن المواضيع الأكثر تناولا عند هاته المنظمة بشان الصحافة المستقلة في الجزائر كانت لموضوع علاقة الصحافة بالسلطة و هذا ما عبر عنه 05 صحافيين ، أما المرتبة الثانية كانت لموضوع سجن الصحافيين و قد عبر عن ذلك صحافيين اثنين ، أما موضوع علاقة الصحافة بالإرهاب و موضوع حرية الصحافة فقد احتلا المرتبة الثالثة و عبر عن هذا صحفي واحد لكل موضوع .
ملاحظة : لم يسجل أي إجابة عن القضايا الأخرى المذكورة في الجدول أعلاه .

العينة / الإجابة	الخبرة المهنية					
	اقل من 05 سنوات		من 05 إلى سنوات		أكثر من 10 سنوات	
	العدد	الرتبة	العدد	الرتبة	العدد	الرتبة
علاقة الصحافة بالسلطة	34	01	16	01	09	01
سجن الصحفيين	02	03	10	02	06	02
علاقة الصحافة بالإرهاب	02	03	04	05	05	03
اغتيال الصحفيين	05	02	05	04	01	05
الصحفيين المفتقدين	00	-	07	03	02	04
حرية الصحافة	00	-	03	06	05	-
الرقابة على المؤسسات الإعلامية	01	-	03	06	00	-
المجموع	44	-	48	-	28	-

السؤال رقم (08):حسب متغير الخبرة المهنية

الجدول رقم (56) يوضح المواضيع التي تناولتها منظمة مراسلون بلا حدود أثناء معالجتها لوضع الصحافة المستقلة في الجزائر حسب متغير الخبرة المهنية عند المبحوثين .

من خلال الجدول يتضح لنا إجابات الصحافيين حسب متغير الخبرة المهنية

اقل من 05 سنوات :

تشير النتائج ان الموضوع الأكثر اهتماما عند منظمة مراسلون بلا حدود بشان الصحافة المستقلة هو موضوع علاقة الصحافة بالسلطة و عبر عن هذا 34 صحفي ، أما المرتبة الثانية كانت لصالح موضوع اغتيال الصحافيين و قد عبر عن هذا الرأي 05 صحفي ، أما المرتبة الثالثة كانت لموضوع سجن الصحافيين و عبر عن ذلك صحافيين اثنين ، أما موضوع علاقة الصحافة بالإرهاب فقد احتل هو الآخر المرتبة الثالثة و قد عبر عن ذلك صحافيين اثنين أيضا ، أما المواضيع الأخرى المدرجة فلم يسجل أي يمل إليها من طرف الصحافيين في هاته الخبرة .

من 05 إلى 10 سنوات :

يبقى الاهتمام الأول لمنظمة مراسلون بلا حدود بخصوص الصحافة المستقلة لموضوع علاقة الصحافة بالسلطة وهذا ما عبر عنه 16 صحافي ، أما المرتبة الثانية كانت لموضوع سجن الصحافيين الذي عبر عنه 06 صحافيين ، أما المرتبة الثالثة كانت من نصيب مواضيع الصحافيين المفتقدين وقد عبر عنه 07 صحافيين ، يليه في المرتبة الرابعة موضوع اغتيال الصحافيين و الذي عبر عنه هو الاخر05 صحافيين ، اما المرتبة الخامسة كانت لعلاقة الصحافة بالإرهاب و سجلت ميل 04 صحافيين ، اما موضوع حرية الصحافة و الرقابة على المؤسسات الإعلامية فقد سجل ميل 03 من الصحافيين لكل موضوع و احتل بذلك المرتبة السادسة .

أكثر من 10 سنوات :

تشير النتائج من نفس الجدول أن موضوع علاقة الصحافة بالسلطة مازال يتصدر قائمة المواضيع الأكثر تناولا عند منظمة مراسلون بلا حدود بشان الصحافة المستقل في الجزائر ، وهذا ما عبر عنه 09 صحفيين من مجموع 28 صحفي خبرة أكثر من 10 سنوات أما المرتبة الثانية كانت لموضوع سجن الصحافيين و عبر عن ذلك 06 صحافيين من إجمالي الصحافيين المدرج في هاته الخبرة ، أما المرتبة الثالثة فقد كانت لموضوع علاقة الصحافة بالإرهاب وقد عبر عن ذلك 05 صحفيين ، ليأتي موضوع الصحافيين المفتقدين في المرتبة الخامسة بميل صحفيين اثنين لهذا الموضوع أما المرتبة الأخيرة حسب الصحافيين في الخبرة أكثر من 10 سنوات عادت إلى موضوع اغتيال الصحافيين و هذا ماعبر عنه صحفي واحد من مجموع 28 صحفي بهاته الخبرة .

السؤال رقم (08): حسب متغير لغة الممارسة المهنية

العينة / الإجابة	لغة الممارسة المهنية: عربي العدد	عربي النسبة	فرنسي العدد	فرنسي النسبة	عربي و فرنسي العدد	عربي و فرنسي النسبة
علاقة الصحافة بالسلطة	33	01	18	01	08	01
سجن الصحفيين	09	02	07	02	02	03
علاقة الصحافة بالإرهاب	03	04	06	03	02	03
اغتيال الصحفيين	01	05	05	04	05	02
الصحفيين المفتقدين	04	03	04	05	01	04
حرية الصحافة	04	03	04	05	00	-
الرقابة على المؤسسات الإعلامية	04	03	00	-	00	-
المجموع	58	-	44	-	18	-

الجدول رقم (57) يوضح المواضيع التي تناولتها منظمة مراسلون بلا حدود أثناء معالجتها لوضع الصحافة المستقلة في الجزائر حسب متغير الممارسة المهنية عند المبحوثين

من خلال هذا الجدول يتضح لنا ما يلي :

اللغة العربية:

من الجدول يتضح لنا أن المواضيع التي احتلت المرتبة الأولى عند منظمة مراسلون بلا عند معالجتها لملف الصحافة المستقلة في الجزائر هو موضوع علاقة الصحافة بالسلطة و هذا ما عبر عنه 33 صحفي من الصحافيين العاملين بالجرائد الناطقة باللغة العربية ، أما المرتبة الثانية فق كانت لصالح موضع سجن الصحافيين و عبر عن ذلك 09 صحافيين ، أما الموضوع الذي احتل المرتبة الثالثة هي لصحافيين المفتقدين و موضوع الرقابة على المؤسسات الإعلامية الذي عبر عن ذلك 04 صحافيين لكل موضوع على حدى ، أما المرتبة رابعة عادت لموضوع علاقة الصحافة بالإرهاب و عبر عن هذا 03 صحافيين .
و في الأخير كان موضوع اغتيال الصحافيين الذي أحرز على المرتبة الخامسة وعبر عن ذلك صحفي واحد .

اللغة الفرنسية :

من خلال الجدول نفسه يتبين لنا أن إجابات الصحافيين العاملين في الجرائد الناطقة باللغة الفرنسية كانت إجاباتهم كالتالي:

موضوع الصحافة و السلطة مازال يتصدر قائمة المواضيع التي تتناولها منظمة مراسلون بلا حدود أثناء معالجتها لملف الصحافة المستقلة ، وهذا ما عبر عنه 18 صحفي ، يأتي في المرتبة الثانية موضوع سجن الصحافيين الذي أكد على ذلك نحو 07 صحافيين ، أما المرتبة الثالثة فقد كانت لموضوع علاقة الصحافة بالإرهاب و هذا ما عبر عنه 06 صحفيين من إجمالي العدد المقدر بـ 44 صحفي عامل بالجرائد الناطقة باللغة العربية ، أما الموضوع الذي احتل المرتبة الرابعة فكان اغتيال الصحافيين بإجماع 05 صحافيين أما المرتبة الخامسة و الأخيرة كانت من نصيب كل من موضوعي الصحافيين المفتقدين و حرية الصحافة ،وهذا ما عبر عنه 04 صحافيين لكل موضوع على حدى.

اللغتين العربية و الفرنسية معا :

كانت إجابات هاته الفئة التي تعمل بالجرائد الصادرة باللغة العربية و الفرنسية معا كالتالي :

احتل المرتبة الأولى موضوع علاقة الصحافة بالسلطة و هذا ما عبر عنه 08 صحافيين من مجموع 18 صحفي العدد الإجمالي للصحفيين المدرجين بهاته الفئة ، أما المرتبة الثانية فقد كانت لموضوع اغتيال الصحافيين و عبر عن ذلك 05 صحافيين ، احتل المرتبة الثالث كل من سجن الصحافيين وعلاقة الصحافة بالإرهاب و عبر عن هذا صحفيين اثنين لكل موضوع على حدى ، أما المرتبة الأخيرة و هي المرتبة الرابعة كانت لموضوع الصحافيين المفتقدين و عبر عن هذا صحفي واحد ، أما باقي المواضيع لم يتطرق إليها أي من الصحافيين بهذه الفئة .

السؤال رقم(08): حسب متغير المسؤولية المهنية :

العينة / الإجابة	المسؤولية المهنية: صحفي العدد	صحفي الرتبة	رئيس تحرير العدد	رئيس تحرير الرتبة	مدير العدد	مدير الرتبة
علاقة الصحافة بالسلطة	51	01	05	01	03	02
سجن الصحفيين	11	02	03	03	04	01
علاقة الصحافة بالإرهاب	09	03	02	04	00	-
اغتيال الصحفيين	08	04	03	03	00	-
الصحفيين المفتقدين	08	04	01	05	00	-
حرية الصحافة	07	05	00	-	01	03
الرقابة على المؤسسات الإعلامية	00	-	04	02	00	-
المجموع	94	-	18	-	08	-

الجدول رقم (58) يوضح المواضيع التي تناولتها منظمة مراسلون بلا حدود أثناء معالجتها لوضع الصحافة المستقلة في الجزائر حسب متغير المسؤولية المهنية عند المبحوثين .

من خلال هذا الجدول يتضح لنا مايلي:

الصحافيين:

الموضوع الذي أولته منظمة مراسلون بلا حدود أهمية أثناء معالجتها لملف الصحافة المستقلة في الجزائر حسب المبحوثين يعود إلى موضوع علاقة الصحافة بالسلطة و هذا ما عبر عنه 51 صحفي من العدد الإجمالي للصحافيين المقدر بـ 94 صحفي أي ما يعادل نسبة 42.50 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 78.33 % ، أما المرتبة الثانية فكانت لموضوع سجن الصحافيين و عبر عن هذا 11 صحفي ، أما المرتبة الثالثة فقد كانت لموضوع علاقة الصحافة بالسلطة و عبر عن هذا 09 صحفيين من العدد الإجمالي 94 صحفي ليأتي في المرتبة الرابعة موضوعي اغتيال الصحافيين و الصحفيين المفتقدين و عبر عن ذلك 08 صحفيين لكل موضوع على حدى ، في حين لم تسجل أي إجابة بالنسبة لموضوع الرقابة على المؤسسات الإعلامية ،

رؤساء التحرير :

ترى هاته الفئة أن الموضوع الأكثر تناولا في معالجة منظمة مراسلون بلا حدود لملف الصحافة المستقلة يعود إلى موضوع علاقة الصحافة بالسلطة وقد عبر عن ذلك 05 صحافيين من العدد الإجمالي للصحافيين رؤساء التحرير المقدر بـ 18 فرد ، يأتي في المرتبة الثانية

موضوع الرقابة على المؤسسات الإعلامية و عبر عن هذا 04 صحافيين ، أما المرتبة الثالث كانت لكل من سجن الصحافيين و اغتيال الصحافيين وقد عبر عن هذا 03 صحافيين لكل موضوع ، أما المرتبة الرابعة فقد كانت لموضوع علاقة الصحافة بالإرهاب و عبر عن ذلك 02 صحافيين اثنين فقط
أما المرتبة الخامسة كانت لصالح موضوع الصحافيين المفتقدين وعبر عن هذا صحفي واحد .أما موضوع حرية الصحافة فلم يسجل أي إجابة من هاته الفئة

المدراء :

يرى أصحاب هاته الفئة أن الموضوع الأول و الأكثر تناولا عند منظمة مراسلون بلا حدود بشان الصحافة المستقلة في الجزائر هو موضوع الصحافيين المسجونين و عبر عن هذا 04 مدراء ، أما المرتبة ثانية فقد كانت لموضوع علاقة الصحافة بالسلطة وعبر عنه 03 صحافيين ، أما المرتبة الثالثة كانت لموضوع حرية الصحافة و عبر عن ذلك مدير واحد من مجموع 08 مدراء.

السؤال رقم (09):طبيعة العلاقة بين منظمة مراسلون بلا حدود و الصحافة المستقلة في الجزائر .

العينة / الإجابة	العدد	النسبة
حسنة	**12**	**%10**
متوترة	**105**	**%87.5**
ملغاة	**03**	**%2.5**
المجموع	**120**	**%100**

الجدول رقم (59) يوضح طبيعة العلاقة بين منظمة مراسلون بلا حدود و الصحافة المستقلة في الجزائر حسب المبحوثين

لقد اجمع اغلب المبحوثين أن طبيعة العلاقة بين منظمة مراسلون بلا حدود و الصحافة المستقلة في الجزائر متوترة و كررت هذه الفئة موقف يؤكد غياب الحوار بين منظمة مراسلون بلا حدود و الصحافة في القطاع الخاص بالجزائر و جود علاقة عدائية بين الطرفين لعدة أسباب يمكن حصرها فيما يلي:

- مساندة الجماعات المسلحة للجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد إلغاء المسار الانتخابي
- اتهام الصحافيين الجزائريين بالقطاع الخاص بأنهم مرتزقة
- الصحفيين بالقطاع الخاص في الجزائر دمى في يد السلطة و الجنرالات

أما الفئة الثانية من المبحوثين و التي تمثل نسبة 10 % فلم تذكر النقاط السابقة و أرجعت طبيعة العلاقة الحسنة بين منظمة مراسلون بلا حدود و الصحافة المستقلة أن هاته المنظمة كانت ذات علاقة متوترة مع الصحافة بالجزائر خاصة عند إثارتها للسؤال الشهير من يقتل من في الجزائر .

السؤال رقم(09): حسب متغير الجنس :

المتغير	الجنس			
الإجابة	ذكر		أنثى	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
حسنة	04	% 3.33	08	% 6.66
متوترة	82	% 68.33	23	% 19.16
ملغاة	00	% 00	03	% 2.50
المجموع	86	% 71.66	34	% 28.33

الجدول رقم (60) يوضح طبيعة العلاقة بين منظمة مراسلون بلا حدود و الصحافة المستقلة في الجزائر حسب متغير الجنس عند المبحوثين .

من خلال الجدول يتضح لنا أن نسبة الصحافيين المبحوثين الذين يرون أن العلاقة القائمة بين منظمة مراسلون بلا حدود و الصحافة الجزائرية المستقلة هي علاقة حسنة قدر عددهم بـ 04 صحافيين من مجموع 86 صحفي من جنس الذكر ، أي ما يعادل 3.33 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 71.66 % ، في حين ترى نسبة من الذكور و المقدرة بـ 68.33 % أن العلاقة بين هاته المنظمة و الصحافة المستقلة في الجزائر علاقة متوترة .

أما الفئة الأخرى من المتغير المدرج ، أي فئة الإناث يرى مجموع 08 إناث أن هناك علاقة حسنة بين منظمة مراسلون بلا حدود و الصحافة المستقلة في الجزائر ، وقد قدرت نسبة الإناث التي يرى ذلك بـ 6.66 % من مجموع النسبة للإناث و المقدر بـ 28.33 % ، في حين نرى أن هناك عدد من الإناث اللواتي يرين أن العلاقة القائمة يسودها المتوترة ، و ذلك بنسبة 19.16 % من مجموع النسبة المقدر بـ 28.33 %.

و في الأخير سجلنا بعض الحالات لعدم الإجابة و التي قدر عددها بـ 03 حالات ، أي ما يعادل نسبة 2.50 % وقد كان الرفض للإجابة عن هذا السؤال من طرف الإناث بالنسبة المذكورة سابقا .

السؤال رقم(09):حسب متغير الشهادات:

المتغير / الإجابة	الشهادات: ليسانس العدد	النسبة	ماجستير العدد	النسبة	دراسات عليا العدد	النسبة
حسنة	12	% 10.00	00	% 00	00	% 00
متوترة	73	%60.83	21	% 17.50	11	%9.16
ملغاة	03	% 2.50	00	% 00	00	%00
المجموع	88	% 73.33	21	% 17.50	11	%9.16

الجدول رقم (61) يوضح طبيعة العلاقة بين منظمة مراسلون بلا حدود و الصحافة المستقلة في الجزائر حسب متغير الشهادات عند المبحوثين .

من هذا الجدول يتضح لنا الإجابات المتحصل عليها و المدرجة حسب المستوى العلمي كمتغير في الدراسة .

ترى نسبة الصحافيين المتحصلين على مستوى الليسانس بنسبة 10 % أن العلاقة بين منظمة مراسلون بلا حدود و الصحافة المستقلة في الجزائر حسنة ، أما النسبة الأخرى من نفس الفئة ترى أن العلاقة بين منظمة مراسلون بلا حدود و الصحافة المستقلة متوترة و التي قدرت بـ 60.83 % من النسبة الإجمالية المقدرة بـ 73.33 % ، كما سجلنا حالات الإلغاء التي نسبت للصحافيين من مستوى الليسانس

أما بالنسبة للفئة الثانية (الماجستير) فقد رأت نسبة 17.50 % أن هاته العلاقة متوترة ، و الملاحظ أن هاته النسبة هي النسبة الإجمالية لجميع أفراد الفئة ، كما لم يجب أي من الصحافيين عن الاقتراح الأول .

و فيما يخص فئة الدراسات العليا فالمثير للملاحظة أيضا أن العدد الكلي للصحافيين المقدر بـ 11 صحفي أجابوا بالإجماع أن العلاقة بين المنظمة و الصحافة المستقلة متوترة و هذا ما عادل نسبة 9.16 % .

المتغير	الخبرة المهنية					
	اقل من 05 سنوات		من05 إلى 10 سنوات		أكثر من 10 سنوات	
الإجابة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
حسنة	08	%6.66	04	%3.33	00	%00
متوترة	34	%28.33	43	%35.83	28	% 23.33
ملغاة	02	%1.66	01	%0.83	00	%00
المجموع	44	%36.66	48	%40.00	28	%23.33

السؤال رقم (09): حسب متغير الخبرة المهنية :

الجدول رقم (62) يوضح طبيعة العلاقة بين منظمة مراسلون بلا حدود و الصحافة المستقلة في الجزائر حسب متغير الخبرة المهنية عند المبحوثين .

من خلال الجدول يتضح لنا أن الصحافيين الذين رأوا أن العلاقة بين منظمة مراسلون بلا حدود و الصحافة المستقلة حسنة و الذين لديهم خبرة اقل من 05 سنوات كانت نسبتهم 6.66 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 36.66 % ، أما الصحافيين المتبقيين من نفس الخبرة فقد أجابوا أن هناك علاقة متوترة بين هذه المنظمة و الصحافة المستقلة و بلغ عددهم 34 صحفي أي ما يعادل 28.33 % .

أما الخبرة التي قدرت بـ 05 سنوات إلى 10 سنوات فقد اتفق اغلب صحفييها أن العلاقة القائمة بين هاته المنظمة و الصحافة المستقلة هي علاقة متوترة و سجلت نسبة 35.83 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 40 %، في حين لاحظنا أن الإجابات التي ترى أن هناك علاقة حسنة بين الطرفين قدر عددها بـ 04 إجابات أي ما يعادل 3.33 % .

أما الفئة الأخيرة الدرجة و هي فئة الصحافيين ذوي الخبرة أكثر من 10سنوات ، يرى إجمالي النسبة المقدر بـ 33.% أن العلاقة بين المتغيرين متوترة .

السؤال رقم (09): حسب متغير لغة الممارسة المهنية :

المتغير	لغة الممارسة المهنية					
الإجابة	عربي		فرنسي		عربي و فرنسي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
حسنة	00	%00	07	%5.83	05	% 4.16
متوترة	58	%48.33	35	%29.16	12	%10.00
ملغاة	00	% 00	02	%1.66	01	%0.83
المجموع	86	%71.66	44	36.66%	18	%15

الجدول رقم (63) يوضح طبيعة العلاقة بين منظمة مراسلون بلا حدود و الصحافة المستقلة حسب متغير لغة الممارسة المهنية عند المبحوثين .

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن النسبة الكلية من الصحافيين العاملين بالجرائد الصادرة باللغة العربية أكدوا أن العلاقة بين الصحافة المستقلة و منظمة مراسلون بلا حدود علاقة متوترة و ذلك بنسبة 48.33 %.

أما الصحافيين العاملين بالجرائد الناطقة أو الصادرة باللغة الفرنسية فقد رأى 07 صحفيين من مجموع 44 صحفي أن هناك علاقة حسنة بين الطرفين ، ثم تأتي نسبة 29.16 % من الصحافيين بنفس الجرائد التي رأت أن العلاقة بين هاته المنظمة و الصحافة المستقلة متوترة ، كما سجلنا حالتي الإلغاء عند احد الصحافيين العاملين بالجرائد الصادرة باللغة الفرنسية .

أما الصحافيين العاملين في الجرائد الصادرة باللغة العربية و اللغة الفرنسية فقد سجلنا نسبة 4.16% من الصحافيين الذين رأوا أن هاته المنظمة تربطها علاقة حسنة بالصحافة المستقلة في الجزائر ، أما النسبة المتبقية التي قدرها 10 % فهي ترى أن هناك علاقة متوترة بين الطرفين ، في حين سجلت حالة إلغاء نسبت إلى صحفي بالجرائد الصادرة باللغتين معا.

السؤال رقم (09): حسب متغير المسؤولية المهنية :

المتغير	المسؤولية المهنية					
الإجابة	صحفي		رئيس تحرير		مدير	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
حسنة	12	%10.00	00	%00	00	%00
متوترة	79	%65.83	18	%15	08	%6.66
ملغاة	03	%2.5	00	%00	00	% 00
المجموع	94	%78.33	18	% 15	08	%6.66

الجدول رقم (64) يوضح طبيعة العلاقة بين منظمة مراسلون بلا حدود و الصحافة المستقلة حسب متغير المسؤولية المهنية .

من خلال الجدول يتضح لنا أن نسبة الصحافيين الذين رأوا أن العلاقة بين منظمة مراسلون بلا حدود و الصحافة المستقلة حسنة قدرت بـ 12 صحفي من المجموع الإجمالي لـ 94 صحفي أي ما يعادل نسبة 10 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 78.33 %، في حين سجلنا نسبة 65.83 % من الصحافيين الذين رأوا أن هاته المنظمة و الصحافة المستقلة بالجزائر تربطهم علاقة متوترة . إضافة إلى حالات الإلغاء الثلاثة التي صنفت لفئة الصحافيين .

أما بالنسبة لرؤساء التحرير فقد لاحظنا أن كل رؤساء التحرير اجمعوا أن هناك علاقة متوترة بين الطرفين و ذلك بنسبة قدرها 15 % و التي تشكل النسبة الإجمالية لرؤساء التحرير .

أما بالنسبة للمدراء فقد لاحظنا أيضا أن النسبة الكلية لهم، أكدت أن هاته المنظمة و الصحافة المستقلة في الجزائر على علاقة متوترة و هي النسبة الإجمالية المقدرة بـ 6.66 %

السؤال رقم (10): معالجة مراسلون بلا حدود لملف الإرهاب حسب المبحوثين .

العينة / الإجابة	العدد	النسبة
نعم	**120**	**%100**
لا	**00**	**%00**
المجموع	**120**	**%100**

الجدول رقم (65) يوضح كيفية معالجة منظمة مراسلون بلا حدود لملف الإرهاب في الجزائر حسب المبحوثين

حسب الجدول يتبين أن الأغلبية المطلقة للمبحوثين تم إثباتهم بنسبة 100 % أن منظمة مراسلون بلا حدود لم تحسن معالجة ملف الإرهاب ،و قد اتهمت هاته المنظمة من قبل صحفيي الجزائر بتظليل الرأي العام المحلي و الدولي و يرجع ذلك أساسا إلى عدة عوامل تجمع بشكل مطلق على قيام منظمة مراسلون بلا حدود بالتظليل الإعلامي دون نشر الحقائق ايجابية كانت أو سلبية و هذه العوامل أو الأسباب ندرج منها مايلي:

- التشكيك في قدرة الصحافة المستقلة و اتهاماتها بالانحياز إلى السلطة والجيش
- غياب المصادر الرسمية و الحقائق عن الإرهاب
- أثارت السؤال الشهير من يقتل من ؟

السؤال رقم (10): حسب متغير الجنس :

العينة / الإجابة	الجنس: ذكر العدد	ذكر النسبة	أنثى العدد	أنثى النسبة
نعم	00	%00	00	%00
لا	86	%71.66	34	%28.33
المجموع	86	%71.66	34	%28.33

الجدول رقم (66) يوضح كيفية معالجة منظمة مراسلون بلا حدود لملف الإرهاب في الجزائر حسب متغير الجنس عند المبحوثين

و من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن العدد الإجمالي للصحافيين الذكور أكدت أن معالجة منظمة مراسلون بلا حدود لم تحسن معالجة ملف الإرهاب بالجزائر، و قدرت النسبة الإجمالية بـ 71.66 %

أما بالنسبة لفئة الإناث المدرجة ضمن متغير الجنس فقد لاحظنا أيضا إجماع كل الصحافيات على أن هاته المنظمة لم تحسن معالجة ملف الإرهاب .
إضافة إلى بعض التبريرات التي سجلناها عند بعض الصحافيين أن هاته المنظمة قد ساندت الجماعات الإرهابية فيما تذهب إليه، إضافة إلى أنها كانت تصدر تقاريرا و منشورات تصب في تغذية الإرهاب خلال العشرية السوداء.

السؤال رقم (10):حسب متغير الشهادات :

العينة / الإجابة	الشهادات: ليسانس العدد	ليسانس النسبة	ماجستير العدد	ماجستير النسبة	دراسات عليا العدد	دراسات عليا النسبة
نعم	00	% 00	00	% 00	00	%00
لا	88	% 73.33	21	% 17.50	11	%9.16
المجموع	88	% 73.33	21	% 17.50	11	%9.16

الجدول رقم (67) يوضح كيفية معالجة منظمة مراسلون بلا حدود لملف الإرهاب في الجزائر حسب متغير الشهادات عند المبحوثين .

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا أن الصحافيين المتحصلين على شهادة الليسانس اجمعوا على أن منظمة مراسلون بلا حدود لم تحسن معالجة ملف الإرهاب و قد سجلت بذاك كامل النسبة المجيبة بـ" نعم " و المقدرة بـ 73.33 %

أما مستوى الماجستير فقد اتفق كل الصحافيين المقدر عددهم بـ 21على أن هاته المنظمة لم توفق في معالجة ملف الإرهاب و هي النسبة الإجمالية المجيبة بنعم و قدرت بـ 17.50 %

أما مستوى الدراسات العليا فقد أجاب كل الصحافيين على عدم إلمام منظمة مراسلون بلا حدود بموضوع الإرهاب في الجزائر، و سجلت بذلك نسبة 9.16 % ، أي النسبة الإجمالية للصحافيين في مستوى الدراسات العليا .

يرى أفراد هذا المتغير أن منظمة مراسلون بلا حدود شككت في الأوضاع السياسية و الأمنية بالبلاد وكذا طبيعة نظام الحكم السائد ، و يتفق كل الصحافيين أن هذه المنظمة إحدى المنظمات غير الحكومية التي أثارت السؤال الشهير من يقتل من ؟

السؤال رقم (10): حسب متغير الخبرة المهنية :

المتغير	الخبرة المهنية					
	اقل من 05 سنوات		من 05 إلى 10 سنوات		أكثر من 10 سنوات	
الإجابة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	00	% 00	00	% 00	00	%00
لا	44	%36.66	48	%40.00	28	%23.33
المجموع	44	%36.66	48	% 40.00	28	% 23.33

الجدول رقم (68) يوضح كيفية معالجة منظمة مراسلون بلا حدود لملف الإرهاب في الجزائر حسب متغير الخبرة المهنية عند المبحوثين .

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن مجمع الصحافيين ذوي الخبرة اقل من 05 سنوات أكدوا أن منظمة مراسلون بلا حدود لم تحسن معالجة ملف الإرهاب في الجزائر ، و ذلك بنسبة قدرها 36.66 % أي النسبة الكلية للصحافيين من هذه الفئة .
أما الصحافيين ذوي الخبرة من 05 سنوات إلى 10 سنوات اجمعوا أيضا أن هاته المنظمة لم تحسن معالجة قضية الإرهاب و قدرت نسبتهم بـ 40 % ،أي النسبة الإجمالية للصحافيين في هاته الفئة المدرجة ضمن متغير الخبرة .

في الأخير نتجه إلى الفئة الأكثر خبرة ، و هي الفئة التي لديها خبرة أكثر من 10 سنوات ، و الملاحظ هنا أن هاته الفئة أيضا أجاب أفرادها بالإجماع أن منظمة مراسلون بلا حدود لم تحسن معالجة ملف الإرهاب في الجزائر و قدرت نسبتها بـ 23.33 %.

السؤال رقم (10): حسب متغير لغة الممارسة المهنية :

المتغير	لغة الممارسة المهنية					
الإجابة	عربي		فرنسي		عربي و فرنسي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	00	% 00	00	% 00	00	%00
لا	58	%48.33	44	%36.66	18	%15
المجموع	58	%48.33	44	%36.66	18	%15

الجدول رقم (69) يوضح كيفية معالجة منظمة مراسلون بلا حدود لملف الإرهاب في الجزائر حسب متغير لغة الممارسة المهنية عند المبحوثين .

من هذا الجدول يتبين لنا أن مجموع الصحافيين العاملين بالجرائد التي تصدر باللغة العربية اجمعوا على أن منظمة مراسلون بلا حدود لم تحسن معالجة ملف الإرهاب ، وقد قدرت نسبتهم بـ 48.33 % ، أي النسبة الإجمالية للصحافيين الذين يعملون بهاته الجرائد .

أما بالنسبة للصحافيين الذين يعملون بالجرائد التي تصدر باللغة الفرنسية فقد اتفقوا أيضا على أن هاته المنظمة لم توفق في معالجة قضية الإرهاب بالجزائر ، و قد سجلت النسبة الكلية هذا الاتفاق بمعدل 36.66%

أما فيما يخص الصحافيين الذين يشتغلون بالصحافة الصادرة باللغة العربية و اللغة الفرنسية أيضا فقد سجلوا هم أيضا بالإجماع أن هاته المنظمة لم تحسن معالجة ملف الإرهاب و هي النسبة الإجمالية لعدد الصحافيين المقدرة بـ 15 %

السؤال رقم (10): حسب متغير المسؤولية المهنية :

المتغير	المسؤولية المهنية					
الإجابة	صحفي		رئيس تحرير		مدير	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	00	% 00	00	% 00	00	%00
لا	94	% 78.33	18	%15	08	%6.66
المجموع	94	%78.33	18	%15	08	%6.66

الجدول رقم (70) يوضح كيفية معالجة منظمة مراسلون بلا حدود لملف الإرهاب في الجزائر حسب متغير المسؤولية المهنية

حسب الجدول أعلاه يتضح لنا أن عدد الصحافيين المقدر بـ 94 اتفق على أن منظمة مراسلون بلا حدود لم تحسن معالجة ملف الإرهاب في الجزائر ، و هذا يعني إجمالي النسبة المقدر بـ 78.33% .

أما نسبة الصحافيين رؤساء التحرير الذين أدرجوا ضمن متغير المسؤولية المهنية فهم أيضا اجمعوا على أن منظمة مراسلون بلا حدود لم تحسن معالجة ملف الإرهاب في الجزائر ، و تكون النسبة بالتالي إجمالي النسبة لرؤساء التحير المقدرة بـ 15%.

أما عن الصحافيين الذين تقلدوا المناصب العليا بالمؤسسات الإعلامية وهم المدراء بجد ان النسبة الإجمالية لـ08 مدراء المقدرة بـ 6.66 % اتفقت أن هاته المنظمة لم تحسن معالجة ملف الإرهاب في الجزائر .

السؤال رقم (11): مدى تحسن صورة الجزائر في الخارج حسب المبحوثين

العينة / الإجابة	العدد	النسبة
نعم	**71**	**%59.16**
لا	**45**	**%37.50**
الملغاة	**04**	**%3.33**
المجموع	**120**	**%100**

الجدول رقم (71) يوضح مدى تحسن صورة الجزائر في الخارج عند المبحوثين .

ترى نسبة 59.16 % من المبحوثين أن صورة الجزائر في الخارج قد تحسنت وأول ما يلاحظ من خلال قراءة هذه النسبة هو السلوك الايجابي الذي يتولد من رؤية انطباعية تفاؤلية عن تراجع الإرهاب في البلاد .

أما نسبة 37.50 % من العينة المدروسة تنفي وجود تحسن امني ينعكس من خلال غياب تحول ايجابي لصورة الجزائر في الخارج .

السؤال رقم (11): حسب متغير الجنس :

العينة / الإجابة	الجنس: ذكر العدد	ذكر النسبة	أنثى العدد	أنثى النسبة
نعم	**48**	**% 40.00**	**23**	**% 19.16**
لا	**37**	**% 30.83**	**08**	**% 6.66**
الملغاة	**01**	**% 0.83**	**03**	**%2.50**
المجموع	**86**	**%71.66**	**34**	**% 28.33**

الجدول رقم (72) يوضح مدى تحسن صورة الجزائر في الخارج حسب متغير الجنس عند المبحوثين

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن نسبة الصحافيين الذكور الذين رأوا أن صورة الجزائر قد تحسنت في الخارج قدر عددهم بـ 48 صحفي من مجموع 86 ، أي ما يعادل نسبة 40 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 71.66 % ، أما باقي الصحافيين الذكور فقد أجابوا بـ "لا" نافيين بذلك أن تكون صورة الجزائر قد تحسنت في الخارج و قد قدرت نسبتهم بـ 30.83 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 71.66 % ، و الملاحظ أن النتيجتين متقاربتين .

بالإضافة إلى ذلك فقد سجلنا إجابة واحدة ملغاة من فئة الذكور .

أما بنسبة لفئة الإناث الذين أجابوا أن صورة الجزائر قد تحسنت في الخارج قدر عددهم بـ 23 من 34 أي بنسبة قدرها 19.16 % من إجمالي النسبة المقدر بـ28.33 % ، في حين سجلنا نسبة 6.66 % للصحفيات اللواتي رأين أن صورة الجزائر لم تتحسن في الخارج ، إضافة إلى وجود 03 حالات إلغاء أسندت لفئة الإناث.

السؤال رقم (11): حسب متغير الشهادات :

العينة / الشهادات	ليسانس		ماجستير		دراسات عليا	
الإجابة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	39	%32.5	21	%17.5	11	%9.16
لا	45	%37.5	00	% 00	00	% 00
الملغاة	04	%3.33	00	% 00	00	% 00
المجموع	88	73.33 %	21	%17.5	11	%9.16

الجدول رقم (73) يوضح مدى تحسن صورة الجزائر في الخارج حسب متغير الشهادات عند المبحوثين

من خلا الجدول يتضح لنا أن نسبة الصحافيين من مستوى الليسانس و الذين رأوا أن صورة الجزائر قد تحسنت في الخارج بلغت نسبتهم 32.50 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 73.33 % ، أما باقي الصحافيين من نفس المستوى و الذين نفوا أن تكون صورة الجزائر قد تحسنت في الخارج قدر عددهم بـ 45 فرد من مجموع 88 ، أي ما يعادل 37.50% من إجمالي النسبة المقدر بـ 73.33 % ، في حين كانت حالات الإلغاء 04 كلها للصحافيين من مستوى الليسانس.

أما بالنسبة للفئة الثانية المدرجة (مستوى الماجستير) فقد سجلنا تأكيد كل النسبة المقدرة بـ 17.5 % على أن صورة الجزائر قد تحسنت في الخارج .

أما بالنسبة للدراسات العليا فقد لاحظنا أن النسبة الإجمالية للصحافيين في هذا المستوى أجمعت أن صورة الجزائر قد تحسنت في الخارج وذلك بنسبة قدرها 9.16% .

السؤال رقم (11): حسب متغير الخبرة المهنية :

العينة / الإجابة	الخبرة المهنية: اقل من 05سنوات العدد	النسبة	من 05 إلى 10 سنوات العدد	النسبة	أكثر من 10 سنوات العدد	النسبة
نعم	28	23.33%	25	%20.83	18	% 15
لا	12	%10.00	23	%19.16	10	8.33%
الملغاة	04	% 3.33	00	% 00	00	% 00
المجموع	44	%36.66	48	%40.00	28	% 23.33

الجدول رقم (74) يوضح مدى تحسن صورة الجزائر في الخارج حسب متغير الخبرة المهنية عند المبحوثين

ما يلاحظ من هذا الجدول أن بعض الصحافيين الذين لديهم خبرة اقل من 05 سنوات أكدوا أن صورة الجزائر في الخارج لم تتحسن و ذلك بنسبة قدرها 23.33 % من إجمالي النسبة المقدر بـ36.66 % ، أما النسبة المتبقية من هاته الفئة فقد أجابت بأنه لم تتحسن صورة الجزائر في الخارج و ذلك بنسبة قدرها 10% ، في حين كل حالات الإلغاء نسبت للصحافيين اقل من 05 سنوات خبرة

أما بالنسبة للصحافيين بالخبرة المتراوحة بين 05 إلى 10 سنوات نجد أن اغلب الصحافيين يرون أن صورة الجزائر لم تتحسن في الخارج و، وذلك بنسبة قدرها 2.25 %، أما النسبة المتبقية فهي التي ترى أن صورة الجزائر في الخارج لم تتحسن بنسبة قدرها 19.16% من إجمالي النسبة المقدر بـ 40 %

أما الفئة الثالثة المدرجة و هي الأكثر خبرة ، أي أكثر من 10 سنوات فقد اتفق معظم صحفييها أن صورة الجزائر قد تحسنت في الخارج بنسبة قدرها 15 % من إجمالي النسبة المقدر بـ23.33 % ، أما ما تبقى من صحافيين في هاته الفئة فقد رفضوا أن تكون صورة الجزائر قد تحسنت في الخارج و ذلك من خلال النسبة المقدرة بـ 8.33%

السؤال رقم (11) :حسب متغير لغة الممارسة الإعلامية :

العينة / الإجابة	لغة الممارسة الإعلامية: عربي العدد	عربي النسبة	فرنسي العدد	فرنسي النسبة	عربي و فرنسي العدد	عربي و فرنسي النسبة
نعم	34	28.33%	32	% 26.66	05	% 4.16
لا	24	% 20	09	% 7.50	12	% 10.00
الملغاة	00	% 00	03	% 2.5	01	% 0.83
المجموع	58	%48.33	44	%36.66	18	%15.00

الجدول رقم (75) يوضح مدى تحسن صورة الجزائر في الخارج حسب متغير لغة الممارسة الإعلامية عند المبحوثين

من خلال الجدول يتبين لنا أن نسبة الصحافيين الذين يعملون بالجرائد الصادرة باللغة العربية أكدت اكبر نسبة أن صورة الجزائر قد تحسنت في الخارج ، و هي النسبة المقدرة بـ 28.33 % ، من إجمالي النسبة المقدر بـ 48.33 % ، أما باقي الصحافيين بنفس الجرائد فقد نفوا أن تكون صورة الجزائر قد تحسنت في الخارج و ذلك بنسبة قدرت بـ 20 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 48.33 % .

أما عن الصحافيين الذين يشتغلون بالصحافة الصادرة باللغة الفرنسية فقد رأينا أن نسبة 26.66 % أكدت أن صورة الجزائر قد تحسنت في الخارج ، أما باقي الصحافيين من نفس الجرائد يرون أن صورة الجزائر لم تتحسن في الخارج و قدرت نسبتهم بـ 7.50 %.

و فيما يخص الصحافيين الذين يعملون بالجرائد الناطقة باللغة العربية و اللغة الفرنسية فقد سجلنا أن النسبة الغالبة أجابت أن صورة الجزائر لم تتحسن في الخارج و قدرت النسبة بـ 10 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 15% ،و عن باقي الصحافيين الذين رأوا أن صورة الجزائر لم تتحسن فقد سجلنا نسبة 4.16 % .
وقد أسندت حالات الإلغاء إلى 03 صحافيين بالجرائد الناطقة باللغة الفرنسية و صحفي آخر بالجرائد الناطقة باللغتين معا (عربية و فرنسية)

السؤال رقم (11): حسب متغير المسؤولية المهنية :

العينة / الإجابة	صحفي		رئيس تحرير		مدير	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	59	%49.16	04	% 3.33	08	% 6.66
لا	31	%25.83	14	% 11.66	00	% 00
الملغاة	04	%3.33	00	% 00	00	% 00
المجموع	94	%78.33	18	% 15	08	%6.66

الجدول رقم (76) يوضح مدى تحسن صورة الجزائر في الخارج حسب متغير المسؤولية المهنية عند المبحوثين .

من هذا الجدول يتضح لنا أن النسبة الأعلى للصحافيين ترى أن صورة الجزائر قد تحسنت في الخارج و التي قدرت بـ 49.16 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 78.33 % ، أما النسبة المتبقية من الصحافيين فهي التي ترى أن صورة الجزائر لم تتحسن بالخارج و المقدرة بـ 25.83 % .

أما فئة رؤساء التحرير فقد سجلنا أراء 04 صحافيين من مجموع 18 و الذين يرون أن صورة الجزائر في الخارج قد تحسنت ، وهذا ماعادل نسبة 3.33% من إجمالي النسبة المقدر بـ 15 % ، أما عن باقي رؤساء التحرير فهم الذين رأوا أن صورة الجزائر في الخارج لم تتحسن و هي النسبة الأعلى عند هاته الفئة و المقدرة بـ11.66 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 15 % .

أما الفئة الأخيرة التي تشمل المدراء فنجد أن العدد الإجمالي للمدراء المقدر بـ 08 صحافيين أجاب بالإجماع على أن صورة الجزائر قد تحسنت في الخارج و هي إذن النسبة الإجمالية المقدرة بـ 6.66%

في حين حالات الإلغاء الأربعة المسجلة كانت من طرف الصحافيين العاديين الذين لا يحتلون مناصب عليا بالمؤسسة الإعلامية .

السؤال رقم (11ا): أهم العوامل التي ساهمت في تحسين صورة الجزائر في الخارج .

العينة / الإجابة	التكرار	الترتيب حسب الأهمية
رفع و مناقشة قضايا الإعلام الجزائري في المحافل الدولية	**32**	**01**
اعتراف المنظمات غير الحكومية بموقفها السلبي	**25**	**02**
احتكاك مراسلون بلا حدود بواقع الصحفي المهني بالجزائر	**08**	**03**
تواجد الصحافة الوطنية في الخارج	**04**	**04**
تواجد الطبقة المثقفة الجزائرية خارج الوطن	**02**	**05**
الملغاة	**49**	**-**
المجموع	**120**	**-**

الجدول رقم (77) يوضح أهم العوامل التي ساهمت في تحسين صورة الجزائر في الخارج حسب المبحوثين .

يمثل كل تكرار العوامل التي ساهمت في تحسين صورة الجزائر في الخارج حسب الأهمية و يحتل عنصر رفع و مناقشة قضايا الإعلام الجزائري في المحافل الدولية في هذا التحسين الرتبة الأولى يليه اعتراف المنظمات غير الحكومية بموقفها السلبي و هو مؤشر دل على وعي الصحفيين المبحوثين بالدور الذي لعبته هاته المنظمات في تشويه صورة الجزائر في الخارج خلال العشرية السوداء ، و التي ساهم اعترافها في تنوير و التحسيس و التوعية ، أما احتكاك منظمة مراسلون بلا حدود بواقع الصحفي الجزائري فقد جاء في المرتبة الثالثة بنسبة تقل عن سابقيه .عامل تواجد الصحافة الجزائرية بالخارج احتل المرتبة الرابعة ليأتي بعده عامل الطبقة المثقفة الجزائرية بالخارج ، وتجدر الملاحظة أن النسبة الأكبر من المبحوثين امتنعت عن الإجابة

السؤال رقم (11) :حسب متغير الجنس :

العينة / الإجابة	الجنس: ذكر العدد	الرتبة	أنثى العدد	الرتبة
اعتراف المنظمات غير الحكومية بموقفها السلبي	**12**	**02**	**13**	**01**
تواجد الطبقة المثقفة الجزائرية خارج الوطن	**00**	**-**	**02**	**04**
تواجد الصحافة الوطنية في الخارج	**01**	**04**	**03**	**03**
احتكاك مراسلون بلا حدود بواقع الصحفي المهني بالجزائر	**07**	**03**	**01**	**05**
رفع و مناقشة قضايا الإعلام الجزائري في المحافل الدولية	**23**	**01**	**09**	**02**
الملغاة	**43**	**-**	**06**	**-**
المجموع	**86**	**-**	**34**	**-**

الجدول رقم (78) يوضح ترتيب أهم العوامل التي ساهمت في تحسين صورة الجزائر في الخارج حسب متغير الجنس عند المبحوثين .

من خلال الجدول نستنتج مايلي :

ذكر:

حسب الجدول أعلاه يتضح لنا أن أغلبية النسبة لذكور رأت أن أهم العوامل التي ساهمت في تحسين صورة الجزائر في الخارج يعود إلى عامل رفع و مناقشة قضايا الإعلام الجزائري في المحافل الدولية و عبر عن هذا 23 صحفي من مجموع 86 صحفي من فئة الذكور ، أما المرتبة الثانية فقد كانت لعامل اعتراف المنظمات غير الحكومية بموقفها السلب و عبر عن هذا العامل 12 صحفي ، أما عامل احتكاك منظمة مراسلون بلا حدود بواقع الصحفي الجزائري فقد احتل المرتبة الثالثة و عبر عن ذلك 07 صحفيين من إجمالي 86 صحفي ، أما المرتبة الرابعة فقد كانت لتواجد الصحافة الوطنية بالخارج وعبر عن هذا الرأي صحفي واحد ، أما عامل تواجد الطبقة المثقفة بالخارج فلم تسجل أي ميل للصحافيين الذكور .

في حين أنسبت حالات الإلغاء إلى 43 صحفي من فئة الذكور.

الإناث :

الملاحظة أن عامل اعتراف المنظمات غير الحكومية بموقفها السلبي قد أحرز على المرتبة الأولى عند الإناث و ذلك ما عبر عنه 13 صحفية من بين 34 ، أما المرتبة الثانية فقد كانت لموضوع رفع و مناقشة قضايا الإعلام الجزائري في المحافل الدولية و عبر عن ذلك 09 صحفيات ، أما المرتبة الثالثة فقد كانت لموضوع تواجد الصحافة الجزائرية بالخارج و عبر عن ذلك 03 صحافيات من إجمالي العدد المقدر بـ34 صحفية ، يليه في المرتبة الرابعة عامل تواجد الطبقة المثقفة بالخارج و قد عبر عن هذا الاتجاه صحافيتين اثنين ، أما المرتبة الأخيرة

حسب الإناث فقد رجعت لعامل اعتراف منظمة مراسلون بلا حدود بموقفها السلبي و عبر عن هذا صحفية واحد .
أما حالات الإلغاء فقد وجدنا 06 حالات لفئة الإناث.

السؤال رقم (11) :حسب متغير الشهادات :

العينة / الشهادات / الإجابة	ليسانس		ماجستير		دراسات عليا	
	العدد	الرتبة	العدد	الرتبة	العدد	الرتبة
اعتراف المنظمات غير الحكومية بموقفها السلبي	**10**		**09**		**06**	
تواجد الطبقة المثقفة الجزائرية خارج الوطن	**02**		**01**		**00**	
تواجد الصحافة الوطنية في الخارج	**03**		**03**		**00**	
احتكاك مراسلون بلا حدود بواقع الصحفي المهني بالجزائر	**00**		**02**		**02**	
رفع و مناقشة قضايا الإعلام الجزائري في المحافل الدولية	**32**		**06**		**03**	
الملغاة	**38**		**00**		**00**	
المجموع	**88**		**21**		**11**	

الجدول رقم (79) يوضح أهم العوامل التي ساهمت في تحسين صورة الجزائر في الخارج حسب متغير الشهادات المبحوثين .

السؤال رقم (11) :حسب متغير الخبرة المهنية :

العينة / الخبرة المهنية	اقل من 05 سنوات		من 05 إلى 10 سنوات		أكثر من 10 سنوات	
الإجابة	**العدد**	**الرتبة**	**العدد**	**الرتبة**	**العدد**	**الرتبة**
اعتراف المنظمات غير الحكومية بموقفها السلبي	**06**	**02**	**11**	**02**	**08**	**02**
تواجد الطبقة المثقفة الجزائرية خارج الوطن	**02**	**03**	**00**	**-**	**00**	**-**
تواجد الصحافة الوطنية في الخارج	**00**	**-**	**03**	**03**	**01**	**04**
احتكاك مراسلون بلا حدود بواقع الصحفي المهني بالجزائر	**00**	**-**	**02**	**04**	**06**	**03**
رفع و مناقشة قضايا الإعلام الجزائري في المحافل الدولية	**07**	**01**	**12**	**01**	**13**	**01**
الملغاة	**29**	**-**	**20**	**-**	**00**	**-**
المجموع	**44**	**-**	**48**	**-**	**28**	**-**

الجدول رقم (80) يوضح أهم العوامل التي ساهمت في تحسين صورة الجزائر في الخارج حسب متغير الخبرة المهنية المبحوثين .

يبين لنا الجدول أعلاه أهم العوامل التي ساعدت في تحسين صورة الجزائر في الخارج حسب متغير الخبرة

اقل من 05 سنوات :

يتفق الصحافيين من الخبرة اقل من 05 سنوات أن العامل الأكثر أهمية في تحسين صورة الجزائر في الخارج يعود إلى رفع و مناقشة قضايا الإعلام الجزائري في المحافل الدولية ، وهذا ما عبر عنه 07 صحافيين من مجموع 44 صحفي خبرة اقل من 05 سنوات ، أما المرتبة الثانية فقد كانت لعامل اعتراف المنظمات غير الحكومية بموقفها السلبي و هذا ما عبر عنه 06 صحفيين ، أما موضوع تواجد الطبقة المثقفة بالخارج فقد احتل المرتبة الثالثة و عبر عن هذا صحفيين اثنين ، في حين لم تسجل أي من الاقتراحات ميلا للصحافيين.

من 05 إلى 10 سنوات :

أما بالنسبة للصحافيين في الخبرة من 05 إلى 10 سنوات رأوا أن رفع ومناقشة قضايا الأعلام الجزائري في المحافل الدولية يعتبر من أهم العوامل التي ساعدت على تحسين صورة الجزائر في الخارج و عبر عن ذلك 12 صحفي من مجمع 84 . يليه في المرتبة الثانية عامل اعتراف المنظمات غير الحكومية بموقفها السلبي و عبر عن هذا 11 صحفي ، كما احتل المرتبة الثالثة تواجد الصحافة الوطنية بالخارج و عبر عن ذلك 03 صحافيين ، في حين كانت المرتبة الرابعة لاحتكاك منظمة مراسلون بلا حدود بواقع الصحفي الجزائري و ذلك بميل صحافيين اثنين ، أما موضوع تواجد الطبقة المثقفة بالخارج لم يشهد أي ميل من قبل الصحافيين بهاته الخبرة .

حالات الإلغاء:

حالات الإلغاء 49 نسبت 29 منها إلى صحافيين خبرة اقل من 05 سنوات ، و 20 أخرى إلى الصحافيين خبرة من 05 إلى 10 سنوات.

السؤال رقم (11) حسب متغير لغة الممارسة المهنية :

العينة / الإجابة	لغة الممارسة المهنية					
	عربي		فرنسي		عربي و فرنسي	
	العدد	الرتبة	العدد	الرتبة	العدد	الرتبة
اعتراف المنظمات غير الحكومية بموقفها السلبي	08	02	12	02	05	02
تواجد الطبقة المثقفة الجزائرية خارج الوطن	00	-	02	03	00	-
تواجد الصحافة الوطنية في الخارج	08	02	02	03	02	03
احتكاك مراسلون بلا حدود بواقع الصحفي المهني بالجزائر	06	03		-	02	03
رفع و مناقشة قضايا الإعلام الجزائري في المحافل الدولية	10	01	16	01	06	01
الملغاة	26	-	12	-	03	-
المجموع	58	-	44	-	18	-

الجدول رقم (81) يوضح أهم العوامل التي ساهمت في تحسين صورة الجزائر في الخارج حسب متغير لغة الممارسة المهنية عند المبحوثين .

حسب متغير لغة الممارسة استنتجنا مايلي :

عربي:

كان العامل الأهم و الذي ساهم في تحسين صورة الجزائر في الخارج حسب الصحافيين العاملين بالجرائد الناطقة باللغة العربية هو رفع و مناقشة قضايا الإعلام الجزائري في المحافل الدولية و عبر عن ذلك 10 صحافيين من مجموع 58 صحفي عامل بالصحف الصادرة باللغة العربية ، أما المرتبة الثانية فقد كانت لاعتراف المنظمات غير الحكومية بموقفها السلبي و عبر عن هذا الاتجاه 08 صحافيين من مجموع 58 ، أما المرتبة الثالثة فقد نسبت إلى موضوع احتكاك منظمة مراسلون بلا حدود بواقع الصحفي المهني بالجزائر و سجلنا بذلك ميل 06 صحافيين ، أما عن موضوع تواجد الطبقة المثقفة بالخارج فهو لم يسجل أي ميل لأحد الصحافيين العاملين بالجرائد الناطقة باللغة العربية .

فرنسي :

اجمع 16 صحفي من بين 44 صحفي عامل بالجرائد الصادرة باللغة الفرنسية أن العامل الأهم و الذي اعتبر من أولى المواضيع التي ساهمت في تحسين صورة الجزائر في الخارج هو رفع و مناقشة قضايا الإعلام الجزائري في الخارج ، أما المرتبة الثانية فقد عادت لعامل

اعتراف المنظمات غير الحكومية بموقفها السلبي و عبر عن ذلك 12 صحفي من مجموع 44 ، أما المواضيع التالية تواجد الطبقة المثقفة بالخارج و تواجد الصحافة الوطنية بالخارج فقد أحرزا على المرتبة الثالثة و عبر عن ذلك صحافيين اثنين لكل موضوع على حدى.

عربي وفرنسي معا

المثير للملاحظة أن الصحافيين في هذا المتغير اتفقوا أن عامل رفع و مناقشة قضايا الإعلام الجزائري في المحافل الدولية يعتبر أهم عامل ساهم في تحسين صورة الجزائر في الخارج .

أما بالنسبة للصحافيين العاملين بالجرائد الصادرة باللغة العربية و الأخرى الصادرة باللغة الفرنسية فقد رأى 06 صحافيين من إجمالي المجموع المقدر بـ 18 صحفي أن رفع و مناقشة قضايا الإعلام الجزائري في المحافل الدولية عامل يجب أن يحتل المرتبة الأولى ، يليه في المرتبة الثانية عامل اعتراف المنظمات غير الحكومية بموقفها السلبي و هذا ما عبر عنه 05 صحافيين ، أما المرتبة الثالثة فقد كانت لموضوعي تواجد الصحافة الوطنية بالخارج و احتكاك منظمة مراسلون بلا حدود بواقع الصحفي المهني بالجزائر ، و عبر عن ذلك صحفيين لكل موضوع على حدى .

حالات الإلغاء :

49 حالة الإلغاء نسبت كالتالي: 26 صحفي عامل بالجرائد الناطقة باللغة العربية ، و 12 صحفي عامل بالجرائد الناطقة باللغة الفرنسية ، و03 صحفيين يعملون بجرائد تصدر باللغة العربية و أخرى تصدر باللغة الفرنسية .

السؤال رقم (11) حسب متغير المسؤولية المهنية :

العينة / الإجابة	المسؤولية المهنية: صحفي العدد	الرتبة	رئيس تحرير العدد	الرتبة	مدير العدد	الرتبة
اعتراف المنظمات غير الحكومية بموقفها السلبي	16	02	06	02	03	02
تواجد الطبقة المثقفة الجزائرية خارج الوطن	02	05	00	-	00	-
تواجد الصحافة الوطنية في الخارج	04	04	00	-	00	-
احتكاك مراسلون بلا حدود بواقع الصحفي المهني بالجزائر	06	03	02	03	00	-
رفع و مناقشة قضايا الإعلام الجزائري في المحافل الدولية	17	01	10	01	05	01
الملغاة	49	-	00	-	00	-
المجموع	94	-	18	-	08	-

الجدول رقم (82) يوضح أهم العوامل التي ساهمت في تحسين صورة الجزائر في الخارج حسب متغير المسؤولية المهنية المبحوثين .

من خلال الجدول يتضح مايلي :

الصحافيين:

يرى اغلب الصحافيين أن العامل الأول الذي ساهم في تحسين صورة الجزائر في الخارج يرجع إلى رفع و مناقشة قضايا الإعلام الجزائري في الخارج ، وهذا ما عبر عنه 17 صحفي من مجموع 94 صحفي ، أما المرتبة الثانية فقد كانت لصالح موضوع اعتراف المنظمات غير الحكومية بموقفها السلبي و عن هذا 16 صحفي ، يليه في المرتبة الثالثة عامل احتكاك منظمة مراسلون بلا حدود بواقع الصحفي المهني الجزائري بإجابة 06 صحافيين ، أما موضوع تواجد الصحافة الوطنية بالخارج فقد احتل المرتبة 04 و عبر عنه 04 صحافيين ، إما المرتبة الأخيرة حسب الصحافيين تعود إلى تواجد الطبقة المثقفة بالخارج و سجلنا ميل صحافيين اثنين لهذا الموضوع .

رؤساء التحرير :

رأى 10 صحافيين من بين 18 صحفي أن رفع قضايا الإعلام الجزائري في المحافل الدولية و مناقشتها من أهم العوامل التي ساهمت في تحسين صورة الجزائر في الخارج تلاه في المرتبة الثانية عامل اعتراف المنظمات غير الحكومية بموقفها السلبي و سجلنا إجابة 06 صحافيين رؤساء تحرير من مجموع 18 . أما المرتبة الثالثة فقد كانت لاحتكاك منظمة

مراسلون بلا حدود بواقع الصحفي الجزائر ي و عبر عن ذلك اثنين من رؤساء التحرير ، آما العوامل الأخرى لم يتطرق إليه أي من رؤساء التحرير .

المدراء:

يرى أغلبية المدراء أن عامل رفع و مناقشة قضايا الإعلام الجزائري في المحافل الدولية أهم عامل ساهم في تحسين صورة الجزائر في الخارج و عبر عن ذلك 06 مدراء من مجموع 08 ، أما 03 آخرين فقد رأوا أن اعتراف المنظمات غير الحكومية بموقفها السلبي ساهم في تحسين صورة الجزائر في الخارج و بذلك احتل هذا العنصر المرتبة الثانية ، في حين لم يذهب أي من المدراء للاقتراحات الأخرى .

أما **حالات الإلغاء** المسجلة فقد كانت كلها لفئة الصحافيين.

السؤال رقم (12): موقف منظمة مراسلون بلا حدود من حرية الصحافة من خلال ما سبق

العينة / الإجابة	العدد	النسبة
مؤيد	13	%10.83
معارض	43	%35.83
متحفظ	62	%51.66
الملغاة	02	%1.66
المجموع	120	%100

الجدول رقم(83) يوضح موقف منظمة مراسلون بلا حدود من حرية الصحافة من خلال ما سبق حسب المبحوثين .

يبين الجدول أعلاه موقف منظمة مراسلون بلا حدود من حرية الصحافة حسب المبحوثين و ترى النسبة الغالبة أن هذا السلوك متحفظ تحكمه عدة عوامل كون منظمة مراسلون بلا حدود تنادي بحرية الصحافة و حرية التعبير إلا أنها فيما يخص الجزائر ترى انه مفهوم نسبي مقارنة بتأزم الأوضاع في التسعينات ، كما تذهب فئة أخرى لتبني نفس الاتجاه إذ ترى أن هناك تشكيك لمنظمة مراسلون بلا حدود في وجود صحافة حرة و مستقلة في الجزائر ، أما الفريق الذي يرى أن موقف منظمة مراسلون بلا حدود معارض فيرجع ذلك إلى حملة الانتقادات و الأوصاف السيئة التي أطلقتها منظمة مراسلون بلا حدود على الصحافة خاصة المستقلة و التي تكرر وصفها للصحافيين بالمرتزقة و الخونة ، أما عن الفريق الذي رأى أن موقف منظمة مراسلون بلا حدود مؤيد لحرية الصحافة فيعتبر أن ذلك يعود إلى شعار المنظمة التي تأكد دوما على ضرورة عمل الصحافة في إطار الحرية و الديمقراطية .

السؤال رقم (12): حسب متغير الجنس

المتغير	الجنس			
الإجابة	ذكر		أنثى	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
مؤيد	05	% 4.16	08	% 6.66
معارض	28	%23.33	15	% 12.50
متحفظ	53	% 44.16	09	% 7.50
الملغاة	00	% 00	02	% 1.66
المجموع	86	% 71.66	34	% 28.33

الجدول رقم(84) يوضح موقف منظمة مراسلون بلا حدود من حرية الصحافة من خلال ما سبق حسب متغير الجنس عند المبحوثين .

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن نسبة الغالبة للصحافيين من فئة الذكور المقدر بـ 44.16 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 71.66 % هم الذين رأوا أن موقف منظمة مراسلون بلا حدود من حرية الصحافة من خلال ما سبق هو موقف متحفظ ، أما النسبة الأخرى من الصحافيين الذكور و التي ترى أن موقف منظمة مراسلون بلا حدود معارض فقد قدرت بـ 23.33% ، في حين سجلت نسبة 4.16 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 71.66 %إن موقف هاته المنظمة من حرية الصحافة من خلال ما سبق يعتبر مؤيدا .

أما بالنسبة لفئة الإناث فقد رأت النسبة الأعلى من هن أن موقف منظمة مراسلون بلا حدود معارض لحرية الصحافة من خلال ما سبق و التي مثلت نسبة 12.50 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 28.33 % ، أما المرتبة الثانية فكانت للصحافيات اللواتي رأين أن هاته المنظمة موقفها متحفظ بشان حرية الصحافة من خلال ما سبق .
في حين ترى نسبة 6.66% أن موقف منظمة مراسلون بلا حدود لها جاء مؤيد لحرية الصحافة . وكانت حالتي الإلغاء لصحفيتين اثنين ز

السؤال رقم (12): حسب متغير الشهادات

المتغير	الشهادات					
	ليسانس		ماجستير		دراسات عليا	
الإجابة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
مؤيد	13	10.83	00	00	00	00
معارض	33	27.50	07	5.83	03	2.50
متحفظ	40	33.33	14	11.66	08	6.66
الملغاة	02	1.66	00	00	00	00
المجموع	88	73.33	21	17.50	11	9.16

الجدول رقم (85) يوضح موقف منظمة مراسلون بلا حدود من حرية الصحافة من خلال ما سبق حسب متغير الشهادات عند المبحوثين .

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن النسبة الأعلى للصحافيين من مستوى الليسانس ترى أن موقف منظمة مراسلون بلا حدود من خلال ما سبق جاء متحفظا و ذلك بنسبة قدرها 33.33 % من إجمالي النسبة المقدر بـ73.33 % ، أما نسبة 27.50 % ترى أن موقف هاته المنظمة من خلال ما سبق جاء معارضا ، في حين ترى باقي النسبة أن الموقف جاء مؤيدا وهي النسبة المقدرة بـ 10.83 % ، كما كانت حالتي الإلغاء لصحافيين من مستوى الليسانس .

أما فيما يخص مستوى الماجستير فقد أجابت اغلب النسبة أن موقف منظمة مراسلون بلا حدود من حرية التعبير حسب ما سبق جاء متحفظا و ذلك بنسبة قدرها 11.66 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 17.50 % ، أما باقي النسبة فقد رأت أن الموقف معارض و هذا ما عبرت عنه نسبة 5.83 %

أما بالنسبة لمستوى الدراسات العليا فقد لا حظنا أن نسبة 6.66 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 9.16 % رأت أن موقف هاته المنظمة من خلال ما سبق هو موقف متحفظ ، أما النسبة المتبقية فهي التي رأت أن الموقف معارض و ذلك بنسبة قدرها 2.50 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 9.16 % .

السؤال رقم (12): حسب متغير الخبرة المهنية

المتغير / الإجابة	الخبرة المهنية					
	اقل من 05 سنوات		من 05 إلى 10 سنوات		أكثر من 10 سنوات	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
مؤيد	06	% 5.00	07	% 5.83	00	% 00
معارض	11	% 9.16	23	% 19.16	09	%7.50
متحفظ	25	% 20.83	18	% 15.00	19	% 15.83
الملغاة	02	% 1.66	00	% 00	00	% 00
المجموع	44	% 36.66	48	% 40.00	28	% 23.33

الجدول رقم (86) يوضح موقف منظمة مراسلون بلا حدود من حرية الصحافة من خلال ما سبق حسب متغير الشهادات عند المبحوثين .

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن النسبة الأعلى للصحافيين في الخبرة اقل من 05 سنوات هم الذين رأوا أن موقف منظمة مراسلون بلا حدود جاء متحفظا من حرية الصحافة من خلال ما سبق في معالجتها لوضع الجزائر و قدرت بـ 20.83 من إجمالي النسبة المقدر بـ 36.66% ، أما النسبة التي رأت أن الموقف جاء معارضا من نفس هاته الفئة قدر بـ 9.16% يليه في الأخير نسبة الصحافيين الذين رأوا أن موقف هاته المنظمة جاء مؤيدا لحرية الصحافة في الجزائر و ذلك بنسبة قدرها 5.00% .

أما عن الصحافيين في الخبرة من 05 إلى 10 سنوات فقد لا حظنا أن النسبة الأكثر هي التي رأت أن موقف منظمة مراسلون بلا حدود جاء معارضا و ذلك بنسبة قدرها 19.16% من إجمالي النسبة المقدر بـ 40.00% ، في حين سجلنا ميل 18 صحفي من مجموع 40 إلى الموقف المتحفظ أي ما يعادل نسبة 15.00% من 40.00% .

أما عن الصحافيين في الخبرة أكثر من 10 سنوات فقد رأى اغلبهم أن موقف منظمة مراسلون بلا حدود من حرية الصحافة في الجزائر من خلال المعالجة التي تبنتها جاء متحفظا و ذلك ما عبر عنه 19 صحفي من مجموع 28 ، أي ما يعادل نسبة 15.83% من إجمالي النسبة المقدر بـ 23.33% ، أما بقية الصحافيين من نفس الخبرة فهم الذين رأوا أن الموقف جاء معارضا بنسبة قدرها7.50 %

السؤال رقم (12): حسب متغير لغة الممارسة المهنية

العينة / لغة الممارسة المهنية	عربي		فرنسي		عربي و فرنسي	
الإجابة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
مؤيد	02	1.66	05	4.16	06	5.00
معارض	32	26.66	07	5.83	04	3.33
متحفظ	24	20.00	30	25.00	08	6.66
الملغاة	00	00	02	1.66	00	00
المجموع	58	48.33	44	36.66	18	15.00

الجدول رقم(87) يوضح موقف منظمة مراسلون بلا حدود من حرية الصحافة من خلال ما سبق حسب متغير الشهادات عند المبحوثين .

حسب هذا الجدول يتضح لنا أن النسبة الغالبة من الصحافيين العاملين بالجرائد الناطقة باللغة العربية هم الصحافيين الذين رأوا أن موقف منظمة مراسلون بلا حدود من حرية الصحافة في الجزائر حسب ما سبق هو موقف معارض و هذا ما عبر عنه 32 صحفي إجمالي المجموع المقدر بـ 58 صحفي أي ما يعادل 26.66 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 48.33 % ، أما النسبة التي احتلت المرتبة ثانية فقد كانت للصحافيين من نفس الجرائد وهم الذين رأوا أن موقف المنظمة جاء متحفظا و ذلك بنسبة قدرها 20.00 % ، اما النسبة المتبقية فكانت لصالح الصحافيين الذين رأوا أن موقف منظمة مراسلون بلا حدود موقف مؤيد و قدر عددهم صحافيين اثنين أي النسبة المقدرة بـ 1.66% .

أما عن الصحافيين العاملين بالجرائد الناطقة باللغة الفرنسية فقد رأى اغلبهم أن منظمة مراسلون بلا حدود لها موقف متحفظ من حرية الصحافة بالجزائر و ذلك بنسبة قدرها 25.00 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 36.66% ، أما النسبة التي رأت أن الموقف جاء معارضا فهي التي قدرت بـ 5.83 % من إجمالي النسبة المدرج و المقدر بـ 36.66 % ، و الأخير كان ميل 05 صحافيين من العاملين بالجرائد الناطقة باللغة الفرنسية و الذين رأوا أن منظمة مراسلون بلا حدود كانت مؤيدة لحرية الصحافة في الجزائر .

و عن الصحافيين الذين يعملون بالجرائد الناطقة باللغة العربية و الأخرى الناطقة باللغة الفرنسية فقد لا حظنا ميل الأغلبية منهم إلى الموقف المتحفظ و ذلك بنسبة قدرها 6.66 % من إجمالي النسبة المقدر بـ15 % أما النسبة المتبقية فقد رأت أن موقف منظمة مراسلون بلا حدود جاء مؤيد و التي قدرت بـ 5 من إجمالي 15 %، كما سجلنا في المرتبة الأخيرة ميل 04 صحافيين للموقف المعارض أي ما يعادل نسبة 3.33% من اجمالي النسبة المقدر

السؤال رقم (12): حسب متغير المسؤولية المهنية

العينة / الإجابة	المسؤولية المهنية: صحفي العدد	النسبة	رئيس تحرير العدد	النسبة	مدير العدد	النسبة
مؤيد	13	10.83	00	00	00	00
معارض	31	25.83	11	9.16	01	0.83
متحفظ	48	40.00	07	5.83	07	5.83
الملغاة	02	1.66	00	00	00	00
المجموع	94	78.33	18	15.00	08	6.66

الجدول رقم (88) يوضح موقف منظمة مراسلون بلا حدود من حرية الصحافة من خلال ما سبق حسب متغير المسؤولية المهنية عند المبحوثين .

من حلال هذا الجدول يتضح لنا النسبة الأعلى من الصحافيين هم الذين رأوا أن موقف منظمة مراسلون من حرية الصحافة في الجزائر حسب ما سبق هو موقف متحفظ و قد عبر عن ذلك 48 صحفي من مجموع 94 صحفي ، أي ما يعادل 4.00 % من إجمالي النسبة المقدر بـ78.33 % ، ما نسبة 25.83 % من الصحافيين رأت أن منظمة مراسلون بلا حدود جاء موقفها معارض لحرية الصحافة ، في حين عبر 13 صحفي أن موقف منظمة مراسلون بلا حدود من خلال معالجتها لوضع الصحافة المستقلة في الجزائر يبرز موقفها المؤيد لحرية الصحافة .

أما بالنسبة لرؤساء التحرير فقد عبرة النسبة الغالبة أن موقف منظمة مراسلون بلا حدود من حرية الصحافة من خلال ما سبق هو موقف معارض و عبر عن ذلك 11 رئيس تحرير أي ما يعادل نسبة 9.16 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 15.00 % ، أما باقي الصحافيين رؤساء التحرير فقد رأوا أن الموقف جاء متحفظا بنسبة قدرها 5.83 % من 15.00% .

و عن الفئة الثالثة المدرجة ، المدراء فقد رأت النسبة الأعلى أن موقف منظمة مراسلون بلا حدود من حرية الصحافة في الجزائر قد جاء متحفظا و ذلك بنسبة 5.83 % ، أما باقي النسبة المقدر بـ 0.83 % فقد رأت أن هذا الموقف قد جاء معارضا .

أما حالتي الإلغاء فقد كانت لصحفيين من هذا القطاع .

- **المحور الثالث : انعكاسات تقارير منظمة مراسلون بلا حدود على وضع الصحافة المستقلة في الجزائر**

السؤال 13 : تأثير مضمون تقارير منظمة مراسلون بلا حدود على وضع الصحافة المستقلة في الجزائر .

العينة / الإجابة	العدد	النسبة
نعم	**57**	**% 47.50**
لا	**59**	**% 49.16**
الملغاة	**04**	**% 3.33**
المجموع	**120**	**% 100**

الجدول رقم (89) يوضح مدى تأثير مضمون تقارير منظمة مراسلون بلا حدود على وضع الصحافة المستقلة في الجزائر المبحوثين .

يبين الجدول أعلاه موقف الصحفيين المبحوثين و الذي حسب ما يلاحظ انه جد متقارب بين الإجابتين إزاء مساهمة أو عدم مساهمة منظمة مراسلون بلا حدود في التأثير على وضع الصحافة المستقلة في الجزائر ، و ترى النسبة الأعلى و التي تنفي وجود تأثير على الصحافة المستقلة من قبل هذه المنظمة ما يعادل نسبة 49.16 % ، فمنظمة مراسلون بلا حدود حسب النسبة الغالبة من المبحوثين تتحفظ و في بعض الحالات تعارض حرية الصحافة في الجزائر بصفة عامة ، أما الجانب الآخر من موقف المبحوثين ترى أن منظمة مراسلون بلا حدود أثرت سلبا و إيجابا على مسار الصحافة المستقلة و الصحفي بالقطاع الخاص .في حين امتنع عن الإجابة البعض الآخر من الصحفيين و قدرت النسبة بـ 3.33 % .

السؤال رقم (13) حسب متغير الجنس :

المتغير	الجنس			
الإجابة	ذكر		أنثى	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	38	% 31.66	19	% 15.83
لا	47	% 39.16	12	% 10.00
الملغاة	01	% 0.83	03	% 2.50
المجموع	86	%71.16	34	% 28.33

جدول رقم (90) يوضح مدى تأثير مضمون تقارير منظمة مراسلون بلا حدود على وضع الصحافة المستقلة في الجزائر حسب متغير الجنس عند المبحوثين.

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن نسبة الصحافيين الذكور الذين رأوا أن مضمون تقارير منظمة مراسلون بلا حدود أثرت على وضع الصحافة المستقلة في الجزائر قدرت بـ 31.66% من المجموع الإجمالي للنسبة المقدرة بـ71.16 % ، أما النسبة المتبقية من الذكور التي رأت أن تقارير هاته المنظمة لم تنجح في التأثير على الصحافة المستقلة في الجزائر قدرت بـ 39.16 % ، أي أن أعلى نسبة لفئة الذكور ترى أن مضمون تقارير منظمة مراسلون بلا حدود لم يؤثر على وضع الصحافة المستقلة في الجزائر ، إضافة إلى وجود حالة من الإجابات الملغاة من فئة الذكور.

أما فيما يخص متغير الإناث فقد سجلت أعلى نسبة أن مضمون تقارير منظمة مراسلون بلا حدود قد اثر على وضع الصحافة المستقلة في الجزائر و هي النسبة المقدرة بـ 15.83 % من إجمالي النسبة المقدر بـ23.33 % ، وما تبقى من صحفيين بفئة الإناث فقد رأين أن تقارير هاته المنظمة لم تنجح في التأثير على وضع الصحافة المستقلة بالجزائر و قدرت نسبتهم بـ 10 % ، كما سجلنا 03 حالات إلغاء من فئة الإناث .

السؤال رقم (13) حسب متغير الشهادات

المتغير / الإجابة	الشهادات: ليسانس العدد	ليسانس النسبة	ماجستير العدد	ماجستير النسبة	دراسات عليا العدد	دراسات عليا النسبة
نعم	32	26.66	18	15	07	%5.83
لا	52	43.33	03	2.5	04	%3.33
الملغاة	04	3.33	00	00	00	% 00
المجموع	88	73.33	21	17.5	11	%9.16

جدول رقم (91) يوضح مدى تأثير تقارير منظمة مراسلون بلا حدود على وضع الصحافة المستقلة بالجزائر حسب متغير الشهادات عند المبحوثين

من الجدول هذا يتبين لنا أن نسبة الأعلى للصحافيين من مستوى ليسانس هم الذين رأوا أن مضمون تقارير منظمة مراسلون بلا حدود لم يؤثر على وضع الصحافة المستقلة في الجزائر و قد قدر عددهم بـ 52 صحفي من مجموع الصحافيين المبحوثين المقدر بـ 88 فرد ، أي ما يعادل نسبة 43.33 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 73.33 % ، أما النسبة الأخرى و التي تعبر عن الصحافيين الذين رأوا أن مضمون تقارير هاته المنظمة يؤثر على وضع الصحافة المستقلة في الجزائر وقد قدرت بـ 26.66 % .

أما الصحافيين من مستوى الماجستير فقد أكد اغلبهم أن مضمون تقارير منظمة مراسلون بلا حدود أثرت على وضع الصحافة المستقلة في الجزائر بنسبة 15 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 17.5 % في حين رأى 03 منهم أن هاته التقارير لم تؤثر على وضع الصحافة المستقلة بالجزائر .

أما بالنسبة للصحافيين من مستوى الدراسات العليا فقد رأى الأغلبية منهم أن مضمون تقارير هاته المنظمة تأثر على وضع الصحافة المستقلة بالجزائر و قدر عددهم بـ 07 صحفيين من مجموع 11 صحفي مستوى دراسات عليا ، أما عن باقي الصحافيين الذين رأوا أن هاته التقارير لا تعمل لا تؤثر في ذلك فقد قدرت نسبتهم بـ 3.33 %
يذهب معظم الصحافيين إلى أن مضمون تقارير منظمة مراسلون بلا حدود اثر على وضع الصحافة المستقلة في الجزائر .

السؤال رقم (13) حسب متغير الخبرة المهنية :

الجدول رقم (92) يوضح مدى تأثير تقارير منظمة مراسلون بلا حدود على وضع الصحافة

المتغير	الخبرة المهنية					
الإجابة	قل من 05 سنوات		من 05 إلى 10 سنوات		أكثر من10سنوات	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	16	%13.33	20	% 16.66	21	%17.50
لا	26	% 21.66	26	% 21.66	07	% 5.83
الملغاة	02	% 1.66	02	%1.66	00	% 00
المجموع	44	% 36.66	48	%40.00	28	%23.33

المستقلة بالجزائر حسب متغير الخبرة المهنية عند المبحوثين

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن نسبة الصحافيين في الخبرة اقل من 05 سنوات رأوا أن مضمون تقارير منظمة مراسلون بلا حدود لم تأثر على وضع الصحافة المستقلة في الجزائر و قد قدرت بـ 21.66 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 36.66 % ، أما باقي الصحافيين من نفس الخبرة فقد رأوا أن تقارير منظمة مراسلون بلا حدود أثرت في ذلك ، بنسبة قدرها 13.33 % .

أما عن الصحافيين في الخبرة من 05 الى10 سنوات فقد أكد اغلب الصحافيين أن تقارير منظمة مراسلون بلا حدود لم تؤثر في وضع الصحافة المستقلة في الجزائر بنسبة قدرها 21.66 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 40 % ، أما باقي النسبة فهي التي رأت أن تقارير هاته المنظمة نجحت في التأثير على وضع الصحافة المستقلة و قدرت بـ 16.66 % .

أما الصحافيين الذين امضوا أكثر من 10 سنوات خبر فقد أكد اغلبهم أن هاته التقارير أثرت على وضع الصحافة المستقلة الجزائرية وقدر عددهم بـ 21 صحفي من إجمالي 28 صحفي أي ما يعادل نسبة 17.50 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 23.33 % ، كما سجلنا وجود 07 صحافيين أجابوا أن هاته التقارير لم تؤثر على وضع الصحافة المستقلة في الجزائر .
وعن حالات الإلغاء فقد سجلنا وجود حالتين بالخبرة اقل من 05 سنوات و حالتين اخرتين بالخبرة من 05 إلى 10 سنوات .

السؤال رقم (13) حسب متغير لغة الممارسة المهنية :

المتغير	لغة الممارسة المهنية					
الإجابة	عربي		فرنسي		عربي و فرنسي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	41	%34.16	11	% 9.16	05	% 4.16
لا	14	%11.66	32	% 26.66	13	% 10.83
الملغاة	03	% 1.66	01	% 0.83	00	% 00
المجموع	58	% 48.33	44	% 36.66	18	% 15

الجدول رقم (93) يوضح مدى تأثير تقارير منظمة مراسلون بلا حدود على وضع الصحافة المستقلة بالجزائر حسب متغير المسؤولية المهنية عند المبحوثين

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن نسبة الصحافيين المقدرة بـ 34.16 % كانت من نصيب الصحافيين العاملين بالجرائد الصادرة باللغة العربية و الذين رأوا أن مضمون تقارير منظمة مراسلون بلا حدود اثر على وضع الصحافة المستقلة بالجزائر ، أما باقي الصحافيين و العاملين أيضا بالجرائد الصادرة باللغة العربية رأوا أن هاته التقارير لا تؤثر على وضع الصحافة الجزائرية المستقلة و قدر ت نسبتهم بـ 11.66 من إجمالي النسبة المقدر بـ 48.33.

أما بالنسبة للصحافيين العاملين بالجرائد الصادرة باللغة الفرنسية فقد وجدنا أن نسبة 9.16 ترى أن مضمون تقارير المنظمة يؤثر على وضع الصحافة الجزائرية المستقلة ، كما سجلنا أيضا أن باقي النسبة رأى أن هاته التقارير غير مؤثرة وذلك بنسبة قدرها 26.66 من إجمالي النسبة المقدر بـ 36.66 .

فيما يخص الصحافيين العاملين بالصحف الصادرة باللغة العربية و الفرنسية فقد أجابت نسبة 4.16 من الصحافيين أن مضمون تقارير منظمة مراسلون بلا حدود اثر في وضع الصحافة المستقلة ، في حين رأت نسبة 10.83 أن هاته التقارير لم تؤثر في الوضع شيئا .

و عن حالات الإلغاء الأربعة فقد أدرجت 03 منها للصحافيين العاملين بالجرائد الصادرة باللغة العربية ، و صحفي واحد عامل بالجرائد الصادرة باللغة الفرنسية .

السؤال رقم (13) حسب متغير المسؤولية المهنية :

الجدول رقم (94) يوضح مدى نجاح تقارير منظمة مراسلون بلا حدود في تحقيق حرية الإعلام على الساحة الوطنية حسب متغير الخبرة المهنية عند المبحوثين

من هذا الجدول يتضح لنا فئة الصحافيين المدرجة ضمن متغير المسؤولية المهنية ، أكد أغلبيتهم النسبة بما يعادل 62.50 % أن مضمون تقارير منظمة مراسلون بلا حدود لم تؤثر في وضع الصحافة المستقلة في الجزائر ، أما باقي النسبة من الصحافيين فقد راوا ان هاته التقارير نجحت في التأثير على مضمون الصحافة المستقلة والتي قدرت بـ 27.50 % من إجمالي النسبة المقدرة بـ 78.33 %.

أما فئة رؤساء التحرير فترى النسبة الأعلى أن مضمون تقارير منظمة مراسلون بلا حدود قد اثر في وضع الصحافة المستقلة في الجزائر و المقدر بـ 13.33% من إجمالي النسبة المقدر بـ 15% . أما باقي الصحافيين رؤساء التحرير فترى نسبة 1.66% أن هاته التقارير لم تؤثر على وضع الصحافة المستقلة بالجزائر .

أما عن الفئة الثالثة المدراء فيرى العدد الإجمالي للمدراء أن تقارير هاته المنظمة اثر على الوضع العام للصحافة في الجزائر و خاصة الصحافة المستقلة أي نسبة 6.66 % وعن حالات الإلغاء فكان كلها لفئة الصحافيين .

السؤال رقم(14): طبيعة تفاعل منظمة مراسلون بلا حدود مع الصحافيين الجزائريين بالقطاع الخاص حسب المبحوثين .

العينة / الإجابة	العدد	النسبة
تفاعل جيد	10	%8.33
تفاعل متوسط	34	%28.33
غياب تفاعل	74	% 61.66
الملغاة	05	% 4.16
المجموع	120	% 100

الجدول رقم (95) يوضح مدى تفاعل منظمة مراسلون بلا حدود مع الصحافيين الجزائريين بالقطاع حسب المبحوثين .

ما يلا حظ من الجدول أعلاه أن معظم الصحفيين يرون انه لا يوجد تفاعل بين منظمة مراسلون بلا حدود الفرنسية و الصحافيين الجزائريين بالجرائد المستقلة وذلك بنسبة 61.66 % ، أي هذا يدل على عدم وجود اتصال بين الطرفين ، بينما نسبة 28.33 % انه هناك تفاعل نسبي مع الصحافيين من قبل هاته المنظمة ، في حين تعبر نسبة قليلة و التي تعادل 8.33 % عن تأكيد وجود التفاعل بين الطرفين .

السؤال رقم (14) : حسب متغير الجنس

المتغير	الجنس			
الإجابة	ذكر		أنثى	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
تفاعل جيد	06	% 5	4	% 3.33
تفاعل متوسط	21	% 17.5	13	% 10.83
غياب تفاعل	59	% 49.16	15	% 12.50
الملغاة	00	% 00	02	% 1.66
المجموع	86	% 71.66	34	% 28.33

الجدول رقم(96) يوضح مدى تفاعل منظمة مراسلون بلا حدود مع الصحافيين الجزائريين بالقطاع حسب متغير الجنس عند المبحوثين .

من خلال الجدول يتضح لنا أن نسبة الصحافيين الذكور الذين رأوا أن هاته المنظمة و الصحافة بالقطاع الخاص تتفاعل جيدا قدر عددهم بـ 06 صحافيين من مجموع 86 صحفي، أما بالنسبة للصحافيين الذين رأوا أن التفاعل متوسط أو نسبي فقد قدر عددهم بـ 21 صحفي أي ما يعادل 17.5% من إجمالي النسبة المقدر بـ 71.66 % ، أما النسبة الغالبة من الذكور فقد كانت لصالح الصحافيين الذين رأوا انه لا يوجد أي تفاعل بين منظمة مراسلون بلا حدود و الصحافيين بالقطاع الخاص و التي قدرت بـ 49.16 % .

أما بالنسبة لفئة الإناث اللواتي رأين أن التفاعل بين منظمة مراسلون بلا حدود و الصحافيين بالقطاع الخاص جيد فقد قدرت بـ 3.3 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 28.33% . أما النسبة المتقية من الإناث فقد رأت أن هناك تفاعل نسبي قدرت بـ 10.83% ، أما النسبة الغالبة أيضا لدى فئة الإناث كانت لعدم وجود تفاعل بين منظمة مراسلون بلا حدود و الصحافيين بالقطاع الخاص في الجزائر .
كما سجلنا حالتا رفض لدى الإناث .

السؤال رقم (14) : حسب متغير الشهادات

الجدول رقم(97) يوضح مدى تفاعل منظمة مراسلون بلا حدود مع الصحافيين الجزائريين

المتغير / الإجابة	الشهادات: ليسانس العدد	ليسانس النسبة	ماجستير العدد	ماجستير	دراسات عليا العدد	دراسات عليا النسبة
تفاعل جيد	10	% 8.33	00	% 00	00	% 00
تفاعل متوسط	30	% 25.00	04	% 3.33	00	% 00
غياب تفاعل	46	% 38.33	17	% 14.66	11	% 9.16
الملغاة	02	% 1.66	00	% 00	00	% 00
المجموع	88	% 73.33	21	% 17.50	11	% 9.16

بالقطاع حسب متغير الشهادات عند المبحوثين .

ما نلاحظه من هذا الجدول أن نسبة8.33 % من الصحافيين الذين لهم مستوى الليسانس هم الصحافيين الذين رأوا أن منظمة مراسلون بلا حدود تربطها علاقة جيدة بالصحافيين العاملين بالقطاع الخاص في الجزائر ، أما النسبة المتبقية من نفس المستوى و المقدرة بـ 25.00% رأت أن هاته المنظمة تتفاعل نسبيا مع الصحافيين بالجزائر ، كما أكدت النسبة الأعلى من خلال الجدول و المقدرة بـ 38.33 % انه لا يوجد تفاعل بين هاته المنظمة و الصحافيين بالقطاع الخاص .

أما عن الصحافيين الذين لهم مستوى الماجستير رأت النسبة الأعلى منهم انه لا يوجد تفاعل بين منظمة مراسلون بلا حدود و الصحافيين بالقطاع الخاص و هي النسبة المقدرة ب، 14.66 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 17.50% . في حين رأينا انه لم يسجل أي إجابة عن التفاعل الجيد بين الطرفين ، كما سجلنا أيضا نسبة 3.33 % من الصحافيين الذين رأوا أن هناك تفاعل نسبي .

و فيما يخص الصحافيين في الدراسات العليا فنجد أنهم أجابوا بالإجماع أن لا يوجد أي تفاعل بين منظمة مراسلون بلا حدود و الصحافيين بالقطاع الخاص بالجزائر ، و هو إجمالي النسبة المقدر بـ 9.16 %

السؤال رقم (14) : حسب متغير الخبرة المهنية

المتغير / الإجابة	الخبرة المهنية: اقل من 05 سنوات		من 05 إلى 10 سنوات		أكثر من 10 سنوات	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
تفاعل جيد	06	% 5.00	04	% 3.33	00	% 00
تفاعل متوسط	28	% 23.33	06	% 5	00	% 00
غياب تفاعل	08	% 6.66	38	%31.66	28	% 23.33
الملغاة	02	% 1.66	00	% 00	00	% 00
المجموع	44	% 36.66	48	% 40.00	28	% 23.33

الجدول رقم(98) يوضح مدى تفاعل منظمة مراسلون بلا حدود مع الصحافيين الجزائريين بالقطاع حسب متغير الجنس عند المبحوثين .

من هذا الجدول يتضح أن نسبة 5.00% من الصحافيين الذين لهم خبرة اقل من 05 سنوات هم الصحافيين الذين رأوا أن منظمة مراسلون بلا حدود تربطها علاقة جيدة بالصحافيين العاملين بالقطاع الخاص في الجزائر ، أما النسبة المتبقية و المقدرة بـ 23.33% رأت أن هاته المنظمة تتفاعل نسبيا مع الصحافيين بالجزائر ، كما أكدت النسبة المتبقية من خلال الجدول و المقدرة بـ 6.66% انه لا يوجد تفاعل بين هاته المنظمة و الصحافيين بالقطاع الخاص .

أما عن الصحافيين الذين لهم خبر تتراوح بين 05 إلى 10 سنوات رأت النسبة الأعلى انه لا يوجد تفاعل بين منظمة مراسلون بلا حدود و الصحافيين بالقطاع الخاص و هي النسبة المقدرة بـ 31.66 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 40 % . في حين رأينا انه تم تسجل إجابة أخرى عن التفاعل الجيد بين الطرفين و المقدرة بـ3.33 %، كما سجلنا أيضا نسبة 5% من الصحافيين الذين رأوا أن هناك تفاعل نسبي .

و فيما يخص الصحافيين الذين لديهم خبرة أكثر من 10 سنوات في القطاع فنجد أنهم أجابوا بالإجماع أن لا يوجد أي تفاعل بين منظمة مراسلون بلا حدود و الصحافيين بالقطاع الخاص بالجزائر ، و هو إجمالي النسبة المقدر بـ 23.33%

السؤال رقم (14) : حسب متغير لغة الممارسة :

الجدول رقم(99) يوضح مدى تفاعل منظمة مراسلون بلا حدود مع الصحافيين الجزائريين بالقطاع حسب متغير الجنس عند المبحوثين .

المتغير	لغـــــــــــــــة الممارسة					
الإجابة	عربي		فرنسي		عربي و فرنسي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
تفاعل جيد	00	% 00	07	% 5.83	03	%2.50
تفاعل متوسط	02	%1.66	23	%19.16	09	%7.50
غياب تفاعل	56	% 46.66	12	10.00%	06	% 5
الملغاة	00	% 00	02	% 1.66	00	% 00
المجموع	58	%48.33	44	%36.66	18	% 15

حسب هذا الجدول يتضح لنا أن أغلبية النسبة من الصحافيين العاملين بالجرائد الصادرة باللغة العربية هم الصحافيين الذين رأوا انه لا يوجد أي تفاعل بين منظمة مراسلون بلا حدود و الصحافيين بالجرائد المستقلة في الجزائر ، وقد قدرت نسبتهم بـ 46.66 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 48.33 % ، أما عن باقي الصحافيين من نفس الجرائد فنجد نسبة 1.66 % ترى أن التفاعل بين الطرفين متوسط ، كما لم نسجل أي نتائج لهاته الفئة بالنسبة للتفاعل الجيد .

أما عن الصحافيين العاملين بالجرائد الصادرة باللغة الفرنسية فقد سجلنا نسبة 19.16 % من الصحافيين الذين رأوا أن منظمة مراسلون بلا حدود تتفاعل نسبيا مع الصحافيين بالقطاع الخاص ، في حين سجلنا 07 إجابات عن التفاعل الجيد و هذا ما يعادل نسبة 5.83 % من إجمالي النسبة المقدر بـ36.6%

و فيما يخص الصحافيين العاملين بالجرائد الناطقة باللغتين معا فقد رأينا أن النسبة الغالبة ترى أن هناك تفاعل نسبي بين الطرفين و ذلك بنسبة قدرها 7.50 % من إجمالي النسبة المقدر بـ15 % ، ثم لا حظنا انه ذهب إلى الاقتراح الأخير أي غياب التفاعل 06 صحافيين من مجموع 18 صحفي ،كما سجلنا في الأخير 03 إجابات ترى أن هناك تفاعل جيد بين منظمة مراسلون بلا حدود و الصحافيين بالقطاع الخاص في الجزائر .

السؤال رقم (14) : حسب المسؤولية المهنية

المتغير / الإجابة	المسؤولية المهنية					
		صحفي	رئيس تحرير		مدير	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
تفاعل جيد	10	8.33	00	00	00	00
تفاعل متوسط	27	22.50	05	4.16	02	1.66
غياب تفاعل	55	45.83	13	10.83	06	5.00
الملغاة	02	1.66	00	00	00	00
المجموع	94	78.33	18	15	08	6.66

الجدول رقم(100) يوضح مدى تفاعل منظمة مراسلون بلا حدود مع الصحافيين الجزائريين بالقطاع حسب متغير المسؤولية المهنية عند المبحوثين .

هذا الجدول يوضح لنا أن الأغلبية من الصحافيين رأوا انه لا يوجد تفاعل بين منظمة مراسلون بلا حدود و الصحافيين بالقطاع الخاص و قد قدرت نسبتهم بـ 45.83 % من إجمالي النسبة للصحافيين المقدر بـ 78.33 % ، في حين رأت نسبة 22.50 % ان هناك تفاعل نسبي بين هاته المنظمة و الصحافيين بالقطاع الخاص ، كما سجلنا أيضا أن النسبة المتبقية من الصحافيين و المقدرة بـ 8.33 رأت أن هنالك تفاعل جيد بين الطرفين المذكورين

أما فيما يخص الصحافيين رؤساء التحرير فقد رأينا أيضا أن النسبة الغالبة رأت انه لا يوجد تفاعل بين منظمة مراسلون بلا حدود و الصحافيين بالقطاع الخاص و ذلك بنسبة قدرها 10.83% من إجمالي النسبة المقدر بـ15% ، كما لا حظنا انه لم يمل أي رئيس تحرير لوجود تفاعل جيد بين الطرفين ، كما سجلنا أيضا وجود 05 رؤساء تحرير رأوا أن هنالك تفاعل نسبي .

وفيما يخص فئة المدراء فقد لاحظنا أن 06 مدراء من بين 08 رأوا انه لا يوجد تفاعل بين هاته المنظمة و الصحافيين بالقطاع الخاص ، أي ما يعادل نسبة 5 % من 6.66 %، في حين سجلنا ميل مديرين اثنين إلى أن هناك تفاعل نسبي بين الطرفين .

السؤال رقم (15) : مدى مساهمة منظمة مراسلون بلا حدود في تحقيق حرية الإعلام على الساحة الوطنية .

العينة / الإجابة	العدد	النسبة
نعم	**17**	**% 14.16**
لا	**99**	**% 82.50**
الملغاة	**04**	**% 3.33**
المجموع	**120**	**% 100**

الجدول رقم (101) يوضح مدى نجاح منظمة مراسلون بلا حدود في تحقيق حرية الإعلام على الساحة الوطنية حسب المبحوثين .

تتجه نسبة عالية جدا من المبحوثين و التي تعادل 82.5 % إلى اعتبار أن تقارير منظمة مراسلون بلا حدود لم تساهم في فتح المجال لحرية الإعلام على الساحة الوطنية ، لأنها ركزت على تأزم الأوضاع امنيا و أسياسيا في الجزائر، وأهملت الجانب الإعلام وذلك من عدة منطلقات وخلفيات ركزت عليها في تناولها للموضوع ، أما فريق آخر من الصحفيين المبحوثين فقد أكد نسبيا مساهمة المنظمة في تحقيق حرية الإعلام على الساحة و الوطنية بمعدل ضئيل قدر بـ 14.16 % ، في حين سجلنا رفض للإدلاء بالإجابة عند عينة من الصحفيين قدرت بـ3.33 %

السؤال رقم (15) حسب متغير الجنس :

المتغير	الجنس			
الإجابة	ذكر		أنثى	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	12	% 10.00	09	% 7.50
لا	74	%61.66	24	% 20.00
الملغاة	00	% 00	01	% 0.83
المجموع	86	% 71.66	34	% 28.33

الجدول رقم (102) يوضح مدى نجاح منظمة مراسلون بلا حدود في تحقيق حرية الإعلام على الساحة الوطنية حسب متغير الجنس عند المبحوثين .

من خلال هذا الجدول يتبين لنا أن أغلبية النسبة من الصحافيين الذكور ا رأت أن منظمة مراسلون بلا حدود لم تنجح في تحقيق حرية التعبير على الساحة الوطنية و التي قدرت بـ 61.66 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 71.66 %، أما باقي الصحافيين الذكور الذين رأوا أن هاته المنظمة نجحت في تحقيق حرية الإعلام على الساحة الوطنية فقد قدر عددهم بـ 12 صحفي من بين 86 صحفي أي نسبة 10.00 % من 71.66 % .

أما بالنسبة للفئة الثانية الإناث فقد قدرت نسبة المجيبات ب" نعم " أي أن هاته المنظمة نجحت في إقرار حرية الإعلام على الساحة الوطنية فقد قدرت بـ 7.50 % ، أما النسبة الغالبة فقد كانت للإجابات التي ترى أن منظمة مراسلون بلا حدود لم تنجح في تحقيق حرية الإعلام على الساحة الوطنية وذلك بنسبة قدرها 20 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 28.33 %.
وعن الإجابات الملغاة فقد سجلت حالة واحدة من فئة الإناث.

السؤال رقم (15) حسب متغير الشهادات :

المتغير / الإجابة	الشهادات					
	ليسانس		ماجستير		دراسات عليا	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	21	%17.50	00	% 00	00	% 00
لا	66	%55.00	21	% 17.50	11	% 9.16
الملغاة	01	% 0.83	00	% 00	00	% 00
المجموع	68	% 56.66	21	% 17.50	11	% 9.16

الجدول رقم (102) يوضح مدى نجاح منظمة مراسلون بلا حدود في تحقيق حرية الإعلام على الساحة الوطنية حسب متغير الشهادات عند المبحوثين .

ما يلا حظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية النسبة كانت للصحافيين من مستوى ليسانس والذين رأوا أن منظمة مراسلون بلا حدود لم تنجح في تحقيق حرية الإعلام على الساحة الوطنية و قد قدرت بـ 55 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 56.66 % ، أما ما تبقى من صحافيين في مستوى الليسانس فقد رأوا أن هاته المنظمة نجحت في تحقيق حرية الإعلام على الساحة بنسبة قدرها 17.50 % .

و أما عن الصحافيين من مستوى الماجستير فقد سجلنا أن كل الصحافيين رأوا أن منظمة مراسلون بلا حدود لم تنجح في تحقيق حرية الإعلام على الساحة الوطنية ،و ذلك بإجمالي النسبة المقدر بـ 17.50%

و عن الصحافيين من مستوى الدراسات العليا فقد رأينا أن العدد الإجمالي الصحافيين المقدر بـ 11 صحفي أكدوا أن منظمة مراسلون بلا حدود لم تنجح في إقرار حرية الإعلام على الساحة الوطنية و هي النسبة المقدرة بـ 9.16 %
ما عن حالة الإلغاء فكانت من طرف صحفي من مستوى الليسانس

السؤال رقم (15) حسب متغير الخبرة المهنية :

المتغير / الإجابة	الخبرة المهنية: اقل من 05 سنوات		من 05 إلى 10 سنوات		أكثر من 10 سنوات	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	12	%10.00	09	% 7.50	00	% 00
لا	32	%26.66	38	% 31.66	28	%23.33
الملغاة	00	% 00	01	% 0.83	00	% 00
المجموع	44	% 36.66	48	% 40.00	28	% 23.33

الجدول رقم (103) يوضح مدى نجاح منظمة مراسلون بلا حدود في تحقيق حرية الإعلام على الساحة الوطنية حسب متغير الخبرة المهنية عند المبحوثين .

حسب هذا الجدول يتضح لنا أن الصحافيين من الخبرة اقل من 05 سنوات أجاب منهم 12 صحفي أن منظمة مراسلون بلا حدود نجحت في تحقيق حرية الإعلام على الساحة الوطنية و هذا بنسبة قدرها 10.00 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 36.66 % ، كما أجابت النسبة المتبقية من الصحافيين في نفس الخبرة المقدرة بـ 26.66 % أن هاته المنظمة لم تنجح في تحقيق حرية الإعلام على الساحة الوطنية

و فيما يخص الصحافيين في الخبرة من 05 إلى 10 سنوات فقد لا حظنا أن أغلبية النسبة ترى أن منظمة مراسلون بلا حدود لم تنجح في تحقيق حرية الإعلام على الساحة الوطنية و قدرت نسبتهم بـ31.66 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 40 % ، ثم تأتي النسبة المقدرة بـ 7.50 % من الصحافيين الذين رأوا أن هاته المنظمة نجحت في تحقيق حرية الإعلام على الساحة .

و في الأخير لاحظنا أن إجمالي النسبة للصحافيين ذوي الخبرة أكثر من 10 سنوات و المقدر بـ 23.33 % اجمعوا على أن هاته المنظمة لم تنجح في تحقيق حرية الإعلام على الساحة الجزائرية .

و كانت حالة الإلغاء إلى صحفي من الخبرة التي تتراوح بين 05 إلى 10 سنوات .

السؤال رقم (15) حسب متغير لغة الممارسة المهنية :

المتغير	لغـــــــــــــــة الممارسة المهـــــــــــــــنية					
الإجابة	عربي		فرنسي		عربي و فرنسي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	**00**	**% 00**	**15**	**% 12.50**	**06**	**% 5.00**
لا	**58**	**% 48.33**	**29**	**% 24.16**	**11**	**% 9.16**
الملغاة	**00**	**% 00**	**00**	**% 00**	**01**	**% 0.83**
المجموع	**58**	**%48.33**	**44**	**%36.66**	**18**	**%15.00**

الجدول رقم (104) يوضح مدى نجاح منظمة مراسلون بلا حدود في تحقيق حرية الإعلام على الساحة الوطنية حسب متغير لغة الممارسة المهنية عند المبحوثين .

إن هذا الجدول يبين لنا أن العدد الكلي للصحافيين العاملين بالجرائد الناطقة باللغة العربية و المقدرة بـ 58 صحفي أي ما يعادل نسبة 48.33 % أجابوا أن منظمة مراسلون بلا حدود لم تنجح في تحقيق حرية الإعلام على الساحة الوطنية .

أما الصحافيين العاملين بالجرائد الناطقة باللغة الفرنسية فنجد اغلب النسبة تتجه إلى أن هاته المنظمة لم تنجح في إقرار حرية الإعلام على الساحة الوطنية و ذلك بنسبة قدرها 24.16 % من إجمالي النسبة المقدر بـ36.66 % ، وما تبقى من الصحافيين العاملين في نفس الجرائد فقد رأوا أن هاته المنظمة نجحت في تحقيق حرية الإعلام على المستوى الوطني و ذلك بنسبة قدرها 12.50% .

و فيما يخص الصحافيين العاملين بالجرائد الصادرة باللغتين فإننا رأينا أن نسبة 9.16 % منهم رأت أن منظمة مراسلون بلا حدود لم تنجح في إقرار حرية الإعلام على هذا المستوى، في حين رأت النسبة المتبقية المقدرة بـ 5% من إجمالي النسبة المقدر بـ 15 % رأت أن هاته المنظمة نجحت في تحقيق حرية الإعلام على الساحة الإعلامية .
و حالة الإلغاء المسجلة فقد كانت لصحفي من العاملين بالجرائد الناطقة باللغة العربية و الفرنسية .

السؤال رقم (15) حسب متغير المسؤولية المهنية :

المتغير	المسـؤولية المهنية					
الإجابة	صحفي		رئيس تحرير		مدير	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	21	% 17.5	00	% 00	00	% 00
لا	72	% 60.00	18	%15	08	% 6.66
الملغاة	01	% 0.83	00	% 00	00	% 00
المجموع	94	% 78.33	18	% 15	08	% 6.66

الجدول رقم (105) يوضح مدى نجاح منظمة مراسلون بلا حدود في تحقيق حرية الإعلام على الساحة الوطنية حسب متغير المسؤولية المهنية عند المبحوثين .

حسب هذا الجدول يتبين لنا أن أغلبية الصحافيين رأوا أن منظمة مراسلون بلا حدود لم تنجح في تحقيق حرية الإعلام و ذلك بالنسبة المقدرة بـ 60.00 % من إجمالي النسبة المقدر بـ 78.33 % ، أما باقي الصحافيين و المقدر عددهم بـ 21 صحفي ممن مجموع 94 رأوا أن هاته المنظمة نجحت في تحقيق حرية الإعلام على الساحة .

أما فئة رؤساء التحرير فقد لاحظنا أن إجمالي رؤساء التحرير أجاب أن هاته المنظمة لم تنجح في تحقيق حرية الإعلام على الساحة الوطنية و هو إجمالي النسبة المقدر بـ 15 %.

أما الفئة الأخيرة فئة المدراء فقد أجمعت هي الأخرى أن منظمة مراسلون بلا حدود لم تنجح في تحقيق حرية الإعلام على الساحة الوطنية ،و بذلك يكون إجمالي النسبة المقدر بـ 6.66 % قد أجاب عن ذلك .
و عن حالة الإلغاء المسجلة فقد كانت لأحد الصحافيين المبحوثين و العاملين بالقطاع الخاص. .

الاستنتاجات العامة :

- **تقييم وضع الصحافة المستقلة في الجزائر من خلال المعالجة الإعلامية لمنظمة مراسلون بلا حدود:**

بدخول الجزائر دوامة العنف الدموي ، اثر هذا الوضع الأمني الاستثنائي بصورة مباشرة على الصافة المستقلة ، حيث أصبح الأداء الإعلامي يتم بداخلها في ظل حالة الطوارئ التي عرفتها البلاد منذ 09 فيفري 1992 ،و كذا بموجب القرار الوزاري المشترك بين وزارة الداخلية و الثقافة في 07 جوان 1994 ، و قد تعلق الأمر بتحديد كيفية معالجة الخبر الأمني ، و بعد الإعلان عن هذا القرار أصبحت وسائل الإعلام بصفة عامة ملزمة ببث أخبار الإرهاب في شكل بيانات رسمية ، ترسلها خلية الاتصال المتواجدة عن طريق وكالة الأنباء الجزائرية .
و أثناء هذه الفترة الممتدة من بداية 1992 إلى غاية 2004 لقيت الصحافة في الجزائر عدة اتهامات من طرف الإعلام الغربي خاصة الصحافة المستقلة .
لقد اتهمت منظمات مراسلون بلا حدود الصحافة المستقلة انها ملك للسلطة ، مسخرة فقط لخدمة مصالحها ، ومن ثم فهي لا تعكس انشغالات المواطنين وواقعهم المعاش ، فالصحافة المستقلة اذن هي مجرد دمى في يد الحكومات المتعاقبة .
اما فيما يخص كيفية معالجة منظمة مراسلون بلا حدود لوضع الصحافة المستقلة في الجزائر فقد طرح اشكال كبير بخصوص نوع المعالجة التي يتبغي اتباعها ، خاصة في اوضاع لم يسبق للجزائر مثيل لها ، ان بروز مصطلح الارهاب يعد من ابرز الملفات التي عرقلة سير المعالة ، لذا بقيت منظمة مراسلون بلا حدود في الفترة الممتدة من 1992 الى 1999 تتخبط بين حقيقتين ، الحقيقة الاولى مفادها هل هاته المنظمةالفرنسية التي تنادي بحرية الاعلام ، مطالبة بالحديث عن كل اخبار الارهاب و الاستغناء عن الاخبارالمهمة للصحافة ؟
و ذلك من اجل تقديم الحقيقة كما تدعي ، ومن ثمة تمارس عملية التهويل و التضخيم للعمل الارهابي و الارهابيين على حساب الاعلامي و الاعلاميين ، او انها يجب ان تلتزم بالصمت و تجنب المغالاة في الاعمال الارهابية لكي لا تتحول الى منبر دعائيا في يد الارهابيين الذين يبقى هدفهم الاخير هو التعريف باعمالهم على الصعيد العالمي .

لقد اظهر تحليل محتوى التقارير ان منظمة مراسلون بلا حدود تعاملت مع وضع الصحافة المستقلة في الجزائر من خلال 04 مراحل تراوحت بين التضخيم و التعتيم لتذهب في الاخير الى معالجة متكاملة راجعت من خلالها كل الاوراق السابقة .

1-المرحلة الأولى عالجت منظمة مراسلون بلا حدود خلال هذه المرحلة وضع الصحافة المستقلة في الجزائر بنوع من التفريط متبعة المعالجة المثيرة ، التي تقوم على تهويل و تضخيم الأحداث ،حيث قامت بالحديث عن إلغاء المسار الانتخابي كونه بداية الحرب في الجزائر معربة أن حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد ظلم ، فهو الحزب الأحق بالفوز و الجدير بالسلطة ، وراحت تساند الجماعات المسلحة فيما تقوم به من أعمال إرهابية ، ممارسة بذلك عملية التهويل و تضخيم الأمور ، لتتحول بذلك إلى منبر دعائي لتمرير أفكار و أهداف الارهابين و كذا و سيلة من وسائل الإشهار و الدعاية للعمل الإرهابي ، وبهذا تكون الفرضية الأولى من الدراسة قد تحققت .

إن هذا النوع من المعالجة التي انتهجتها منظمة مراسلون بلا حدود أهمل جانبا هاما من الدراسة و هو الوضع الإعلامي قبل الوضع السياسي ، أن هاته المعالجة انعكست سلبا على الصحافيين الذين

3-المرحلة الثالثة من 1997 إلى 1998:

إن نوع المعالجة التي انتهجتها المنظمة في تعاملها مع وضع الصحافة المستقلة خلال الفترة السابقة من نهاية 1995 إلى 1996 قائمة على التعتيم و التهوين ، حيث اتبعت خلالها المنظمة عملية انتقائية في الحديث عن أخبار الصحافة المستقلة , فهذه الإنتقائية أحدث نوع من الفراغ , مهد لحملة إعلامية غربية شنتها المنظمات غير الحكومية ضد الجزائر , لتشهد الجزائر خلال هذه الفترة ضغطا خارجيا كبيرا , حيث طرح السؤال من يقتل من ؟ و هذا فتح المجال لإنتشار الإشاعة التي تقول أن السلطة و الجيش هم المسؤولون عن ارتكاب المجازر الجماعية التي عرفتها الجزائر خلال سنتي 1997و 1998 .

المرحلة الرابعة 1999إلى 2004:

هي الفترة التي اتسمت بالهدوء النسبي و التي اعتمدت فيها منظمة مراسلون بلا حدود الصمت اتجاه عمليات الاغتيال ضد الصحافيين و العمليات الارهابية التي وقعت خلال هذه الفترة , و تبين هاته الفترة أن المعالجة اتسمت بالتذبذب ثم الاستقرار . فمنظمة مراسلون بلا حدود تمكنت من الدخول الى الجزائر سنة 2000 تبحث في حقيقة عدة امور اهمها الجانب الاعلامي ومن ثم جاء اعتراف رئيس المنظمة باخطائه ,حيث فتح عهدا جديدا للممارسة الاعلامية الخاصة بملف الجزائر و جاءت التقارير تحمل نوعا من المضوعية و الصدق , محاولة الالمام بالموضوع و هي المعالجة المتكاملة حيث خلال دراستنا لهاته المرحلة عمدنا على مقارنتها بأراء ابرز الصحفيين بالجزائر من أجل الوصول إلى نتيجة مفادها ان الرؤية قد اتضحت و المعالجة الاعلامية الجديدة اكثر واقعية و جدية مما سبق .

تقييم ردود افعال الصحفيين تجاه المعالجة الاعلامية :

من خلال سير الأراء المجرى ترى عينة من الصحافيين في هذه الدراسة ان تقاربر منظمة مراسلون بلا حدود في مضمونها الكلي هي عبارة عن تقييم عام لوضع الإعلام في الاعتداءات الجسدية التي تمارسها رجال السلطة والنفوذ
المضايقات القضائية وحالات السجن
اغتيال الصحفيين وحالات الاختفاء
الرقابة على المؤسسات الإعلامية

تقارير منظمة مراسلون بلا حدود حسب العينة المدروسة تهتم بقطاع الإعلام مقارنة مع القطاعات الاخرى وهذا ما تؤكده نسبة 91.66 % من العينة حسب الجدول رقم (35) من المحور الثاني.
إن منظمة مراسلون بلا حدود حسب العينة المدروسة اهختكت بالوضع العام للبلاد موازرة بما حملته الساحة الوطنية من تغيرات امنية وسياسية.
وكما اكدت اغلب النسبة من الصحافيين المبحوثين والمقدرة بـ 81.66 % ان منظمة مراسلون بلا حدود غير موضعية في معالجة قضايا الإعلام الجزائري.

وعن الصحافة المستقلة في الجزائر اكدت لنا نتائج سبر الاراء ان مجموع 87 صحفي من مجموع 120 فرد أكدوا إن هاته المنظمة غير الحكومية غير موضعية في معالجة قضايا الإعلام الخاص وذلك ما عادل نسبة 72.50 %
كما اتفق مجموع 52 فرد من العدد الاجمالي للعينة المدروسة ان علاقة الصحافة بالسلطة من اهم امواضيع المتناولة بشان الجزائر عند منظمة مراسلون بلا حدود ويليها سجن الصحافيين وعلاقة الصحافة بالارهاب فترة التسعينات وذلك عند تأزم الوضع السياسي والأمني.

لقد أكد معظم الصحافيين بالقطاع الخاص ان منظمة مراسلون بلا حدود منظمة غير الحكومية تهتم بالاعلام في العالم كله لكن في معالجتها لوضع الصحافة المستقلة اهملت جوانبا تهتم بالاعلام في العالم كله لكن في معالجتها لوضع الصحافة اهملت جوانبا يجب مراعاتها و ضخمت جوانبا اخرى كانت الجزائر والصحافة الجزائرية في غنى عنها.

وعن المعالجة ملف الارهاب رات النسبة الاجمالية 100 % ام منظمة مراسلون بلا حدود انها منطلقة من خلفية فرنسية سببها تضارب العلاقات الفرنسية الجزائرية.

صورة الجزائر الأمنية في الخارج تحسنت بنسبة 59.61 % من العينة ويرجع ذلك اساسا حسب ما تراه الأغلبية الى رفع ومنااقشة قضايا الاعلام ليتمكن العام من كشف الحقائق التي نسبت لرجال السلطة والجيش.

اذن هذا العامل ساهم في استقطاب الرأي العام الدولي ويليه اتراف المنظمات غير الحكومية الذي لعب دورا ايجابيا في نشر الحقائق وتحسين الرأي العام وكسب درجة كبيرة من الثقة لدى المواطن خصوصا فيما يتعلق بالارهاب.

منظمة مراسلون بلا حدود حسب النتائج لمحصل عليها لا تشارك الصحافيين في اتخاذ المواقف أو المعالجة المواضيع وهذا ما أكده الصحافيين الجزائريين بالقطاع الخاص وعبر عن هذا نسبة 61.66% مثبة غياب التفاعل بين الطرفين.

وعليه منظمة مراسلون بلا حدود هي مجرد منظمة تعمل وراء قظية مشكو فيها.
وتعالج المواضيع من خلفية ما ، وترى نسبة عالية تقدر بـ 61.60 % ان غياب الاتصال والتنسيق بين منظمة مراسلون بلاحدود والصحافة ولد علاقة متوترة بين الطرفين مما جعل هذه الصحف تبحث عن الحقيقة بامكانياتها وطرقها لان مجال الحرية عندها اوسع رغم كل العراقيل.

موقف منظمة مراسلون بلا حدود من مبدا حرية الصحافة
حسب 51.66% وهي النسبةالعالية من العينة ترجع ذلك لى هاته المنظمة، كونها تدافع لاجل الاعلام، لكنها فيما يخص الجزائر قد اهملت الجانب الاعلامي، ومالت الى الاوضاع السياسية لتثبت ضعف النظام الجزائري اولا وقبل كل شيئ.

- أما عن موقف منظمة مراسلون بلا حدود كيف جاء، مؤيدا معارض ام محايد من وضع الصحافة المستقلة بالجزائر فكان ما يلي :

تم التوصل أن منظمة مراسلون بلا حدود تعارض الصحفايين الجزائريين وعملهم الاعلامي فجاءت مواقفها من وضع الصحافة في كل مراحل المعالجة الاعلامية يتنافى والمواقف السياسية للسلطات الجزائرية، مما اكد لنا أنها منظمة تعمل اولا وقبل كل شيء ضد النظام السائد.

موقف المنظمة خلال المرحلة الأولى الممتدة من 1992 إلى بداية 1995 معارضا لعمل الصحافة المستقلة، وذلك من خلال تعمدها الحديث عن الغاء المسار الانتخابي والالمام بالأحداث الارهابية خاصة المتعلقة باغتيال الصحافيين والتي رات انها عملية انتقامية باعتبار القطاع الخاص فب الاعلام هو مجرد بوق تجسد من خلاله السلطات الرسمية سياساتها والموقف الذي يتنافى مع واقع الجزائر وموقف السلطات الرسمية أما المرحلة الممتدة من 1995 إلى 1996 فكان الموقف محايدا حيث كانت تمارس الانتقائية في تناول المواضيع.

كما تبين ايظا ان موقف منظمة مراسلون بلا حدود في الفترة الممتدة من 1997 إلى 1998 جاء معارضا حيث كان الحديث عن خلال هذه الفتر عن اخبار المجازر الجماعية التي شهدتها الجزائر ومن ثمة طرح اسؤال الشهير من يقتل من في الجزائر؟ وتم تسجيل ان موقف منظمة مراسلون بلا حدود جاء مويدا خلال المرحلة الاخيرة من 1999 الى 2004 سياسة الامن المتبعة والتي عملت بالدرجة الاولى على تحسين صورة الجزائر في الخارج بفضل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ومن الجانب الاعلامي فقد عاودت المنظمة النظر في معالجتها للموضوع من خلال البعثة الاستقصائية التي كشفت عن حقائق ومن ذلك جاء الموقف مؤيدا لمسعى الصحافة المستقلة وما تحملة من نقاط الايجاب والسلب.

وكان الموقف في الاخير مطابقا لواقع الاعلام الجزائري ووضع الصحافة المستقلة في الجزائر.

مقارنة بين التقييمين :

هاته الدراسة رغم هدفها المحدود اقتصرت على تحليل المحتوى تقارير منظمة مراسلون بلا حدود من جهة و الكشف عن موقف عينة من الصحافيين ازاء هذه التقارير من جهة اخرى ، دون القيام بتحليل تفكيكي لمعاني كل تقرير على حدى ، اذ تم التحليل في سياق تركيبي بالاعتماد على منهج دقيق المراحل و من هذا المنهج تم التوضل الى نتائج عامة حول مضمون التقاير بالنظر الى تركيبتها الكلية و موقفها من الممارسة الاعلامية في القطاع الخاص بالجزائر و ذلك بالكشف عن مواقع التطابق و التناقض بين الواقع الميداني و الواقع الاعلامي حسب معالجة منظمة مراسلون بلا حدود للموضوع باعتبارها السؤال المحوري في هاته الدراسة ان نقاط التطابق لم تتضح بين الطرفين الا بعد اعتراف هاته المنظمة بخطئها و التي جاءت في النقاط التالية :

1- وجود ضغوطات تمترسها السلطة على وسائل الاعلام لخدمتها و هذا ما تسعى اليه بالنسبة للصحافة المستقلة و التي تعيش في صراع دائم لاجل البحث عن الحقائق
2- الاعتراف المشترك بوجود حرية تعبير و صحافة مستقلة على الساحة الاعلامية و ان كانت هاته الحرية نسبية على نسبية الديمقراطية .
3- طبيعت تقارير منظمة مراسلون بلا حدود الاخيرة والمتزامنة مع عهدوة السلم و الامن بمجيء بوتفليقة لا تختلف عن طبيعة الفترات الزمنية السابقة فالاديولوجية واحدة تجسدت في تجنيد الصحفي لخدمة الدولة وكبح الإداء الإعلامي الحر بحجة قانون الأخير التي عرفت مواجهات كبيرة إلى غاية الحث عن تحقيق مصالح السلطة في الفترة الأخيرة التي عرفت مواجهات كبيرة بين أشخاص من السلطة والصحافة الوطنية المستقلة.

وفي سياق نقاط التناقض التي تحدد معالم العلاقة بين منظمة مراسلون بلا حدود و الصحافة المستقلة في الجزائر فان تطور هاته العلاقة كشف عن غياب تفاعل بين منظمة مراسلون بال حدود والصحفيين الجزائريين بهذا القطاع حيث ظهر لنا هذا جليا من خلال الموقف الأول الذي تبنته المنظمة أثناء تأزم الوضع السياسي والذي جعل الصحافة الجزائرية تعيش ضغطا خارجيا كبيرا حيث نسبت إليها أبشع التنهم وبدورها منظمة مراسلون بلا حدود أزمت الموقف من خلال مساندتها لحزب الجبهة الاسلامية للانقاذ ودخولها في الحملة الغربية التي مفداها من يقتل من في الجزائر، وهي المرحلة التي زادت فيها الهوة بين الجزائر وفرنسا.

إذن تتطابق رؤية منظمة مرالون بلا حدود والصحافيين الجزائريين بشأن عمل الصحافة المستقلة بالجزائر في نقاط أهمها:
القوانين والتشريعات المجحفة مثلها قانون العقوبات 2001
الاعتداءات والمضايقات المرتكبة في حق الصحفي والتي تبنتها السلطة الحاكمة أو رجال المال والنفوذ.

الخاتمة.

ما نستطيع الوصول إليه في الأخير أن هاته المنظمة غير الحكومية منظمة مراسلون بلا حدود قد انتهجت أسلوبا لا يختلف عن أساليب المنظمات غير الحكومية الأخرى في معالجتها لوضع الإعلام الجزائري وخاصة وضع الصحافة المستقلة.

إن المعالجة التي بدأت من 1992 و امتدت إلى غاية 2004 تراوحت بين التهويل و التهوين، نتجت عنها انعكاسات سلبية أدت إلى تفاقم ظاهرة الارهاب من جهة والتشكيك في مصداقية الصحافة المستقلة في الجزائر من جهة أخرى.

و ما يعاب على منظمة مراسلون بلا حدود أثناء معالجتها لوضع الصحافة المستقلة في الجزائر خلال فترة البحث، وراحت تبحث عن الأسباب الحقيقية وراء هاته الظاهرة الدخيلة (الارهاب)، التي جعلت الاعلام الجزائري يعاني الكثير من المضايقات والتهديدات والاغتيالات وهكذا تم التوصل أن منظمة مراسلون بلا حدود تعاملت مع ظاهرة الارهاب وفق تعليمات وخلفية استمدت من النظام الفرنسي القائم، وهذا ما اكده السيد روبر مينار رئيس المنظمة خلال اعترافه بخطاه المرتكب في حق الصحافة المستقلة في الجزائر.

وبهذا يكون قد تعاملت منظمة مراسلون بلا حدود مع وضع الصحافة المستقلة في الجزائر من 1992 الى 2004 عبر اربعة مراحل بارزة تم إدراجها كالتالي:
المرحلة الأولى من 1992 الى 1995 والثانية 1995 الى 1996 ثم الثالثة من 1997 الى 1998 وهي المراحل الثلاثة التي كانت فيها معالجة منظمة مراسلون بلا حدود للملف تتراوح بين التضخيم و التهويل إلى التهوين.

ثم من 1999 إلى 204 وهي المحطة التي تغير فيها موقف منظمة مراسلون بلا حدود، وأصبحت المعالجة الاعلامية معتدلة وهي معالجة ليس فيها تضخيم ولا تعميم، بهذف ضمان حق المواطن في الإعلام من جهة، ولوضع المشكل المدروس في دوده المعقولة من جهة أخرى، وهذه المعالجة تتعرض إلى مختلف جوانب الازمة بطريقة شاملة عميقة ومنصة، بمعنى أنها تتناول الوضع القائم بالدراسة والتحليل وللوقوف عند مسبباتها و مراحل تطورها مع الالتزام بالحياد و الموضوعية اتجاه المشكل المدروس.

وعن هاته المعالحة اللتي تبنتها منظمة مراسلون بلا حود لجأنا إلى البحث في مدى تطابق ما أتت به أغلب نسبة من الصحفيين يرون أن منظمة مراسلون بلا حدود الفرنسية الأصل هي منظمة غير حكومية تعمل لأجل الدفاع عن حرية الصحافة.
وفي سنوات التسعين بتأزم الاوضاع السياسية و الامنية عملت على تظليل الرأي العام و ذلك من خلال المعالجة التي تنافت وواقع الجزائر في هاته الفترة.

4- منظمة مراسلون بلا حدود حسب الصحافيون المبحوثين لم تحسن معالجة ملف الارهاب و هذا ما أدى إلى تشويه صورة الجزائر في الخارج ومن ذلك تأزم العلاقات على الصعيد الخارجي لكن في الأخير لاحظنا أن هاته المنظمة آلت إلى المعالجة النهائية المتكاملة و هذا ما تطابق وواقع المهنة الاعلامية في الجزائر وخاصة القطاع الخاص

المراجع

قائمة المراجع :

1) المراجع باللغة العربية :

1- الكتب :

1- بدر احمد : **أ صول البحث العلمي و مناهجه** ، وكالة المطبوعات الكويتية

2- د. بهلول محمد حسين بلقا سم : **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية** : تشريع وضعية الجزائر ، مطبعة دحلب . حسين داي 1994

3- بحوش عمار : **دليل الباحث في المنهجية و كتابة الرسائل الجامعية** ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، الطبعة الثانية1990

4- بن يوب رشيد : **دليل الجزائر السياسي** ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الطبعة الأولى ، الجزائر 1999.

5- بوحوش عمار و الذنيبات محمد محمود **: مناهج البحث العلمي ، أسس و أساليب** ، مكتبة المنار الطبعة الأولى ، الأردن 1986.

6- تونسي بن عامر، **قانون المجتمع الدولي المعاصر** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية بن عكنون . الجزائر 2003

7- تاملت محمد : **الجزائر فوق البركان** ، الطبعة الاولى ، الجزائر 1999

8- حمد كامل ياقوت ، **الشخصية الدولية في القانون الدولي العام و الشريعة** ،عمان 1988

9- خوجة محمد **: سنوات الفوضى و الجنون – الانحدار نحو العنف** – الطبعة الأولى ، سنة2000

10- د/ رشى جيهان احمد : **نظم الاتصال : الإعلام في الدول النامية** ، دار الفكر العربي ،الطبعة الأولى ، الجزء الأول. القاهرة 1972

11- راسم محمد الجمال ، مركز الدراسات العربية ، سنة 1991

12- روف وليام ، **الصحافة العربية** – ترجمة مو سى الكيلاني – مركز الكتاب الأردني1998

13- الرياشي سليمان و آخرون: **الأزمة الجزائرية – الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية** – مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، لبنان 1996.

14- زيان عمر محمد : **البحث العلمي : مناهجه و تقنياته** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر . الطبعة الأولى1988.

15- شيلر هيلبرت ، **المتلاعبون بالعقول** ، ترجمة عبد السلام رضوان ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب 1986

16- عبد الرحمان عواطف و أخريات : **تحليل ا لمضمون في الدراسات الإعلامية** ، مطابع دار أسامة ، القاهرة 1983

17- طلعت احمد: **الوجه الأخر للديمقراطية** ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائر 1990

18- عبد الحميد محمد : **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1985.
19- عبد الوهاب جلال ، **العلاقات الإنسانية و الإعلام** ، الكويت ، دار السلال 1994
20- عبيدات محمد وآخرون : منهجية البحث العلمي – **القواعد ، المراحل و التطبيقات** – دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى . الأردن 1997
21- عبيدات ذوقان وآخرون : **البحث العلمي و مفهومه ، وأدواته و أساليبه** ، دار الفكر للطباعة و النشر ، الطبعة السادسة ، الأردن 1998.
22- العياشي أحميدة : **الإسلاميون بين السلطة و الرصاص** ، دار الحكمة ، الجزائر 1992
23- قيراط محمد ، **الإعلام ، المجتمع ، الرهانات و التحديات**، مكتبة الفلاح و التوزيع ، سنة 2001
24- محمود خلف ، **مدخل الى العلاقات الدولية** ، الدار البيضاء 1986
الإسلامية، عالم الكتب ، القاهرة1970
24- مبارك محمد الطاوي محمد: **البحث العلمي أسسه و طريقة كتابته** ، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى ، القاهرة 1992
25- **الوئام المدني – ضرورة و فرضية** ، إصدارات الكتلة البرلمانية لحركة مجتمع السلم، شركة زاعياش للطباعة و النشر ، الجزائر 1999
26- احدادن زهير **:مدخل إلى علوم الإعلام و الاتصال** ، ديوان المطبوعات الجامعية 1991
27- احدادن زهير: **تاريخ الصحافة المكتوبة** ، دار المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1991

2- المجلات و الصحف :

1- المجلات :

1- بوجمعة رضوان : هوية الصحفي في الجزائر من خلال الخطابات و المواثيق الرسمية 1962 إلى 1998 ، المجلة الجزائرية للاتصال ، العدد 17 ، جانفي – جوان 1998

بن بوزة صالح : مناهج بحوث الاعلام : التصنيفات المختلفة و بعض القضايا الخلافية ، المجلة الجزائرية للاتصال ، العدد 11 و 12 ، 1995 .

بن بوزة صالح : السياسة الاعلامية الجزائرية – المنطلقات النظرية و الممارسة 1979 الى 1990 – المجلة الجزائرية للاتصال ، العدد 05 ، 1991 .

بن بوز صالح وسائل الاعلام في الجزائ بعد الاستقلال ، المجلة الجزائرية للاتصال ، العدد 14

بن خرف الله الطاهر من التعددية السياسية الى حرية الصحافة و تعددها ، المجلة الجزائرية للاتصال ، العدد 05 ، 1991 .

بن مرسلي احمد " استخدامات تحليل المضمون في الدراسات الاعلامية : التطور التاريخي و بعض الجوانب التطبيقية " المجلة الجزائرية للاتصال ، العدد : 14 ، 1996

عزي عبد الرحمان " تحليل المضمون و مسالتا الصدق و الثبات " المجلة الجزائرية للاتصال ، العدد: 03 ، مارس 1989

هيروبريتس : الجزائر بين الطريق المسدود و الحل الامثل ، دراسات عالمية ، العدد08

هلالي شريف و زنهم وفاء : المعادلة الصعبة – قانون الوئام المدني الجزائري بين تسكين الجروح و طموحات الاستقرار ، مجلة رواق عربي ، العدد19 .

داود محمد : الادباء الشباب و العنف في الوقت الراهن ، مجلة انسانيات ، العدد 10 ، افريل .2000

2- الصحف :

جريدة الخبر:

العدد: 1233، بتاريخ 10/ 11/ 1994

العدد 3594 بتاريخ 05 / 10 / 2002

العدد: 4151، بتاريخ 29/ 07/ 2004

العدد: ، 14/ 03/ 2001

العدد 03 / 05 /2004

العدد 03 / 05/ 2004

28 اوت 2003

العدد 4283 بتاريخ 22/ 10 / 2004

العدد 1450 28 جويلية 2004

العدد4164 14 اوت 2004

العدد 4357 27اوت 2005

جريدة le juen indépondant :
08 مارس 1999
جريدة le soir d'algérie 26 اكتوبر 2005
جريدة الشعب العدد 6891 بتاريخ 12/ 12 / 1985
جريدة الفجر : العدد 1033 بتاريخ 26 مارس 2004
جريدة الصحفي 03 ماي 2003
جريدة l'authentique العدد 1353 بتاريخ 03 ماي 1999

3- الوثائق و التقارير :

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة الثقافة و الاتصال ، موجز حول قطاع الإعلام ، الندوة الوطنية الأولى للاتصال ، الجزائر جانفي 1992
2- الجمهورية الديمقراطية الشعبية ، قانون الإعلام 1982 ، المؤرخ في 06 فيفري 1982
3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية العدد 10 سنة 1992
4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري ة ، العدد 70 لسنة 1992
5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، الجريدة الرسمية العدد 33 القرار المؤرخ في 20 رجب 1413
6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية العدد 76 لسنة 1992
7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدةالرسمية –قانون العلام 2001-
8- الجمهوري الجزائرية الديمقراطية الشعبية 2002
9- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 2003
10- وزارة الاتصال و الثقافة : التقرير السنوي لوزارة الاتصال و الثقافة لسنة 1994
11- ملخص لعروض المداخلات و النقاش حول اليموين الدراسيين حول الصحافة المكتوبة 14 و 15 ديسمبر، الجلسات الوطنية للاتصال
12- الفيدرالية الدولية للصحافيين ، مركز تاالجزائر : تقرير حول وضعية وسائل الاعلام و حرية الصحافة في الجزائر 1999
13- ملخص لعروض المداخلات و النقاش حول اليوم الدراسي " حرية الصحافة الجزائرية و التحديات الراهنة " 23 جانفي 2002 .
14- التقرير السنوي لمرصد حقوق الانسان لسنة 1998

4- رسائل جامعية :

1- د/ صالح بن بوزة " السياسة الاعلامية الجزائرية من 1962 الى 1988 ، دراسة تحليلية للأخبار الخارجية في جريدتي الشعب و المجاهد ، رسالة الماجستير ، جامعة الجزائر ، معهد الاعلام و الاتصال 1992

مرازقة اسماعيل : الاتصال السياسي في الجزائر في ظل لالتعددية السياسية و الاعلامية ترتيب العوامل المؤثرة في دور الجرائد اليومية المستقلة (1990 الى 1994) ، رسالة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر ، معهد الاعلام و الاتصال ، دورة 1995

قادم جميلة : الصحافة المستقلة بيين السلطة و الارهاب ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر معهد الاعلام و الاتصال ، دورة 2003 .

5- المقابلات :

1- مقابلة مع السيد إبراهيم إبراهيمي ، أستاذ بجامعة الجزائر معهد الإعلام و الاتصال .
2- مقابلة مع السيد أحسن جاب الله ، أستاذ بجامعة الجزائر معهد الإعلام و الاتصال
3- مقابلة مع السيد عنصر احمد ، رئيس تحرير جريدة el watan
4- مقابلة مع اليد نذير بن سباعة ، رئيس فرع الفيدرالية الدولية للصحافيين بالجزائر
5- مقابلة مع السيد بن عبد الله رابح رئيس نقابة الصحافيين .
6- مقابلة مع السيد محمود بلحيمر ، نائب رئيس التحرير بجريدة الخبر
7- مقابلة مع السيد عمر بلهوشات مدير جريدة el watan
8- مقابلة مع السيد العربي زواق ، صحفي بجريدة الخبر

2): المراجع بالغة الفرنسية :

2- Ancre Ahmed , encre rouge : le d'fi des journalistes algériennes ; édition el watan 2001
3- Brahim brahimi ; le pouvoir la presse et les intellectuels en Algérie , édition léharmatan, France; 1990
4- Brahim brahimi ; le droit a l'information a l'epreuve du parti unique et l'e'atad'urgence , édition saec – liberté 2002
5- Ihaddaden zohir ; la presse écrite de 1965 a nos jours ; thése de doctora d'état , université paris 2 , 1984
6- Reporters sans frontières : dix rapports pour la liberté de la presse ; édition le monde , septembre 1995
7- Amnisty international, fédération international dela ligues des droits de l'himme , human rights watch , reporter sans frontières , Algérie le livre noir , la découverte , decombre 1997
8- Patrick ramband / les organisation internationales . ency loredia / universels . France . cdrom . 1997
9- marcel merle . sociologie des relations internationales . paris . Dalloz 198
10- Nicolas Politis / la condition juridique des association internationales/ journal de droit internationales. Paris 1923
11- M / attati . l'avenir des organisations internationales . paris . economica 1984
12- jean marie Dufour / organisations internationales gouvernementales et organisation non gouvernementales. / réflexion sur l'avenir. In Associations internationales. paris. 1953
13- Geneviève Bockstae: la stracture des organisations internationales non gouvernementales , in Associations internationales; 1958 N4 . P: 251 ET N 5 P; 308
14- Borco stosic , les organisation non gouvernementales et les nations – unies : thèse pour le doctorat d'Etat , librairie droz , Genéve , 1964
15- Gérard perroulaz: comparaison internationale des flous d'aide privée M faits et chiffres , in ONG et développement
16- Partenaire OCDE, j, Kok ; les systèmes de cofinancement de la communauté européenne, associations transnationales / 1990
17- Geneviéve devillé:développement de la structure internationale , bulletin NGO-ONG .N° 07 . 1952 P/ 250
18- André Normandin : du statut juridique des associations internationales , these pour le doctorat , librairie générale de droit de jurisprudence; paris 1926

19- PASCAL RUTAK : LE ROLE DES ORGANISATIONS INTERNATIONALES DES JOURNALISTE IN ASSOCIATIONS INTERNATIONALES, N 12, 1965
20- Boutros Boutros ghali / pour la paix et le développement , rapport annuel sur l'activité de ONU, nation –unies , new – York , 1994

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

دليل التعريفات الإجرائية :

يدخل دليل التعريفات الإجرائية ضمن انجاز رسالة ماجستير تحت عنوان :
المعالجة الإعلامية لوضع الصحافة المستقلة في الجزائر عند منظمة مراسلون بلا حدود الفرنسية
يعد هذا الدليل إحدى أدوات تحليل المضمون الممثل في هذه الدراسة لتقارير منظمة مراسلون بلا حدود إعتمادا على فئة الموقف و ذلك باختيار وحدة الفكرة كوحدة تحليل في سياق الفقرة إلى سيادتكم لغرض القيام بالخطوات التالية :

1- قراءة التعريفات الخاصة بكل فئة من فئات الموقف قراءة دقيقة و بتمعن .
2- وضع علامة ○ أمام التعريف الذي ترونه مناسبا لمفهومه الوارد في مضمون العينة .
3- وضع علامة □ أمام التعريف الذي ترونه غير مناسب لمفهومه الوارد في مضمون العينة .
4- وضع علامة △ أمام أي تعريف ترون أنه يحتاج إلى إضافة أو تعديل .

إذا رأيتم بأن هناك إضافات ضرورية لهذه التعريفات فالرجاء من كتابتها في المكان المناسب أو في ورقة منفصلة لو استلزم الأمر

و شكرا جزيلا

إستمارة تحليل المضمون

1- بيانات خاصة بالوثيقة :

طبيعة الوثيقة ☐ ☐ ☐ ☐

تاريخ صدور الوثيقة ☐ ☐ ☐

مكان صدور الوثيقة ☐ ☐

مناسبة صدور الوثيقة ☐ ☐ ☐ ☐ ☐ ☐

2- التحليل الكمي للوثيقة :

الصحافيين المغتالين ☐ ☐ ☐

الصحافيين المسجونين ☐ ☐ ☐

الصحافيين المتابعين قضائيا ☐ ☐ ☐

الصحافيين المهددين ☐ ☐ ☐

الصحافيين الموقوفين ☐ ☐ ☐

الصحافيين المفقودين ☐ ☐ ☐

الصحافيين المعتدى عليهم ☐ ☐ ☐

الصحف المعلقة ☐ ☐ ☐

الرقابة على المؤسسات الإعلامية ☐ ☐ ☐

ملاحظات :

التعريفات الاجرائية :

1- الصحافيين المغتالين :

الاغتيال هو جرم يعاقب عليه القانون ، و المرتكب من طرف جهات مجهولة أو يسند في العادة إلى جهات مشكوك فيها .

و الصحافيين المغتالين هم ضحايا الإعلام الذين استهدفتهم الجماعات الإرهابية المسلحة

2- الصحافيين المسجونين :

السجن هو حكم عقابي ، يصدر تبعا لأحكام قانون العقوبات ، الذي يلزم الصحفي به جراء ارتكاب المخلفات

3- الصحافيين المهددين :

هم الصحافيين الذين يعيشون تحت الضغط ، و عادة يكون التهديد من طرف جهات تتمتع بالقوة ، و التهديدات التي يعايشها الصحافيين تكون من رجال السلطة و أصحاب المال و النفوذ

4- الصحافيين المعتدى عليهم:

الصحافيين الذين هم عرضة للاعتداءات الجسدية كالضرب المبرح ، و التي تسبب الأذى للصحفي .

5- الصحافيين الموقوفين :

هم الصحافيين الذين منعوا من الكتابة أو الصحافيين الذين عملت السلطات على ايداعهم السجن لفترة مجددة

6- الصحافيين المتابعين قضائيا :

هم الصحافيين الذين ادخلوا سلسلة المقاضاة ، للاستنطاق و تنفيذ دعوى الحكم

7- الصحافيين المفقودين :

هم الصحافيين الذين اختفوا ولم ترصد بشأنهم أي أخبار ولم تحدد الجهة الفاعلة

8- الصحف المعلقة :

هي الصحف التي أصدرت بشأنها السلطات أوامر الحجز لمدة زمنية محدودة .

9- الرقابة على المؤسسات الإعلامية :

وهي المراقبة المفروضة من السلطات العليا آما بترخيص قرارات أو ضغوطات مالية

Algérie
1991 - 1992

Reporters sans frontières - Rapport 1993 (période traitée: 1992)
Bibliographie
Madani emprisonné, Boudiaf assassiné

Année du trentième anniversaire de l'indépendance, 1992 devait aussi être celle du passage de l'Algérie au pluralisme politique et, après plusieurs reports, de ses premières élections libres. Cette année aura finalement été marquée par le blocage du processus démocratique et par l'assassinat, pour la première fois au Maghreb, d'un président de la République. L'intervention de l'armée, pour la troisième fois en trois ans et demi, et l'instauration le 9 février 1992 de onze mois d'état d'urgence après les quatre mois d'état de siège déjà proclamés en juin 1991, ont sonné le glas des espoirs apparus après l'"ouverture" qui suivit les émeutes d'octobre 1988.

C'est le Front islamique du salut (FIS) qui fut le catalyseur - et le principal acteur, avec l'armée - de deux crises successives. En juin 1991, l'armée avait porté un coup d'arrêt aux manifestations violentes organisées par le FIS et annulé les élections législatives. Après des années de laxisme, ce changement dans la gestion du phénomène islamiste, illustré notamment par l'arrestation de ses principaux dirigeants, n'allait cependant pas sans un "volet" politique. Il marqua l'intronisation par l'armée d'un nouveau Premier ministre, Sid Ahmed Ghozali qui remplaça Mouloud Hamrouche. Le bilan de ces événements fut très lourd: 150 morts officiellement et plusieurs centaines de blessés de part et d'autre.

En décembre 1991, le parti islamiste fut à nouveau à l'origine d'une crise et de l'annulation du scrutin législatif. Mais l'incertitude qui a régné pendant plusieurs semaines avant la date prévue pour le premier tour de ce scrutin, le 26 décembre, a montré combien les résistances au processus électoral pouvaient être grandes parmi les dirigeants du pays. La présentation et l'adoption, en décembre, par une Assemblée en fin de course et décrédibilisée, de plusieurs lois très importantes avaient-elles anticipé une éventuelle et future absence d'Assemblée? Quoi qu'il en soit, l'énorme médiatisation de l'attaque, le 29 novembre, par un groupe d'islamistes, d'un poste frontalier à Guemmar (trois soldats tués) avait renforcé le climat d'insécurité. Le malaise était accentué par la majorité de la presse qui annonçait que la tenue des élections conduirait au "chaos" et répétait qu'on ne vote pas sur fond de crise économique".

Coup d'État "constitutionnel"

Le résultat du premier tour allait déjouer toutes les prévisions des autorités, à commencer par celles du chef du gouvernement qui, en décriant violemment l'ancien parti unique FLN (Front de libération nationale), avait fait campagne pour des candidats "indépendants". Le rejet du système par la population, mais aussi les effets pervers de la loi et du découpage électoraux jouant à plein, le FIS remporta 188 des 430 sièges à pourvoir, avec 3 400 000 voix et 47,54% des suffrages exprimés.

Ce scrutin au cours duquel près d'un Algérien sur deux s'est abstenu (5 000 000 sur 13 000 000 d'électeurs) a néanmoins fourni une carte politique du pays. Outre le FIS, seuls le Front des forces socialistes (FFS) de Hocine Aït-Ahmed - qui a réalisé l'essentiel de son score en Kabylie et s'est imposé comme la troisième force du pays - et le FLN sont "sortis" des urnes (avec respectivement 26 et 15 sièges), les autres partis étant tous balayés, y compris les deux

mouvements islamiques Hamas et Ennadha, le MDA (Mouvement pour la démocratie en Algérie) de Ahmed Ben Bella et le RCD (Rassemblement pour la culture et la démocratie), son leader, Saïd Sadi étant même battu à Tizi Ouzou.

Le résultat spectaculaire de ces élections fit oublier que le FIS avait perdu 1 200 000 voix par rapport à son score aux municipales de 1990. Les militaires estimèrent néanmoins que la majorité absolue des voix que le FIS risquait d'obtenir au second tour - prévu pour le 16 janvier 1992 - contenait les germes de la guerre civile... et d'une fracture au sein de l'armée. Bien réelle, la peur d'une grande partie de la population fut largement exploitée par plusieurs membres du gouvernement et par certains partis politiques qui, après leur échec au premier tour, redoutaient de voir le second consacrer leur disparition.

Le 2 janvier 1992, cependant, une véritable marée humaine déferla pendant plusieurs heures dans les rues d'Alger à l'appel du FFS qui réclamait la poursuite du processus électoral et voyait dans cette mobilisation le "sursaut" pouvant amener une majorité des abstentionnistes à voter au second tour. L'armée préféra y voir un "feu vert" pour un coup d'ٮtat "constitutionnel".

Le 11 janvier, les blindés se déployaient dans les principales villes du pays; Chadli Bendjedid - accusé d'envisager une "cohabitation" avec les intégristes - était contraint par les militaires à démissionner, après avoir été obligé de signer le décret de dissolution de l'Assemblée nationale. Le 12, les élections étaient annulées. L'Algérie entrait dans une crise constitutionnelle grave: un Haut Conseil de sécurité - dominé par les militaires - confia, le 16 janvier, les pouvoirs présidentiels à un Haut Comité d'ٮtat (HCE), composé de cinq personnes et présidé par Mohamed Boudiaf, soixante-douze ans, volontairement exilé au Maroc depuis 1963. En faisant appel à l'un des neuf "chefs historiques" de la révolution algérienne de 1954, dans un pays où, depuis l'indépendance en 1962, la guerre de libération servait de référence, le nouveau pouvoir cherchait une fois de plus une "légitimation" dans l'Histoire, les militaires refusant d'assurer directement la gestion des affaires publiques.

Internements en masse des islamistes,

L'arrestation, le 23 janvier, du leader provisoire du FIS, Abdelkader Hachani, et l'interdiction des prêches politiques et des rassemblements autour des mosquées marquaient le début de l'offensive contre les islamistes. A partir du 31 janvier et jusqu'à la mi-février, celle-ci entraîna des affrontements avec les islamistes dans de nombreuses villes du pays. Mais c'est après les heurts particulièrement sanglants qui marquèrent la semaine du 7 au 14 février, que les autorités proclamèrent l'état d'urgence, avant d'annoncer, le 4 mars, la dissolution du FIS. Les arrestations se multiplièrent - 8 000 selon les autorités, trois fois plus selon le FIS -, contraignant le pouvoir à ouvrir sept "camps de sûreté" au sud du Sahara dont le maintien - ajouté à une répression souvent brutale - a provoqué un profond malaise dans le pays. Début juin, trois mille détenus furent libérés. Prévu le 27 juin, le procès des principaux dirigeants de l'ex-FIS, notamment Abassi Madani et Ali Belhadj, accusés d'"atteinte à la sûreté de l'ٮtat" et détenus depuis juin 1991, a été reporté après le retrait de la défense et repoussé au 12 juillet. A. Madani et A. Belhadj ont été condamnés, chacun, à douze ans de prison par le tribunal militaire de Blida, les peines des cinq autres responsables du mouvement variant entre quatre et six ans de détention.

Seul acquis revendiqué par le HCE, la "restauration de l'autorité de l'ٮtat" est apparue bien précaire, en dépit du coup réel porté à l'organisation du mouvement intégriste. Imputés à des "extrémistes islamistes", les attentats contre policiers et militaires se sont multipliés - près de

quatre-vingts d'entre eux ont été assassinés entre janvier et juillet 1992. Si ces attentats n'ont pas réussi à créer une instabilité significative, ils n'en ont pas moins abouti à une dangereuse banalisation de la violence.

Le 29 juin 1992, alors que le "changement radical" promis par Mohamed Boudiaf se faisait toujours attendre, le chef de l'État était assassiné à Annaba par l'un de ses gardes du corps, un officier de vingt-six ans appartenant à un corps d'élite. Fallait-il rechercher, notamment, dans une volonté de lutter contre la corruption l'une des raisons de cet attentat? Rares en tout cas étaient ceux qui y voyaient "la main des islamistes", en attendant les résultats de la commission d'enquête qui devait fournir ses premières conclusions avant la fin juillet.

Moins d'une semaine après la nomination, le 2 juillet, de son successeur Ali Kafi, un nationaliste de la première heure - qui dispose des réseaux de la toute-puissante organisation des anciens moudjahidin (combattants de la guerre de libération) -, Belaïd Abdesselam, l'un des "barons" du régime de Boumediène (1965-1978) et le "père" de l'industrie lourde algérienne, remplaçait Sid Ahmed Ghozali à la tête du gouvernement. En dépit de son échec à organiser des élections "libres et honnêtes", à obtenir de l'extérieur l'aide économique nécessaire et à ramener la sécurité, ce dernier semblait vouloir se mettre en réserve de la République en se présentant comme le "dépositaire" de la mémoire et de l'oeuvre de Boudiaf - toutes deux magnifiées par le pouvoir après sa mort.

Le général Khaled Nezzar - ministre de la Défense et homme fort du pays -, Ali Kafi et Belaïd Abdesselam parviendront-ils à juguler une crise économique, politique et sociale sans précédent? Devant faire face à une lourde dette extérieure (25 milliards de dollars à la mi-1992), le pouvoir algérien allait-il s'accrocher à la thèse sécuritaire qui a fait la preuve de son insuffisance? Ou allait-il tenter d'ouvrir un "dialogue" avec les forces politiques représentatives - islamiques compris - pour barrer la route au "terrorisme et à la violence"? De ce choix dépendait sans doute la suite des événements.

1992 - 1993
L'engrenage de la violence armée

Succédant à l'année qui vit coïncider l'arrêt du processus démocratique et le trentième anniversaire de l'indépendance, 1993 restera incontestablement pour l'Algérie l'année de l'impasse et d'un terrible engrenage de la violence entre activistes islamistes et forces de l'ordre. Par deux fois, le 14 janvier et le 8 mai, Ali Kafi, le président du Haut Comité d'État (HCE, direction collégiale du pays) a réaffirmé les grandes options du pouvoir: lutte anti-terroriste et restauration de l'autorité de l'État, redressement économique et "dialogue" avec l'opposition légale. Mais rien n'indiquait, au début de l'été, de réels progrès en ce sens.

L'état d'urgence instauré en février 1992 pour un an et renforcé en décembre par un couvre-feu sévère (de 22 heures 30 à 5 heures du matin) à Alger et dans les sept willaya (départements) limitrophes, n'a pu en effet endiguer la vague d'attentats qui a suivi l'interruption du processus électoral législatif de décembre 1991. Pas plus que la promulgation, en octobre 1992, d'une loi anti-terroriste très dure prévoyant notamment le rétablissement de juridictions d'exception à Alger, Oran et Constantine pour juger des affaires de "terrorisme et de subversion". Cinq mois après leur entrée en fonction en février 1993, ces "cours spéciales" avaient prononcé plus de cent condamnations à mort, dont plusieurs par contumace. Cela n'a pas empêché les islamistes

d'élargir l'éventail de leurs cibles, même si tous les attentats ne pouvaient leur être imputés - des zones d'ombre sont demeurées par exemple après le procès de l'attentat à la bombe dans l'aéroport d'Alger qui a fait 9 morts et 123 blessés en août 1992.

L'escalade terroriste des islamistes

Les membres des forces de l'ordre, ceux des "délégations exécutives", qui ont remplacé les mairies islamistes dissoutes, les "collaborateurs" convaincus d'avoir fourni des informations aux autorités, les magistrats, les personnalités proches du pouvoir, ont été pris pour cible puis, à partir du printemps, cela a été le tour des journalistes et des intellectuels (Djillali Liabès, Tahar Djaout, Mahfoud Boucebci...). Auparavant, le 13 février 1993 - une dizaine de jours après la reconduction de l'état d'urgence pour une durée "indéterminée" - le général Khaled Nezzar, membre du HCE, remplacé le 10 juillet 1993 à la tête du tout-puissant ministère de la Défense par le général Lamine Zéroual, avait échappé de peu à un attentat à la voiture piégée. De nombreux sabotages économiques ont, par ailleurs, eu lieu. Attaques d'agences postales et de succursales bancaires, de casernes et de commissariats ont servi à procurer argent et armement aux islamistes, tandis que le banditisme a pris des proportions inquiétantes dans certaines grandes villes.

L'escalade dans la répression a été à l'avenant: l'usage de la torture s'est généralisé, les policiers en civil armés et les commandos en cagoule sont devenus omniprésents. Placées sous le commandement du général Mohamed Lamari, "patron" de la lutte anti-terroriste jusqu'au 10 juillet, date à laquelle il est devenu chef d'état-major de l'armée, les forces de l'ordre ont mené de véritables opérations de guerre, à l'arme lourde, pour démanteler un maquis, ou pour détruire une maison ou un immeuble servant de refuge à des activistes. Après l'attaque le 22 mars de la caserne de Boughzoul (18 morts), les officiers les plus "durs" de l'armée ont obtenu des moyens accrus pour "lutter contre le terrorisme": 15 000 soldats envoyés en renfort dans l'Algérois ont commencé début mai à "ratisser" les fiefs islamistes dans dix départements du centre du pays.

Les forces de l'ordre ont certes infligé de sérieux coups aux groupes armés, dont plusieurs chefs ont été arrêtés ou tués et de nombreux réseaux démantelés, mais la situation sur le terrain a semblé infirmer l'optimisme des autorités. Si selon les chiffres officiels, les groupes clandestins comptaient 1 100 hommes armés à la mi-1993, le plus préoccupant pour le pouvoir est demeuré les petits noyaux informels, surgissant ici après avoir été démantelés là. Formés autour de petits chefs locaux, de "héros" de quartier, ils ont créé une dynamique de base très difficile à maîtriser et rappelant le phénomène de "réaction en chaîne" qui a caractérisé les grandes périodes de la résistance algérienne à la colonisation.

La politique du "tout sécuritaire" a semblé, en fait, montrer ses limites et l'extension du couvre-feu à partir du 5 juin 1993 à trois autres départements - Chlef, M'sila et Djelfa - a consacré l'échec du pouvoir à empêcher la propagation de l'action des groupes armés à d'autres zones que le Centre. L'impasse a paru d'autant plus grande que la peur présente partout pourrait paralyser plusieurs rouages de l'État: des fonctionnaires, des juges ont refusé certains postes. Les désertions ont touché non seulement l'armée - les deux premières des six exécutions capitales ont frappé des militaires afin de montrer l'exemple à ne pas suivre à ceux d'entre eux qui seraient tentés par l'aventure islamiste -, mais aussi la police.

Blocage politique

En dépit de la peur et d'une lassitude face à la violence, la majorité de la population a semblé regarder l'affrontement entre les groupes armés et les forces de l'ordre sans se sentir réellement concernée. Le rejet du pouvoir et son incapacité à offrir une réelle perspective de changement ne l'a pas incitée jusqu'ici à "faire bloc contre le terrorisme". Ainsi, la "marche contre le terrorisme" du 22 mars 1993, organisée au lendemain de plusieurs assassinats de personnalités qui ont traumatisé les intellectuels et la société civile, n'a-t-elle pas provoqué le sursaut escompté. Si le pouvoir a resserré autour de lui les rangs de ceux qui avaient appelé à l'interruption du processus électoral, la jeunesse des quartiers populaires en était totalement absente.

Cette impasse dans le domaine de la sécurité s'est doublée d'un blocage politique. En poste depuis le 19 juillet 1992, le Premier ministre Belaïd Abdesselam n'a pu amorcer le redressement économique annoncé. A la mi-1993, les indicateurs n'incitaient guère à l'optimisme, le risque d'explosion sociale était grand et les soutiens financiers extérieurs se faisaient attendre. Ayant seulement réussi à faire l'unanimité contre lui, B. Abdesselam n'a semblé devoir son salut - provisoire - avant tout l'effet désastreux que produiraient, selon certains militaires, des changements trop fréquents à la tête du gouvernement.

Au début de l'été, le "dialogue" engagé avec l'opposition - entamé en septembre 1992 et achevé en juin 1993 - ne paraissait pas susceptible d'aboutir au consensus voulu par le pouvoir pour deux raisons: l'existence de divergences entre les participants sur la nécessité d'y associer ou non des éléments "modérés" de l'ex-FIS (Front islamique du salut, interdit le 4 mars 1992) et le boycottage du FFS (Front des forces socialistes de Hocine Aït Ahmed), l'un des "poids lourds" de la scène politique algérienne, qui a reproché au pouvoir de définir "unilatéralement ordre du jour et objectifs d'un dialogue excluant toute association réelle de l'opposition à la gestion de la transition".

Comment sera désignée l'instance qui succédera au HCE dont le mandat expire en décembre 1993, à la fin de celui de Chadli Bendjedid, le président "démissionné" le 11 janvier 1992? Prévue initialement pour le 5 juillet, la conférence nationale entre le pouvoir et l'opposition a été reportée à une date ultérieure. Elle devait décider de l'édifice institutionnel qui sera mis en place pour gérer la période de transition que le pouvoir a fixée à "deux à trois ans" avant tout retour aux urnes. L'ensemble des changements sera-t-il dès lors directement soumis à référendum, la relève du général Nezzar au ministère de la Défense pouvant s'inscrire dans la perspective de sa participation à la direction collégiale de trois personnes qui devrait assurer la transition?

On ignorait encore, au début de l'été 1993 si, tout en poursuivant la lutte contre les groupes armés, le pouvoir algérien entrouvrirait la porte à un "dialogue" permettant de trouver une solution politique pour sortir de l'impasse créée par l'interruption du processus électoral et d'"isoler les terroristes".

1993 - 1994

Violence au quotidien

Impasse politique et extension territoriale de l'action des groupes armés islamistes: l'année 1993-1994 ressemblerait à s'y méprendre à la précédente si ce n'était deux évolutions notables. La désignation à la présidence de la République, le 31 janvier 1994, du général Liamine Zéroual a consacré pour la première fois la gestion directe du pouvoir par une armée qui jusque-là avait préféré utiliser des "paravents" civils. Le Haut Comité d'État (HCE), présidence collégiale, a ainsi cédé la place aux militaires. Il avait été créé après l'interruption en janvier 1992 du processus électoral qui semblait devoir amener au pouvoir le Front islamique du salut (FIS, interdit le 4 mars 1992).

Par ailleurs, la signature en avril d'un accord avec le FMI a fait disparaître un tabou tenace concernant le rééchelonnement - pudiquement appelé "reprofilage" - de la dette extérieure algérienne. Alger n'avait en effet guère le choix: en 1994, le service de sa dette - évaluée à 26 milliards de dollars en 1993 - aurait absorbé la totalité des recettes d'exportation de ses hydrocarbures. L'économie algérienne à bout de souffle - les usines tournant à moitié, souvent même au tiers de leur capacité et un actif sur cinq au moins étant au chômage - a trouvé dans cet accord un précieux ballon d'oxygène, ouvrant la voie à de nouveaux financements de la Banque mondiale, de l'Union européenne et de la France. Il restait à savoir si la dévaluation de 40,17% du dinar algérien, advenue en avril 1994, suffirait pour combattre efficacement le marché noir.

L'échec de la conférence nationale de consensus

Hormis ces deux faits majeurs, l'année aura été particulièrement marquée par l'immobilisme du pouvoir et par une aggravation des violences. Le remplacement, le 11 avril 1994, du chef du gouvernement Rédha Malek par Mokdad Sifi - quatrième Premier ministre nommé depuis janvier 1992 - a laissé à penser que le nouveau chef de l'État entendait garder la porte ouverte à un éventuel dialogue avec les islamistes. R. Malek, arrivé au pouvoir le 21 août 1993, et son ministre de l'Intérieur, Selim Saadi, étaient en effet apparus comme des "éradicateurs" en s'opposant à plusieurs reprises à toute "réconciliation nationale". Rien n'a cependant été fait pour entamer rapidement un véritable dialogue. Le gouvernement de technocrates et de hauts fonctionnaires de M. Sifi, composé pour l'essentiel de fidèles des militaires, devait s'occuper avant tout de mener à bien les engagements pris auprès du FMI et de procéder à de profondes réformes économiques. Les déclarations répétées de L. Zéroual pour engager un "dialogue sérieux" et sans exclusive (c'est-à-dire incluant les islamistes) ont semblé avant tout destinées à satisfaire certains partenaires étrangers de l'Algérie, notamment les États-Unis, soucieux de voir le pouvoir "élargir sa base".

Un certain espoir était pourtant apparu à la veille de la "conférence nationale de consensus" des 25 et 26 janvier 1994 à l'occasion de laquelle le pouvoir entendait faire cautionner par l'opposition la création de nouvelles institutions. Le général-major Mohamed Touati, conseiller du ministre de la Défense, avait alors évoqué à la télévision la possibilité que "des personnalités du FIS respectueuses de la loi et de l'État" y assistent. Six jours avant la conférence était annoncée la libération d'une partie du millier de détenus islamistes dans les "camps de sûreté" du Sahara. En vain: aucun des partis légaux importants, y compris parmi ceux considérés comme proches du pouvoir, n'a participé à cette rencontre.

Dès lors, la lutte anti-terroriste a prévalu. Fallait-il y voir l'expression d'un rapport de forces favorable aux "éradicateurs"? La délégation de signature accordée par le président au général Mohamed Lamari, le chef de l'état-major, considéré comme un partisan de la politique dite du "tout sécuritaire", a en tout cas relancé les interrogations sur la réalité de la marge de manoeuvre à la disposition du président de la République. Aux yeux de certains, cependant, ces contradictions seraient seulement apparentes, le général Zéroual et le général Lamari se partageant les rôles.

A la mi-1994, la répression n'avait pas réussi à enrayer la vague de violence ni à empêcher son extension sur l'ensemble du territoire, à l'exception du Grand Sud, même si les forces de sécurité avaient, pour leur part, tué plusieurs chefs de groupes armés et démantelé certains réseaux islamistes. Déjà, l'intronisation de R. Malek s'était faite dans la violence: un attentat à Alger-Plage avait coûté la vie à Kasdi Merbah, l'ancien Premier ministre et ex-patron de la Sécurité militaire (police politique) de 1962 à 1979.

Extension des champs d'"opération"

La fin de l'année 1993 et l'année 1994 auront, à la vérité, vu se dessiner quatre évolutions notables dans le domaine de la sécurité:

- la multiplication par les groupes armés islamistes d'opérations de grande envergure contre les forces de l'ordre (grosses embuscades, notamment contre le convoi du préfet de Tissemlit le 11 janvier 1994; évasion spectaculaire, le 10 mars, d'un millier de détenus islamistes de la prison de Tazult; attaques de casernes, comme à Telagh près de Sidi Bel Abbès, etc.);

- l'ouverture, le 21 septembre 1993, d'un front contre les étrangers, avec l'assassinat de deux géomètres français près de Sidi Bel Abbès et la détention, une semaine durant, en novembre, de trois agents consulaires français. Au total, plus de cinquante étrangers ont été tués parmi lesquels douze Croates d'origine chrétienne le 14 décembre à Tamezguida, deux religieux français le 8 mai à la Casbah d'Alger, sept Italiens dans le port de Jijel en juillet, entraînant le départ de la plupart des ressortissants étrangers et l'"interruption" en avril des activités des six centres culturels français. C'est seulement après les meurtres du 8 mai que le FIS a condamné ces attentats, que le GIA (Groupe islamiste armé) revendiquait, par la voix de ses représentants à l'étranger, Rabah Kébir et Anwar Haddam;

- la fuite en avant dans la violence de la part des groupes armés les plus radicaux, notamment le GIA, qui ont pris pour cible les fonctionnaires dans le but de paralyser le fonctionnement de l'État, tout en continuant à s'attaquer aux journalistes, aux universitaires. Par ailleurs, ils n'ont plus épargné les femmes et ont imposé un début de contrôle social (port du hijab, interdiction des journaux et des cigarettes) dans certains de leurs fiefs (Lakhadaria, Blida, Dellys, Jijel...). Après avoir semblé abandonner le terrain face aux islamistes, l'armée y a repris l'offensive au début du printemps en procédant à des "ratissages" de très grande envergure (opérations héliportées, bombardements aériens, exécutions sommaires...);

- le durcissement de la répression: les représailles contre des personnalités censées soutenir les islamistes - notamment plusieurs de leurs avocats -, menées par des "escadrons de la mort" clandestins à la fin de l'année 1993, se sont considérablement élargies. Dès le début de 1994, les forces de sécurité ont organisé des opérations de représailles contre des civils dans des quartiers ou des villages considérés comme des fiefs islamistes.

Un peuple en otage

Prise en otage dans un engrenage violence-représailles semblant sans fin, la population refusait toujours de basculer dans un camp ou l'autre en dépit de toutes les tentatives pour l'enrôler dans la lutte anti-islamiste, et notamment malgré l'appel à "prendre les armes" pour "affronter la guerre civile", lancé en mars 1994 par Saïd Saadi, le leader du RCD (Rassemblement pour la culture et la démocratie). La revendication de la reconnaissance du tamazight (langue berbère), parfois accolée au mot d'ordre "lutte contre le terrorisme", a suscité plusieurs marches importantes à Tizi-Ouzou et à Alger. L'échec, le 8 mai, d'une manifestation en faveur de la "réconciliation nationale" a, quant à lui, paru davantage lié au boycottage des islamistes et surtout au discrédit du FLN (Front de libération nationale), l'ancien parti unique, qui en était l'organisateur, qu'à un refus populaire du dialogue.

Le 29 juin, le déroulement d'une marche regroupant 5 000 à 6 000 personnes (organisée à l'occasion de l'anniversaire de la mort de Mohamed Boudiaf, le président du HCE assassiné à l'été 1992) était interrompu par l'explosion d'une bombe (un mort et plusieurs blessés graves).

A l'été 1994, rien ne paraissait susceptible de mettre fin à une crise déjà à l'origine de 8 000 à 10 000 morts. La communauté internationale, elle, était partagée sur l'attitude à adopter à l'égard de l'Algérie: alors que la France plaidait pour un soutien économique massif et inconditionnel, les États-Unis insistaient pour que le pouvoir élargisse sa base et entame un dialogue avec les islamistes modérés et n'excluant pas les forces démocratiques de la société.

1994 - 1995

Une "guerre sans chiffre"

L'année 1994-1995 n'a laissé aucun répit à l'Algérie dont la population s'est trouvée confrontée à la montée en puissance du "terrorisme islamiste" et à la répression accrue et "sans états d'âme" des forces militaires et paramilitaires. A la mi-1995, le nombre des victimes de cette double violence dépassait, sans que l'on puisse toutefois en donner un bilan précis, le chiffre de 30 000 morts, avancé fin 1994 par le département d'État américain. La "guerre sans image" dans laquelle s'est trouvé plongé le pays après l'arrêt du processus électoral et l'instauration de l'état d'urgence en janvier 1992 est aussi apparue comme une "guerre sans chiffre", puisque le gouvernement contrôlait totalement l'information en s'assurant de la docilité des médias.

Les deux parties en lutte, pouvoir et islamistes, ont cherché, au travers d'attentats spectaculaires et d'opérations "coup de poing", à faire basculer le rapport de forces, chacune en sa faveur, ne réussissant toutefois à obtenir qu'un relatif équilibre, remis quotidiennement en cause par les actions des uns et des autres. Selon certaines sources, à cette date, un tiers du "pays utile" (nord de l'Algérie) échappait totalement ou en partie au contrôle des militaires. Ces derniers, en revanche, avaient encore bien en main la majorité des villes et en particulier la capitale, Alger, mais les quartiers populaires restaient le vivier où venaient puiser les groupes islamistes armés circulant en toute impunité dans de larges zones suburbaines.

Sur le terrain, les bilans disponibles, officiels mais partiels, ont confirmé la recrudescence des accrochages et l'âpreté des combats entre les troupes d'élite de l'armée et les groupes armés islamistes, les plus radicaux se rangeant sous la bannière du Groupe islamique armé (GIA). Ce

dernier, aux structures et aux effectifs peu connus - 2 000 à 3 000 militants selon les sources les plus fiables -, "éclatés" en petites cellules ayant chacune un "émir" à sa tête, et qui se serait surtout implanté à l'Est et dans le Centre, a revendiqué la plupart des attentats qui ont ensanglanté le pays et les assassinats d'étrangers.

L'extension des violences

Le 30 janvier 1995, un attentat à la voiture piégée, contre le commissariat central de la capitale, a fait 42 morts et 286 blessés, pour la plupart des civils. Cette spectaculaire attaque suicide à la voiture piégée, revendiquée par le GIA, a donné le coup d'envoi à une série d'attentats à l'explosif visant des édifices publics, des immeubles abritant des familles de policiers, des infrastructures routières, etc. Au total et selon le ministre de l'Intérieur d'alors, Abderrahmane Meziane-Cherif ("homme fort" du cabinet Sifi, limogé le 2 juillet), 2 725 actes de sabotage ont été commis en 1994 contre "des secteurs touchant à la vie quotidienne des citoyens". Les groupes armés ont ainsi incendié plus de 600 écoles, 224 mairies ou sous-préfectures, 1 218 camions, 356 autocars et minibus, 7 locomotives...

Par ailleurs, la violence a gagné des régions jusque-là épargnées. Ainsi en est-il allé de la Kabylie, aux portes d'Alger, qui s'enorgueillissait d'être une "petite Suisse" algérienne, et des régions sahariennes du Sud, où se trouvent concentrés les champs pétrolifères et gaziers, principales sources de recettes en devises du pays. Le relief montagneux de la Kabylie favorise l'implantation de maquis ou, du moins, de zones de repli provisoire. Assassinats, coups de main contre les villages pour récupérer des fusils de chasse, affrontements entre islamistes armés et forces de sécurité ont attesté que la situation dans cette région s'est dégradée d'une manière inquiétante. Au sud, le 5 mai 1995, un commando armé a mené une attaque contre les locaux d'une filiale algérienne de la compagnie américaine Bechtel à Ghardaïa, à 600 km d'Alger. Cinq étrangers y ont été tués. Dès lors, les milieux pétroliers internationaux n'ont plus caché leurs inquiétudes de voir les islamistes s'attaquer à un secteur jusque-là épargné par les attentats.

L'armée, qui a eu à gérer deux périodes d'état de siège, en octobre 1988 - après la sanglante répression d'émeutes populaires - et en juin 1991, ainsi que l'état d'urgence en vigueur à compter de février 1992, s'est trouvée en première ligne pour tenter de circonscrire les maquis islamistes, contre lesquels elle a lancé, au cours du printemps 1995, notamment à Aïn Defla (Centre-Ouest) et Jijel (Est), des opérations militaires d'envergure aux résultats apparemment peu probants. Elle a aussi prêté main-forte, grâce à son soutien logistique, aux nombreuses opérations de "ratissage" menées par la police en milieu urbain. Ses corps d'élite et notamment ses fameux "ninjas" en cagoule ont continué d'assurer dans les faits le plus gros de la besogne sécuritaire, étant plus redoutés par la population que les groupes armés islamistes. Leurs multiples exactions et leur grande brutalité ont elles aussi alimenté la spirale d'une violence qu'ils avaient pourtant mission de combattre.

Une situation politique bloquée

Sur le plan politique, à la mi-juillet 1995, la situation apparaissait toujours bloquée. D'autant que la deuxième phase des pourparlers secrets entre la Présidence et les chefs emprisonnés du FIS s'était soldée, trois semaines auparavant, par un retentissant constat d'échec. Le pouvoir militaire, arc-bouté sur la certitude que le temps jouerait en sa faveur et que son option du "tout sécuritaire" assurerait sa survie, est resté imperméable aux multiples demandes de l'opposition d'une réelle réouverture du champ démocratique. Devant l'échec patent du "dialogue national" que les autorités avaient tenté de mettre sur pied, selon leurs conditions, l'opposition et les

islamistes ont frappé un grand coup et repris, pour la première fois, l'initiative politique. Par l'entremise de la communauté catholique de Sant' Egidio, à Rome, les principaux partis de l'opposition légale, dont le Front de libération nationale (FLN - ex-parti unique), le Front des forces socialistes (FFS, dirigé par Hocine Aït Ahmed) et l'ex-Front islamique du salut (FIS, interdit), se sont réunis à Rome, à la mi-janvier 1995, pour signer "la plate-forme pour une solution politique et pacifique de la crise algérienne". Ce "contrat national" a été sèchement rejeté "en bloc et en détail" par le pouvoir qui a qualifié la réunion romaine de "tentative d'ingérence dans les affaires intérieures de l'Algérie". Le document a proposé une issue politique à la crise, et a demandé notamment au président de l'État, le général Liamine Zéroual, d'ouvrir des négociations sans conditions avec l'opposition, y compris les islamistes; il s'est opposé, par ailleurs, à la tenue de l'élection présidentielle que ce dernier entendait organiser avant la fin 1995.

Si elle a reçu le soutien officieux d'une bonne partie de la population, l'initiative des principales forces de l'opposition a été vilipendée par ceux qui se sont autobaptisés "républicains" en Algérie (RCD - Rassemblement pour la culture et la démocratie, Ettahadi) et prônent une solution militaire. Ils y ont vu une tentative pour remettre en selle les islamistes. La réunion de Rome n'a par ailleurs reçu qu'un soutien très timide des principales capitales occidentales, en particulier de la France - ancienne puissance tutélaire - qui a, à maintes reprises, appelé "tous les acteurs de la vie politique algérienne au dialogue", et qui s'est contentée de marquer son "intérêt" pour la plate-forme de Sant' Egidio. Principaux partenaires commerciaux des Algériens avec qui ils entretiennent des rapports "passionnels", les dirigeants français ont été accusés par les islamistes de soutenir la "junte" au pouvoir en lui accordant une aide "militaire, politique et économique". Washington, Londres, Rome et Madrid ont adopté des positions plus nuancées par rapport à la situation en Algérie, renvoyant dos à dos militaires et islamistes.

La France, en fait, a montré qu'elle craignait d'être davantage impliquée dans le conflit algérien. Cependant, le dénouement sanglant, le 24 décembre 1994, sur l'aéroport de Marignane, du détournement d'un Airbus d'Air France (les preneurs d'otages ont été abattus par le groupe d'intervention de la gendarmerie nationale) et l'assassinat, le 11 juillet, à Paris, d'un imam fondateur du FIS, cheikh Abdelbaki Sahraoui, ont attesté la dérive de la violence sur le sol français. Même si Paris n'a plus voulu apparaître comme un allié inconditionnel du régime en place à Alger, et si son enveloppe devait passer de six milliards à cinq milliards de francs, son soutien est demeuré réel. Preuve en a été son appui sans faille au gouvernement algérien dans ses difficiles négociations avec le FMI. L'institution internationale a accordé à l'Algérie, en mai 1995, un crédit total de 1,16 milliard de droits de tirage spéciaux (DTS), soit environ 1,79 milliard de dollars, pour tenir le programme de réformes économiques à moyen terme mis en oeuvre par le gouvernement. Cela a représenté une véritable bouffée d'oxygène pour une économie exsangue, mais servira aussi à l'effort du "tout sécuritaire", privilégié par les militaires algériens.

1995 - 1996

Officialisation de la gestion militaire

Aucune issue n'apparaissait à terme dans la guerre civile algérienne, née de l'arrêt du processus électoral en janvier 1992 et de la dissolution du Front islamique du salut (FIS) qui avait suivi. Mais si, sur le plan sécuritaire, la situation ne semble guère avoir évolué en 1995-1996, militaires et groupes armés islamistes se livrant toujours une implacable et sanglante guerre d'usure, l'élection présidentielle du 16 novembre 1995, remportée par le président sortant Liamine Zéroual a quelque peu changé la donne politique. Elle a octroyé aux militaires une "légitimité" que l'opposition légale, de même que l'ex-FIS, n'a pas cherché à contester au lendemain du scrutin.

Pour la première fois de l'histoire d'après l'indépendance les militaires ont ainsi officiellement pris la direction du pays (auparavant ils avaient habilement ménagé les apparences). Parallèlement à la gestion musclée du dossier sécuritaire dont l'épine dorsale est demeurée la poursuite de l'"éradication complète" du terrorisme et de l'idéologie islamistes, ils se sont attachés, dès l'été 1995, à remodeler le paysage politique dans le cadre d'une transition autoritaire, avec façade pluraliste entièrement gérée par leurs soins.

Ainsi, contre l'avis de la majorité des partis de l'opposition légale et notamment du Front de libération nationale (FLN, ex-parti unique) et du Front des forces socialistes (FFS), qui estimaient que le retour à la paix devait précéder toute démarche électorale et que, quel que fût le vote, seul passerait le "poulain" des militaires, le pouvoir a décidé d'organiser, en novembre 1995, le "premier scrutin présidentiel pluraliste" de l'histoire de cet État. Ce rendez-vous a cristallisé les clivages et les craintes des quatorze millions d'électeurs.

L'armée a dû déployer d'importants moyens pour assurer le bon déroulement de la très courte campagne électorale et surtout du scrutin lui-même, fixé au 16 novembre. Mais les craintes des uns et le pessimisme des autres - les groupes islamistes armés, notamment le plus radical d'entre eux, le GIA, avaient promis que "l'urne se transformera[it] en cercueil" - se sont révélés vains.

Outre Liamine Zéroual, choisi par ses pairs, trois candidats ont été autorisés par la nouvelle loi électorale, très contraignante, à postuler à la magistrature suprême: Mahfoud Nahnah du Mouvement de la société islamique (MSI-Hamas, présenté comme islamiste modéré), Saïd Sadi du Rassemblement pour la culture et la démocratie (RCD, présenté comme moderniste) et Nourredine Boukrouh du Parti du renouveau algérien (PRA, islamisant). Malgré le boycottage des grandes formations de l'opposition et l'exclusion de l'ex-Front islamique du salut (FIS) de la course à la Présidence, les militaires ont réussi à construire, contre vents et marées, la première étape de leur "échafaudage" constitutionnel.

Du pareil au même...

Si l'élection au premier tour de Liamine Zéroual (61,01 % des voix) ne faisait de doute pour personne, le taux élevé de participation (75,69 %) a constitué une surprise. La presse locale a parlé de "vote pour la paix", un vote que le pouvoir entendait bien faire fructifier à son seul avantage.

Dans son programme électoral, L. Zéroual a prôné un "ordre national nouveau" devant notamment promouvoir le "dialogue national" et "mettre un terme à la violence criminelle". Ainsi, six semaines après son élection, le 31 décembre 1995, a-t-il confié à Ahmed Ouyahia, son directeur de cabinet, le soin de former un nouveau gouvernement avec pour mission de préparer des élections législatives, de continuer les réformes économiques et, surtout, d'incarner la "rupture" avec l'ancien système. En dépit de la discrète entrée dans le gouvernement d'"islamistes modérés" à des postes subalternes (deux membres du MSI-Hamas et un dissident de l'ex-FIS), et d'une personnalité du PRA, le cabinet de A. Ouyahia se composait surtout des principaux membres du précédent gouvernement de Mokdad Sifi. Le président a conservé le ministère de la Défense lui assurant la haute main sur l'appareil sécuritaire et lui évitant de trancher dans les inévitables inimitiés entre les différents clans du sérail. Mais, même avec sa touche pluraliste, le nouveau gouvernement n'avait aucunement en charge de définir la politique à suivre. Il lui appartenait seulement d'appliquer celle déterminée par les plus hautes sphères du pouvoir. Et l'"embellie" dont parlaient certains au lendemain de l'élection présidentielle n'aura été que de courte durée.

Occupé à asseoir son autorité vis-à-vis de ses pairs, le chef de l'État a tardé à appliquer le changement promis. Son opération visant à récupérer l'ancien parti unique, qui s'est rapproché du pouvoir après un temps d'opposition, a ravivé les craintes des Algériens de voir pérenniser, sous une forme pseudo-démocratique, les méthodes de l'ancien système. Faute d'ouverture politique crédible, la violence ne devait pas cesser. Malgré leurs dissensions internes, les groupes islamiques armés ont poursuivi leur campagne d'attentats sanglants. L'armée, épaulée par les milices d'autodéfense, chargées d'assurer la protection des villageois, a continué, avec une grande violence et des succès mitigés, sa politique d'"éradication" des groupes terroristes et de répression contre la population. Selon des estimations concordantes, le conflit aurait fait quelque 50 000 morts entre le début 1992 (quand il a commencé) et la mi-1995.

Premier partenaire économique et financier de l'Algérie, accusée par les groupes islamistes armés de soutenir la "junte" d'Alger, la France, frappée sur son sol durant l'été 1995 par une vague d'attentats du GIA, s'est à nouveau trouvée prise au piège d'un conflit dont, officiellement, elle affirmait "ne pas vouloir se mêler". Le 27 mars, sept moines trappistes français étaient enlevés dans leur monastère de Notre-Dame de l'Atlas, à Tibéhirine, près de Médéa, par la fraction la plus dure du GIA, le groupe de Djamel Zitouni; leurs dépouilles ont été retrouvées le 30 mai suivant. Une polémique sur des "tractations" entre les ravisseurs et les autorités françaises, niées par Paris, a, dès lors, envenimé les rapports entre Paris et Alger. Le 16 juillet, la liquidation de D. Zitouni allait être annoncée par le GIA, tandis que le 1er août, à l'issue de la visite du ministre français des Affaires étrangères à Alger, l'archevêque franco-algérien d'Oran, Mgr Pierre Claverie allait être tué dans un attentat.

Le président L. Zéroual a relancé, en avril 1996, le "dialogue national" et "ratissé large" en proposant à une cinquantaine de personnalités politiques, à l'exclusion des représentants de l'ex-FIS, des discussions sur l'avenir politique du pays. Ces rencontres "bilatérales" n'étaient, en fait, qu'un moyen pour faire avaliser le programme "constitutionnel" élaboré par les décideurs militaires. Six mois après son élection, le chef de l'État abattait ses cartes. Il annonçait des élections législatives avant la fin du premier semestre 1997, après une conférence nationale et un référendum constitutionnel promis avant la fin de l'année, ainsi qu'un réaménagement de la loi sur les partis, destiné à exclure toute utilisation de la religion. Des élections communales suivraient le scrutin législatif.

Un dirigisme peu engageant

Mais, pour des raisons diverses, les principales composantes de l'opposition légale renâclaient à s'insérer dans le jeu présidentiel, contestant le "dirigisme" des militaires et dénonçant le danger de les voir mener seuls, pour longtemps encore, les affaires du pays.

Sur le plan économique, malgré une très fragile embellie due à de bons résultats dans l'agriculture et à un rééquilibrage de la balance commerciale, le pays apparaissait loin d'être tiré d'affaire. Fruit à la fois d'une augmentation des exportations des hydrocarbures et d'un effritement des importations, ce "léger mieux" ne semblait devoir être qu'un feu de paille.

1996 - 1997

Un costume institutionnel sur mesure

Sur la lancée de l'élection présidentielle de novembre 1995, remportée "haut la main" au premier tour par Liamine Zéroual devant trois autres candidats, les militaires algériens - désormais seuls maîtres du jeu politique - ont poursuivi la mise en place des nouvelles structures "pluralistes" de l'État, se taillant ainsi "un costume institutionnel sur mesure".

Parallèlement, l'année 1997 a été caractérisée par une multiplication des massacres collectifs de villageois, principalement dans la plaine de Mitidja qui enserre Alger et dans les faubourgs mêmes de la capitale. Ces massacres, officiellement imputés aux groupes islamistes armés, ont fait des centaines de morts, donnant la lugubre mesure d'une guerre civile armée semblant échapper de plus en plus aux deux forces en lutte depuis janvier 1992: les tenants de la "République" et les défenseurs de la "loi islamique". L'émergence, suscitée par le pouvoir, des gardes communales armées et des groupes d'autodéfense, les "patriotes" (environ 200 000 éléments émargeant au budget de l'État), a élargi le champ des personnes impliquées dans le conflit algéro-algérien et quelque peu soulagé la pression supportée depuis cinq ans par l'armée et la gendarmerie, mais elle a accentué d'une manière spectaculaire une violence qui frappe en premier lieu la population civile. Le conflit, à bien des égards, a semblé continuer à obéir davantage au schéma répression-représailles-répression qu'à un quelconque engagement politique ou idéologique.

Massacres collectifs de civils

Le bilan des victimes de la violence, plus aveugle qu'organisée, n'a cessé de s'alourdir. Selon les estimations approximatives des chancelleries occidentales à Alger, le conflit aurait fait en cinq ans entre 60 000 et 100 000 morts, avec des pics dépassant le millier de personnes par semaine. Désormais, des familles entières (enfants, femmes et vieillards compris) ont été sauvagement massacrées et mutilées sans que l'on sache exactement ou que l'on ne veuille dire leurs allégeances. A ces tueries de civils - annoncées par une presse locale entièrement contrôlée et sévèrement muselée par les autorités - se sont ajoutées, à intervalle quasi régulier, des campagnes d'attentats à la voiture piégée sur les artères des villes ou dans des lieux publics très fréquentés, comme les marchés.

Le pouvoir répétant que "le terrorisme est désormais résiduel" et "ne représente plus qu'une fuite en avant sanguinaire et démente de groupes de bandits acculés" s'est montré persuadé qu'il était en mesure de gérer la situation sur le plan sécuritaire et s'est efforcé - en vain - de faire

basculer l'ensemble de la population en sa faveur. Cependant, le principal souci de cette dernière - certes lassée à l'extrême et s'accommodant douloureusement de la violence et de l'insécurité -, est resté d'assurer un quotidien économique et social à la limite du supportable.

Officiellement annoncé comme le "parachèvement du redressement national", le scrutin à la proportionnelle du 5 juin 1997 visant à la désignation de la première assemblée législative pluraliste algérienne a été clairement perçu comme l'étape la plus importante de la "relégitimation" du régime. La campagne électorale, au cours de laquelle aucune ligne de force ne s'est dégagée, n'a guère passionné les Algériens, notamment les jeunes et les couches populaires, frappés de plein fouet par les effets d'une politique d'ajustement structurel pilotée par le FMI (Fonds monétaire international).

Au total 7 749 candidats, représentant notamment 39 partis et 68 listes déclarées indépendantes, étaient en lice pour les 380 sièges d'une Assemblée élue pour cinq ans, aux pouvoirs réduits par la Constitution de 1996. Cette dernière, en effet, a fait la part belle au chef de l'État en lui accordant le droit de désigner un tiers des membres d'une seconde chambre, le Conseil de la nation, en mesure de "censurer" aisément le travail des députés. L'élection au suffrage indirect des deux tiers restant de ce véritable Sénat devait se dérouler avant la fin de l'année 1997, les élections communales devant quant à elles avoir lieu courant octobre.

L'élection, supervisée par quelque 200 observateurs internationaux, s'est déroulée sans violence majeure, sous la haute protection de plus de 300 000 hommes en armes - militaires, policiers, gardes communaux, groupes d'autodéfense. Elle a été remportée, sans surprise, par le Rassemblement national démocratique (RND), un nouveau parti créé pour soutenir l'action présidentielle seulement quatre mois auparavant. Selon le Conseil constitutionnel algérien, le RND est arrivé largement en tête avec 155 sièges, suivi par le Mouvement de la société pour la paix (MSP, ex-Hamas, islamiste) 69 sièges, par le Front de libération nationale (FLN, ex-parti unique) 64 sièges, le Mouvement Ennahda (islamiste) 34 sièges, le Front des forces socialistes (FFS) 20 sièges, et le Rassemblement pour la culture et la démocratie (RCD) 18 sièges. Le Parti des travailleurs (PT, extrême gauche) a obtenu 4 sièges, les indépendants 11 et trois petits partis se sont partagé les 5 sièges restants. Le taux de participation officiel s'est élevé à 65,49 pour 17 millions d'électeurs potentiels.

Une Assemblée dominée par le courant islamo-conservateur

L'Assemblée allait donc être presque entièrement dominée par ce que l'on appelle en Algérie le "courant islamo-conservateur", représenté par le RND, le FLN, le MSP et Ennahda (au total 322 des 380 sièges). Noyés au sein d'une chambre hostile, affaiblis par leurs divisions, les autres partis, qu'ils se baptisent démocrates ou républicains, allaient en être réduit à exercer une "fonction tribunicienne".

Reconduit dans ses fonctions le 14 juin 1997, le Premier ministre Ahmed Ouyahia devait former, le 25 du même mois, un nouveau gouvernement où les principaux ministres ont gardé leur poste, notamment Mohamed Attaf aux Affaires étrangères et Mostefa Benmansour à l'Intérieur. Le RND a emporté, comme il fallait s'y attendre, les ministères de souveraineté, le FLN et le parti islamiste MSP participant également, avec quatre ministères et trois secrétariats chacun. L'octroi au MSP de l'important et délicat portefeuille de l'Industrie et des Restructurations - véritable cadeau empoisonné - allait l'exposer en première ligne. D'autant que la production industrielle - en chute libre - et la politique d'assainissement des entreprises

publiques devaient encore entraîner, en 1997, des dizaines de milliers de licenciements supplémentaires. FFS et RCD ont décliné pour leur part l'invitation à participer à l'exécutif.

S'il est parvenu à parachever, contre vents et marées, l'édifice institutionnel (dont la première pierre a été la présidentielle en novembre 1995 et la dernière les élections aux assemblées populaires communales - APC, conseils municipaux - fin octobre 1997), le régime qui a rassemblé à son avantage exclusif toutes les cartes politiques (la libération à la mi-juillet 1997 d'Abbasi Madani, président de l'ex-FIS - Front islamique du salut -, emprisonné depuis 6 ans, s'est inserrée dans ce contrôle du jeu politique) ne parvenait toujours pas à maîtriser une économie en plein marasme. Pourtant de l'argent frais avait été avantageusement avancé par les différents organismes bancaires internationaux.

Il ne parvenait pas plus à freiner la dynamique d'une violence dont il restait l'un des acteurs. La persistance des attentats, les massacres de villageois, l'ampleur des ratissages menés dans plusieurs régions par l'armée et ses supplétifs ont témoigné de l'enracinement des groupes armés islamistes. Aux atrocités de ces derniers à continué de répondre une répression sans merci. Les organisations internationales de défense des droits de l'homme ont dénoncé, régulièrement, l'utilisation de la torture, les "disparitions" et les exécutions sommaires menées par les forces de sécurité. La violence apparaissait à de nombreux observateurs pouvoir durer encore longtemps, malgré l'appel unilatéral à un cessez-le-feu lancé, le 21 septembre 1997, par l'AIS (Armée islamique du salut), bras armé du FIS. La poursuite des tueries collectives de civils dans les environs d'Alger a fait redoubler, chez les commentateurs, les interrogations quant au jeu mené par certaines factions de l'armée.

Algérie

- Superficie : 2 381 741 km2.
- Population : 30 841 000.
- Langue : arabe (off.).
- Nature de l'Etat : république unitaire.
- Chef de l'Etat : Abdelaziz Bouteflika.

Algérie - Rapport annuel 2003

Même si la menace des groupes armés islamistes est moins pesante, les journalistes algériens sont encore loin de pouvoir exercer librement leur métier. C'est au tour de notables et d'hommes d'affaires locaux, ou encore de représentants du mouvement contestataire en Kabylie, de faire pression sur eux. Par ailleurs, le ministère de la Défense a engagé des poursuites contre plusieurs d'entre eux.

En 2002, les journalistes algériens ont été confrontés à des intimidations, des agressions et des poursuites judiciaires qui émanaient non seulement de l'Etat mais également de notables, d'hommes d'affaires locaux ou encore de délégués des Aârchs, les représentants du "mouvement citoyen" en Kabylie. Les correspondants locaux ont été les principales victimes de ces exactions. L'agression dont a été victime Abdelhaï Beliardouh, correspondant d'El Watan à Tébessa, en est le plus triste exemple. En juillet, le président de la Chambre de commerce et d'industrie de la région et ses hommes de main l'ont violemment frappé, insulté et humilié. Très éprouvé, le journaliste tente de se suicider en octobre. Il décède en novembre. Par ailleurs, la couverture des émeutes en Kabylie a été particulièrement difficile pour la presse locale, prise en tenaille entre les différentes forces en présence. Nombre de journalistes ont fait état de pressions et de menaces provenant de délégués des Aârchs. Dans toutes ces affaires, l'impunité a trop souvent été la règle.

De leur côté, les autorités ont disposé, avec l'article 144 bis du code pénal, d'une véritable épée de Damoclès pour faire pression sur la presse. Ce texte prévoit des peines de deux à douze mois de prison et des amendes de 50 000 à 250 000 dinars (environ 625 à 3 125 euros) contre toute "atteinte au président de la République en termes contenant l'injure, l'insulte ou la diffamation [...]". Toutes ces sanctions sont également applicables quand les délits sont commis à l'encontre du "Parlement ou de l'une de ses deux Chambres, ou de l'ANP [l'Armée nationale populaire]" . Durant l'année, le ministère de la Défense a porté plainte pour "diffamation" contre plusieurs journalistes. Certains d'entre eux ont été condamnés à des amendes. De façon générale, les professionnels des médias sont toujours confrontés à la censure et l'autocensure, les sujets tabous restant encore nombreux : certains thèmes ayant trait aux droits de l'homme, l'influence des généraux, etc.

Enfin, dans les affaires de disparitions de journalistes entre 1994 et 1997, les enquêtes n'ont nullement progressé. Reporters sans frontières avait conclu, lors d'une mission d'enquête, en janvier 2001, à l'enlèvement de trois d'entre eux par les forces de sécurité.

Nouveaux éléments sur des journalistes tués avant 2002

Alors que Reporters sans frontières était en mission en Algérie en octobre 2002, plusieurs journalistes de Tizi-Ouzou, sous couvert de l'anonymat, ont confié à l'organisation que la "mafia du foncier" serait impliquée dans l'assassinat, en septembre 1995, de Saïd Tazrout, correspondant du quotidien Le Matin à Tizi-Ouzou. Selon des témoins, les assassins seraient arrivés à bord d'un taxi. Atteint d'une ou plusieurs balles à la jambe, Saïd Tazrout était tombé à terre puis avait été achevé de deux balles dans la tête. Le journaliste avait, une semaine avant sa mort, fait paraître un dossier sur une affaire foncière. Son article concluait : "Dans le prochain numéro, nous vous donnerons des noms." Selon un confrère, certaines personnes impliquées dans "ce lobby" seraient les commanditaires du meurtre. "Le journaliste a été tué à 400 mètres de la gendarmerie. Il avait sur lui deux armes. Depuis ce jour, personne n'a osé écrire sur cette mafia du foncier à Tizi-Ouzou", a-t-il expliqué. Pour un autre journaliste de Tizi-Ouzou, Saïd Tazrout "avait touché aux intérêts de groupes extrêmement puissants". Un troisième journaliste a précisé à Reporters sans frontières qu'en 1998, suite à un article sur la "mafia du foncier" dans la région, un individu était venu à son bureau et l'avait menacé. "Me souvenant du journaliste assassiné en 1995, lorsque ma direction m'a demandé, plus tard, de retravailler sur ce sujet, j'ai refusé. J'avais trop peur." A l'époque, la presse avait rapporté que Saïd Tazrout avait été tué par des groupes armés islamistes.

Selon Reporters sans frontières, 57 journalistes ont été assassinés entre 1993 et 1996. Une quarantaine d'autres employés des médias ont également trouvé la mort au cours de ces années noires. En juin 2000, des représentants du ministère de la Justice avaient affirmé à l'organisation que pour vingt des professionnels de la presse assassinés, les auteurs ou leurs complices avaient été identifiés et parfois condamnés. Dans tous les autres cas, ces mêmes officiels affirmaient qu'une enquête préliminaire avait été ouverte. Dans plusieurs affaires présentées comme "élucidées", au moins quinze condamnations par contumace à la peine capitale auraient été prononcées depuis 1993. De leur côté, des avocats déclaraient que, dans certaines affaires, les forces de l'ordre avaient "collé" des assassinats de journalistes à des gens arrêtés dans le cadre de la lutte contre les groupes armés islamistes. S'il ne fait aucun doute que la majorité de ces 57 journalistes ont été tués par des groupes armés islamistes, quelques cas posent un certain nombre de questions. Plusieurs personnes pensent qu'ils ont pu être assassinés par des services proches du pouvoir, de façon à "éliminer les gêneurs, diaboliser les terroristes et intimider la presse".

Journalistes disparus

Cinq journalistes ont "disparu" entre 1994 et 1997. Deux d'entre eux ont été enlevés par des groupes armés islamistes. Dans l'attente d'enquêtes approfondies, différents éléments permettent de penser que les trois autres ont été enlevés par des membres des forces de sécurité.

Le 28 février 1994, Mohamed Hassaïne, correspondant local du quotidien Alger Républicain, est enlevé à la sortie de son domicile à Larbatache (wilaya de Boumerdès), alors qu'il se rendait à son travail. Selon les témoignages de ses proches et de sa famille, les quatre hommes qui ont enlevé Mohamed Hassaïne appartiendraient à des groupes armés islamistes. Des "repentis" affirment qu'il a été assassiné le jour même de son enlèvement.

Le 29 octobre 1994, Kaddour Bousselham, correspondant du quotidien public Horizons à Hacine, dans la région de Mascara (ouest du pays), est enlevé. Il habitait avec sa famille sous une tente depuis que son domicile avait été détruit par un tremblement de terre. Il aurait été torturé puis égorgé par un groupe armé islamiste, dirigé par l'émir Zoubir. Selon les services du ministère de la Justice, une information judiciaire a été ouverte le 27 novembre 1994. Elle a débouché sur un non-lieu prononcé le 18 février 1995.

Le 6 mai 1995, Djamil Fahassi, journaliste à la Chaîne 3 de la radio nationale, est enlevé par deux individus alors qu'il sort d'un restaurant. Il est conduit de force dans une voiture qui, d'après plusieurs témoins, a pu franchir sans aucun problème un barrage de police, situé tout près de la prison de El Harrach. Selon le ministère de la Justice, cette affaire a fait l'objet d'une enquête préliminaire et serait en cours d'instruction devant le tribunal d'Alger. Pour l'Observatoire national des droits de l'homme (ONDH - gouvernemental), citant la gendarmerie nationale, Djamil Fahassi n'a fait l'objet "ni d'une interpellation, ni d'une arrestation". Le 12 avril 1997, Aziz Bouabdallah, journaliste du quotidien arabophone El-Alam Es-Siyassi, est enlevé à son domicile, à Alger, par plusieurs hommes "très bien habillés en civil, comme des membres de la sécurité militaire", selon la famille. Le journaliste est conduit de force dans une voiture blanche. Quelques jours après l'enlèvement, un ami de la famille, capitaine du Département de renseignements et de sécurité (DRS), affirme être responsable de "l'opération" et explique qu'Aziz Bouabdallah "n'a rien fait, il a simplement écrit un article diffamatoire". Quinze jours plus tard, alors que la famille tente d'obtenir plus d'informations, l'officier a disparu. Selon l'ONDH, la gendarmerie nationale a expliqué que le journaliste avait été "enlevé par un groupe armé non identifié (GANI) de quatre hommes". Le non-lieu prononcé par le tribunal d'Alger, le 20 mai 2000, a été annulé, le 27 juin, par la chambre d'accusation.

Le 9 juillet 1996, Salah Kitouni, directeur de l'hebdomadaire national El Nour, suspendu en octobre 1992, se présente au commissariat de police de Constantine après y avoir été interrogé quelques jours plus tôt. Depuis, sa famille est sans nouvelles. Suite à ses demandes écrites, le procureur lui explique, en mars 1997, que la police a remis Salah Kitouni, le 19 juillet 1996, au Centre de recherches et d'investigations de la cinquième région militaire. Depuis, la famille de Salah Kitouni n'a reçu aucune réponse aux multiples lettres adressées aussi bien à l'ONDH, au médiateur de la République qu'au chef de l'Etat lui-même. En octobre 2002, Farouk Ksentini, président de la Commission nationale consultative de promotion et de protection des droits de l'homme (CNCPPDH, qui remplace l'ONDH), fait part de son impuissance à Reporters sans frontières : "Nous n'avons pas les moyens de savoir ce qu'il s'est passé. Nous demandons des renseignements aux différentes administrations mais leurs réponses restent évasives. Que pouvons-nous faire ? Nous ne sommes pas une commission d'enquête. Ces disparitions ont eu lieu alors que c'était le chaos total. Il n'y avait plus d'Etat. Nous ne pouvons qu'encourager les familles à porter plainte. L'Etat étant responsable de ces disparitions, nous sommes pour les indemnisations. Mais cela ne veut pas dire "acheter le problème". Il faut la mise en place d'une véritable commission d'enquête sur ce problème. "

Quatre journalistes agressés

Le 13 mars 2002, à Tizi-Ouzou, alors qu'il couvre des réactions de rue suite à un discours du président Abdelaziz Bouteflika, Lotfi Bouchouchi, correspondant en Algérie de la chaîne de télévision française TF1, est grièvement blessé au nez par une grenade lacrymogène tirée par un gendarme. Le journaliste est touché alors qu'il est éloigné des manifestants et clairement identifiable comme cameraman. Le 14 mars, durant une marche non autorisée organisée par le FFS (Front des forces socialistes, parti d'opposition) à Alger, de nombreux journalistes sont

insultés et malmenés par la police. Le 28 mars, M.K. Soussa, journaliste du quotidien Le Matin, est blessé lors d'une marche réprimée par les forces de l'ordre à Tizi-Ouzou. Atteint au genou par une bombe lacrymogène, il a une double fracture du tibia et du genou. En mai, Kamel Boudjadi, journaliste du quotidien La Nouvelle République, est violemment frappé par les forces de l'ordre alors qu'il couvre des émeutes à Tizi-Ouzou. Le 20 juillet, Saâd Garboussi, président de la Chambre de commerce et d'industrie des Nememchas (wilayas de Tébessa et de Souk Ahras), se présente, avec trois fonctionnaires de la Chambre de commerce au domicile d'Abdelhaï Beliardouh, correspondant du quotidien El Watan à Tébessa. Le journaliste est roué de coups devant sa famille avant d'être traîné dans les rues de la ville. Il y est frappé et insulté. Il est ensuite conduit dans la cave de la villa de Saâd Garboussi où il est interrogé sur un article paru le jour même. Il est relâché quelques heures plus tard. Cette agression fait suite à la parution, dans l'édition du 20 juillet d'El Watan, d'un article intitulé "Arrestation du président de la Chambre". Abdelhaï Beliardouh écrivait notamment que Saâd Garboussi "aurait été cité par un repenti comme étant un pourvoyeur de fonds pour le terrorisme" et "aurait participé au blanchiment des fonds du GIA, fruits du crime et du racket qui ont endeuillé les régions de Médéa et de Jijel". Le 19 octobre, Abdelhaï Beliardouh tente de se suicider en avalant de l'acide pur. Il est transporté d'urgence dans un hôpital d'Alger. Le journaliste décède dans la nuit du 19 au 20 novembre. L'acide avait provoqué de graves lésions internes, notamment à l'œsophage et à l'estomac.

Pressions et entraves

En janvier 2002, Ali Ben Chaabane, chef du bureau du quotidien L'Expression, reçoit des menaces de mort par téléphone. Selon lui, l'auteur de l'appel est l'un des frères de Belaïd Abrika, l'un des leaders les plus connus du mouvement citoyen. Le journaliste venait de rédiger une série d'articles où il parlait de l'essoufflement du mouvement, du racket des commerçants, etc.

Mi-février, Hamid Benatia, correspondant du quotidien arabophone El Youm à Annaba, est l'objet d'un véritable harcèlement administratif de la part de la police locale qui lui demande toutes sortes de documents relatifs à la légalité de son bureau de correspondant. Ces mesures interviennent peu après que le journaliste avait critiqué le rôle des forces de police lors d'émeutes dans la région.

Le 4 mars, Omar Belhouchet, directeur du quotidien El Watan, est relaxé par la cour d'appel d'Alger. Le journaliste avait été condamné en première instance le 5 novembre 1997 pour "atteinte à corps constitué". Il était poursuivi par le ministère public pour des propos tenus en septembre 1995 sur les chaînes de télévision françaises TF1 et Canal Plus. S'interrogeant sur les meurtres de journalistes algériens, le directeur d'El Watan n'avait alors pas exclu une responsabilité de "clans du pouvoir". Lors de son interrogatoire, le 18 février, le directeur d'El Watan a déclaré que ses propos "ne visaient aucun corps constitué et aucune institution de l'Etat", mais il n'excluait pas que "la mafia politico-financière soit impliquée dans certains assassinats de journalistes".

Le 14 mars, une marche non autorisée organisée par le Front des forces socialistes à Alger est réprimée. Zoubir Khelaifia, du Jeune Indépendant, est arrêté avec d'autres manifestants et interrogé dans un commissariat. Hassan Kaoua, journaliste à la Chaîne III (radio publique), est également arrêté puis relâché sans avoir été interrogé. Malika Taghlit, photographe d'El Watan, voit son appareil photo endommagé par la police.

Le 26 mai, le ministère de la Communication interdit à la presse étrangère de se rendre en Kabylie pour y couvrir les élections parlementaires. Les autorités algériennes invoquent un "incident" survenu en Kabylie à l'escorte policière qui encadrait une équipe de France 2. Le 27 mai, suite aux protestations des journalistes étrangers, Abdelaziz Belkhadem, ministre des Affaires étrangères, déclare qu'ils peuvent se rendre où ils le souhaitent.

Fin juin, le tribunal de Chéraga (banlieue d'Alger) condamne Lotfi Nezzar à une amende de 1 000 dinars (environ 12 euros) et à 1 dinar symbolique à verser au plaignant. Le 19 octobre 2001, Sid Ahmed Semiane dit S.A.S., chroniqueur au quotidien Le Matin, avait été violemment frappé par Lotfi Nezzar pour avoir critiqué le père de ce dernier, Khaled Nezzar, général major à la retraite et ancien ministre de la Défense. L'agression avait eu lieu dans une discothèque d'Alger. Un an auparavant, une altercation avait déjà éclaté entre les deux hommes. Et les mois précédant l'agression, le journaliste avait été menacé à plusieurs reprises par Lotfi Nezzar.

Le 7 août, plusieurs employés de l'ENTV (télévision publique) se rassemblent devant le siège du quotidien El Youm, à la maison de la presse Tahar-Djaout, à Alger. Ils protestent contre la publication d'une caricature parue le jour même dans le quotidien. Celle-ci se moquait de la façon dont les femmes étaient recrutées au sein de la télévision d'Etat. Les hommes tentent de pénétrer de force dans les locaux du journal, insultent les journalistes du quotidien et menacent Djamel Noun, le caricaturiste. Ce dernier préfère se cacher jusqu'au 10 août en raison des menaces proférées à son encontre. Il affirme que la télévision algérienne avait lancé une campagne de dénigrement à son encontre en le qualifiant de "terroriste" et en le mettant sur le même plan que le chef du GIA, Antar Zouabri. Le 30 juillet, El Youm avait été condamné à 210 000 dinars (environ 2 600 euros) de dommages et intérêts suite à une plainte de l'ENTV. La télévision avait porté plainte pour "diffamation" suite à une enquête de Redouane Boudjemâa sur la gestion de la télévision publique.

Mi-septembre, Ali Hemici, journaliste du quotidien El Ahdath, et Ghanem Khemissi d'Erraï sont menacés à Annaba par un élu du Rassemblement national démocratique (RND), au siège du parti. Il faut l'intervention de militants de ce parti pour que ce notable local ne frappe pas les journalistes. Ces derniers avaient publié des articles critiques le concernant.

Le 19 septembre, Nabil Chaoui, du quotidien Le Jeune Indépendant, est menacé, dans son bureau à Annaba, par deux hommes. Trois jours auparavant, le journaliste avait fait paraître un article dans lequel il rapportait les propos du président de la Chambre de commerce et d'industrie de Seybouz - Annaba qui mettait en cause un industriel de la région. Selon lui, les auteurs des menaces étaient des hommes de main de l'industriel.

Le 27 septembre, alors qu'elle couvre une réunion du mouvement citoyen, Madjda Demri, correspondante du quotidien L'Authentique à Tizi-Ouzou, est violemment prise à partie par plusieurs délégués qui demandent à la présidence tournante d'exiger d'elle des excuses. La journaliste avait écrit un article sur un meeting du Front des forces socialistes que des partisans du mouvement citoyen avaient empêché de se tenir, et au cours duquel des membres de ce parti avaient été frappés.

Fin septembre, Said Tissegouine, chef du bureau du quotidien algérois Le Jeune Indépendant à Tizi-Ouzou, fait paraître une enquête sur l'argent recueilli par diverses organisations caritatives pour aider les blessés des émeutes en Kabylie. Sa conclusion : l'argent n'est jamais parvenu dans les caisses du mouvement. A la fin de l'article, le journaliste précise que, dans son prochain numéro, un délégué fera des révélations sur ces affaires de détournement de fonds et

qu’il citera des noms. Peu après, des amis du journaliste l’informent que sa vie est "en danger", qu’il est "menacé de mort". Le journaliste préfère alors s’éloigner de Tizi-Ouzou durant quinze jours. L’interview "choc" ne paraîtra jamais.

Le 7 octobre, alors qu’il couvre des émeutes à Irdjen (Kabylie), Samir Leslous, photographe du quotidien Liberté, est poursuivi par des forces anti-émeutes. Dans sa fuite, il chute et se fracture la jambe.

Le 6 novembre, une trentaine de membres de familles de disparus se réunissent devant la Commission nationale consultative de promotion et de protection des droits de l’homme, et s’apprêtent à se diriger vers la présidence lorsqu’elles sont prises à partie par des membres des forces de l’ordre. Un journaliste du quotidien arabophone El Fadjr, Ibrahim Fakhar, est notamment frappé alors qu’il avait précisé sa profession. Il est ensuite conduit au commissariat de Cavaignac (centre d’Alger) où il est, de nouveau, violemment battu. Un autre journaliste, qui a requis l’anonymat, est menacé par un policier : "Si tu écris un mot sur moi, je te flingue."

Tout au long de l’année, le ministère de la Défense porte plainte pour "diffamation" contre plusieurs titres dont les quotidiens El Watan, Liberté et Le Matin. Le 31 décembre, Ali Dilem, caricaturiste du quotidien Liberté, est condamné par le tribunal d’Alger à une amende de 20 000 dinars (environ 240 euros) pour un dessin sur l’assassinat du président Boudiaf. En fin d’année, il est poursuivi pour trois autres dessins. Le même jour, S.A.S., chroniqueur du Matin, et la direction du journal sont condamnés à 980 000 dinars (environ 12 000 euros).

Algérie

- Superficie : 2 381 741 km2.
- Population : 31 266 000.
- Langue : arabe (off.).
- Nature de l'Etat : république unitaire.
- Chef de l'Etat : Abdelaziz Bouteflika.

Algérie - Rapport annuel 2004

Dans un climat tendu de précampagne électorale, la presse privée hostile au président Bouteflika a été victime d'un véritable harcèlement de la part des autorités.

Début juin 2003, le président Bouteflika s'est fait le champion de la liberté de la presse, tout en accusant les médias algériens de "s'acharner à outrance à défigurer l'image de l'Algérie à l'étranger". Il précisait : "Aucun titre ou journaliste n'a fait l'objet d'une quelconque persécution." Pourtant, les poursuites judiciaires, condamnations, intimidations et agressions se sont multipliées à l'encontre des journalistes, y compris des correspondants locaux de la presse privée, et cette dernière a été soumise à une véritable campagne de harcèlement. Sur le plan politique, l'été a été marqué par la libération, au terme de leur peine, des deux dirigeants historiques du Front islamique du Salut (FIS), Abassi Madani et Ali Belhadj. Pour éviter tout écho aux éventuels propos d'Ali Belhadj, les autorités ont interdit "la couverture médiatique" de l'ex-prisonnier par la presse et les télévisions étrangères.
Sur fond de luttes intestines au sein du pouvoir, les journaux algériens se sont par ailleurs déchaînés, tout au long de l'année, contre plusieurs personnalités politiques, dont le président Bouteflika. En août, le quotidien *Liberté*, sur des photos des principaux dirigeants du pays, titrait en gros caractères : "Tous des voleurs. Expliquez-vous !". De son côté, *Le Matin* titrait : "Main basse sur les biens de l'Etat." Même le quotidien *L'Expression*, auparavant favorable au Président, l'a "lâché", ne soutenant plus sa candidature pour un second mandat et dénonçant abus et injustices. Exaspéré par la multiplication des attaques, toujours plus violentes, notamment à l'égard du chef de l'Etat et de son ministre de l'Intérieur, le gouvernement a choisi une solution radicale : le harcèlement de la presse par différents stratagèmes, notamment grâce à l'article 144 bis du code pénal, qui prévoit des peines de deux à douze mois de prison et des amendes allant de 50 000 à 250 000 dinars (environ 500 à 2 500 euros) pour toute mise en cause dans des termes injurieux, insultants ou diffamatoires du président de la République, du Parlement ou de l'une de ses deux Chambres, ou de l'ANP (l'Armée nationale populaire). C'est dans ce contexte houleux que le journaliste **Hassan Bourras** a été condamné en première instance à deux ans de prison ferme.
Des subterfuges commerciaux et financiers pour sanctionner les journaux irrévérencieux ont été également utilisés par le pouvoir politique. En août, les imprimeurs d'Etat ont ainsi sommé la presse privée d'acquitter la totalité de ses créances, et le redressement fiscal qui frappe *Le Matin* a bien failli couler le quotidien. Les actions sur ce terrain sont d'autant plus aisées que la gestion de la plupart des entreprises de presse souffre d'un manque de transparence, ces dernières publiant rarement leurs comptes (à part le *Quotidien d'Oran* et *El-Watan*).
Le chef du gouvernement Ahmed Ouyahia s'est d'ailleurs prononcé, lors d'une conférence de presse, sur la suspension de certains titres en août : "Ce sont les journaux les plus endettés qui ont été suspendus. Est-ce qu'il y a eu un journal qui a payé ses factures et dont la parution a été retardée ? Ceux qui ont payé n'ont pas été interdits. Cela prouve que c'est une mesure purement commerciale." Or une trentaine d'autres titres ont des dettes bien supérieures à celles des six

journaux privés incriminés, mais, totalement inféodés aux vues du pouvoir, ils ont été épargnés. La presse proche du gouvernement est très protégée contre de telles sanctions et bénéficie de différentes formes de soutien. *Le Jour d'Algérie* et *Le Concitoyen*, lancés cette année par des proches du clan présidentiel, ont immédiatement bénéficié de la publicité publique (bien que leur tirage soit très faible).
Le 22 septembre s'est voulu "une journée sans presse". Un appel avait été signé en ce sens le 14 septembre par onze journaux (*Le Matin, El Khabar, El Watan*, *Liberté*, *Le Soir d'Algérie*, *L'Expression*, *El-Fadjr*, *Akhar Saâ*, *Er-Raï, Info Soir*, *La Dépêche de Kabylie*) pour protester contre le harcèlement judiciaire dont est victime la presse privée. Mais de nombreux quotidiens indépendants (notamment *Le Quotidien d'Oran*, *La Tribune* et *El Youm*) ont refusé de s'associer à cette action, dénonçant le fait qu'un groupe d'éditeurs privés s'érige en autorité de fait sur tous les titres privés.
Le musellement s'exerce dans la presse ainsi qu'à tous les niveaux des institutions. De nombreux projets d'association sont bloqués par le ministère de l'Intérieur pour décourager toute tentative d'organisation civile des groupes bénéficiant d'une véritable assise sociale (syndicats autonomes, associations des droits de l'homme...). Se dessine ainsi une tendance de plus en plus lourde de restriction des libertés.

Cinq journalistes disparus avant 2003

Cinq journalistes ont "disparu" entre 1994 et 1997. Deux d'entre eux ont été enlevés par des groupes armés islamistes. Dans l'attente d'enquêtes approfondies, différents éléments permettent de penser que les trois autres ont été enlevés par des membres des forces de sécurité. Dans une interview accordée au quotidien français *Le Monde*, en janvier 2003, Farouk Ksentini, président de la Commission nationale consultative de promotion et de protection des droits de l'homme (CNCPPDH, qui remplace l'ONDH), déclarait quant au sort des disparus : "Je vous réponds de manière très claire : il n'y a plus un seul détenu au secret, où que ce soit, dans un local sous contrôle de l'Etat, ni à Blida, ni ailleurs, ni dans le Sud (allusion aux camps de détention ouverts au Sahara à partir de 1992). Je suis formel." En clair : il n'y a plus aucun survivant. Consternées par une telle annonce, les familles ont demandé des explications, des détails. En vain.
Le 21 septembre, le président Abdelaziz Bouteflika met en place, à Alger, une commission chargée de faire la lumière sur l'épineux problème des "disparus" qui a dix-huit mois pour présenter un rapport général sur la question. Entre-temps, elle devra rendre des rapports intermédiaires. Cette commission semble traduire la détermination de l'Etat à assumer pleinement ses responsabilités en tant que garant de la sécurité des personnes et des biens. C'est ce qu'a affirmé le président Bouteflika, ajoutant que la question des disparus ne saurait être "objectivement appréhendée si elle venait à être isolée du contexte historique qui a vu l'irruption dans notre société d'un terrorisme sanglant...". Ce mécanisme *ad hoc* est composé de sept membres, dont un journaliste de la presse privée, un médecin et un magistrat.
Le 28 février 1994, **Mohamed Hassaïne**, correspondant local du quotidien *Alger Républicain*, est enlevé à la sortie de son domicile à Larbatache (wilaya de Boumerdès), alors qu'il se rendait à son travail. Selon les témoignages de ses proches, les quatre hommes qui ont enlevé Mohamed Hassaïne appartiendraient à des groupes armés islamistes. Des "repentis" affirment que le journaliste a été assassiné le jour même de son enlèvement.
Le 29 octobre 1994, **Kaddour Bousselham**, correspondant du quotidien public *Horizons* à Hacine, dans la région de Mascara (ouest du pays), est enlevé. Il habitait avec sa famille sous une tente depuis que son domicile avait été détruit par un tremblement de terre. Il aurait été torturé puis égorgé par un groupe armé islamiste, dirigé par l'émir Zoubir. Selon les services du ministère de la Justice, une information judiciaire a été ouverte le 27 novembre 1994. Elle a

débouché sur un non-lieu prononcé le 18 février 1995.
Le 6 mai 1995, **Djamil Fahassi**, journaliste à la *Chaîne 3* de la radio nationale, est enlevé par deux individus alors qu'il sort d'un restaurant. Il est conduit de force dans une voiture qui, d'après plusieurs témoins, a pu franchir sans aucun problème un barrage de police, situé tout près de la prison de El Harrach. Selon le ministère de la Justice, cette affaire a fait l'objet d'une enquête préliminaire et serait en cours d'instruction devant le tribunal d'Alger. Pour l'Observatoire national des droits de l'homme (ONDH - gouvernemental), citant la gendarmerie nationale, Djamil Fahassi n'a fait l'objet "ni d'une interpellation, ni d'une arrestation" . Après avoir envoyé une requête au tribunal d'Alger pour accélérer la procédure, la femme du journaliste a été convoquée plusieurs fois par la police d'une part et la gendarmerie de l'autre. Puis, suite à l'annonce de la création d'une commission d'enquête sur les disparus, l'enquête s'est arrêtée, attendant la transmission du dossier à cette nouvelle instance.
Le 12 avril 1997, **Aziz Bouabdallah**, journaliste du quotidien arabophone *El-Alam Es-Siyassi*, est enlevé à son domicile, à Alger, par plusieurs hommes "très bien habillés en civil, comme des membres de la sécurité militaire", selon la famille. Le journaliste est conduit de force dans une voiture blanche. Quelques jours après l'enlèvement, un ami de la famille, capitaine du Département de renseignements et de sécurité (DRS), affirme être responsable de "l'opération" et explique qu'Aziz Bouabdallah "n'a rien fait, il a simplement écrit un article diffamatoire". Quinze jours plus tard, alors que la famille tente d'obtenir plus d'informations, l'officier a disparu. Selon l'ONDH, la gendarmerie nationale a expliqué que le journaliste avait été "enlevé par un groupe armé non identifié (GANI) de quatre hommes". Le non-lieu prononcé par le tribunal d'Alger, le 20 mai 2000, a été annulé, le 27 juin, par la chambre d'accusation.
Le 9 juillet 1996, **Salah Kitouni**, directeur de l'hebdomadaire national *El-Nour*, suspendu en octobre 1992, se présente au commissariat de police de Constantine après y avoir été interrogé quelques jours plus tôt. Depuis, sa famille est sans nouvelles. Suite à ses demandes écrites, le procureur lui explique, en mars 1997, que la police a remis Salah Kitouni, le 19 juillet 1996, au Centre de recherches et d'investigations de la cinquième région militaire. Depuis, la famille de Salah Kitouni n'a reçu aucune réponse aux multiples lettres adressées aussi bien à l'ONDH, au médiateur de la République qu'au chef de l'Etat lui-même.

Un journaliste incarcéré

Le 6 novembre 2003, **Hassan Bourras**, correspondant à El Bayadh (ouest algérien) de plusieurs quotidiens, dont *El-Djazaïri* (régional) et *El Youm* (national), est condamné pour diffamation par le tribunal d'El Bayadh, à deux ans de prison ferme et une interdiction d'exercer pendant cinq ans sa profession. Une plainte déposée par le procureur d'El Bayadh contre deux articles parus dans *El-Djazaïri* sont à l'origine de cette sanction particulièrement sévère, la plus lourde depuis le début de la présidence Bouteflika. Dans l'un, le journaliste révélait que l'épouse du procureur local avait falsifié un document administratif pour se faire embaucher. Dans un autre, il révélait un trafic foncier à El Bayadh impliquant des notables. Hassan Bourras a en sa possession toutes les preuves sur ces deux affaires, ainsi que des témoignages venant confirmer ces révélations. Le journaliste est également le correspondant à El Bayadh de la Ligue algérienne de défense des droits de l'homme. Le 2 décembre, il est mis en liberté provisoire. Le 23 décembre, au terme de son procès en appel, il est condamné à une amende de 100 000 dinars (environ 1 200 euros) de dommages et intérêts et 10 000 dinars (environ 120 euros) d'amende.

Journalistes agressés

Le 20 janvier 2003, **Hassan Bourras**, correspondant du quotidien *El-Djazaïri* dans la ville de El-Bayadh (ouest du pays), est violemment frappé par deux hommes dont le fils du secrétaire de l'Organisation nationale des moudjahidin (ONM) de la wilaya d'El-Bayadh. Le journaliste obtient un arrêt de travail de quatorze jours. Le 14 janvier, il avait été condamné à six mois de prison avec sursis pour avoir diffamé le fils du secrétaire de l'ONM. Une plainte avait été déposée contre *El-Djazaïri* par la section locale de l'ONM après la publication d'une lettre, signée par un membre de cette même organisation et adressée au ministère des Moudjahidin, dénonçant le passé du secrétaire actuel.
Le 2 avril, plusieurs journalistes couvrant la marche du Mouvement de la société pour la paix (MSP) sont frappés et insultés par des policiers.

Pressions et entraves

Le 12 mars 2003, le fils de **Nora Ben Yagoub,** correspondante du *Jeune Indépendant* à Djelfa, est enlevé quelques heures par des inconnus armés. Selon sa mère, "ils l'ont obligé à se déshabiller. Il a résisté et, par miracle, a pu leur échapper". Nora Ben Yagoub était déjà l'objet, depuis plusieurs mois, de menaces et de harcèlement provenant, selon elle, " d'une mafia locale dénoncée dans ses articles ".
Le 20 mai, **Ali Dilem**, caricaturiste du quotidien *Liberté*, est condamné par le tribunal d'Alger à une peine de six mois de prison avec sursis et à une amende de 20 000 dinars (environ 200 euros) suite à une plainte du ministère de la Défense, pour un dessin, paru le 15 janvier 2002, sur Mohamed Lamari, chef d'état-major des armées. **Abrous Outoudert**, directeur de publication de *Liberté*, est quant à lui condamné à une amende de 40 000 dinars (environ 400 euros) et le journal à une amende de 300 000 dinars (environ 3 000 euros). Le 31 décembre 2002, Ali Dilem avait déjà été condamné par le tribunal d'Alger à une amende de 20 000 dinars (environ 200 euros) pour un dessin sur l'assassinat du président Boudiaf, paru le 16 janvier 2002.
Le 2 juillet, les autorités algériennes interdisent aux journalistes de couvrir la libération, au terme de leur peine, des deux dirigeants historiques du Front islamique du Salut (FIS), Abassi Madani et Ali Belhadj. Cette interdiction formelle, notifiée par le ministère de la Communication, concerne aussi bien les envoyés spéciaux que les correspondants étrangers accrédités en Algérie. Ces derniers sont consignés à leur hôtel. Le 3 juillet, les autorités algériennes décident d'expulser les envoyés spéciaux étrangers dont ceux des chaînes françaises *TF1*, *France 2*, *France 3* et la *Chaîne parlementaire* (LCP), et de la chaîne belge *RTBF*, ainsi que l'envoyé spécial du quotidien français *Le Monde*. Le 4 juillet, alors qu'Ali Belhadj sort de la mosquée Ben Badis, où il a participé à la grande prière, des photographes venus couvrir l'événement se font confisquer leurs appareils par des policiers. Ils les récupèrent au commissariat peu après mais vidés de toute image.
Le 14 août, six quotidiens - *Le Soir d'Algérie*, *Liberté, Le Matin*, *El Khabar*, *L'Expression* et *Er-Raï* - sont sommés, par leurs imprimeurs, d'acquitter la totalité de leurs créances sous peine d'être interdits de publication. Le 18 août, seul le quotidien *El-Khabar,* propriétaire de sa propre rotative à Alger, paraît dans la capitale. Derrière ces injonctions de paiements, se cache une décision politique. Elles interviennent, en effet, alors que ces six journaux viennent de révéler de nombreuses affaires mettant en cause des personnalités au pouvoir et leur entourage. En juillet, notamment, une colonne dans *Le Matin* avait défrayé la chronique. L'auteur y faisait régulièrement des révélations fracassantes sur le Président et son entourage, en particulier sur son frère Saïd, conseiller à la présidence, ainsi que sur le ministre de l'Intérieur. "Plutôt que de s'expliquer sur les graves scandales qui touchent de hauts responsables de l'État, le pouvoir de M. Bouteflika, par l'entremise du chef du gouvernement, M. Ahmed Ouyahia, use de subterfuges commerciaux pour sanctionner les journaux indépendants, coupables d'avoir révélé

ces scandales, et les faire taire pour longtemps", déclarent les rédactions de ces titres dans un communiqué diffusé le 16 août. Le 21 août, le quotidien *Liberté* et *El-Khabar* reparaissent après avoir payé leurs dettes ; le 27 août, c'est au tour du *Matin* et, le 1er septembre, du *Soir d'Algérie*.
Le 26 août, des convocations de la police judiciaire sont adressées à **Farid Alilat**, directeur du quotidien *Liberté*, **Saïd Chekri**, son rédacteur en chef, **Ali Ouafek**, son directeur de la coordination, et au journaliste **Rafik Hamou**. Ils se présentent tous quatre devant le commissariat le 28 août, avant d'être déférés, le 3 septembre, devant le procureur et le juge d'instruction, et remis en liberté provisoire.
Le 1er septembre, de nouvelles convocations sont adressées à sept collaborateurs du *Liberté* : Abrous Outoudert, directeur de publication, Farid Alilat, directeur de la rédaction, Saïd Chekri, rédacteur en chef, le caricaturiste Ali Dilem, les journalistes **Rafik Benkaci** et **Mourad Belaïdi**, et le chroniqueur **Mustapha Hammouche**. Ces deux derniers se présentent le 3 septembre devant la police judiciaire pour audition.
Le 8 septembre, **Mohamed Benchicou,** directeur du *Matin*, et Ali Dilem sont interpellés par la police judiciaire, à 9 heures du matin, et conduits au commissariat central d'Alger. Des mandats d'amener, signés par le procureur de la République, ont été délivrés à leur encontre. Le 5 septembre, ils avaient annoncé leur intention "de ne plus déférer aux convocations de la police judiciaire et de réserver leurs explications et moyens de défense à la justice et à elle seule". Le 9 septembre, ils sont inculpés au titre de l'article 144 bis du code pénal pour "offense au chef de l'Etat", puis remis en liberté provisoire. Leur arrestation provoque un attroupement sur la voie publique et trois photographes sont conduits au poste de police, puis relâchés. Par ailleurs, Mohamed Benchicou est soumis par la justice à un véritable harcèlement financier. Le 23 août, de retour de France, il a été trouvé à l'aéroport en possession d'une forte somme d'argent en ordres de paiement. Le ministère des Finances a déposé une plainte pour "infraction régissant le contrôle des changes et les mouvements de capitaux". Un procès-verbal a été établi. Le 27 août, le directeur du *Matin* est placé sous contrôle judiciaire. Le 22 octobre, il reçoit une deuxième notification pour contrôle fiscal, la première datant du début de l'année. Mohamed Benchicou d'une part et les associés du *Matin* de l'autre doivent faire face à un redressement fiscal dont le montant total s'élève à 16 millions de dinars (environ 160 000 euros). Le journal sera fermé à l'échéance du 20 novembre, si la somme n'est pas payée. Si le redressement fiscal est une mesure tout à fait acceptable, le moment choisi pour opérer est en revanche significatif de la volonté de faire taire *Le Matin,* volontiers irrévérencieux à l'égard du clan présidentiel.
Le 11 septembre, **Ahmed Benaoum**, patron du groupe de presse Er-Raï El-Aam, est arrêté, suite à une plainte pour "faux et usage de faux". A l'origine de cette plainte, deux affaires de droit commun, datant d'une vingtaine d'années. Le 13 septembre, alors qu'il comparaît devant le juge d'instruction, Ahmed Benaoum est interpellé à l'intérieur même du tribunal d'Es Senia (Oran) pour une seconde affaire. Il est placé sous contrôle judiciaire, son passeport est confisqué. Présenté le lendemain au tribunal de Sedikkia, il est relâché dans la journée. Le 7 octobre, toujours sous contrôle judiciaire, il est de nouveau emprisonné, alors qu'il se présente au commissariat d'Oran pour répondre à une convocation de la brigade économique. Selon le collectif des journaux Er-Raï El-Aam, cette façon d'agir des policiers s'inscrit dans une campagne de harcèlement et d'intimidation entamée en août.
Le 16 septembre, **Fouad Boughanem**, directeur de publication du *Soir d'Algérie*, qui avait reçu trois convocations, est interpellé devant la Maison de la presse, à Alger, et conduit au commissariat central. Il est relâché en milieu d'après-midi. Des journalistes, venus protester contre son arrestation au commissariat, sont également interpellés, puis relâchés. Parmi eux : **Malika Boussouf**, directrice de la rédaction du *Soir d'Algérie*, **Badreddine Manâa**, rédacteur en chef du même quotidien, et **Rabah Abdallah**, secrétaire général du Syndicat national des journalistes (SNJ).

Le 23 septembre, se tient, au tribunal Abane-Ramdane d'Alger, le procès de quatre prévenus, interpellés le 8 septembre, lors de l'arrestation de Mohammed Benchicou et Ali Dilem. **Fatma Zohra Khalfi**, journaliste à l'agence officielle *APS*, **Yacine Teguia**, membre du Mouvement démocratique et social (MDS, dont *Le Matin* est proche) et le rédacteur en chef du Matin, **Youcef Rezzoug** ainsi que son épouse, sont invités à comparaître. Le procès est reporté au 31 décembre, suite aux protestations des avocats de la défense contre " l'encerclement du palais de justice par les forces de police ". Plusieurs personnes avaient décidé de se rassembler devant le tribunal pendant l'audition des prévenus, dont le dessinateur Ali Dilem et le porte-parole des aârchs (comités de villages kabyles) de Tizi Ouzou, Belaïd Abrika, qui sont interpellés puis relâchés. Le 31 décembre, les quatre accusés sont condamnés par la Cour correctionnelle d'Alger à deux mois de prison avec sursis et à verser chacun une amende de 2 000 dinars (23 euros) pour " attroupement illégal et atteinte à l'ordre public ".
Le 2 octobre, le directeur de publication du *Soir d'Algérie*, Fouad Boughanem et les chroniqueurs **Hakim Laâlam** et **Mohamed Bouhamidi** sont interpellés, à leur bureau, par la police et conduits au commissariat central d'Alger. Les chroniqueurs refusent de signer leur procès-verbal et de répondre aux questions de la police judiciaire, préférant réserver leurs réponses aux juges. Arrêtés à 9h30, ils sont remis en liberté à 13h30. **Kamel Amarni**, qui aurait dû également être interpellé, est en déplacement. Le 5 octobre, il est interpellé à 11h30 dans les locaux du *Soir d'Algérie* par des agents de la brigade criminelle de la Sûreté de wilaya d'Alger qui disent agir sur instruction du parquet. Le 6 octobre, Fouad Boughanem, Mohamed Bouhamidi, Hakim Laâm et Kamel Amarni sont entendus par le juge d'instruction du tribunal de Sidi M'hamed à propos d'articles jugés diffamatoires à l'endroit du président de la République (conformément à l'article 144 bis du code pénal). La réglementation judiciaire en vigueur suppose que les quatre interpellés doivent être déférés ensemble, et le même jour, devant la justice.
Ce même jour, le directeur de publication de *Liberté*, Farid Alilat, reçoit une convocation de la police judiciaire du commissariat du Grand Alger pour être auditionné à propos d'une chronique de Hakim Laâm, chroniqueur du *Soir d'Algérie*, intitulée " La Fessée " et publiée le 21 août par le quotidien *Liberté* dans le cadre de l'action de solidarité de la corporation, initiée au moment de la suspension des journaux *Le Matin*, *L'Expression* et *Le Soir d'Algérie*. Conformément à la décision des éditeurs de la presse privée du 5 septembre, le directeur de publication de *Liberté* ne répond pas à la convocation de la police judiciaire.
Dans la nuit du 8 octobre, **Ahmed Oukili**, directeur de publication du quotidien *Er-Raï El-Aam*, et **Slimane Bensayah**, rédacteur en chef du quotidien *Le Journal de l'Ouest*, sont interpellés et conduits au commissariat central d'Alger, avant d'être relâchés.
Le 9 octobre, Kamel Amarni, journaliste au *Soir d'Algérie*, est interpellé au siège de son journal et conduit au commissariat central, avant d'être relâché.
Le 13 octobre, le directeur du quotidien *L'Expression*, **Ahmed Fattani**, est interpellé au siège de son journal, à Alger, et conduit au commissariat central. Il est entendu sur des articles publiés sur un site Internet pendant la suspension du journal entre le 16 et le 18 août.
Le même jour, **Mohamed Mokadem**, correspondant permanent à Alger du quotidien arabophone basé à Londres *El-Hayat*, se voit refuser l'accès à la conférence de presse du chef du gouvernement Ahmed Ouyahia. Son nom ne figurait soi-disant pas sur la liste des journalistes accrédités, alors qu'il avait envoyé la veille une demande avec accusé de réception, quand il était encore possible de s'inscrire. Le journaliste pense que cette mesure est liée à la publication de deux articles dans le quotidien arabophone *El-Khabar* dans lesquels, sous le pseudonyme **Anis Rahmani**, il avait mis au jour deux scandales, l'un sur un détournement de biens immobiliers appartenant au ministère des Affaires étrangères au profit des hauts responsables du régime, l'autre relatif au détournement d'un bien immobilier au profit de l'épouse de l'actuel chef du gouvernement. "C'est un règlement de comptes. Ouyahia a peur de

la confrontation", estime Mohamed Mokadem.
Le 4 novembre, le chroniqueur du *Matin*, **Sid Ahmed Semiane**, dit **S.A.S.**, est condamné par contumace par le tribunal de Sidi M'hammed d'Alger à une peine de six mois de prison ferme et 40 000 dinars d'amende (environ 400 euros) pour diffamation. Le journaliste a été l'objet de près d'une vingtaine de plaintes du ministère de la Défense nationale.
Le même jour est prononcé le verdict du Tribunal d'Alger à l'encontre de Farid Alilat, directeur du quotidien *Liberté*, à quatre mois de prison avec sursis et 100 000 dinars d'amende (environ 1 000 euros) pour "offense au chef de l'Etat". Le journaliste Rafik Hamou a également été condamné à une amende du même montant. Le journal doit payer 2 millions de dinars (20 000 euros), en vertu de l'application de l'article 144 bis du code pénal amendé, pour sa une du 11 août "Tous des voleurs". Ces condamnations sanctionnent la reprise par *Liberté* d'informations publiées par le quotidien *El-Khabar*, selon lesquelles plusieurs hautes personnalités publiques s'étaient "servies" dans le patrimoine immobilier du ministère des Affaires étrangères. Seul *Liberté* a été poursuivi, alors que *El-Khabar*, qui avait publié l'enquête initiale n'a fait l'objet d'aucune procédure.
Le 5 décembre, le directeur du *Matin*, Mohamed Benchicou, reçoit une convocation pour se présenter le 7 décembre, sur instruction du parquet, au service des atteintes aux personnes de la Sûreté de la wilaya d'Alger. L'objet de la convocation porte sur deux chroniques, l'une de Mohamed Benchicou et l'autre d'Ines Chahinez. M. Benchicou ne se présente pas à la police, conformément à la décision des éditeurs.
Le 19 décembre, à 4 heures du matin, **Tayeb Bendjemaa**, correspondant du quotidien *El Khabar* à Khenchela (Est), est interpellé à Constantine, dans sa chambre d'hôtel. Un mandat d'arrêt a été établi contre lui dans le cadre d'une affaire remontant à 2001, pour laquelle il avait été acquitté. Il n'est relâché que dans la journée du 20 décembre.

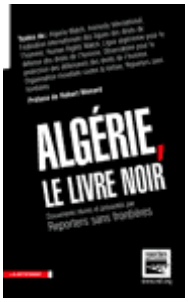

Algérie

Algérie, le livre noir

Entre 100 000 et 200 000 morts depuis 1992, des milliers de disparus, des milliers de personnes torturées lors d'arrestations ou de détentions au secret : cette réalité, c'est celle de l'Algérie d'aujourd'hui, celle que donnent à voir les rapports de différentes organisations de défense des droits de l'homme, réunis dans ce livre à l'initiative de Reporters sans frontières. Toujours disponible en librairie.

Si les violences ont diminué ces dernières années, les violations des droits de l'homme demeurent toujours d'actualité, comme en témoignent, depuis 2001, la répression sanglante des émeutes en Kabylie, le harcèlement constant des défenseurs des droits de l'homme ou encore les centaines de morts recensés depuis le début de l'année 2003.

Et surtout, comme le révèlent ces textes, ces onze années d'état d'urgence et de violations massives des droits de l'homme restent marquées du sceau de l'impunité : le pouvoir continue d'ignorer le combat des familles de victimes qui exigent la vérité et la justice. En 1999, le président Abdelaziz Bouteflika avait annoncé des initiatives en faveur de la réconciliation nationale. Mais l'espoir suscité par la loi sur la Concorde civile - dont le but était d'amnistier tous ceux qui n'étaient pas auteurs de crimes de sang - a vite été déçu : de nombreuses familles ont découvert que les responsables (membres des groupes armés islamistes ou des services de sécurité) de la mort de leurs proches avaient été... amnistiés. La Concorde civile serait-elle devenue une machine à blanchir tous les criminels ?

Un livre indispensable pour découvrir la réalité d'une Algérie meurtrie.

Rapports et documents de : Algeria-Watch, Amnesty International, Fédération internationale des ligues des droits de l'homme, Human Rights Watch, Ligue algérienne pour la défense des droits de l'homme, Observatoire pour la protection des défenseurs des droits de l'homme, Reporters sans frontières.

Collection " Cahiers libres "
Editions La Découverte
224 pages
16 euros
Disponible en France, en Suisse, en Belgique et au Canada

جامعة الجزائر
كلية العلوم السياسية و الإعلام
قسم علوم الإعلام و الاتصال

إستمارة بحث

هذه الاستمارة الاستبيانية أعدت في إطار رسالة لنيل شهادة الماجستير في قسم علوم الاعلام و الإتصال , و التي ستتناول موضوع المعالجة الاعلامية لوضع الصحافة المستقلة عند منظمة مراسلون بلا حدود الفرنسية .
و يشرفنا تقديم هذه الإستمارة الى سيادتكم لغرض ملوها بشكل دقيق و واضح من اجل معرفة ردود افعال الصحافيين الجزائريين اتجاه المواقف التي تثيتها هذه المنظمة عند معالجتها للموضوع , كما نعد كم أن هذه المعلومات التي ستدلون بها لن تستغل الا في إطار علمي بحث .

تقبلوا منا أسمى عبارات التقدير و الشكر

إعداد الطالبة :
أمال معيزي

تحت إشراف :
بلقاسم مصطفاوي

المحور الثاني : مراسلون بلا حدود و الصحافة المستقلة في الجزائر :

السؤال الخامس : هل تعتقد إن منظمة مراسلون بلا حدود اهتمت بشكل كاف بقطاع الاعلام مقارنة بالقطاعات الاخرى ؟

نعم ☐

لا ☐

السؤال السادس : هل تعتقد أن هذه المنظمة موضوعية في معالجة قضايا الاعلام الجزائري ؟

نعم ☐

لا ☐

السؤال السابع : برأيك هل مراسلون بلا حدود تعالج قضية الصحافة المستقلة في الجزائر بموضوعية ؟

نعم ☐

لا ☐

السؤال الثامن : ماهي المواضيع التي تتناولها مراسلون بلا حدود في معالجتها للصحافة المستقلة في الجزائر ؟ رتب حسب الأهمية من 1 الى 7 :

- حرية الصحافة .....
- علاقة الصحافة بالسلطة .....
- الارهاب و الصحافة .....
- الرقابة على المؤسسات الاعلامية .....
- سجن الصحفيين ....
- إغتيال الصحفيين ....
- الصحفيين المفتقدين .....

حالات أخرى أذكرها .....

السؤال التاسع : كيف ترى العلاقة بين منظمة مراسلون بلا حدود و الصحافة المستقلة في الجزائر ؟

حســـنة ☐

متوترة ☐

في كلتا برر إجابتك .

السؤال العاشر : هل أحسنت مراسلون بلا حدود معالجة ملف الارهاب في الجزائر ؟

نعم ☐

لا ☐

في كلتا الحالتين برر إجابتك .....

السؤال الحادى عشر : هل ترى أن صورة الجزائر قد تحسنت في الخارج

نعم ☐

لا ☐

في حالة الاجابة بنعم ماهي اهم العوامل ال ترى أنها ساهمت في هذا التحسن ؟ رتب حسب الأهمية :

- إعتراف المنظمات غير الحكومية بموقفها السلبي .....
- تواجد الطبقة المثقفة الجزائرية خارج الوطن .....
- تواجد الصحافة الوطنية في الخارج .....
- إحتكاك مراسلون بلا حدود بواقع الصحفي المهني بالجزائر .....
- رفع و مناقشة قضايا الإعلام الجزائري في المحافل الدولية .....

السؤال الثاني عشر : كيف يبرز لديك موقف مراسلون بلا حدود إزاء حرية الصحافة من خلال ما سبق ؟

مؤيد ☐

معارض ☐

المحور الثالث : إنعكاسات تقارير مراسلون على الصحافة المستقلة في الجزائر

السؤال الثالث عشر : هل أثر مضمون تقارير مراسلون بلا حدود على الصحافة المستقلة في الجزائر ؟

نعم ☐

لا ☐

لماذا

.....

.....

السؤال الرابع عشر : كيف ترى تفاعل مراسلون بلا حدود مع الصحافيين الجزائريين بالصحف الخاصة ؟

تفاعل جيد ☐

تفاعل متوسط ☐

غياب التفاعل ☐

السؤال الخامس عشر : هل نجحت تقارير مراسلون بلا حدود في تحرية الإعلام على الساحة الوطنية ؟

نعم ☐

لا ☐

لماذا .....

السؤال السادس عشر : أذكر بعض حالات التطابق أو التناقض بين الواقع الإعلامي الميداني و الواقع الاعلامي حسب مراسلون بلا حدود

حالات التناقض :

.....

حالات التطابق :

.....

البيانات الشخصية:

الجنس:

ذكر ☐
انثى ☐

الشهادات :

ليسانس ☐
ماجستير ☐
دراسات عليا ☐
أذكرها .....

الخبرة المهنية :

اقل من 05 سنوات ☐
من 05 الى 10 سنوات ☐
اكثر من 10 سنوات ☐

لغة الممارسة:

عربي ☐

فرنسي ☐

المسؤولية المهنية :

صحفي ☐

رئيس التحرير ☐

مد يـــــر ☐

الفهرس

الفـــــــــــهرس:

مقدمة ص1
إشكالية الدراسة ص3
التساؤلات ص3
منهج و عينة الدراسة ص4
أسباب اختيار الموضوع ص21
أهمية الدراسة و أهدافها.....ص22
أهدافها الدراسة.....ص23

1. **المنظمات غير الحكومية :**
a. **1: ماهية المنظمات غير الحكومية .....**
1.1: التطور التاريخي للمنظمات غير الحكومية ص24
2.1: مفهوم المنظمات غير الحكومية و نظامها القانوني..... ص34
3.1: تشكيلة المنظمات غير الحكومية و إشكالية تمويلها.....42
2.I: منظمة مراسلون بلا حدود الفرنسية 47
1.2: نبذة حول نشأة منظمة مراسلون بلا حدود الفرنسية .....ص47.
2.2: فروع و مكاتب المنظمة عبر العالم ص49
3.2: نشاطات المنظمة.....ص50

II.**الصحافة الجزائرية من 1962 إلى 2004**.....
1.II: **صحافة الحزب الواحد**.....ص56
1.1: المرحلة الأولى من 1962 إلى 1965.....ص56
2.1: المرحلة الثانية : من 1965 إلى 1978.....ص58
3.1: المرحلة الثالثة : من 1979 إلى 1989.....ص60
2:.II **نشأة الصحافة المستقلة**..... ص63
1.2: المرحلة الأولى من 1989 إلى 1991 .....ص64
2.2: المرحلة الثانية من 1991 إلى 1995 .....ص66
3.2: المرحلة الثالثة من 1995 إلى 2004 .....ص68
III.**المعالجة الإعلامية لوضع الصحافة المستقلة في الجزائر عند منظمة مراسلون بلا حدود الفرنسية من 1992 الى 2004:**
1.**III** تحليل مظمون تقارير منظمة مراسلون بلا حدود الفرنسية.....ص 75
1.III:التحليل الكمي للتقارير.....ص76

1.2:التحليل الكيفي للتقارير.....ص79

2.III مراحل المعالجة الاعلامية لوضع الصحافة المستقلة في الجزائر عند منظمة مراسلون بلا حدود ص91
2.1: الرحلة الأولى من 1992 إلى 1995 .....ص94
2.2: المرحلة التانية من 1995 الى 1996 .....ص 102
2.3: المرحلة الثالثة من 1997 الى 1998 .....ص108
3.: المرحلة الرابعة من 1999 إلى 2004 .....ص110

IV.ردود أفعال الصحافيين بالقطاع الخاص من المواقف التي تبنتها منظمة مراسلون بلا حدود أثناء معالجتها للموضوع :.....
1.IV : خصائص عينة الدراسة .....ص 153
2 : تحليل الجداول البسيطة الممثلة لمواقف منظمة مراسلون بلا حدود
2.IVوردود أفعال الصحافيين اتجاهها مع تبيين دور المتغيرات في تحديد موقف الصحافيين من المعالجة حسب الجداول المركبة ص158

الاستنتاجات العامة

- تقييم وضع الصحافة المستقلة في الجزائر من خلال المعالجة الإعلامية ..ص266
- تقييم المعالجة الإعلامية من خلال سبر الآراء.....ص269
- مقارنة بين التقييمين.....ص272
- الخاتمة ص273

الملاحق
المراجع
الفهرس

فهرس الجداول :

الجدول رقم (1) يوضح سحب طاقة بعض الجدرائد سنة 1991 عند المبحوثين ص65
الجدول رقم (2) يوضح تكرارات الفئات و نسبتها المئوية عند المبحوثين ص76
الجدول رقم (3) يوضح موقف منظمة مراسلون بلا حدود من الفئات المختارة عند المبحوثين.....ص77
الجدول رقم (4) يوضح موقف منظمة مراسلون بلا حدود من الصحافة المستقلة عند المبحوثين ..ص78
الجدول رقم (5) يوضح عتبةالصحفي التي اعتمدت عليها الدراسة عند المبحوثين.....ص149
الجدول رقم (6) يمثل توزيع الصحافيين حسب الجنس عند المبحوثين ص153
الجدول رقم (7) يمثل توزيع الصحافيين حسب الشهادات عند المبحوثين ص154
الجدول رقم (8) يمثل توزيع الصحافيين حسب الخبرة الجنسية عند المبحوثين ص155
الجدول رقم (9) يمثل توزيع الصحافيين حسب لغة الممارسة المهنية عند المبحوثين ص156
الجدول رقم (10) توزيع الصحفيين حسب المسؤولية المهنية عند المبحوثين ص156
الجدول رقم (11) يوضح مدى معرفة الصحفيين الجزائريين بالجرائد المستقلة للمنظمات غير الحكومية التي تعمل لاجل الدفاع عن حرية الصحافيين حسب المبحوثين ص158
الجدول رقم (12) يوضح مدى معرفة الصحفيين الجزائريين بالجرائد المستقلة للمنظمات غير الحكومية التي تعمل لاجل الدفاع عن حرية الصحافيين حسب متغير الجنس عند المبحوثين.....ص158
الجدول رقم (13) يوضح مدى معرفة الصحفيين الجزائريين بالجرائد المستقلة للمنظمات غير الحكومية التي تعمل لاجل الدفاع عن حرية الصحافيين حسب متغير الشهادات عند المبحوثين.....ص159
الجدول رقم (14) يوضح مدى معرفة الصحفيين الجزائريين بالجرائد المستقلة للمنظمات غير الحكومية التي تعمل لاجل الدفاع عن حرية الصحافيين حسب متغير الخبرة المهنية عند المبحوثين ص160
الجدول رقم (15) يوضح مدى معرفة الصحفيين الجزائريين بالجرائد المستقلة للمنظمات غير الحكومية التي تعمل لاجل الدفاع عن حرية الصحافيين حسب متغير لغة الممارسة المهنية عند المبحوثين ص161
الجدول رقم (16) يوضح مدى معرفة الصحفيين الجزائريين بالجرائد المستقلة للمنظمات غير الحكومية التي تعمل لاجل الدفاع عن حرية الصحافيين حسب متغير المسؤولية المهنية عند المبحوثين ص162
الجدول رقم (17) يوضح بعض المنظمات غير الحكومية التي تعمل على الدفاع عن حرية الصحافة حسب المبحوثين ص163
الجدول رقم (18) يوضح بعض المنظمات غير الحكومية التي تعمل على الدفاع عن حرية الصحافة حسب متغير الجنس عند المبحوثين ص164
الجدول رقم (19) يوضح بعض المنظمات غير الحكومية التي تعمل على الدفاع عن حرية الصحافة حسب متغيرالشهادات عند المبحوثين ص165
الجدول رقم (20)يوضح بعض المنظمات غير الحكومية التي تعمل على الدفاع عن حرية الصحافة حسب متغير الخبرة المهنية عند المبحوثين ص166
الجدول رقم (21) يوضح بعض المنظمات غير الحكومية التي تعمل على الدفاع عن حرية الصحافة حسب متغير لغة الممارسة المهنية عند المبحوثين ص168
الجدول رقم (22) يوضح بعض المنظمات غير الحكومية التي تعمل على الدفاع عن حرية الصحافة حسب متغير المسؤولية المهنية عند المبحوثين ص169

الجدول رقم (23) يوضح الدور الذي تقوم به منظمة مراسلون بلا حدود في مجال الإعلام حسب المبحوثين ص169
الجدول رقم (24) يوضح الدور الذي تقوم به منظمة مراسلون بلا حدود في مجال الإعلام حسب متغير الجنس عند المبحوثين ص171
الجدول رقم (25) يوضح الدور الذي تقوم به منظمة مراسلون بلا حدود في مجال الإعلام حسب متغير الشهادات عند المبحوثين ص172
الجدول رقم (26) يوضح الدور الذي تقوم به منظمة مراسلون بلا حدود في مجال الإعلام حسب متغير الخبرة المهنية عند المبحوثين ص173
الجدول رقم (27) يوضح الدور الذي تقوم به منظمة مراسلون بلا حدود في مجال الإعلام حسب متغير لغةالممارسة المهنية عند المبحوثين ص175
الجدول رقم (28) يوضح الدور الذي تقوم به منظمة مراسلون بلا حدود في مجال الإعلام حسب متغير المسؤولية المهنية عند المبحوثين ص176
الجدول رقم (29) يوضح المواضيع الاكثر اثارة لدى منظمة مراسلون بلا حدود حسب الاهمية عند المبحوثين ص178
الجدول رقم (30) يوضح المواضيع الاكثر اثارة لدى منظمة مراسلون بلا حدود حسب متغير الجنس عند المبحوثين.....ص179
الجدول رقم (31) يوضح المواضيع الاكثر اثارة لدى منظمة مراسلون بلا حدود حسب متغير الشهادات عند المبحوثين ص181
الجدول رقم (32) يوضح المواضيع الاكثر اثارة لدى منظمة مراسلون بلا حدود حسب متغير الخبرة المهنية عند المبحوثين ص183
الجدول رقم (33) يوضح المواضيع الاكثر اثارة لدى منظمة مراسلون بلا حدود حسب متغيرلغة الممارسة المهنية عند المبحوثين ص187
الجدول رقم (34) يوضح المواضيع الاكثر اثارة لدى منظمة مراسلون بلا حدود حسب متغير المسؤولية المهنية عند المبحوثين ص187
الجدول رقم (35) يوضح مدى اهمية قطاع الإعلام عند منظمة مراسلون بلا حدود بالقطاعات الاخرى حسب المبحوثين.....ص189
الجدول رقم (36) يوضح مدى اهمية قطاع الإعلام عند منظمة مراسلون بلا حدود بالقطاعات الاخرى حسب متغير الجنس عند المبحوثين ص189
الجدول رقم (37) يوضح مدى اهمية قطاع الإعلام عند منظمة مراسلون بلا حدود بالقطاعات الاخرى حسب متغيرالشهادات عند المبحوثين ص191
الجدول رقم (38) يوضح مدى اهمية قطاع الإعلام عند منظمة مراسلون بلا حدود بالقطاعات الاخرى حسب متغيرالخبرة المهنية عند المبحوثين ص192
الجدول رقم (39) يوضح مدى اهمية قطاع الإعلام عند منظمة مراسلون بلا حدود بالقطاعات الاخرى حسب متغير لغة الممارسة الاعلامية عند المبحوثين ص193
الجدول رقم (40) يوضح مدى اهمية قطاع الإعلام عند منظمة مراسلون بلا حدود بالقطاعات الاخرى حسب متغيرالمسؤولية المهنية عند المبحوثين ص194
الجدول رقم (41) يوضح كون منظمة مراسلون بلا حدود موضوعية في معالجة قضايا الإعلام الجزائري حسب المبحوثين ص195
الجدول رقم (42) يوضح كون منظمة مراسلون بلا حدود موضوعية في معالجة قضايا الإعلام الجزائري حسب متغير الجنس عند المبحوثين ص195
الجدول رقم (43) يوضح كون منظمة مراسلون بلا حدود موضوعية في معالجة قضايا الإعلام الجزائري حسب متغير الشهادات عند المبحوثين ص196

الجدول رقم (44) يوضح كون منظمة مراسلون بلا حدود موضوعية في معالجة قضايا الإعلام الجزائري حسب الخبرة المهنية عند المبحوثين ص198
الجدول رقم (45) يوضح كون منظمة مراسلون بلا حدود موضوعية في معالجة قضايا الإعلام الجزائري حسب متغير لغة الممارسة المهنية عند المبحوثين ص198
الجدول رقم (46) يوضح كون منظمة مراسلون بلا حدود موضوعية في معالجة قضايا الإعلام الجزائري حسب متغير المسؤولية المهنية عند المبحوثين ص199
الجدول رقم (47) يوضح مدى موضوعية منظمة مراسلون بلا حدود في معالجة وضع الصحافة المستقلة في الجزائر حسب المبحوثين ص200
الجدول رقم (48) يوضح مدى موضوعية منظمة مراسلون بلا حدود في معالجة وضع الصحافة المستقلة في الجزائر حسب الجنس عند المبحوثين ص201
الجدول رقم (49) يوضح مدى موضوعية منظمة مراسلون بلا حدود في معالجة وضع الصحافة المستقلة في الجزائر حسب متغير الشهادات عند المبحوثين.....ص203
الجدول رقم (50) يوضح مدى موضوعية منظمة مراسلون بلا حدود في معالجة وضع الصحافة المستقلة في الجزائر حسب متغير الخبرة المهنية عند المبحوثين ص204
الجدول رقم (51) يوضح مدى موضوعية منظمة مراسلون بلا حدود في معالجة وضع الصحافة المستقلة في الجزائر حسب متغير لغة الممارسة المهنية عند المبحوثين ...ص205
الجدول رقم (52) يوضح مدى موضوعية منظمة مراسلون بلا حدود في معالجة وضع الصحافة المستقلة في الجزائر حسب متغير المسؤولية المهنية عند المبحوثين ص206
الجدول رقم (53) يوضح المواضيع التي تناولتها منظمة مراسلون بلا حدود في معالجتها لوضع الصحافة المستقلة في الجزائر حسب المبحوثين ص206
الجدول رقم (54) يوضح المواضيع التي تناولتها منظمة مراسلون بلا حدود في معالجتها لوضع الصحافة المستقلة في الجزائر حسب متغير الجنس عند المبحوثين ص207
الجدول رقم (55) يوضح المواضيع التي تناولتها منظمة مراسلون بلا حدود في معالجتها لوضع الصحافة المستقلة في الجزائر حسب متغير الشهادات عند المبحوثين ص208
الجدول رقم(56) يوضح المواضيع التي تناولتها منظمة مراسلون بلا حدود في معالجتها لوضع الصحافة المستقلة في الجزائر حسب متغير الخبرة المهنية عند المبحوثين ص210
الجدول رقم (57) يوضح المواضيع التي تناولتها منظمة مراسلون بلا حدود في معالجتها لوضع الصحافة المستقلة في الجزائر حسب متغيرلغة الممارسة المهنية عند المبحوثين ..ص212
الجدول رقم (58) يوضح المواضيع التي تناولتها منظمة مراسلون بلا حدود في معالجتها لوضع الصحافة المستقلة في الجزائر حسب متغير المسؤولية المهنية عند المبحوثين ...ص214
الجدول رقم (59) يوضح طبيعة العلاقة بين منظمة مراسلون بلا حدود و الصحافة المستقلة في الجزائر حسب المبحوثين ص216
الجدول رقم (60) يوضح طبيعة العلاقة بين منظمة مراسلون بلا حدود و الصحافة المستقلة في الجزائر حسب متغيرالجنس عند المبحوثين ص217
الجدول رقم (61) يوضح طبيعة العلاقة بين منظمة مراسلون بلا حدود و الصحافة المستقلة في الجزائر حسب متغيرالشهادات عند المبحوثين ص218
الجدول رقم (62) يوضح طبيعة العلاقة بين منظمة مراسلون بلا حدود و الصحافة المستقلة في الجزائر حسب متغير الخبرة المهنية عند المبحوثين ص219
الجدول رقم (63) يوضح طبيعة العلاقة بين منظمة مراسلون بلا حدود و الصحافة المستقلة في الجزائر حسب متغير لغة الممارسة المهنية عند المبحوثين ص220
الجدول رقم (64) يوضح طبيعة العلاقة بين منظمة مراسلون بلا حدود و الصحافة المستقلة في الجزائر حسب متغير المسؤولية المهنية عند المبحوثين ص221

الجدول رقم (65) يوضح كيفية معالجة منظمة مراسلون بلا حدود لملف الارهاب في الجزائر حسب المبحوثين ص222
الجدول رقم (66) يوضح كيفية معالجة منظمة مراسلون بلا حدود لملف الارهاب في الجزائر حسب متغير الجنس عند المبحوثين ص223
الجدول رقم (67) يوضح كيفية معالجة منظمة مراسلون بلا حدود لملف الارهاب في الجزائر حسب متغير الشهادات عند المبحوثين ص223
الجدول رقم (68) يوضح كيفية معالجة منظمة مراسلون بلا حدود لملف الارهاب في الجزائر حسب متغير الخبرة المهنية عند المبحوثين ص224
الجدول رقم (69) يوضح كيفية معالجة منظمة مراسلون بلا حدود لملف الارهاب في الجزائر حسب متغير لغة الممارسة الاعلامية عند المبحوثين ص225
الجدول رقم (70) يوضح كيفية معالجة منظمة مراسلون بلا حدود لملف الارهاب في الجزائر حسب متغير المسؤولية المهنية عند المبحوثين ص226
الجدول رقم (71) يوضح مدى تحسن صورة الجزائر في الخارج حسب المبحوثين ص227
الجدول رقم (72) يوضح مدى تحسن صورة الجزائـــــــر في الخارج حسب متغـــــير الجنس عند المبحوثين ص227
الجدول رقم (73) يوضح مدى تحسن صورة الجزائـــــــــر في الخارج حسب متغير الشهادات عند المبحوثين ص228
الجدول رقم (74) يوضح مدى تحسن صورة الجزائر في الخارج حسب متغير الخبرة المهنية عند المبحوثين ص229
الجدول رقم (75) يوضح مدى تحسن صورة الجزائر في الخارج حسب متغير لغة الممارسة المهنية عند المبحوثين ص230
الجدول رقم (76) يوضح مدى تحسن صورة الجزائر في الخارج حسب متغيرالمسؤولية المهنية عند المبحوثين ص231
الجدول رقم (77) يوضح اهم العوامل التي ساهمت في تحسين صورة الجزائر في الخارج حسب المبحوثين.....ص232
الجدول رقم (78) يوضح اهم العوامل التي ساهمت في تحسين صورة الجزائر في الخارج حسب متغير الجنس عند المبحوثين ص233
الجدول رقم (79) يوضح اهم العوامل التي ساهمت في تحسين صورة الجزائر في الخارج حسب متغير الشهادات عند المبحوثين ص234
الجدول رقم (80) يوضح اهم العوامل التي ساهمت في تحسين صورة الجزائر في الخارج حسب متغير الخبرة المهنية عند المبحوثين ص236
الجدول رقم (81) يوضح اهم العوامل التي ساهمت في تحسين صورة الجزائر في الخارج حسب متغير لغة الممارسة المهنية عند المبحوثين ص238
الجدول رقم (82) يوضح اهم العولمل التي ساهمت قي تحسين صورة الجزائر في الخارج حسب متغير المسؤولية المهنية عند المبحوثين ص240
الجدول رقم (83) يوضح موقف منظمة مراسلون بلا حدود من حرية الصحافة من خلال ما سبق حسب المبحوثين ص242
الجدول رقم (84) يوضح موقف منظمة مراسلون بلا حدود من حرية الصحافة من خلال ما سبق حسب متغير الجنس عند المبحوثين .....ص
الجدول رقم (85) يوضح موقف منظمة مراسلون بلا حدود من حرية الصحافة من خلال ما سبق حسب متغير الشهادات عند المبحوثين.....ص244
الجدول رقم (86) يوضح موقف منظمة مراسلون بلا حدود من حرية الصحافة من خلال ما سبق حسب متغير الخبرة المهنية عند المبحوثين ص245

الجدول رقم (87) يوضح موقف منظمة مراسلون بلا حدود من حرية الصحافة من خلال ما سبق حسب متغير لغة الممارسة المهنية عند المبحوثين ص246
الجدول رقم (88) يوضح موقف منظمة مراسلون بلا حدود من حرية الصحافة من خلال ما سبق حسب متغير المسؤولية المهنية عند المبحوثين ص247
الجدول رقم (89) يوضح مدى تأثير مضمون تقارير منظمة مراسلون بلا حدود على وضع الصحافة المستقلة في الجزائر حسب المبحوثين ص148
الجدول رقم (90) يوضح مدى تأثير مضمون تقارير منظمة مراسلون بلا حدود على وضع الصحافة المستقلة في الجزائر حسب متغير الجنس عند المبحوثين ص249
الجدول رقم (91) يوضح مدى تأثير مضمون تقارير منظمة مراسلون بلا حدود على وضع الصحافة المستقلة في الجزائر حسب متغير الشهادات عند المبحوثين ص250
الجدول رقم (92) يوضح مدى تأثير مضمون تقارير منظمة مراسلون بلا حدود على وضع الصحافة المستقلة في الجزائر حسب متغير الخبرة المهنية عند المبحوثين ص251
الجدول رقم (93) يوضح مدى تأثير مضمون تقارير منظمة مراسلون بلا حدود على وضع الصحافة المستقلة في الجزائر حسب متغير لغة الاممارسة المهنية عند االمبحوثين ص252
الجدول رقم (94) يوضح مدى تأثير مضمون تقارير منظمة مراسلون بلا حدود على وضع الصحافة المستقلة في الجزائر حسب متغير المسؤولية المهنية عند المبحوثين.....ص253
الجدول رقم (95) يوضح مدى تفاعل منظمة مراسلون بلا حدود مع الصحافيين الجزائريين بالقطاع الخاص حسب المبحوثين ص254
الجدول رقم (96) يوضح مدى تفاعل منظمة مراسلون بلا حدود مع الصحافيين الجزائريين بالقطاع الخاص حسب متغير الجنس عند المبحوثين ص255
الجدوا رقم (97) يوضح مدى تفاعل منظمة مراسلون بلا حدود مع الصحافيين الجزائريين بالقطاع الخاص حسب متغير الشهادات عند المبحوثين ص256
الجدول رقم (98) يوضح مدى تفاعل منظمة مراسلون بلا حدود مع الصحافيين الجزائريين بالقطاع الخاص حسب متغير الخبرة المهنية عند المبحوثين ص257
الجدول رقم (99) يوضح مدى تفاعل منظمة مراسلون بلا حدود مع الصحافيين الجزائريين بالقطاع الخاص حسب متغيرلغة الممارسة المهنية عند المبحوثين ص258
الجدول رقم (100) يوضح مدى تفاعل منظمة مراسلون بلا حدود مع الصحافيين الجزائريين بالقطاع الخاص حسب متغير المسؤولية المهنية عند المبحوثين ص259
الجدول رقم (101) يوضح مدى نجاح منظمة مراسلون بلا حدود في تحقيق حرية الإعلام على الساحة الوطنية حسب المبحوثين ص260
الجدول رقم (102) يوضح مدى نجاح منظمة مراسلون بلا حدود في تحقيق حرية الإعلام على الساحة الوطنية حسب متغير الجنس عند المبحوثين ص261
الجدول رقم (103) يوضح مدى نجاح منظمة مراسلون بلا حدود في تحقيق حرية الإعلام على الساحة الوطنية حسب متغير الشهادات عند المبحوثين ص262
الجدول رقم (104) يوضح مدى نجاح منظمة مراسلون بلا حدود في تحقيق حرية الإعلام على الساحة الوطنية حسب متغيرالخبرة المهنية عند المبحوثين ص263
الجدول رقم (105) يوضح مدى نجاح منظمة مراسلون بلا حدود في تحقيق حرية الإعلام على الساحة الوطنية حسب متغير لغة الممارسة عند الممارسة المهنية عند المبحوثين ص264
الجدول رقم (106) يوضح مدى نجاح منظمة مراسلون بلا حدود في تحقيق حرية الإعلام على الساحة الوطنية حسب متغير المسؤولية المهنية عند المبحوثين ص265